تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2022

تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19

تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2022
تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع
ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في
حقبة ما بعد كوفيد-19

تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2022

حقوق الطبع محفوظة 2022
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المكتب الإقليمي للدول العربية
UN Plaza, New York, NY 10017 USA 1

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة أو جزء منها أو حفظها عبر نظام استرجاع. ولا يجوز إعادة نشرها بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أو آلية أو عن طريق النسخ أو التسجيل أو خلاف ذلك، من دون الحصول على إذن مسبق.

الاستنتاجات والتحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير لا تمثل الموقف الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشكل جزءًا من المجلس التنفيذي فيه، ولا يدعمها بالضرورة الأشخاص المذكورون في الشكر والتقدير أو المشار إليهم في التقرير.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. تشير الخطوط المنقطة والمتقطعة على الخرائط إلى حدود تقريبية قد لا يكون هناك بعد اتفاق تام بشأنها بعد.

بعض الأرقام الواردة في الجزء التحليلي من التقرير، حيثما ذكرت، هي تقديرات الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية للعام 2022 أو لمساهمين آخرين، وليست بالضرورة إحصاءات رسمية للبلد، أو المنطقة، أو الإقليم المعني الذي يمكن أن يعتمد طرقًا بديلة. جميع الأرقام الواردة مستمدة من مصادر رسمية. اتخذ الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذه المطبوعة. لكن المادة المنشورة توزع من دون أي نوع من الضمانات، سواء صريحة أو ضمنية.

لا يعني ذكر أسماء شركات أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعمها أو يوصي بها أكثر من الشركات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة التي لا يرد ذكرها.

التنقيح والتصميم والإنتاج: شركة Communications Development Incorporated, Washington, DC
تصميم الغلاف: نيكولاس راب

رقم المبيعات: E.22.III.B.5
النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب: 9789211264548
النسخة الإلكترونية من النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب: 9789210019293
الرقم التسلسلي القياسي الدولي للمطبوعات: 7622-1992
النسخة الإلكترونية للرقم التسلسلي القياسي الدولي: 2520-2189

هذا الكتاب مسجل في المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس.

تقرير التنمية الانسانية
العربية للعام 2022

تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19

مسودة كلمة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مر أكثر من عامين على تفشي جائحة كوفيد-19، لكن تداعياتها واسعة النطاق ولا يزال العالم يعاني من جرائها حتى الآن. وفي العديد من الحالات، محت الجائحة مكاسب جرى تحقيقها بشق الأنفس على مدى سنوات عديدة في مجال التنمية البشرية. وقد تجلى ذلك في الدول الأقل تطورًا والمناطق الهشة والمجتمعات الضعيفة.

ويوفر تقرير التنمية الإنسانية العربية هذا تقييمًا في الوقت المناسب للخطوات الضرورية اللازمة لإعادة التنمية البشرية إلى مسارها في منطقة الدول العربية خلال حقبة ما بعد الجائحة. وبفضل السياقات المتنوعة للبلدان التي تضمها المنطقة، فهي توفر مثالاً جيدًا على تدابير الاستجابة، وتنوع الدروس المستفادة، فضلًا عن الأدلة على التحديات الآخذة في الازدياد والقائمة حتى الآن.

أثّرت الجائحة بشكل ملحوظ على أنظمة الحوكمة والاقتصادات والمجتمعات في المنطقة، علمًا بأن هذه التداعيات مترابطة وتغذي بعضها البعض ولا بدّ من الوقوف على أبعادها وفهمها جيدًا للتمكن من مواجهتها.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن تدابير محاربة الجائحة، بما فيها القوانين والأنظمة والمراسيم واللوائح التنظيمية، أثرت على الحريات المدنية، ما أدى إلى تقويض الثقة بالمؤسسات. وسيكون إيجاد التوازن بين حماية الصحة والسلامة العامة وصون الحريات المدنية للأفراد وخصوصية المواطنين أساسيًا خلال رحلة التعافي. فمن أجل تحقيق تعافٍ فعال، لا بدّ من توفير استجابة على مستوى الحكومة والمجتمع ككل، مع تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. ومن هذا المنطلق، يدعو التقرير إلى إعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، بما يكفل الحريات ويعزز حقوق الإنسان وسيادة القانون، بحيث لا يبقى أحد متأخرًا عن ركب التعافي.

وعلى الرغم من أن المنطقة شهدت تعافيًا نوعًا ما على صعيد النمو عام 2021، لم يكن هذا التعافي متكافئًا، كما أن الضبابية تحيط بالآفاق المستقبلية المرتبطة بالتحديات الناشئة وتقلبات الاقتصاد الكلي. فالعجز المالي اتسع في أرجاء المنطقة، مخلفًا تداعيات على الديون الحكومية، ولا سيما في الدول المستوردة للنفط في المنطقة. وخلال تفشي جائحة كوفيد-19، أقفلت عدة شركات أبوابها، وخسر الموظفون ساعات عمل عديدة. في المعدل، خسرت المنطقة نسبة 11 في المئة من الدخل المتأتي من العمل، ما أدى إلى زيادة عدد الفقراء. كما عززت تداعيات الجائحة عدم المساواة، إذ تضرر موظفي الشركات الصغيرة أو غير الرسمية أكثر من موظفي القطاع العام، كما كان احتمال خروج النساء من سوق العمل أكبر بالمقارنة مع الرجال. واتخذت كافة البلدان تدابير حماية اجتماعية لعبت دورًا أساسيًا في الاستجابة. هذا ويدعو التقرير إلى تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة؛ والسعي إلى استحداث وظائف في القطاع الخاص، لا سيما بالنسبة إلى النساء؛ فضلًا عن دعم الإدارة المالية العامة مع زيادة النفقات الاجتماعية لحماية الفقراء والضعفاء.

ويؤثر الإقصاء الاجتماعي الناتج عن الفقر وأنواع مختلفة من عدم المساواة على التماسك الاجتماعي في المنطقة. قبل الجائحة، أثقل غياب التمويل العام الكافي للرعاية الصحية كاهل المرضى، رغم بعض الاستثناءات، ما صعّب في معظم الأحيان على الشرائح الأضعف في المجتمع الاستفادة من خدماتها. أما بعد الجائحة، فازدادت أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على النساء، مترافقةً مع زيادة مقلقة معلنة عن حوادث العنف القائمة على النوع الاجتماعي، كما جرى في أجزاء أخرى من العالم. وكان الشباب يواجهون أساسًا عدم المساواة في قطاع التعليم قبل الجائحة بسبب عوامل من قبيل النوع الاجتماعي والدخل الأسري والجغرافيا والفجوة الرقمية. وخلال الجائحة، تعرّضت إمكانية الحصول على التعليم الجيد للخطر أكثر فأكثر، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات. كما اتخذت الحكومات تدابير إيجابية بهدف زيادة الإدماج، مساهمةً في إتاحة الوصول للخدمات الرقمية وحماية المجموعات المحرومة، الأمر الذي قد يؤدي إلى إجراء إصلاحات أشمل. ويدعو التقرير إلى وضع

الرعاية والتضامن والتماسك الاجتماعي في صلب جهود التعافي.

كذلك، تأثرت طبيعة المنطقة بشكل خاص قبل الجائحة وخلالها، كما أن تدهورها المستمر يخلق حواجز أمام تحقيق تعافٍ قادر على مواجهة الأزمات. ويمكن لخدمات بيئية محسّنة دعم إعادة البناء بشكلٍ أفضل بعد الأزمة، في ظل إجراء استثمارات جديدة للتعافي تكون مناسبة للطبيعة، وتنطوي على تقليص الاعتماد على الكربون والاستثمار في الطاقة المتجددة وإدارة المياه والنفايات بشكل سليم.

ويمكن لمنطقة الدول العربية دعم تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات من خلال جعل التنمية البشرية مبدأ أساسيًا وتوسيع الفرص أمام الجميع. وتوفر توصيات التقرير الشاملة مسارًا للتعافي باستطاعته تمكين المنطقة من تبديد العوامل المؤدية للإقصاء وحدوث الأزمات وتعزيز المرونة في وجه الصدمات المستقبلية، مع العلم بأنه ما من حل سهل وأن الحاجة ستدعو إلى حلول التنمية المتكاملة.

أخيم شتاينر
مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الكلمة الافتتاحية لمديرة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية

يُعتبر تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2022: تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19 (تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2022) التقرير الأحدث ضمن سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية. ويركز على فهم التداعيات الأشمل لجائحة كوفيد-19 على المنطقة، ويقدّم توصيات لتحقيق تعافٍ قادر على إتاحة البناء بشكل أفضل نحو تحقيق تنمية شاملة للجميع وقادرة على مواجهة الأزمات. ويتمحور التقرير حول مفهوم التنمية البشرية الذي يدعو إلى توسيع الفرص أمام الأفراد ليستمتعوا بحياة منتجة وذات مغزى وممكّنة، وسط الحدّ من الضغوط التي يرزح تحتها الكوكب[1] وتعلّم العيش بتناغم مع الطبيعة.

ويقوم تقرير عام 2022 على التقارير الكثيرة التي صدرت خلال عقدين من الزمن وأدخلت مؤسسات ومواطنين في الدول العربية في جدالات حول عوامل حددت الخيارات والفرص المتاحة أمام الأفراد في أرجاء المنطقة. ومنذ اللحظة الأولى لإعدادها، هدفت هذه التقارير إلى تعزيز فهم الأولويات التنموية الإقليمية والوطنية والتوافق بشأنها مع اقتراح سياسات واستراتيجيات وفرص لمعالجتها.

وبينما نغوص في التغييرات البعيدة المدى التي تشهدها المنطقة والعالم، والتي حدثت خلال العقدين اللذين أعقبا أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية عام 2002، يبدو أن الشعور بالإلحاح يتجدد. فاليوم نصف دول المنطقة تواجه أزمات مختلفة، في وقت نستضيف فيه العدد الأكبر من اللاجئين والنازحين قسرًا داخليًا في العالم. كما لم يتمّ تحقيق الكثير من الإنجازات على صعيد أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من حيث إمكانية الوصول إلى التعليم والبنية التحتية. غير أن جائحة كوفيد-19 والتحديات الجديدة الناشئة في أعقاب الحرب الدائرة في أوكرانيا تنذر بتباطؤ التقدم أو حتى بتأخيره.

تتميز منطقة الدول العربية أيضًا بمجموعة متنوعة من السياقات التنموية تشمل الدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل وتلك الهشة والمتأثرة بالأزمات. لكن تفشي جائحة كوفيد-19 العالمية السريع أنتج تحديات أمام كافة الدول، متسببًا بمفاعيل متعاقبة على صعيد الحوكمة والاقتصاد والمجتمع. وعلى الرغم من التحديات الجديدة التي برزت، تمّ اتخاذ تدابير استجابة إيجابية قد تعزز بذل جهود أشمل أو تمهد الطريق أمامها. وفي حين ستكون الحلول المستهدفة والخاصة بسياق محدد ضرورية للسياقات المتنوعة، يشير التقرير إلى أوجه واسعة متعددة يجب معالجتها:

- سيكون من الضروري اتخاذ خطوات أساسية لمعالجة أسباب عدم المساواة والتهميش؛ على سبيل المثال من خلال إقامة شبكات سلامة اجتماعية واقتصادية، وسدّ الفجوة الرقمية، وتعزيز نمو القطاع الخاص الذي قد يساهم في نهوض النساء والشباب، ودعم حوكمة سريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة، وزيادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- تتطلب الضغوط التي يرزح تحت وطأتها الكوكب والتي تؤثر على منطقة الدول العربية فهم واقع ارتباطنا بالمناخ والاعتماد على الوقود الأحفوري، ونضوب المياه، وغيرها من خدمات المنظومة البيئية. وقد يكون التعافي بمثابة فرصة لإعادة ضبط المسار الذي نسلكه باتجاه الاستدامة.
- سيستوجب تحقيق تعافٍ شامل ما بعد الجائحة التزام وانخراط جميع الجهات المعنية في المنطقة، من الحكومات إلى المجتمع المدني، والقطاع العام إلى الخاص، فضلًا عن الأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات، من أجل توجيه المسار المعتمد بفعالية.

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020. تقرير التنمية البشرية 2020: أفق جديد: التنمية البشرية والأنثروبوسين. نيويورك. https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2020arpdf.pdf

إننا نملك المعرفة والحلول لمعالجة التحديات لأن عددًا كبيرًا منها معروف وتمّ اختباره وأظهر جدواه. كما أن المنطقة مليئة بالإمكانات وتعج بالجهود الابتكارية. ونحن نسعى حاليًا إلى إيجاد الظروف المناسبة للسماح بتبلور هذه الجهود كي تؤتي ثمارها. وسيتعين علينا العمل بعزم نحو وضع عقد اجتماعي جديد يستند إلى معايير قائمة على التناغم مع الطبيعة، وخلق فرص اقتصادية للجميع، وضمان تمتع المواطنين بالحقوق، وتعزيز ارتباطهم بمؤسسات سريعة الاستجابة. وقد يوفر ذلك الأساس للازدهار، والاستقرار، والسلام. أدعوكم إلى قراءة التقرير وآمل مشاركتكم في الحوار الدائر حول رسائله، ومناقشتها، وإيصالها.

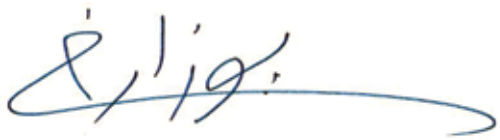

خالدة بوزار
الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة،
المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ومديرة المكتب الإقليمي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية

شكر وتقدير

يستند تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022 إلى مساهمات قيّمة قدّمها الكثيرون على مدار عام ونصف العام في خلال فترة انتشار جائحة كوفيد-19 التي أثّرت في العالَم ومنطقة الدول العربية.

المؤلفون الرئيسيون

المؤلفون الرئيسيون لهذا التقرير هم تهمينة اختر، كبيرة المستشارين الاستراتيجيين؛ وفيتو إنتيني، كبير الخبراء الاقتصاديين وقائد فريق النمو الشامل والتمويل المستدام؛ وكيشان خوداي، رئيس فريق الطبيعة والمناخ والطاقة؛ وحسن كريّم، مستشار الحوكمة؛ وغونزالو بيزارو، رئيس فريق تكامل أهداف التنمية المستدامة، ورانيا طرزي، رئيسة فريق النوع الاجتماعي (a.i.) في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية. وقد تولّت تهمينة اختر تنسيق إعداد هذا التقرير.

المؤلفون المشاركون

شارك نديم فرج اللّه، من برنامج التغير المناخي والبيئة في الجامعة الأمريكية في بيروت، في تأليف الفصل السادس وساهم في إعداد المحتوى أيضًا كلٌ من منال أبو داغر ورامي أبي عمار، والياس خرما، وكريستينا مجدلاني، وفرح مشموشي، وسيلين يزبك، ونانسي زعرور من الجامعة الأمريكية في بيروت.

قدّم عدة زملاء في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية عملًا تحليليًا مكثفًا ومعمقًا لفصول التقرير، وهم يشملون: نادين عبد الرؤوف، وشيرين العزاوي، ووليد علي، وثريا البحري، وكوليت دونايديو، وغابرييلا دوكليون، وألكسندرا فوزي، وإلين هسو، ووليد مرواني، وجوستوس أوكوكو، ومريم عمراني، وفيكادو ترفي، ورانيا عويضة.

القيادة والمجلس الاستشاري

يَدين التقرير بالكثير للإرشادات العامة والقيادة التي قدّمتها خالدة بوزار، المديرة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، وسارة بول، نائبة المديرة الإقليمية. وقد استفاد إعداد التقرير من المشورة والتوجيهات ووجهات النظر القيّمة التي وفّرها المجلس الاستشاري الرفيع المستوى لتقرير التنمية الإنسانية العربية الذي ترأسُه خالدة بوزار، من المكتب الإقليمي للدول العربية، والذي يشمل أعضاؤه كلًا من بيدرو كونسيساو، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وسوسن اللواتي، المديرة العامة في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عمان؛ وعمر الرزاز، رئيس الوزراء السابق في الأردن. وقد ساهمَ مراد وهبة، أي المدير الإقليمي السابق في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، في تقديم إرشادات ونصائح قيّمة.

الزملاء المراجعون

استفاد التقرير في فصوله من المساهمات المكتوبة والمراجعات التي قدّمها عدة زملاء، ومن بينهم: غادة برسوم، وهي أستاذة مساعدة ورئيسة قسم السياسة العامة والإدارة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ وجوناثان هول، الاختصاصي في مجال السياسات لدى مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وناتالي حلمي، الخبيرة في مجال الاقتصاد الكلي والشؤون المالية الدولية؛ وجميل معوض، الزميل الأقدم في مبادرة الإصلاح العربي وأستاذ محاضر في قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأمريكية في بيروت. كما استفادت المسودات السابقة للتقرير من مراجعات زهراء علي من جامعة روتجرز، ودانييلا هوبر من معهد الشؤون الدولية.

يشمل الزملاء في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية الذين راجعوا مختلف الفصول في مختلف المراحل وقدّموا ملاحظات قيّمة كلًا من: الفاتح عبد الرحيم، وفادي أبي المنى، وروحي أفغاني، وجافيا علي، ومحمد القصري، وكوشيك باروا، وجنيفر كولفيل، وسيمون دينيت، وأرمانيا إمباي،

وستيفن جيتونجا، وفرانسيس جاي، وريم حرب، ويوليا إيزيفا، ودينيس كورشونوف، ويانيكا ماير أولدنبورغ، وجوردانو سينيري، وموسيس فينانشو، وأنيسة والجي.

نفّذ القراءات النهائية للتقرير كلٌّ من خالد عبد الشافي وأليساندرو مراكيتش من المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية. وأجرى القراءات النهائية باللغة العربية حسن كريّم بدعم من ندين عبد الرؤوف ورانيا عويدة للفصل الرابع. ونود أن نعبر عن تقديرنا الكبير لجهود شارا جزار وسامح محمد رجب الشرقاوي في تنقيح النسخة العربية.

الباحثون والأوراق الخلفية

يعتمد التقرير على سلسلة من الأوراق البحثية التي كلّف بإنجازها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية، والتي تُوفّر بيانات قيّمة عن تأثير جائحة كوفيد-19 في منطقة الدول العربية. وقد نسّق هذه العملية إيمان نويهض من الجامعة الأميركية في بيروت. وفي ما يلي لائحة تشمل الوثائق المعنية مع مؤلفيها والمؤلفين المشاركين فيها:

1) "تقييم التعاون المتعدد القطاعات في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في بلدان عربية مختارة"، بقلم فادي الجردلي مع رشا فضل اللّه ونجلاء ضاهر؛
2) و"تأثير جائحة كوفيد-19 في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: استخدام منظور التنمية البشرية لتحليل حالة المنطقة العربية"، بقلم هالة غطاس مع نادين مزهر وثريا زريق ونادين ناصر ونسرين سلطي وستيفن ج. مك كول؛
3) و"جائحة كوفيد-19 والنوع الاجتماعي في الدول العربية: استخدام منظور التنمية البشرية لاستكشاف مخاطر الجائحة ونتائجها وآثارها المرتبطة بالنوع الاجتماعي والمترتبة على صحة المرأة"، بقلم جوسلين ديجونغ مع ساشا عبد اللّه فهمي؛
4) و"أوجه الهشاشة المتداخلة: أثر جائحة كوفيد-19 على اللاجئين والنازحين داخليًا في البلدان المتأثرة بالنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، بقلم ناصر ياسين مع ليندا مطر.

وقد قدّم جاد شعبان وجوان حداد مساهمات مكتوبة قيّمة لحرص على تكامل رسائل هذا البحث في المسودات الأولى الخاصة بتقرير التنمية الإنسانية العربية.

عمليات التواصل

تولّى نعمان الصياد إدارة عمليات التواصل العامة باللغتين العربية والإنجليزية، كما وفّر كلٌّ من فاي داوود وهدى النحلاوي بعض المساهمات الثمينة.

فريق العمليات

أدّت باولا بالياني دورًا رئيسيًا في التكليف بإعداد أوراق البحث الخاصة بتقرير التنمية الإنسانية العربية، عبر المساعدة في تشكيل المجلس الاستشاري، والحصول على أبرز المساهمات التقنية. واستفاد إنتاج التقرير ووضعه في صيغته النهائية من جهود محمد اللهو وإلين هسو وبهجة سهلي، الذين نظّموا عدة مشاورات وسهّلوا عمليات التواصل الداخلية، وأيضًا من جهود سوزان دام هانسن، التي أمّنت التنسيق في المركز الإقليمي الخاص بالمكتب الإقليمي للدول العربية. وقدّمت هدى خطاب وإلسا صفير دعمًا في غاية الأهمية على صعيد العمليات.

المحررون والترجمة

نحن ممتنون للعمل الاحترافي للغاية الذي نفّذه المحررون وفنانو التخطيط في شركة Communications Development Incorporated – بقيادة بروس روس لارسون مع جو كابونيو وميتا دي كوكرومون ومايك كرامبلر وكريستوفر تروت وإلين ويلسون. وقد تولّت شركة إندستري أرابيك Industry Arabic مهمة ترجمة التقرير إلى اللغة العربية بقيادة ويل وارد وكارول رزق.

تصميم الغلاف

تصميم الغلاف والأشكال الأصلي هو من إعداد نيكولاس راب.

جدول المحتويات

مسودة كلمة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي iii

الكلمة الافتتاحية لمديرة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية v

شكر وتقدير vii

ملخص تنفيذي 1

الفصل الأول

مقدمة 18

التنمية البشرية وعناصرها 20

إطار عمل لفهم مدى هشاشة العالم العربي أمام الصدمات 20

التأثيرات المترتبة عن جائحة كوفيد-19 على أوجه الضعف الهيكلية في العالم العربي 22

رسم المسار نحو تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات 23

الفصل الثاني

التنمية البشرية وجائحة كوفيد-19 24

سياق التنمية البشرية في العالم العربي 25

أثر جائحة كوفيد-19 على أبعاد التنمية البشرية 28

الفصل الثالث

بناء حوكمة خاضعة للمساءلة وسريعة الاستجابة 46

تحديات الحوكمة 47

وضع الحوكمة 48

سياسات الاستجابة وفعالية المؤسسات 53

الفصل الرابع

تشجيع الاقتصادات المتنوعة والتنافسية 60

ديناميات الاقتصاد الكلّي 61

الاستجابات على صعيد سياسات الاقتصاد الكلّي 63

توصيات بشأن سياسات الاقتصاد الكلّي 64

العمالة 66

الحماية الاجتماعية – التغطية والكفاية 67

الفصل الخامس

بناء مجتمعات متماسكة وتشمل الجميع 82

التماسك الاجتماعي 83

العلاقات والديناميات الأسرية 89

العنف المنزلي 92

العلاقات في مكان العمل 94

الفصل السادس

تسريع التحول الأخضر 98

احتشاد المخاطر ونقاط الضعف 100

تحفيز التحول الأخضر 102

نحو عقد جديد مع الطبيعة 107

الفصل السابع

إعادة التنمية البشرية إلى مسارها الصحيح 110

نحو حوكمة خاضعة للمزيد من المساءلة وأكثر قدرة على الاستجابة 111

نحو اقتصادات تتسم بالمزيد من التنويع والتنافسية 112

نحو مجتمعاتٍ أكثر تماسكًا وشاملة للجميع 113

سيكون تحقيق تعافٍ أخضر على المستوى المحلي أساسيًا 115

نحو عقد اجتماعي جديد 116

الهوامش 118

المراجع 125

الجداول الإحصائية ولوحات بيانات التنمية الإنسانية

الجداول الإحصائية

1 مؤشرات التنمية البشرية ومكوناتها 145

2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1990-2019 146

3 دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 147

4 اتجاهات دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، 2010-2019 149

5 دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي 150

6 اتجاهات دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي، 1995-2019 151

7 دليل عدم المساواة حسب النوع الاجتماعي 152

8 الحالة الصحية 153

9 الإنجازات في التعليم 155

10 الدخل القومي وتركيبة الموارد 156

11 العمل والتشغيل 157

12 الدخل القومي وتركيبة الموارد 158

لوحات التتبع

1 نوعية التنمية البشرية 160

2 الفجوة حسب النوع الاجتماعي في مختلف مراحل الحياة 162

3 تمكين المرأة 164

4 الاستدامة البيئية 166

5 الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية 168

مراجع إحصائية 170

الإطارات

2.1 التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة 26

2.2 المدن وجائحة كوفيد-19 28

2.3 عدم تكافؤ فرص التعليم والخلفية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن 38

5.1 خدمات قضائية عن بُعد لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي 94

الأشكال

1 نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقًا لتعادل القوة الشرائية في البلدان العربية 2

2 فهم القوى التي ترسم معالم التنمية البشرية في الدول العربية 3

3 ثقة المواطنين بالحكومة في دول عربية مختارة – ثقة كبيرة أو كافية؟ 5

4 لم يكن أثر جائحة كوفيد-19 على أسواق العمل بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2020 وآذار/مارس باختلاف البلد والنوع الاجتماعي 7

5 اختلاف أثر جائحة كوفيد-19 على العمال بين المغرب وتونس 8

1.1 الإطار المفاهيمي لفهم أثر جائحة كوفيد-19 على العالم العربي 21

2.1 جائحة كوفيد-19 تتسبب بتراجع حاد وغير مسبوق في التنمية البشرية العالمية 25

2.2 كشف الاعتماد الكبير على التعلم عن بُعد خلال جائحة كوفيد-19 عن الفجوة الرقمية الصارخة في الدول العربية عام 2019 31

2.3 يخفي المتوسط الإقليمي للدول العربية الاختلاف في المعدلات والتغيرات في فقر الدخل بين البلدان والأقاليم 32

2.4 اعتبر أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع أن ارتفاع تكاليف المعيشة هو أحد أكبر تحديّين ناجمين عن جائحة كوفيد-19 عام 2021 33

2.5 الفقر المتعدد الأبعاد يتراجع في البلدان والأقاليم النامية من العالم العربي بحسب البيانات المتوفرة 33

2.6 كانت حالات الحرمان على مستوى التعليم هي المساهم الرئيسي في الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان والأقاليم النامية في العالم العربي (نسبة مئوية) 34

2.7 اعتبر أكثر من 40 في المئة من المشاركين في الاستطلاع أن تعطيل التعليم هو أحد أكبر تحديّين سبّبتهما الجائحة عام 2021 35

2.8 تعاني منطقة الدول العربية من بعض أعلى المعدلات التقديرية لتفاوت الدخل في العالم، تقديرات 2021 37

2.9 خسارة التنمية البشرية الناتجة عن عدم المساواة في منطقة الدول العربية أعلى من المتوسط العالمي وأفضل منها في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، 2020 39

2.10 الثقة في الحكومات في منطقة الدول العربية متدنية بشكل عام، 2019-2018 41

2.11 تراجعت تصورات الأشخاص لحرية التعبير والتجمع والقدرة على الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني في منطقة الدول العربية بشكل مطرد من عام 2006 إلى عام 2019 42

2.12 مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل الضغوط على الكوكب في الدول العربية 45

3.1 النقاط المسجلة في مؤشر الحوكمة العربي تتفاوت إلى حدٍ كبيرٍ في أرجاء منطقة الدول العربية 48

3.2 ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 49

3.3 ثقة العامة بالحكومة في دول عربية مختارة – ثقة كبيرة أو كافية 50

3.4 أداء الحكومة في الاستجابة لتفشي الفيروس – جيد جدًا أو جيد 50

3.5 الدول العربية في مؤشر سيادة القانون لعام 2021 51

4.1 تراجع الإنفاق العام نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف في الدول العربية بعد تفشي كوفيد-19 65

4.2 تدابير الإغلاق العام وحظر التجول المرتبطة بجائحة كوفيد-19 بتأثيراتها الحادة على الشركات وعمّالها في الدول العربية متمثلة في خسائر كبيرة لعدد ساعات العمل 68

4.3 التفاوت الكبير لتأثيرات جائحةكوفيد-19 على أسواق العمل بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2020 واختلافها بحسب البلد والنوع الاجتماعي 68

4.4 اختلاف تأثير جائحة كوفيد-19 على العمال في المغرب وتونس بحسب نوع العمل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 69

4.5 نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسط التي تملك قروضًا مصرفية/ خطوط ائتمان 71

4.6 نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تلجأ إلى المصارف لتمويل رأس المال المتداول 72

4.7 السكان المشمولون بتدبير واحد على الأقل من تدابير الحماية الاجتماعية (بالنسبة المئوية) 77

4.8 تغطية الحماية الاجتماعية بحسب الفرع لعام 2020 78

5.1 التبرع للجمعيات الخيرية ومساعدة الفقراء قيمتان مهمتان في المنطقة العربية، 2019 84

5.2 مؤشر شمولية الرعاية الصحية، 2017 87

5.3 ثقة المشاركين في الاستطلاع بالمعلومات الواردة على وسائل التواصل الاجتماعي، بحسب المصدر،2021 89

5.4 حصة النساء والرجال من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة العربية، 2019 90

5.5 حصة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر للمرأة من عملها الإجمالي، 2019 91

5.6 نسبة المستجيبين المتزوجين الذين أفادوا عن زيادة في الوقت الذي يقضونه في الأعمال المنزلية (الطهي، والتنظيف، وتقديم الوجبات)، بحسب النوع الاجتماعي، 2020 92

5.7 التغيرات في الزيادة المتصورة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع المحلي خلال الجائحة، بحسب المستطلَعين الذكور والإناث، من 2020 إلى 2021 93

5.8 أثر كوفيد-19 على الوضع الوظيفي 95

الجداول

2.1 تصنيف تحديات التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة بحسب البلدان والأقاليم 27

2.2 فترات النمو الشامل للجميع في المنطقة العربية 36

2.3 أبعاد عدم المساواة التي قد تكون تأثرت بالجائحة 40

2.4 قيم مؤشر التنمية البشرية، الآثار المادية للفرد- قيم التنمية البشرية معدلةً بعامل الضغوط على الكوكب وقيم مؤشر التنمية البشرية معدلةً بعامل عدم المساواة 44

4.1 تدابير السياسات المالية والنقدية في المنطقة العربية بحسب البلد لعام 2020 64

6.1 ممارسات التمويل المستدام في ست دول عربية 104

تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2022

ملخص تنفيذي

يتناول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022 تقييم تداعيات جائحة كوفيد-19 وأثرها على مسار التنمية البشرية المستدامة في منطقة الدول العربية.[1] وعلى الرغم من أن العالم يواجه الجائحة منذ أكثر من عامين، يبدو أن تداعياتها المتتالية على آفاق المنطقة لا تزال تظهر تباعًا. وكذلك من الواضح أن الجائحة قوضت مكاسب سابقة جرى تحقيقها على صعيد التنمية البشرية طيلة سنوات. ويستعرض التقرير وضع التنمية البشرية في المنطقة ويشدد على أن إعادتها إلى مسارها، خلال حقبة ما بعد الجائحة، تتطلب بذل جهود أكبر لبناء أنظمة حوكمة خاضعة للمساءلة وسريعة الاستجابة، واقتصادات أكثر تنوعًا وتنافسية ومجتمعات أكثر تماسكًا وشمولية تمثيلًا - من أجل تحقيق تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات.

وعلى الرغم من أن تحليل التقرير جرى قبل الحرب التي اندلعت في أوكرانيا مع ما رافقها من تداعيات على المنطقة تتكشف معالمها تباعًا، يمكن لإطار التقرير تعزيز فهم صدمات وأزمات أبعد من هذه الجائحة. فاستراتيجيات التعافي حسب النهج المعتمد في هذا التقرير قد تمنح البلدان أداة لبناء القدرة اللازمة لمواجهة الأزمات والصدمات الناشئة مستقبلًا، على غرار تداعيات الحرب الدائرة في أوكرانيا على أسعار الطاقة والمواد الغذائية في عدة مناطق حول العالم. وتطرح هذه التداعيات تحديات أمام البلدان المستوردة للنفط في المنطقة بشكل خاص. ومن خلال التركيز على السياسات الاقتصادية الشاملة وآليات الحماية الاجتماعية التي تعالج عدم المساواة وتدعم الشرائح الأكثر عرضة للخطر، وأيضًا من خلال استئناف بذل الجهود لتحقيق تعافٍ قادر على مواجهة الأزمات وأخضر يركز على مصادر الطاقة المتجددة، تستطيع المنطقة مواجهة التحديات الناشئة في أعقاب الحرب في أوكرانيا بشكل أفضل، سواء على صعيد أسعار المواد الغذائية أو الطاقة أو التحديات المالية.

وكانت منطقة الدول العربية تعاني أصلاً من عدة نقاط ضعف وهشاشة قبل تفشي جائحة كوفيد-19 زاد من تفاقمها في كثير من الأحيان النزاعات وانعدام الاستقرار. فالممارسات الاقتصادية غير المستدامة وأوجه عدم المساواة الاقتصادية قلصت فرص تحقيق تنمية بشرية شاملة. كما تسبب عدم المساواة المكانية في خلق عقبات هيكلية أمام الحصول على الخدمات الأساسية وآليات التكيف التي كان بإمكانها دعم الفئات الأكثر عرضة للخطر. كذلك، كشفت الجائحة عن أوجه لعدم المساواة الاجتماعية العميقة وعدم استعداد الحكومات لمواجهة التحديات الناشئة.

وقد عكست طريقة تعامل الدول العربية مع الجائحة تنوع سياقاتها التنموية. ففي البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، رزحت الأنظمة الصحية والهياكل الحكومية وشبكات السلامة الاجتماعية، الهشة أساسًا، تحت وطأة ضغوط متزايدة.نجح بعض البلدان المتوسطة الدخل نسبيًا في التعامل مع الموجة الأولى للفيروس لكن هذه البلدان واجهت لاحقًا تحديات مستمرة. في المقابل، قدمت الدول الخليجية المرتفعة الدخل أداء أفضل بما أنها كانت تملك الموارد اللازمة وأنظمة رعاية صحية أفضل، وتمكنت من فرض قيود وإجراءات على وجه السرعة لمنع تفشي الجائحة.

في مطلع حزيران/يونيو 2022، ناهز عدد المصابين بالفيروس في المنطقة 13 مليون شخص وفق الأرقام الرسمية بالإضافة إلى 170 ألف حالة وفاة. وصحيح أن المعدلات المسجلة في المنطقة تبقى أدنى بعض الشيء من المعدلات العالمية، لكن تلك المسجلة لكل مليون شخص تراوحت بين 380 حالة معلنة رسميًا في اليمن إلى 324 ألفًا في البحرين (بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي ناهز 69 ألف إصابة) وبين 69 حالة وفاة معلنة رسميًا لكل مليون شخص في اليمن إلى 2376 حالة في تونس (بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي بلغ 811 حالة).[2] فضلًا عن ذلك، يبدو أن أداء المنطقة كان ضعيفًا في معدلات التلقيح، حيث كان المتوسط الإقليمي أدنى من العالمي وسُجلت هوة كبيرة بين البلدان، إذ لم تجاوز نسبة السكان الذين تلقوا كافة جرعات اللقاح في اليمن 1.4 في المئة في حين بلغت النسبة 97 في المئة في الإمارات العربية المتحدة (علمًا بأن المتوسط العالمي بلغ 60 في المئة) (الشكل 1).

وتعدت أضرار الجائحة التي طالت التنمية البشرية تفشي الفيروس لتصل إلى الآثار المترتبة على وسائل المكافحة الرامية إلى احتوائه والتدابير المتخذة للتخفيف من آثاره الأوسع نطاقًا. حيث قلصت قرارات الإغلاق الشامل ووقف الأعمال والقيود المفروضة على التنقل مجال الحريات الذي يتمتع به الأفراد. وحرم الانكماش الاقتصادي الكثيرين من مصدر رزقهم، في وقت تراجعت فيه الموارد العامة المخصصة لشبكات الرعاية الصحية والسلامة، ولا سيما بالنسبة للشرائح الضعيفة أساسًا.

وفي بعض الحالات، ساهم تحرك الحكومة السريع في التخفيف من بعض أسوأ التداعيات التنموية، وفي حالات أخرى احتشدت حركات التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني بسرعة للاستجابة لتحديات الجائحة. لكن عدم المساواة ونقاط الضعف الهيكلية ازدادت في أرجاء المنطقة، وسيكون من الضروري تعزيز الإرادة والالتزام السياسيين لسد الفجوات بين أولئك الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من التنمية البشرية وأولئك الذين سيتخلفون على الأرجح عن الركب. ووحدها

الإصلاحات الأساسية والمقاربات الابتكارية المنسقة تنسيقًا جيدًا هي القادرة على خلق بيئة تتيح لسكانها الاستمتاع بحياة طويلة وصحية ومنتجة.

فهم تداعيات كوفيد-19 على التنمية البشرية

يقوم هذا التقرير على فرضية أساسية هي أن الحوكمة الخاضعة للمساءلة والسريعة الاستجابة والاقتصادات المتنوعة والقادرة على مواجهة الأزمات والمجتمعات المتماسكة والشاملة تعزز الإمكانات والحريات البشرية (الشكل 2). وفي الدول العربية، كما هي الحال في سائر البلدان، تؤثر ديناميات السلطة والتفاعل بين المؤسسات والاقتصادات والمجتمعات على الإمكانات البشرية، ومن الممكن أن توسع أو تقلل من الأشكال العديدة لعدم المساواة. فهياكل السلطة غير المتوازنة تؤدي إلى وضع قواعد وسياسات ونواتج تعطي الأفضلية للذين يتمتعون بقدر أكبر من السلطة. وتشكل هذه الصلة بين السلطة والتنمية أساسًا للعلاقات بين المواطنين والدولة، والعمليات التي تشكل هذه العلاقات وتصلحها، فضلاً عن مسار التنمية البشرية على طول النطاق بين النزاع والسلام.

الشكل 1 نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقًا لتعادل القوة الشرائية في البلدان العربية

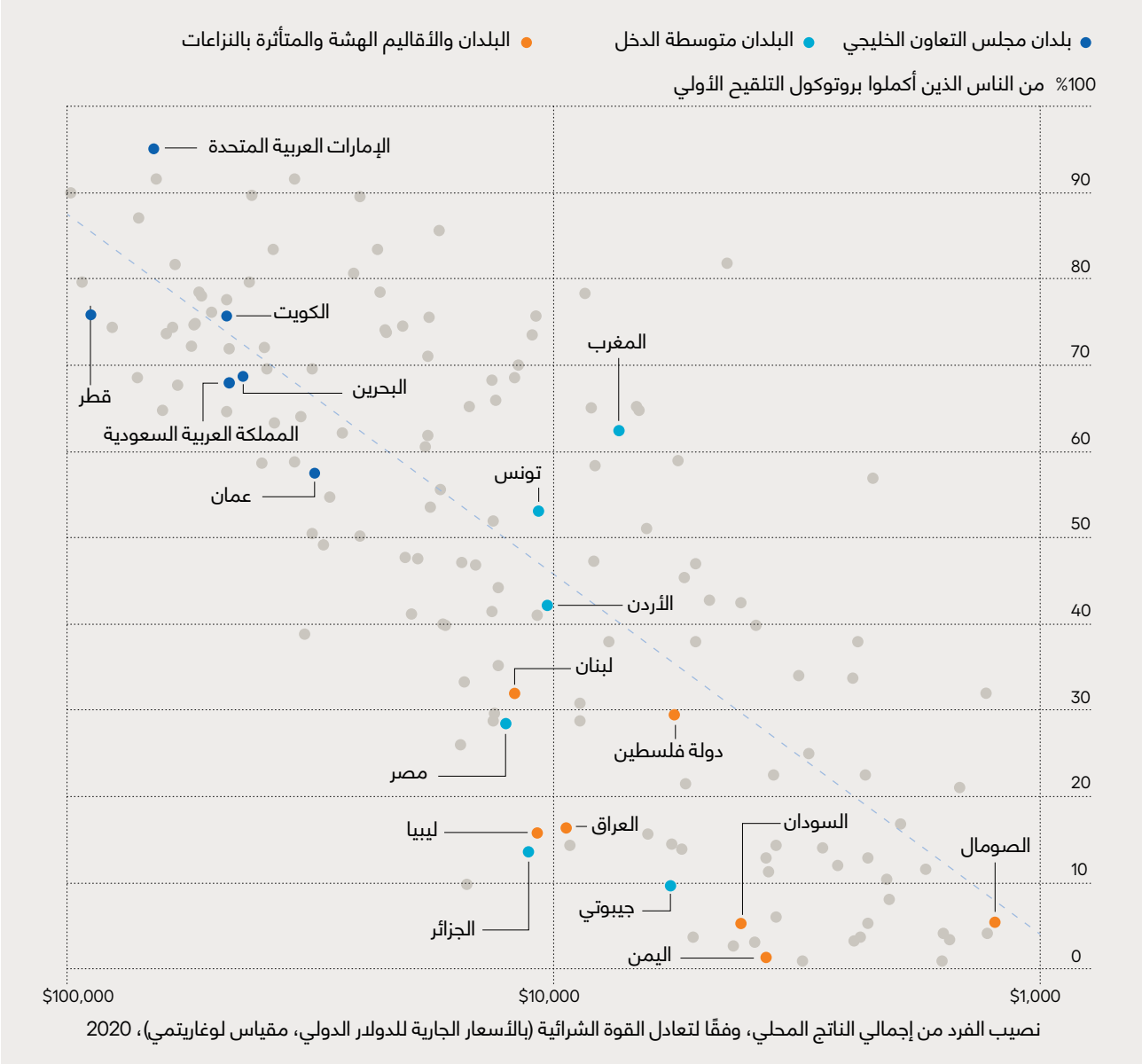

المصدر: معدلات التلقيح مستخلصة من بيانات رسمية جمعتها Our World Data وتم تحديثها في أوائل آذار/مارس 2022، https://ourworldindata.org/covid-vaccinations؛ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

الشكل 2 فهم القوى التي ترسم معالم التنمية البشرية في الدول العربية

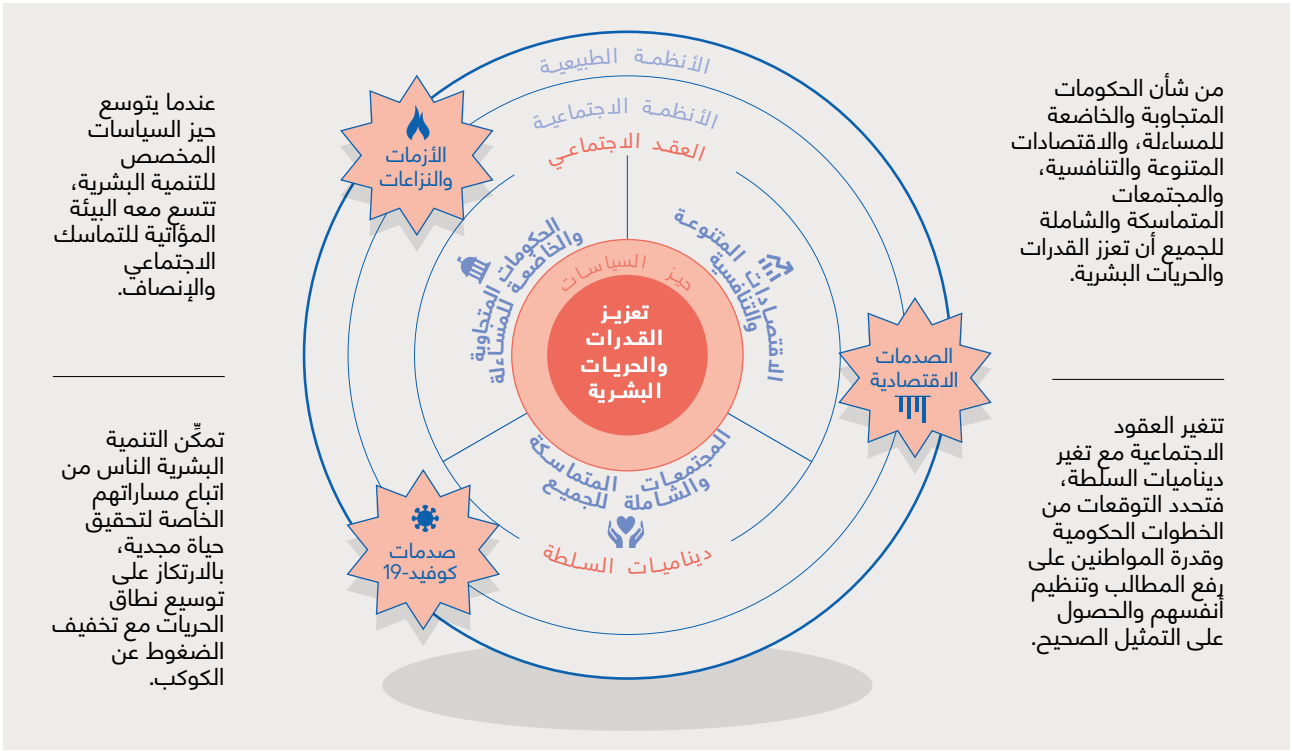

المصدر: الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية

ومع تغيّر علاقات السلطة، تتغير العقود الاجتماعية أيضًا تبعًا لعوامل كثيرة. فتصورات المواطنين وتفضيلاتهم وأولوياتهم تؤثر على توقعاتهم من إجراءات الدولة، وكذلك قدرتهم على الحصول على التمثيل الصحيح والمشاركة في عملية صنع القرار. ويُعزز إحراز التقدم في المؤسسات الرسمية قيام الدولة من حيث المؤسسات غير الرسمية وغير الحكومية.[3] أما ضروب الفساد والمحسوبية والزبائنية فتضعف العلاقات بين المواطنين وتعيق العمليات التنموية. في حين أن التنويع الاقتصادي يزيد الفرص ويجنّب الاعتماد الكبير على قطاع واحد ويحدّ من تقلّبات الدورات الاقتصادية، بحيث يصبح القطاع الخاص مستقلًا عن القطاع العام.

وتحدد هذه العوامل مجتمعةً قوة العقد الاجتماعي. فعندما يتقلص حيز السياسات العامة المخصص للتنمية البشرية، تزداد مخاطر استيلاء النخبة على السلطة والتفكك الاجتماعي وعدم المساواة، وعندما تزداد هذه المخاطر تؤدي الى تقلص حيز السياسات العامة. ولكن حين يتوسع حيز السياسات هذا، تتسع معه البيئة المواتية لشمول الجميع والإدماج والتماسك الاجتماعي والإنصاف، ما يتيح المزيد من الفرص لتعزيز الإمكانات والحريات البشرية. فالأشخاص الذين يتمتعون بقدرات كبيرة ومتطورة يملكون الأدوات التي يحتاجونها لجعل رؤيتهم للحياة الجيدة حقيقةً واقعة. وبدون القدرات الأساسية، لا تتحقق الإمكانات البشرية.

وكما هي الحال في بقية العالم، لا بدّ من إقامة توازن بين توسيع الخيارات المتاحة والرفاه من جهة ومواجهة الضغوط التي يرزح تحتها الكوكب من جهة أخرى، فضلًا عن استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر أوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية بكيفية تفاعل البشر مع الكوكب، ويؤثر هذا التفاعل بدوره على آفاق السلام والاستقرار في المنطقة. من هنا، لا بد من معالجة العوامل التي تدفع إلى الصراع والأزمات والانزياح في الأنظمة الاجتماعية والطبيعية حتى تتعافى منطقة الدول العربية من النكسات التنموية المترتبة على الجائحة وتمضي قدمًا نحو مستقبل سالم وآمن للجميع.

تداعيات الجائحة على أنظمة الحوكمة

قبل تفشي جائحة كوفيد-19، واجهت بلدان المنطقة تحديات موروثة على صعيد الحوكمة،[4] تفاقمت حدتها

في الكثير من الحالات منذ الانتفاضات التي شهدها عام 2011. واستمرت الصراعات على السلطة في المنطقة بدرجات متفاوتة منذ 2011، وتباينت المشاعر حيال احتمالات قيام حوكمة خاضعة للمساءلة وسريعة الاستجابة في المنطقة. وفي حين تظل تونس استثناءً بفضل انتقالها إلى حكومة تمثيلية، غير أن عملية الإصلاح التي تشهدها متقلقلة، ما يهدد الإنجازات التي حققتها حتى الآن. وقد تعاملت بعض الدول مع المطالب الداعية إلى زيادة الحريات والمساءلة من خلال إجراء إصلاحات جزئية أو تقديم وعود أو تفضيل إرساء الاستقرار الذي يعتبر أساسيًا لتحقيق الازدهار، كما حصل في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل. لكن العديد من البلدان الأخرى دخلت في دوامة من الأزمات المستمرة بما فيها نزاعات مسلحة، وخاصة ليبيا والصومال والجمهورية العربية السورية واليمن.

ويُعزى انتشار الأزمات والنزاعات المسلحة في بعض دول المنطقة جزئيًا إلى سوء الحوكمة وضعف المؤسسات. وصحيح أن المنطقة تضم 5.5 في المئة فقط من سكان العالم، لكن أكثر من 45 في المئة من النازحين حول العالم و58 في المئة من اللاجئين قدموا منها عام 2018.[5] وكذلك بقي عدد اللاجئين السوريين هو الأعلى في العالم، ووصل الى 6,8 مليون، أو 27 في المئة من كل اللاجئين في العالم، في نهاية 2021.[6] وفي عام 2022، أدت الحرب في أوكرانيا إلى نزوح 8 ملايين قسرًا ولجوء 6 ملايين لاجئ خارج أوكرانيا.[7]

وكما هي الحال في سائر أنحاء العالم، أثقلت جائحة كوفيد-19، إلى حدّ كبير، كاهل الأنظمة السياسية والإدارية لمعظم الدول العربية، التي يئن العديد منها أساسًا من الضغوط. فالاستجابة للجائحة كانت متفاوتة إلى حدّ كبير في المنطقة حسب تصنيف البلدان المختلفة. وكانت الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات الأكثر تأثرًا بتداعيات الجائحة، كما أن البلدان المتوسطة الدخل المستقرة وبلدان مجلس التعاون الخليجي لم تسلم بدورها وتأثرت بدرجات متفاوتة.

وشكل توفر الموارد عاملًا أساسيًا، في فعالية استجابة البلدان للجائحة، إلى جانب براعة المؤسسات والتنسيق فيما بينها. فقد حققت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي نجاحًا ملفتًا في حملات التلقيح التي أطلقتها، وتعافيها الاقتصادي السريع في 2021 بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط والغاز.[8] ونجحت الحكومات الخليجية في السيطرة على تفشي الجائحة فيها، مسجلة متوسط معدل تعاف أعلى بكثير من المتوسط العالمي.[9] وقد أظهرت دراسة أن البحرين حلت في المرتبة الأولى من حيث الرضا عن استجابة الحكومة، تلتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت.[10]

كما نجحت الدول المتوسطة الدخل، مثل الأردن ولبنان وتونس، نسبيًا في التعامل مع الموجة الأولى، لكنها أرخت تدابيرها لاحقًا. وفي بعض البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، كان التنسيق غائبًا في الغالب بين الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، وأدت الاستجابة البطيئة على صعيد تطبيق بعض تدابير الصحة العامة الضرورية لمواجهة الجائحة إلى زعزعة الثقة بالدولة.

ولم تكن البلدان التي تتخبط في الأزمات قادرة على التخفيف من آثار تفشي جائحة كوفيد-19 بسبب نكسات أخرى مثل تدهور العلاقات الاجتماعية والتحديات الاقتصادية وتدمير البنية التحتية الصحية ونزوح أو هجرة عدد كبير من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وبالتالي، استنزفت الجائحة قدرات المؤسسات الصحية العامة والخاصة، المنهكة أساسًا في هذه البلدان، وقوّضت قدرتها على الاستجابة بسرعة للأزمة الصحية.

ثقة المواطنين في حكوماتهم

كشف استطلاع حديث، أجراه الباروميتر العربي بين صيف 2020 وربيع 2021، وشمل سبعة بلدان عربية، أن 30 في المئة من المستطلعين فقط أفادوا بأن ثقتهم كبيرة للغاية أو كبيرة بالحكومة (الشكل 3).[11] وعام 2020، خلص استطلاع أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شمل 12 دولة عربية، إلى أن 31 في المئة من المستطلعين لا يعتقدون أن حكومتهم تلبي حاجات مواطنيها، بينما رأى 34 في المئة منهم أن استجابة حكومتهم مقبولة نوعًا ما (في حين لم يُجب 35 في المئة عن هذا السؤال).[12] وردًا على سؤال بشأن التغييرات في مستوى استجابة الحكومة خلال السنوات العشر الماضية، ذكر 38 في المئة من المستطلعين أنه بقي على حاله، في حين قال 30 في المئة إنه تراجع، بينما رأى 22 في المئة أنه شهد تحسّنًا.

وهذا التراجع في ثقة المواطنين بحكوماتهم تجلى في مؤشر إيدلمان للثقة لعام 2021، الذي بين أن جائحة كوفيد-19 "سرعت من تآكل الثقة حول العالم".[13] وسأل متعقب أوكسفورد لاستجابة الحكومات للجائحة المواطنين في المسح الدولي له حول الجائحة "إلى أي حد تثقون بالحكومة لتهتم بكم وإلى أي مدى تعتقدون أن حكومتكم كانت صادقة وقدمت البيانات الصحيحة حول الجائحة؟" بينت النتائج اتساع عدم الثقة بين المواطنين وحكوماتهم.[14]

الشكل 3 ثقة المواطنين بالحكومة في دول عربية مختارة – ثقة كبيرة أو كافية؟

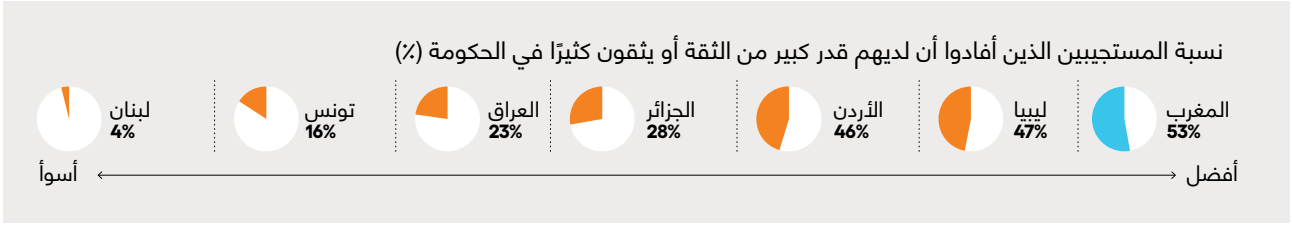

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس - نيسان/أبريل 2021)، 2021.

لكن مؤشر إيدلمان للثقة لعام 2022 أدرج في مسحه، الذي شمل 27 بلدًا حول العالم، بلدين من الدول العربية ضمن البلدان السبع التي حصلت على أعلى ثقة من مواطنيها، وهما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة زادت 9 نقاط في 2022 على مؤشر الثقة من 2021.[15]

وينعكس انعدام ثقة شعوب الدول العربية بالمؤسسات الحكومية في مقاومتها لإجراءات احتواء كوفيد-19، وعدم الثقة بحملات التلقيح. وكشف استطلاع الباروميتر العربي، في دورته السادسة التي أجريت بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021، عن معدلات مرتفعة من التردد في أخذ اللقاح، إذ قال أغلبية المستطلعين في الجزائر والأردن والعراق وتونس إنهم كانوا مترددين نوعًا ما أو على الإطلاق في أخذ لقاح مجاني. لكن المستطلعين في لبنان وليبيا والمغرب كانوا أكثر ميلًا لتلقي اللقاح. ويُعتبر مستوى الثقة المنخفض والمتراجع بالحكومات والمؤسسات من الأسباب التي جعلت الشعب يتردد في أخذ اللقاح، علمًا بأن ازدياد ثقة الشعب بالحكومة ينعكس إيجابًا على نسبة الإقبال على اللقاح.[16]

واتخذت حكومات المنطقة، كما في العديد من البلدان الأخرى، تدابير جديدة تؤثر على الحريات المدنية، بما في ذلك قوانين وأنظمة ومراسيم ولوائح تنظيمية وممارسات حكومية أخرى، وسّعت في بعض الأحيان نطاق مراقبة المواطنين رقميًا. وتكشف هذه التدابير عن التعارض الكامن بين ضمانات الصحة العامة وحماية الحريات المدنية، كما تبيّن الخطر الناتج عن التجاوزات التي ارتكبتها الحكومات بذريعة جائحة كوفيد-19.

وبالفعل، يبدو أن إحساس المواطنين بالتمتع بالحريات يتراجع.[17] فولّدت الجائحة تحديات جديدة أمام المجتمع المدني والمجال المدني في المنطقة، ولا سيما بالنظر إلى تدهور المستوى المعيشي للعديد من المجموعات وازدياد مشقاتهم. وإلى جانب الإغلاق الشامل وقوانين حالات الطوارئ وأوامر حظر التجول ومنع التجمعات، جرى فرض قيود كبيرة على حرية التعبير والإعلام، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي. وعلّقت عدة حكومات عمل الصحف وجرّمت نشر "الأخبار الزائفة" بشأن الفيروس، كما استخدم بعضها تقنيات مراقبة جديدة لتعقب المصابين ومن خالطهم،[18] إنما ترتب على ذلك تداعيات ارتبطت بانتهاك الخصوصية.[19] وتبرز مخاوف من أن استخدام التكنولوجيا بشكل غير خاضع للرقابة لتعقب تحركات الأفراد وتفاعلاتهم مع الآخرين قد يؤدي إلى التحكم بقدر كبير من البيانات الشخصية.[20]

ووسّعت بعض الحكومات نطاق صلاحياتها التنفيذية من خلال فرض أنظمة طوارئ، مع وجود آليات رقابة محدودة أو انعدامها أساسًا، وأضعفت الضوابط والموازين، وآليات المساءلة، والمطالب بقيام ديمقراطية تشاركية. وأدى عدم التنسيق بين الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، فضلًا عن الاستجابة البطيئة لتطبيق بعض التدابير المرتبطة بالصحة العامة الضرورية لمواجهة الجائحة، إلى تقويض الثقة بالدولة إلى حدّ أكبر في بعض البلدان. وأسفر انعدام الثقة هذا بالحكومة بدوره في بعض الأحيان عن استياء الشعب، ما تسبب في كثير من الأحوال في تأخر استجابته أو بطئها وتردد المواطنين في أخذ اللقاح.

وفي حين بدأت جائحة كوفيد-19 بوصفها حالة طوارئ على صعيد الصحة العامة، فسرعان ما تحولت إلى حالة طوارئ اقتصادية واجتماعية وإنسانية. ولهذا السبب، لا يمكن تحميل القطاع الصحي وحده، أو حتى الحكومة وحدها، مسؤولية الاستجابة وتدابير التعافي. فمن الضروري أن تكون الاستجابة على مستوى المجتمع ككل، وأن تتعاون الحكومات مع الشركات الخاصة والمتطوعين المدنيين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

تداعيات الجائحة على الاقتصادات

لا يضمّ سوى عدد قليل من الدول العربية قطاعات خاصة تنافسية، ولا سيما على صعيد السلع والخدمات القابلة

للتبادل، والبلدان المنتجة للنفط والغاز تقع تحت تأثير الأسعار التي تشهد تقلبات كبيرة. خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي ، تعد إنتاجية العمل و التي معظمها غير رسمي منخفضة مقارنة بالمعدل العالمي، وكانت في انخفاض مستمر على مدى السنوات العديدة الماضية و في كثير من الحالات حتى قبل جائحة كوفيد-19، خاصة في الدول الهشة و المتأثرة بالنزاعات. ويتأتى هذا التوازن المستمر بين مستويات النمو المنخفضة والإنتاجية المنخفضة والتوظيف المتدني والقدرة المؤسسة الضعيفة، من عقد اجتماعي يقوم على مبدأ الدولة الريعية الراسخة التي قد تفضل الوضع القائم، وترفض إجراء أي إصلاحات اقتصادية تُحدث تحولا حقيقيًا. غير أن مكامن الضعف الاقتصادية المعروفة في المنطقة ليست حتمية، بل يمكن معالجتها عبر اعتماد مقاربة تنمية بشرية متينة لمواجهة التحديات الهيكلية الطويلة الأمد التي تعاني منها.

ديناميات الاقتصاد الكلي

عقب الانكماش الحاد الذي شهدته المنطقة خلال 2020، التقطت المنطقة أنفاسها لتسجل نموًا في عام 2021، لكن التعافي لم يكن متكافئًا وبقي رهنًا بحيز السياسات المتاح لكل بلد كي يدعم اقتصاده. وتراجع اقتصاد المنطقة بنحو 4.5 في المئة خلال العام 2020، حين شهدت الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات معدل التراجع الأكبر (نحو 15 في المئة).[21] وسجلت المنطقة عمومًا انتعاشًا بنحو 6 في المئة في 2021، غير أن اليمن واصل تسجيل انكماش بنسبة 2 في المئة تقريبًا خلال العام نفسه.[22] ومن المستبعد أن تتسارع وتيرة الانتعاش في 2022، في ظل توقع تسجيل معدل نمو بنسبة 5.5 في المئة في المنطقة ككل، بقيادة الدول المصدرة للنفط عمومًا مع تعديلات بزيادة التوقعات بشأن آفاق نموها، في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الدولية. من ناحية أخرى، ثمة احتمالات كبيرة لخفض التوقعات بشأن البلدان المستوردة للنفط والمتأثرة بالأزمة في ظل تنامي الضغوط التضخمية.[23]

وخلال العام الأول من الجائحة، تفاقم العجز المالي الكبير أساسًا في أرجاء المنطقة، وتراجعت الإيرادات وارتفعت الحاجات التمويلية. وفي عام 2020، ازداد متوسط العجز الإجمالي بسبع نقاط مئوية، ليصل إلى 9.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. بينما وصل العجز المالي في المنطقة، عام 2021، إلى 2.3 في المئة، ومن المتوقع أن يتحول إلى فائض إيجابي بنسبة 4.1 في المئة في عام 2022.[24] ويعود العجز المالي الكبير في المنطقة إلى الهبوط الحاد في الإيرادات النفطية، وسط انخفاض الطلب العالمي على النفط، الذي ترافق مع ارتفاع الإنفاق على إجراءات دعم الأسر والشركات. وصحيح أنه تمّ تسجيل الانهيار الأكبر في الدول المصدرة للنفط، لكن بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال العام الماضي، تحسن المشهد المالي فيها إلى حدّ كبير.

وتسبب العجز المالي الضخم بزيادة الديون الحكومية، ما فاقم أوضاع الدين السيئة أساسًا، بحيث وصل إجمالي الدين الحكومي في المنطقة، خلال العام 2020، إلى 60 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، في زيادة بنحو 13 نقطة مئوية عن العام 2019.[25] وفي عام 2021، تراجع إلى 56.5 في المئة وكان من المتوقع وصوله إلى 47 في المئة عام 2022. ومن المتوقع أن يرتفع الدين الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ على المدى المتوسط ويبقى فوق مستويات 2019 في معظم بلدان المنطقة، التي هي مستوردة للنفط، ومن المحتمل أن تشهد ارتفاعات حادة على المدى المتوسط.[26]

وعلى الصعيد الخارجي، تدهورت أرصدة الحساب الجاري للمنطقة، من فائض قدره 1.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى عجز قدره 3.5٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، وسجلت فائضًا بنسبة 4.4٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021.[27] وفضلًا عن ذلك، خلال عام 2020، تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة 6 في المئة عمومًا، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 4.6 مليارات دولار بين النصف الأول من العام 2019 والفترة نفسها من العام 2020.[28] وبالقيم المطلقة، تعافى صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة 46 في المئة في عام 2021 نتيجة ارتفاع الاستثمارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي.[29] وعلى الرغم من التوقعات الأولية بتراجع تدفقات التحويلات المالية إلى المنطقة، كشفت أحدث التقديرات عن زيادة بنحو 5.4 في المئة خلال 2020، و7.4 في المئة في 2021، مما يدل على دورها العاكس للدورة الاقتصادية لملايين الأسر.[30]

وأعلنت حكومات الدول العربية عن تقديم دعم مالي بمعدل نسبة 2 في المئة تقريبًا من إجمالي الناتج المحلي خلال 2020، وهي نسبة أقل بالمقارنة مع تلك المسجلة في الاقتصادات الناشئة.[31] كما كان الإنفاق الإضافي المخصص للقطاع الصحي أدنى من ذاك المسجل في البلدان النظيرة، وبلغ متوسط مجموعة تدابير المالية العامة المخصصة للقطاع الصحي نحو 0.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. واحتلت السعودية الصدارة بنسبة 2.1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في حين خصص العراق 0.02 في المئة منه فقط.

خسارة الوظائف

بغية التصدي لجائحة كوفيد-19، فرضت معظم الحكومات قيودًا على التجمعات تراوحت بين الإغلاق الشامل الصارم، وحظر التجول الجزئي، إلى الإغلاق الشامل المؤقت والذي كان له تأثير شديد على أسواق العمل.[32] فارتفع معدل البطالة من 10.9 في المئة في عام 2019، إلى 12.5 في المئة في عام 2021 في منطقة الدول العربية،[33] وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 6.2 في المئة.[34] وارتفع معدل بطالة النساء بشكل أسرع، من 21.4 في المئة في عام 2019، إلى 24 في المئة في عام 2021 ، وهو ما يعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف المتوسط العالمي ومرتين مقارنة بالرجال في المنطقة. وفي عام 2021، سجلت المنطقة أعلى معدل بطالة بين الشباب في العالم (في الفئة من 15 إلى 24 عامًا)، حيث بلغ 28.6 في المئة، في ارتفاع حاد من نسبته البالغة 25.3 في المئة في عام 2019. وكان معدل البطالة بين الشابات هو الأعلى أيضًا في العالم، وزاد على ضعفي المعدل بين الشباب، حيث 49.1 في المئة في عام 2021، بعد أن كان 44.7 في المئة في عام 2019 (في مقابل 23.8 في المئة في عام 2021 و20.8 في المئة في عام 2019 بين الشباب).[35]

وكان لتدابير الإغلاق الشامل وحظر التجول المرتبطة بجائحة كوفيد-19 آثار مدمرة على الشركات وموظفيها، بعد خسارة ساعات عمل عديدة ، تفاوتت بحسب صرامة الإغلاق الشامل وإقفال أماكن العمل. فبالمقارنة مع الربع الأخير من 2019، تراجعت ساعات العمل بنسبة أعلى من 21 في المئة في الربع الثاني من 2020، وأعلى من 8 في المئة في الربع الثالث.[36] وتكافئ هذه الخسائر أكثر من 23 مليون وظيفة معادلة بدوام كامل (على أساس العمل 48 ساعة في الأسبوع) خلال الربع الثاني من 2020، وأكثر من 9 ملايين وظيفة خلال الربع الثالث. واستمرت خسارة ساعات العمل عام 2021، وإن كانت بمعدلات أقل، بعدما تخلت البلدان عمومًا عن تدابير الإغلاق الشامل الصارمة، ومع ارتفاع معدلات التلقيح، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يعكس الأثر الدائم والطويل للجائحة على اختناقات سلسلة الإمدادات، واستمرار الضبابية طيلة العام 2021 وخلال عام 2022.

وفي المحصلة، خسرت المنطقة العربية عام 2020 ما يقارب 9 في المئة من ساعات العمل،[37] بما يعادل 10.2 ملايين وظيفة بدوام كامل، و5 في المئة من ساعات العمل المفقودة، أي ما يعادل 5.9 ملايين وظيفة بدوام كامل في كل عام 2021.[38] وتُرجمت هذه الخسائر إلى خسارة لدخل العمل بنحو 11 في المئة للمنطقة.[39]

الشكل 4 لم يكن أثر جائحة كوفيد-19 على أسواق العمل بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2020 وآذار/مارس باختلاف البلد والنوع الاجتماعي

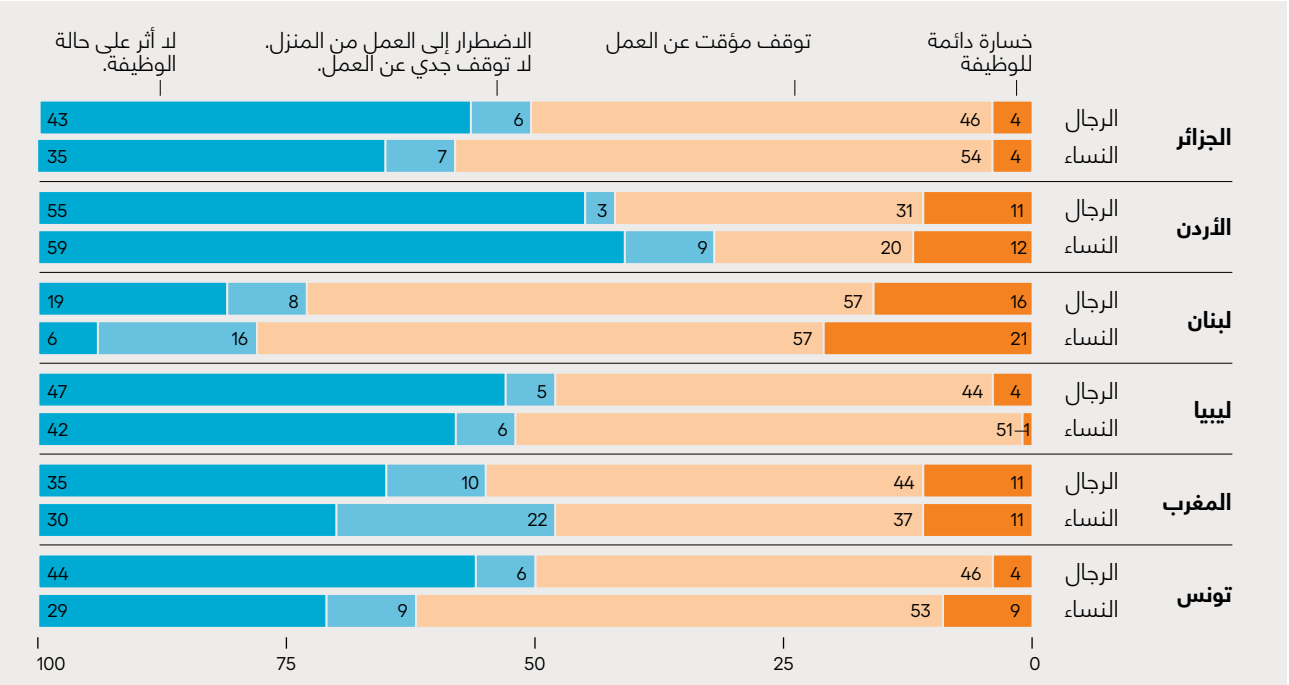

المصدر: حسابات الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية استنادًا إلى الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الأول (تموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر 2020)، 2021.

ومن دون وجود خطط مناسبة لدعم الدخل، ستزيد هذه التراجعات الكبيرة في المداخيل من قتامة الآفاق الاقتصادية المستقبلية، نظرًا لدفع العمال إلى هاوية الفقر، ما يقلص بدوره الطلب الكلي. وقد ينتج عن ذلك حلقة مفرغة يساهم فيها تراجع الطلب بانخفاض المداخيل، الأمر الذي يقوّض آفاق تحقيق تعافٍ سريع.

ولم تكن الآثار التي خلفتها الجائحة على أسواق العمل متساوية، بل تفاوتت مع مرور الوقت، سواء على صعيد البلدان، تبعًا لصرامة قيود الإغلاق، أو بالنسبة إلى الرجال والنساء (الشكل 4). فأكثر من 50 في المئة من الرجال الذين كانوا يعملون قبل جائحة كوفيد-19، فقدوا وظائفهم نهائيًا، أو توقفوا عن العمل مؤقتًا بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2020، وفقًا لمسح الباروميتر العربي، الذي أجري على ثلاث فترات في عامي 2020 و2021، في دول عربية مختارة. وكان وقع الجائحة أقواه على لبنان، وخاصة في بداية تفشيها، لكن أثرها بقي قويًا على جميع البلدان التي شملها الاستطلاع حتى آذار/مارس 2021. وكان لبنان يعاني أساسًا من أزمة في سعر الصرف، وغيرها من التحديات على صعيد الاقتصاد الكلي، لكن الجائحة فاقمت الآثار الواقعة على العمال. وخلال موجات الجائحة المختلفة، تركز التخفيض الأكبر لساعات العمل في كل من مصر والعراق وتونس في الموجة الأولى حين كانت القيود في أشدها.[40]

وفي بعض البلدان، كان أثر الجائحة أقسى على النساء منه على الرجال، وكان احتمال خروج النساء من سوق العمل - سواء على نحو دائم أو مؤقت - كبيرًا. كما كان احتمال عمل النساء من المنزل أكبر، وهو على الأرجح انعكاس لأنواع الوظائف التي تشغلها النسبة الصغيرة من النساء اللاتي يعملن في المنطقة. وتميل هذه الوظائف إلى إتاحة العمل عن بعد على غرار العمل في مجال التعليم والقطاع العام.[41]

وكان الشباب والعمال الأكثر عرضةً للخطر - أي أصحاب العمل الحر أو الذين يشغلون وظيفة مؤقتة أو غير رسمية - أكثر عرضةً لتحمل الأعباء الناتجة عن الجائحة.[42] ففي المغرب وتونس، على سبيل المثال، تأثر عمال القطاع العام بدرجة أقل بكثير من تأثر عمال القطاع الخاص (الشكل 5).[43] وكما هو متوقع، كان العمال غير الرسميين - خاصة أولئك الذين يعملون بشكل غير رسمي خارج المؤسسات - هم الأكثر تضررًا. وتباينت شدة التأثير أيضًا بمرور الوقت ووفقًا للبلد، من تأثير معتدل تفاقم مع مرور الوقت في المغرب، إلى تأثير واضح على الفور في تونس في شكل تسريح مؤقت أو دائم للعمال، أو تقليل ساعات العمل أو حتى تغيير حالة العامل بحيث لم يعد عاملًا بأجر. وفي البلدين، واجه العمال تداعيات كبيرة في شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2021، فاقت حدتها في بعض الأحيان ما شهده العام 2020 واستمرت إلى حزيران/يونيو 2021، على نحو يعكس النواتج الاقتصادية المستمرة والمتفاقمة، في ظل مكافحة الاقتصادات للعودة إلى الوضع الطبيعي الذي ساد قبل الجائحة، ومع ظهور متغيرات جديدة للفيروس واختناق سلسلة الإمدادات عالميًا وازدياد الشك والريبة.

التأثير على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

أثرت تدابير التباعد الاجتماعي، وانقطاع الأنشطة الاقتصادية وإعادة فتح الأعمال بشكل متقطع، بشكل

الشكل 5 اختلاف أثر جائحة كوفيد-19 على العمال بين المغرب وتونس

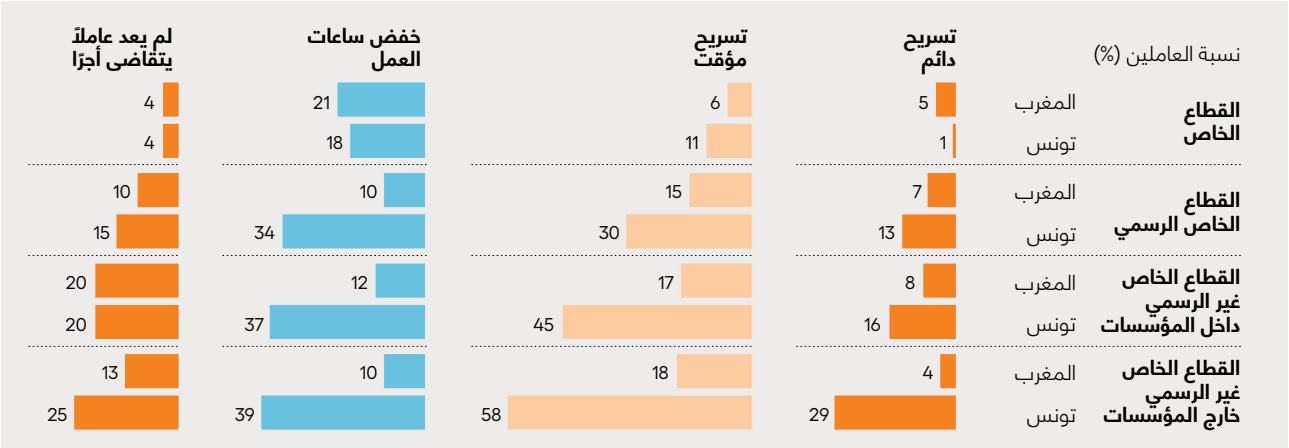

المصدر: الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية استنادًا إلى Covid-19 Household Monitors.
تعكس هذه الأرقام تجارب العمال المسجلة خلال 60 يومًا قبل تاريخ كل مقابلة تُجرى ضمن المسح في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وحزيران/يونيو 2021 على التوالي.

كبير على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مما تسبب في خسائر كبيرة في سبل العيش.[44] وتشير نتائج الدراسات الاستقصائية للأحوال المعيشية للأسر ومسح المؤسسات في الأردن والمغرب ومصر وتونس، إلى أن المشروعات الصغرى كانت الأكثر احتمالاً للإغلاق بسبب الجائحة وأن الشركات الصغيرة أعلنت تأثرها الكبير على صعيد تغيرات الإيرادات بحلول الربع الأول من عام 2021.[45] وفيما يخص الشركات الصغيرة والمتوسطة، فكان من المرجح أن يتعافى أولئك الذين تكيفوا وكانوا قادرين على التحول إلى العمل عن بعد أو إلى التجارة الإلكترونية بشكل أسرع.

ووضعت جميع البلدان في المنطقة آليات للتخفيف من آثار الجائحة ولدعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتي تتعلق بشكل أساسي بتخفيف التحديات المتعلقة بتوفير السيولة لها، وتأجيل دفع الضرائب والرسوم وخطط حماية العمالة والوظائف. وعلى الرغم من إعادة الافتتاح التدريجي التي لوحظت منذ أيار/مايو – حزيران/يونيو 2020، لا يزال العديد من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المنطقة يكافح من أجل التعافي.

الاستجابات للحماية الاجتماعية

شكّلت الحماية الاجتماعية إحدى الأدوات الرئيسية للحكومات في استجابتها للصدمة التي تسببت بها الجائحة للأسر والشركات.[46] وجرى توسيع العديد من برامج الحماية الاجتماعية سواء رأسيًا[47] أو أفقيًا[48] وطبقت برامج جديدة لحالات الطوارئ، وحشد التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد.

ووفق تقديرات أداة تعقب الاستجابة العالمية لكوفيد–19 من منظور النوع الاجتماعي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصل إجمالي عدد تدابير الحماية الاجتماعية في الدول العربية إلى 200 خلال عام 2020، من ضمنها 2 في ليبيا و3 في اليمن و4 في السودان وصولاً إلى 18 في تونس ودولة فلسطين و26 في الأردن. وقدّرت أداة تعقب حزمة التحفيز لمواجهة أزمة كورونا الخاصة بالإسكوا أن عدد تدابير الحماية في الدول العربية بلغ 174 وتراوح بين 1 في الصومال و2 في قطر واليمن وصولاً إلى 17 في البحرين و19 في لبنان و23 في مصر.

وارتفعت نسبة الأشخاص الذين شملهم برنامج حماية اجتماعية واحد على الأقل في البحرين ولبنان ودولة فلسطين خلال تفشي الجائحة.[49] لكن تغطية الحماية الاجتماعية لا تزال منخفضة في البلدان العربية حيث تحظى نسبة 40 في المئة فقط من السكان بميزة حماية اجتماعية واحدة على الأقل،[50] تتراوح بين 4 في المئة في الإمارات و82 في المئة في السعودية.[51]

وكانت وتيرة توسيع رقعة التغطية بطيئة، حتى خلال تفشي الجائحة، مع وجود بعض الاستثناءات مثل لبنان، حيث ازدادت بأكثر من 10 نقاط مئوية بين 2018 و2020. وفي مصر، بقيت التغطية على حالها بين عامي 2016 و2020 (36.9 في المئة). أما في البحرين، فازدادت التغطية بنسبة 3 نقاط مئوية فقط بين عامي 2019 و2020. وفي فلسطين، ارتفعت التغطية بواقع نقطتين مئويتين في الفترة نفسها. وفي قطر، ارتفعت من 4 في المئة في 2018 إلى 4.3 في المئة في 2020. وفي بعض البلدان كانت البيانات متوفرة لعام واحد فقط لكنها ظلت منخفضة، خاصة في السودان (9.3 في المئة في 2020) والإمارات (3.5 في المئة في 2020). وربما يعزى تأثر التغطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي جزئيًا إلى وجود شريحة كبيرة من الوافدين ضمن سكانها لا يحق لها الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية وكل المزايا التي تقدمها دولة الرفاه. وفي البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، ترتبط التغطية المنخفضة عمومًا بمحدودية الحيز المتاح في المالية العامة، والاعتماد المفرط على الدعم الإنساني القصير الأمد والقدرة المؤسساتية المحدودة.[52]

تداعيات الجائحة على المجتمعات

سلطت الجائحة الضوء على ضرورة جعل التماسك الاجتماعي والتضامن والرعاية محور التعافي من أجل بناء قدرة على مواجهة الأزمات في وجه الصدمات المستقبلية ودعم التنمية البشرية ضمن عقود اجتماعية جديدة.

التماسك الاجتماعي

تشكل جوانب الضعف في الحوكمة والمؤسسات واستمرار النزاعات التي تؤدي إلى النزوح، فضلاً عن عدم المساواة الاقتصادية في المنطقة عوامل تساهم في التجزئة الاجتماعية والسياسية بين البلدان وداخلها. كما كان أداء المنطقة ضعيفًا بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم في العديد من المؤشرات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين، ما يقوّض مشاركة النساء الكاملة ومواطنتهن وتمتعهن بالحقوق.

وصحيح أن التماسك الاجتماعي المرتبط بالعلاقات الاجتماعية بين المواطنين كان مماثلاً للمعدلات

العالمية قبل الجائحة، غير أن الثقة المتبادلة بين الأشخاص، التي تتأثر إلى حدّ كبير بالثقة بالمؤسسات الحكومية، سجلت معدلًا دون المتوسط في المنطقة. وعرضت الأزمات الإنسانية المتعددة، والمستويات المرتفعة من النزوح في المنطقة، التماسك الاجتماعي لخطر أكبر. وقد أدى النزوح الجماعي للسكان إلى توتر العلاقات بين السكان والنازحين، ولم يرحب السكان عمومًا باستضافة النازحين قبل الجائحة.[53] وتشير أدلة جمعت من عدة بلدان عربية في بداية الجائحة إلى أن النازحين تعرضوا للتمييز المرتبط بفيروس كوفيد-19، فضلًا عن العنف الجسدي والخطاب العنصري في بعض المجتمعات.[54] وفي بعض الحالات، هبّ الأفراد والمجتمعات وتحركت الشبكات الاجتماعية لمواجهة الجائحة وتوفير الحماية للمحرومين.

ويعتبر الإقصاء الاجتماعي الناتج عن الفقر والأنواع المختلفة من عدم المساواة جانبًا آخر يؤثر على التماسك الاجتماعي في المنطقة. وسجلت المجتمعات الفقيرة والمحرومة معدلات أعلى من الحرمان من خدمات الصحة والتعليم الحيوية، ما قلص من فرصها تقدمها الاجتماعي وقوض حقوقها الاجتماعية. وقد ساهم تفشي كوفيد-19 بحرمان بعض المجموعات من الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية بشكل أكبر. وينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان المتأثرة بالنزاعات وفي أوساط النازحين، وكذلك في أوساط النساء والفتيات والسكان الأكثر فقرًا على مستوى البلدان.

وقبل الجائحة، جعلت موارد المالية العامة غير الكافية المرضى يتحملون أعباء الرعاية الصحية. وشكل متوسط الإنفاق الشخصي 28 في المئة من نفقات الرعاية الصحية الحالية في المنطقة، بالمقارنة مع 18 في المئة على المستوى العالمي. لكن برزت في هذا الإطار تباينات كبيرة تراوحت بين نسبة منخفضة عند 6.6 في المئة في عُمان ونسبة 81 في المئة في اليمن.[55] وشكلت القدرة على تحمل التكاليف عائقًا أمام تلقي الرعاية الصحية الضرورية في بلدان عدة. وبعض في بعض الأحيان تعرض الشرائح السكانية من غير المواطنين، مثل العمال الوافدين واللاجئين، للإقصاء من خدمات الرعاية الصحية.[56]

أما عقب الجائحة، فتأثر القدرة على الحصول على الرعاية الصحية واستمراريتها تأثرًا جزئيًا بتدابير احتواء الفيروس التي اتُخذت لمنع انتشاره. وفي البلدان المتضررة من النزاعات، فاقم العنف الممارس، ضد منشآت الرعاية الصحية ومقدميها، المشاكل التي منعت الناس من الحصول على الرعاية الضرورية. كما تعذر حصول النساء على خدمات الصحة الإنجابية في عدة أجزاء من المنطقة. فضلًا عن ذلك، واجهت نسب مئوية كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليًا صعوبات متزايدة في الحصول على الرعاية الطبية. فالحكومات المضيفة في منطقة الدول العربية لم تدمج في البداية اللاجئين ضمن خططها الوطنية لمكافحة كوفيد-19. غير أن الأردن شكل أحد الاستثناءات البارزة بعد إدراج اللاجئين ضمن خطته للاستجابة للجائحة منذ البداية.[57] ومن التدابير الإيجابية الأخرى المتخذة كان منح العمال الوافدين الحق بالرعاية الصحية المجانية في الدول الخليجية أثناء الجائحة.

وفي قطاع التعليم، كان عدم المساواة واضحًا قبل الجائحة فيما بين البلدان وداخلها، مع وجود قيود خاصة في الدول المتأثرة بالنزاعات. كما شكل النوع الاجتماعي والدخل الأسري والجغرافيا عوامل أخرى منعت الطلاب من الحصول على تعليم نوعي. ومنعت التكلفة الباهظة للتعليم الخاص في المنطقة الكثيرين من الحصول على تعليم نوعي، ما أدى إلى اتساع الهوة بين التعليم العام والخاص وتعمّق عدم المساواة بين الطلاب. وبعد تفشي الجائحة أدى إغلاق المدارس والتحول إلى التعليم عن بعد، إلى إقصاء شرائح كبيرة من المجتمع. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز النسبة المتوسطة للأطفال المشمولين بالاستطلاع الذين كانوا مسجلين في المدارس في الجزائر ومصر والأردن والمغرب وقطر والجمهورية العربية السورية وتونس قبل الجائحة ونجحوا في متابعة تحصيلهم العلمي عن بعد عقب إقفال المدارس 55 في المئة.[58] يذكر أن نسبة الطلاب الذين تمكنوا من متابعة التعليم عن بعد في المدارس الخاصة فاقت المدارس الرسمية. وقد عنى عدم المساواة لجهة النفاذ إلى الإنترنت بين الدول العربية وداخلها أن إقفال المدارس خلف آثارًا سلبية غير متكافئة على الأسر الأكثر ضعفًا والمجتمعات الريفية والمهمشة، بما فيها اللاجئين وأطفال الأسر المشردة داخليًا، ما زاد احتمال عمالة الأطفال والزواج المبكر في أوساط الفتيات.[59]

الانتفاع بالوسائل الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي

ازداد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة خلال العقد الماضي.[60] لكن بعض الفئات لا تزال بعيدة عن هذا النوع من وسائل الإعلام، بسبب التفاوت في البنية التحتية الرقمية والمعرفة الرقمية، وعدم المساواة على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي.[61] وتظهر الفوارق بين الجنسين في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بوضوح، حيث تشكل النساء نحو ثلث المستخدمين فقط في المنطقة.[62] وخلال الإغلاق الشامل عقب الجائحة، لجأ الكثيرون إلى وسائل

التواصل الاجتماعي بحثًا عن الأخبار وللتواصل مع الآخرين. ولعبت وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية دورًا قيمًا في ربط المجتمعات وتسهيل العمل التطوعي. لكن منصات وسائل التواصل الاجتماعي وفرت بيئة خصبة أيضًا للمعلومات المضللة خلال الجائحة، ما قوض جهود الاستجابة. فضلًا عن ذلك، ازداد العنف السيبراني ضد النساء خلال تفشي الجائحة بحيث احتل المرتبة الأولى في حالات العنف المبلغ عنها في المنطقة. وبحسب دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2021، صرّح 60 في المئة من المستطلعات عن تعرضهن لعنف إلكتروني، ما دفع بالنساء إلى فرض رقابة ذاتية أو ابتعادهن بالكامل عن وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك منصات التعليم المصممة للفتيات في المدارس.[63]

أعمال الرعاية والعنف القائم على النوع الاجتماعي

أثرت جائحة كوفيد-19 بطرق عدة على العلاقات الأسرية، بما في ذلك ازدياد معدلات الوفاة والمرض الناتجة عن الفيروس، إلى جانب القلق والإجهاد الناتجين عن خسارة الوظائف وتراجع الدخل، وتوقف الخدمات الحيوية في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والخدمات القانونية. وتماشيًا مع الاتجاهات العالمية، أظهرت العديد من الدراسات البحثية في المنطقة ارتفاع مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر ضمن الأسر، إذ ألقي الحمل الأكبر على كاهل النساء، ما ألحق الضرر برفاههن وفرص حصولهن على وظائف.[64] ووفق بيانات منظمة العمل الدولية، كرست النساء وقتًا أطول لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في غرب آسيا وشمال أفريقيا فاق بما يتراوح بين 5.1 إلى 6.2 مرة الوقت الذي يخصصه الرجال حتى قبل الجائحة، وهو مستوى أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 3.2 مرة.[65] وساهم غياب سياسات الرعاية وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والمعايير الاجتماعية المبنية على النوع الاجتماعي في تحميل النساء عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنطقة بشكل غير متكافئ. وفي حين طبق القليل من التدابير الحكومية عقب الجائحة لمواجهة هذا العبء، أوليت أهمية أكبر لسياسات الرعاية، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح.[66]

ويشكل ازدياد حالات العنف المنزلي في المنطقة نمطًا مقلقًا مماثلًا للنمط العالمي السائد[67] فعلى الرغم من أن العنف المنزلي كان مصدر قلق رئيسي وأساسي في المنطقة قبل الجائحة، فإن أكثر من نصف المستطلعين ضمن دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي شملت 15 دولة عربية أفادوا بارتفاع حالات العنف في بداية الجائحة.[68] وتمثلت الأسباب الأكثر شيوعًا خلف هذا الارتفاع في القيود على التنقل والأزمات المالية وعدم القدرة على الوصول إلى خدمات الدعم. كما عرقلت الجائحة الإجراءات القانونية بحق مرتكبي أعمال العنف المنزلي. وتجدر الملاحظة أن اللاجئات واجهن بشكل خاص خطر الوقوع ضحايا العنف المتزايد. ومن المرجح أن يكون العنف ضد الأطفال ارتفع أيضًا. في هذا السياق، أظهرت دراسة في مصر زيادة ملحوظة في العنف ضد الأطفال خلال الإغلاق عام 2020.[69] وعلى صعيد الدول العربية، عززت 11 حكومة ومنظمة مجتمع مدني استجابتها إزاء ارتفاع حالات العنف المنزلي، ما سلط الضوء على ضرورة إيجاد استجابة شاملة لهذه المشكلة.[70]

العمال وحقوق العمل

اختلفت درجة صرامة الإقفال والقيود المفروضة في أماكن العمل بين دولة عربية وأخرى بالمنطقة أثناء الجائحة. فأماكن العمل في العديد من الدول كانت بطيئة في التحول إلى العمليات الإلكترونية، ويعزى السبب عمومًا إلى هيمنة المؤسسات الصغيرة الحجم، وانتشار العمل غير الرسمي، والاختلافات في بنية الإنترنت التحتية والنفاذ إليها، فضلًا عن عوامل أخرى تؤثر في مختلف فئات العمال. وواصل العاملون في مجال الرعاية الصحية الحضور إلى أماكن العمل خلال الجائحة، غير أن الملابس والمعدات الواقية المناسبة لم تكن متوفرة في معظم الأحيان، ولا سيما في بداية الجائحة، ما أدى إلى ارتفاع الإصابات وحالات الوفاة في أوساطهم.[71] كما ازدادت الضغوط ومشاكل الصحة العقلية، بخاصة في أوساط العاملات في مجال الرعاية الصحية. وقد اعترض العاملون في هذا القطاع على ظروف العمل غير الآمنة في عدة دول.[72]

في عدد كبير من البلدان، وبخاصة في البلدان الخليجية، التي تضم 75 في المئة من العمال الوافدين في المنطقة، يشكل المغتربون جزءًا كبيرًا من العاملين في مجال الرعاية الصحية والتنظيف والأعمال المنزلية والزراعة وإنتاج المواد الغذائية ووظائف أساسية أخرى تضمن استمرارية سلاسل الإمداد في منطقة الدول العربية.[73] وفي مختلف أرجاء المنطقة، بعدما كان عدد كبير من العمال الوافدين يعملون في ظروف مليئة بالتحديات قبل الجائحة أساسًا، تراجعت أثناء الجائحة قدرتهم إلى الحصول الصرف الصحي والمياه النظيفة، ما زاد احتمال إصابتهم بكوفيد-19. كما خفضت رواتب الكثير منهم في حين لم يحص

البعض الآخر على رواتبهم.[74] وقد أثرت الجائحة على ظروف عمل العاملات المنزليات اللواتي ازداد حجم أعمالهن خلال الإغلاق الشامل مع التبليغ عن حالات عنف وتحرش، ما عرض بعضهن لخطر الاستغلال والاتجار بالبشر بشكل أكبر.[75]

وفرضت عدة دول عربية تدابير لتحسين ظروف العمال الوافدين، ما شكل خطوة إيجابية.[76] وتشير هذه التدابير إلى تغيير مستحب في السياسات الحكومية نحو توفير معاملة عادلة ومنصفة لهم. وبالنسبة إلى العمال بشكل عام، اتخذت بعض التدابير الإيجابية لمنحهم إجازة مدفوعة الأجر تشمل الرواتب الكاملة والجزئية، فضلًا عن دفع تعويضات للموظفين الذين تمّ تسريحهم من العمل.[77] لكن الثغرات الموجودة على صعيد حقوق العمل وحماية العمال جعلت معظمهم عرضة لعمليات الطرد التعسفي وتعليق دفع الرواتب، وإجراءات منقوصة على صعيد الصحة والسلامة المهنية.

وعمومًا، أدى عدم المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية لفئات من السكان، واختلال توازن القوى في المجتمعات والأسر وأماكن العمل، إلى إضعاف التماسك الاجتماعي. كما يهدد العبء المتنامي لأعمال الرعاية وازدياد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، في وقت تتسبب فيه محدودية حقوق العمال بزيادة الخطر المحدق بهم. مع ذلك، دفعت الأزمة أيضًا بالحكومات إلى اتخاذ بعض التدابير الإيجابية تمثلت في زيادة احتواء الفئات المحرومة وحمايتها، ما قد يمهد الطريق أمام إجراء إصلاحات أشمل.

بناء القدرة على مواجهة الأزمات والتحول إلى التنمية البشرية المستدامة

أدّى التغير المناخي المترافق مع أزمات اجتماعية–اقتصادية الذي شهده العالم خلال العقد الماضي إلى مستويات غير مسبوقة من الضعف وانعدام الاستقرار في السنوات التي سبقت جائحة كوفيد–19.[78] فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2010 على سبيل المثال، وقبل اندلاع انتفاضات الربيع العربي التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية الأخيرة، شهدت المنطقة إحدى أسوأ موجات الجفاف منذ نحو ألف عام.[79] واليوم، يرزح العالم مجددًا تحت وطأة تداعيات التغير المناخي والأزمات الاجتماعية–الاقتصادية المترافقة مع تحديات تطال بشكل خاص المجتمعات الفقيرة والضعيفة التي تهدد الأزمة المناخية حياتها وسبل عيشها.

ولا يزال عدد كبير من بلدان المنطقة يواجه أزمات مطولة ناتجة عن الجفاف وانعدام الأمن الغذائي والمائي، حيث سجل عامًا 2020 و2021 درجات حرارة من بين الأعلى في تاريخ المنطقة. كما اندلعت حرائق هائلة في الغابات وموجات جفاف حادة غير معهودة في الجزائر ولبنان وسوريا، إلى جانب تسارع وتيرة عواصف الرمل والغبار التي تضرب المنطقة منذ زمن طويل وأسراب من الجراد في شبه الجزيرة العربية، تعزى جزئيًا إلى التغير المناخي.[80] وقد تأثرت البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات بشكل خاص بالتغير المناخي، ما أدى إلى تنامي الوعي في أرجاء المنطقة بالتهديد الذي يطرحه على السلام والأمن والتعافي الطويل الأمد من الأزمة.[81]

ويطرح تزامن حالة الطوارئ المناخية مع جائحة كوفيد–19 تحديًا كبيرًا أمام المنطقة، لكن لا يجدر بصناع القرار التركيز على الجائحة والتغاضي عن تداعيات التغير المناخي المتفاقمة. بل على العكس، يجب أن يكون ذلك بمثابة صيحة إنذار بطبيعة الأزمات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تضرب المنطقة، والحاجة إلى المضي قدمًا بمسارات تعافٍ قادرة على مواجهة أزمات التغيرات المناخية والبناء بشكل أفضل من خلال حلول متكاملة تواجه التغير المناخي والجائحة في آنٍ معًا.[82]

التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة

تطرح الجائحة حتمًا فرصة لتعجيل التحول نحو الطاقة الخضراء. ففي وقت يحاول فيه المجتمع العالمي تلبية المطالب المجمع عليها بإعادة تنشيط الاقتصاد ومكافحة التغير المناخي، برز زخم قوي حيال التنويع بعيدًا عن الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري، وتسريع وتيرة التحول إلى حلول الطاقة المتجددة وفعالة التكلفة.[83] وشكل قطاع الطاقة المتجددة بشكل خاص بارقة أمل منذ اندلاع أزمة كوفيد–19. فقد كان الفئة الوحيدة في سوق الطاقة التي شهدت نموًا ملحوظًا بفضل فعاليته من حيث التكلفة، وقيمته الاستراتيجية للاقتصادات التي تخضع أكثر فأكثر لقيود انبعاثات الكربون.[84] وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، تطرح طبيعة أزمة كوفيد–19 المطوّلة واستمرار الضبابية الاقتصادية مخاطر على عملية التحول إلى الطاقة النظيفة على صعيد العالم ومنطقة الدول العربية، في ظل الضعف المحتمل للاستثمارات الأجنبية والموازنات العامة والتمويل الخاص في قطاع الطاقة المتجددة.

ويمكن لتوسيع سوق الطاقة الشمسية، في إطار إجراءات التعافي من أزمة كوفيد–19، البناء على بعض

النجاحات التي حققتها منطقة الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية. فمنذ الأزمة الاقتصادية الرئيسية الأخيرة التي وقعت بين عامي 2008 و2009 وانتفاضات عام 2011، عمد العديد من البلدان إلى زيادة استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة، في إطار استراتيجيتها للتعافي. وارتفعت قدرات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بواقع 10 أضعاف خلال العقد الماضي، من قدرة مجمعة تناهز 0.5 جيجاوات في 2008 إلى حوالي 7.2 جيجاوات بحلول 2018، وواصلت منحاها التصاعدي هذا في 2019-2020.[85] ومع ذلك، تشكّل الطاقة المتجددة 7 في المئة فقط من إجمالي الطاقة، في حين تتأتى نسبة 1-2 في المئة فقط من الشمس والرياح. وعليه، وعلى الرغم من مكانة المنطقة بوصفها أكبر جهة تستقبل أشعة شمسية، لا تزال القدرة على الاستفادة من هذا الأصل الاستراتيجي في مراحلها الأولى. غير أن المسار التصاعدي الذي شهده العقد الماضي، مثّل تطورًا إيجابيًا ويرسي أساسًا للبناء عليه في السنوات المقبلة. كما تدرس بلدان في المنطقة إمكانية استخدام الهيدروجين الأخضر، المنتج من خلال مصادر طاقة متجددة، بديلًا عن الوقود الأحفوري.[86]

وشكلت خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة، التي وضعت خلال السنوات القليلة الماضية، أساسًا مهمًا لزيادة استخدام الطاقة المتجددة في المنطقة. فحاليًا، تؤسس الأهداف الطموحة والسياسات المبتكرة المعتمدة في أرجاء المنطقة قاعدة لجذب الاستثمارات الخاصة، وإصلاح دعم الطاقة وإقامة مؤسسات ومناطق تنموية تعمل بالطاقة المتجددة.[87] وقد حددت بلدان المنطقة هدفًا تراكميًا يتمثل بإنتاج 190 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول 2035، وهو مستوى من المتوقع أن يشكل 30 في المئة من النمو العالمي للطاقة المتجددة.[88]

ويعزز النمو الذي حققته المنطقة على صعيد القدرة الإنتاجية من الطاقة المتجددة خلال العقد الماضي تطلعاتها للابتعاد عن نموذج التنمية القائم على الوقود الأحفوري، والحدّ من كثافة الانبعاثات الكربونية الناجمة عن النمو، وتوسيع قدرة حصول المجتمعات المتضررة بالأزمات على الطاقة. غير أن الحفاظ على هذا الزخم القوي في إطار التعافي الاجتماعي–الاقتصادي من كوفيد–19 سيتطلب تدابير إضافية بحيث لا تؤدي هشاشة الدول الاقتصادية أثناء خروجها من الجائحة إلى خسارة مكاسب محققة بشق الأنفاس على صعيد توسيع استخدام الطاقة الشمسية.

حماية الأنظمة البيئية والحفاظ على استدامتها

لما كانت منطقة الدول العربية تفتقر إلى الموارد، فحري بها الحفاظ على أنظمتها البيئية صونًا لصحة المجتمعات ورفاهها. وكانت الأنظمة البيئية في أرجاء المنطقة ترزح تحت وطأة ضغوط متنامية خلال السنوات القليلة الماضية. فأكثر من ألف نوع مهدد اليوم، معظمها "مهدد بشدة بالانقراض".[89] وقد تعرضت المجتمعات والأنظمة البيئية التي تعوّل عليها في كسب الرزق من جراء الضغوط المتنامية التي لا تستكين والناتجة عن الحرب والتوسع العمراني والتصنيع وتغير المناخ.

ولا تعرّض الأنظمة البيئية المتدهورة هذه الأنواع للخطر فحسب، بل تهدد صحة البشر ورفاههم.[90] فعندما تدهم الضغوط الموائل الطبيعية، تُدفع الحيوانات إلى الاقتراب من المجتمعات البشرية، ما يزيد خطر انتقال الأمراض الحيوانية المصدر. وبالتالي، تُعتبر إجراءات تعزيز استخدام الأنظمة البيئية وإدارتها بشكل مستدام ضرورية للحدّ من خطر تفشي الأمراض الحيوانية المصدر في المستقبل، سواء على صعيد المنطقة أو عالميًا.

وخلال البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد–19، يجب إيلاء الأولوية لتحسين السياسات والمؤسسات التي تحمي شبكات الأمان البيئية، التي تضمن بدورها تنمية بشرية مستدامة في المنطقة، فضلًا عن الصحة والرفاه. ولا بدّ من اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير حماية موسعة واستخدام مستدام للأنظمة البيئية في أرجاء المنطقة، بما في ذلك نظم الوديان والأهوار والمستنقعات والواحات والأنظمة البيئية الفريدة في المناطق الجافة والجبال والسواحل بالمنطقة. حيث تضم هذه الأنظمة الأنواع المهددة في المنطقة فضلًا عن الأصول الضرورية لتوفير سبل العيش في المجتمعات ورفاهها.

الحفاظ على المياه وإدارة النفايات

يُعتبر الأمن المائي من أبرز أولويات المجتمعات ولا سيما بالنسبة إلى الفقراء. وقد أتت جائحة كوفيد–19 بمثابة تذكير صارخ بمحورية المياه في تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات، إذ إنها أسفرت عن زيادة قدرها 5 في المئة في الطلب على الماء، في عام

2020، نتيجة لممارسات النظافة الصحية المتزايدة، ما زاد الضغوط على إمدادات المياه النادرة أساسًا.[91] حيث لا يحصل الشخص العادي في المنطقة سوى على ثُمن المتوسط العالمي للموارد المائية المتجددة للشخص الواحد، في حين تعاني 18 من أصل الدول العربية البالغ عددها 22 ندرة في المياه.[92] كما يفتقر أكثر من 70 مليون شخص إلى إمدادات المياه المنتظمة في المنازل، فضلًا عما يتجاوز 26 مليون نازح سواء داخل البلدان المتأثرة بالنزاعات أو منها.[93] وتجدر الملاحظة أن معظم المسطحات المائية في المنطقة عابرة للحدود، ما يطرح تحديات إضافية على صعيد إدارتها ويستوجب التعاون بين البلدان للحفاظ على الاستدامة. وقوّض نقص إمكانية الحصول على المياه قدرة المجتمعات على منع انتشار كوفيد-19، وقدرة المرافق الصحية على توفير خدمات الطوارئ. ويتسم الوضع بالسوء الشديد في البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث أدى تدمير الأنظمة المائية إلى تفشي الكوليرا وأمراض أخرى.

كما يهدّد نقص إمكانية الحصول على المياه تحقيق أهداف التعافي الأشمل، حيث تُعتبر المياه عنصرًا أساسيًا في الزراعة والتصنيع وأنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فالطلب على المياه آخذ في الازدياد في أرجاء المنطقة، ومن المتوقع أن يبلغ العجز 75.4 مليار متر مكعب بحلول العام 2030، في ارتفاع كبير عن مستوى 28.3 مليار متر مكعب المسجل عام 2000.[94] وبسبب الجائحة، توجهت الأنظار نحو خدمات إدارة النفايات. فالحاجة إلى التخلص بشكل آمن من النفايات الطبية ارتفعت بشكل كبير[95] إلى جانب ازدياد استعمال معدات الحماية البلاستيكية وتلك التي تستخدم لمرة واحدة.[96] فخلال العامين الماضيين، جرى استعمال مليارات الأقنعة والقفازات في أرجاء المنطقة، مما يهدد الأنظمة البيئية في المياه العذبة والبحار.[97]

دعم الإجراءات المحلية وتمكينها

تتحمل الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع عبء تداعيات كوفيد-19 على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي والاتجاهات السائدة على صعيد التغير البيئي. وعلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية التعاون عن كثب كي تتمكن منطقة الدول العربية من صياغة استجابة فعالة على الصعيدين. مع ذلك، يتمّ تنفيذ العديد من مبادرات الانتقال الأخضر في أنحاء المنطقة على المستوى الوطني عمومًا من دون انخراط محلي فعال. فالمبادرات المحلية الجارية غالبًا ما تكون منفردة، كما أنه نادرًا ما تتمّ الاستفادة من نجاحها لتحقيق آثار أوسع نطاقًا.

وسيتحدد الطريق إلى المستقبل عبر الجيل الجديد من مبادرات التحول الأخضر، التي تعالج المخاطر الممنهجة في المنطقة. وفي معرض بناء القدرات المناسبة للعمل، لا بدّ من التركيز على المستويين المحلي وما دون الوطني وليس فقط على مقاربات تقليدية إزاء المبادرات الوطنية. وتُعتبر زيادة التركيز على العمل على المستوى ما دون الوطني، المترافق مع حلول متكاملة قائمة على أساس المناطق لضمان تعافٍ اجتماعي-اقتصادي محلي من كوفيد-19، الوسيلة الأفضل لضمان قدرة البنية التحتية المحلية الجديدة، ومستويات معيشة الأفراد القائمة على الموارد، على مواجهة أي آثار مستقبلية للتغييرات البيئية. وفي حين تُعدّ القوانين والسياسات الوطنية حول التغير المناخي والطاقة والنظم أساسية لإقامة بيئة مناسبة للعمل المناخي، وتحديد المسؤوليات ذات الصلة، تبقى السياسات والإجراءات المحلية ضرورية لتحقيق النتائج على مدى السنوات القادمة وصولًا لعام 2030.

وعلى الرغم من وجود ثغرات في دمج الحلول الخضراء ضمن خطط التعافي على المستوى الوطني، تبقى الفجوات أكبر حتى على المستوى دون الوطني. فالتحديات والفرص المرتبطة بمسائل مثل التغير المناخي، وإمكانية الحصول على الطاقة، وانعدام الأمن المائي تتأثر، إلى حدّ كبير، بالسياقات والجهات الفاعلة المحلية. وتدار معظم الخدمات البيئية التي يعوّل عليها الأفراد، مثل الطاقة والمياه والخدمات المائية، من قبل حكومات محلية وتابعة لشركات عامة أو خاصة، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بفرص التحول الأخضر. فعلى سبيل المثال، تتأثر الحصص الضخمة من انبعاثات الكربون واستعمال الطاقة بالسلوك الاقتصادي المحلي، على الرغم من أن كافة الإجراءات المتخذة في المنطقة المتعلقة بالتكيّف المناخي وإدارة المياه تقريبًا، مصممة لتناسب إلى حدّ كبير السياقات المحلية الخاصة باستعمال الأراضي وحدة الجفاف.

نحو تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات

من أجل ضمان تعافي منطقة الدول العربية بشكل سليم من أثر الجائحة، لا بدّ من بذل جهود أكبر لحماية الفئات الأكثر ضعفًا وتمكين المواطنين، وتعزيز حقوق الإنسان، وضمان سيادة القانون، وتعزيز فعالية الأنظمة واستجابتها. غير أن العقود الاجتماعية القديمة بين الدول والمواطنين لا تزال تعيق إحلال

السلام والعدالة والاستقرار. وتحتاج بلدان المنطقة إلى عقد اجتماعي جديد يشمل الجميع بدون استثناء، ويبني مؤسسات أكثر قدرة على مواجهة الأزمات واحتواء وخضوعًا للمساءلة، ويوسّع نطاق الحريات والإمكانات البشرية.[98]

ويمكن لعقد اجتماعي جديد إرساء أسس توطيد العلاقات المبنية على الثقة بين الدولة والمجتمع وتحقيق السلام الدائم. ومن خلال تركيز جهود التعافي على تعزيز الثقة والإدماج والتماسك الاجتماعي، يمكن لبلدان المنطقة السعي إلى بناء السلام، وتجنب اندلاع النزاعات. وهذا ما يستلزم زيادة الدعم للإجراءات التي تسهّل الحوار الوطني، وتعزّز قدرات تحليل النزاعات ومنع اندلاعها. وتعتبر إعادة إحلال السلام، والحد من النزاعات، شرطين أساسيين للتعافي ومواجهة الأزمات والتنمية البشرية المستدامة.

وبالفعل، تطرح الجائحة فرصة أمام البلدان لتقييم إمكاناتها وتعزيزها وإحداث تغييرات هيكلية للتكيف مع الصدمات الناشئة، بما فيها أثر الحرب الدائرة في أوكرانيا، فضلًا عن أي صدمات وكوارث مستقبلية. ولتحقيق ذلك، على الدول العربية التحرك بسرعة وحزم وعلى نطاق واسع.

وتدعو التوصيات العامة الواردة في هذا التقرير الرامية إلى تحقيق تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات، إلى توسيع الفرص المتاحة أمام الجميع. وإذا إنها تستند إلى التوصيات المحددة الكثيرة المرتبطة بمواضيع تمّ التطرق إليها، فهي تشمل:

بغية المضي قدمًا في مسار إقامة حوكمة خاضعة للمساءلة وسريعة الاستجابة، يمكن للدول العربية بناء هياكل مؤسسية فعالة للتعامل مع الصدمات والكوارث المستقبلية. وفي حين قد تملك بعض هذه الدول العربية القدرة على القيام بذلك، فإنه يتعين على دول أخرى معالجة أوجه القصور المؤسسية التي تشوبها ورفع جهوزيتها وزيادة الثقة بحكوماتها. وتتطلب إعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة عملية تشمل الجميع وتكفل الحريات وترسخ حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن خلال إشراك كافة الأطراف – بما فيها الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين عمومًا – يمكن للحكومات دعم تحقيق تعافٍ شامل بوتيرة أسرع. ويمكن لزيادة مشاركة الشعب أن تعزّز الثقة والشرعية السياسية، كما ينبغي للحكومات المحلية أن تقود دفة تطبيق سياسات التنمية البشرية، وتقديم الخدمات ومكافحة الفقر واللامساواة.

بغية المضي قدمًا نحو اقتصادات متنوعة تعزز القدرة على مواجهة الأزمات وتكون أقل عرضة للتأثر بدورات السلع الأساسية وتقلبات الاقتصاد الكلي، لا بدّ من الانتقال إلى استخدام السلع والخدمات العالية الإنتاجية وتوسيع نطاق التجارة من خلال زيادة الاندماج بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ولمواجهة البطالة والتحديات الأشمل في أسواق العمل العربية، ينبغي أن تشجع البلدان على استحداث وظائف في القطاع الخاص بظروف عمل لائقة، لا سيما للنساء. وسيستوجب ذلك تحسين المناخ الاستثماري، وإتاحة فرصة متساوية أمام كافة الشركات والمستثمرين المحليين والأجانب والصغار منهم والكبار على السواء وتحسين إمكانية الحصول على التمويل. كما يمكنها تعزيز الإدارة المالية العامة من خلال تحسين إدارة الضرائب والموازنة وزيادة الإنفاق الاجتماعي لحماية الفئات الفقيرة والأكثر ضعفًا.

بغية المضي قدمًا نحو مجتمعات متماسكة وشاملة، تستلزم أي مقاربة شاملة لتخطي الانقسامات والاستثمار في الرعاية الاجتماعية وبناء الرعاية والتضامن اتخاذ خمسة إجراءات ذات أولوية. أولًا، يستلزم الاستثمار في الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم، الذي يعتبر حجر زاوية لبناء الثقة والتضامن، إجراء الإصلاحات الضرورية لضمان تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، ومواجهة العوامل التي تستثني الفئات الأكثر ضعفًا، والتصدي للفساد وزيادة التعاون مع المجتمعات داخل البلدان. ثانيًا، الاستثمار في مبادرات تعزيز التماسك الاجتماعي ومراقبة كافة أشكال التمييز والممارسات المضرة والعنف، بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجالات الخاصة والعامة والإلكترونية والتصدي لها. ثالثًا، رفع القيود المفروضة على المشاركة المدنية وتشكيل النقابات في مكان العمل، لتعزيز حماية كافة العاملين بما يشمل الوافدين واللاجئين. رابعًا، معالجة اختلالات الموازين داخل الأسر من خلال إصلاح قوانين التمييزية على أساس النوع الاجتماعي، والاستثمار بشكل مناسب في سياسات وخدمات الرعاية بما قد يعود بالفائدة على النساء. خامسًا، ضمان الإدماج العادل للفئات المستثناة تقليديًا في كافة جوانب التعافي، ولا سيما النساء والوافدين واللاجئين وذوي الاحتياجات الخاصة.

ويمكن للجائحة أن توفر منعطفًا بالغ الأهمية للخروج من معمعة الإصلاحات المجزأة، ونموذج التنمية المحدود الذي ساد خلال العقود الماضية،

وانتهاج نموذج تنمية أكثر شمولية وإنصافًا يضع الرعاية والتضامن والتماسك الاجتماعي في صلب مساعي التعافي. وسيسهم ذلك في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ضمن المجتمعات العربية لمواجهة الصدمات المستقبلية، وإتاحة الفرص أمام الجميع.

بغية المضي قدمًا نحو تنمية بشرية مستدامة، يمكن للدول إدراج حلول خضراء ضمن تدابير التعافي، وهو أمر بدأت بعض الدول فعليًا بتطبيقه. كما على الدول تحديد التدابير اللازمة للحفاظ على زخم الانتقال إلى الطاقة النظيفة وتعزيزه، إلى جانب زيادة الاستثمارات في وسائل النقل والبنية التحتية الخضراء، وسدّ الفجوات على صعيد خدمات المياه وإدارة النفايات، ودمج حلول الاقتصاد الدائري ضمن التنمية المحلية. وبإمكانها العمل نحو استعادة التوازن البيئي وحماية الأنظمة البيولوجية. ومتى وضعت الخطط المناسبة، يمكن لتدابير التعافي الأخضر خلق مصادر جديدة ومستدامة للإيرادات واستحداث فرص عمل خضراء وتعزيز قدرة صمود المجتمعات والأنظمة البيئية التي تعوّل عليها في معيشة الناس وكسب أرزاقهم. وخلال بناء القدرات المناسبة للعمل، لا بدّ من التركيز على المستويين المحلي ودون الوطني وليس فقط على مبادرات تقليدية على الصعيد الوطني. ويمكن للعمل على المستوى دون الوطني، المترافق مع حلول متكاملة قائمة على أساس المناطق لضمان تعافٍ اجتماعي–اقتصادي محلي من كوفيد–19، أن يضمن قدرة البنية التحتية المحلية الجديدة، ومستويات معيشة الأفراد القائمة على الموارد، على مواجهة أي آثار مستقبلية للتغييرات البيئية.

نحو عقد اجتماعي جديد

تذكرنا شدة الجائحة بأن نماذج التنمية الحالية غير مستدامة.[99] وتتمثل إحدى العبر الرئيسية التي يمكن استخلاصها من الجائحة بما يلي: تعتمد القدرة على حل الأزمات المعقدة التي تؤثر على العالم اليوم وتفادي الأزمات المستقبلية على القدرة على إعادة ضبط العلاقة بين المواطنين والدولة وعلاقتنا مع الطبيعة. تمثل هذه الأزمة تحديدًا فرصة لإعادة النظر في طبيعة العقد الاجتماعي في المنطقة ونماذج التنمية الأساسية التي كانت متواطئة بطرق عديدة في تطور أوجه الضعف التي تؤدي إلى تكرار الأزمات.

أصبحت العقود الاجتماعية هشة في جميع أنحاء المنطقة، مع تراجع ثقة الناس بالدولة.[100] شهد العقد الماضي تركيزًا متزايدًا على إعادة تعريف الافتراضات الأساسية التي تكمن وراء العقود الاجتماعية القائمة، بما في ذلك طبيعة مؤسسات الدولة ونماذج النمو والقيم العامة. وفي سياق أزمة المناخ، تدعو العديد من الأصوات أيضًا إلى إبرام عقد اجتماعي جديد قائم على نموذج التنمية المرتكز على الطبيعة، وأنظمة المساءلة، والعدالة، والمواطنة البيئية.[101]

سيفرض التحول إلى عقد اجتماعي قائم على الطبيعة تحولًا في قيم ونماذج التنمية. وتتطلب الطبيعة المعقدة ومتعددة المجالات للمخاطر اليوم النظر إلى ما بعد النُهج القطاعية الضيقة لصنع القرار وبناء نماذج وسياسات تنموية جديدة متمحورة حول البشر والطبيعة. يمكن أن يحفز هذا التحول في المنظور التحول من نموذج التنمية الموروث القائم على التوجه الاستخلاصي والزبائني إلى نموذج يأخذ الأنظمة الاجتماعية–البيئية المعقدة بالاعتبار ويقوم على الفرص المتساوية.

الحلول متوفرة، ولقد تم تطوير العديد منها واختبارها في المنطقة. وبإمكان الدول العربية، إذا عملت بتصميم، أن تعيد ضبط مسار التنمية الحالي بالكامل وتوجيهه نحو مسار أكثر منعة وشمولية للجميع، يستطيع مواجهة الأزمات المستقبلية بفعالية أكبر.

الفصل الأول

مقدمة

يقيّم تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022 تأثير جائحة كوفيد–19 على الدول العربية وتبعاتها المتعاقبة على مسار التنمية المستدامة في المنطقة. فعلى الرغم من مرور أكثر من عامين على تفشي الجائحة في المنطقة والعالم، ما زالت تأثيراته على آفاق التنمية في العالم العربي تتجلى حتى اليوم.

في هذا الإطار، يستعرض التقرير وضع التنمية البشرية في الدول العربية، ويحلل تأثير جائحة كوفيد–19 على الأنظمة والمؤسسات والعلاقات، استنادًا إلى كافة أبعاد القدرات والتنمية البشرية المتعلقة بالحوكمة والاقتصاد والمجتمع، سيما وأن هذه الأبعاد، بوضعها القائم قبل الجائحة، شغلت حيزًا كبيرًا من جهود استجابة المنطقة وتعافيها. وفي الوقت نفسه، يقيّم التقرير كيفية تأثير هذه الصدمة العالمية على العالم العربي، وكيف تعاملت البرامج القائمة وتدابير الاستجابة مع الأزمة الصحية، انطلاقًا من منظور جهود التصدي لما بعد الجائحة والتعافي. كما يناقش بالتفصيل التداعيات الأوسع المترتبة على الحكومات والاقتصادات والمجتمعات في المنطقة، إضافةً إلى مناقشة آفاق التعافي القادر على مواجهة الأزمات.

مع أن التحليل الذي أجري لدواعي هذا التقرير قد تم قبل بدء الحرب في أوكرانيا وظهور تبعاتها على الدول العربية، إلا أن إطاره قادر على تعزيز فهم الصدمات والأزمات بشكل عام وليس ضمن حدود كوفيد–19 وحده. ومن شأن استراتيجيات التعافي التي تتبع النهج المبيَّن في هذا التقرير أن تكون وسيلة تستعين بها البلدان لتنمية قدرتها على مواجهة الصدمات الناشئة الأخرى، مثل تأثير الحرب في أوكرانيا على أسعار الطاقة والغذاء في الكثير من مناطق العالم، سيما وأن هذا التأثير يطرح صعوبات خاصة أمام البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. ومن خلال التركيز على سياسات اقتصادية وآليات حماية اجتماعية تشمل الجميع وتعالج أوجه عدم المساواة وتقدم الدعم للفئات الأكثر ضعفًا، وكذلك تجديد المساعي الرامية إلى تحقيق تعافٍ قادر على مواجهة الأزمات وأخضر يركّز على مصادر الطاقة المتجددة، تتمكن المنطقة من الصمود بوجه التحديات الغذائية والمالية ومشاكل الوقود التي برزت عقب الحرب في أوكرانيا.

في عالم يزداد تداخلًا، أدى انتشار جائحة كوفيد–19 في العالم، وما ارتبط به من استجابات، إلى ظهور نقاط ضعف جديدة وكشف عن نقاط الضعف القديمة. وفي حين تصدّت جهود التعافي لبعض هذه التحديات، لا بد من بذل جهود إضافية تنطوي على قدر أكبر من التنظيم والاستهداف الموجّه من أجل الحد من أوجه الضعف في العالم العربي وسد الثغرات المتعاظمة بين الشعوب التي تتمتع بتنمية بشرية عالية وتلك التي يُحتمل أن تتخلف عن الرّكب. فالتفاوتات المتنامية على مستوى الحوكمة والاقتصاد والمجتمع تتطلب نُهجًا متعددة الأوجه، وإصلاحات جوهرية، بغية وضع المنطقة على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد بيئة أنسب تتيح لشعوب المنطقة التمتع بحياة مديدة وصحية ومنتجة. بيد أن نقاط الضعف الهيكلية تحدّ من التنمية البشرية في المنطقة، لذا ينبغي أن تعالج تدابير التعافي نقاط الضعف تلك وأن تنمّي القدرة على التكيف مع المخاطر والصدمات المستقبلية.

تعكس طريقة تعامل الدول العربية مع الجائحة تنوّع السياقات التنموية في المنطقة - بدءًا من الدول المنخفضة الدخل وصولًا إلى الدول المرتفعة الدخل. ولقد كانت الأنظمة الصحية والهياكل الحكومية وشبكات الأمان الاجتماعي ضعيفة في الأساس في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، فزادتها الجائحة وهنًا. ومن بين الدول ذات الدخل المتوسط، نجح الأردن ولبنان وتونس نسبيًا في التعامل مع الموجة الأولى من الفيروس ولكنها واجهت تحديات متواصلة بعد ذلك. أما الدول الخليجية ذات الدخل المرتفع، فقد سجلت أداءً أفضل بفضل توفر الموارد ووجود أنظمة رعاية صحية أفضل، وتمكنت من التحرك سريعًا لفرض القيود اللازمة لمنع انتشار الفيروس.

بشكل عام، واستنادًا إلى أحدث البيانات المتوفرة في أوائل حزيران/يونيو 2022، أسفرت الجائحة عن حوالي 13 مليون حالة إصابة مثبتة وحوالي 170 ألف حالة وفاة مثبتة، فيما كان متوسط المعدل الإقليمي بحسب السكان أدنى نوعًا ما من المتوسطات العالمية. غير أن المتوسطات الإقليمية تخفي التفاوتات الكبيرة بين البلدان: بدءًا من 380 حالة مثبتة لكل مليون شخص في اليمن، وصولًا إلى 324 ألفًا في البحرين (مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ حوالي 69 ألفًا)، ومن 69 حالة وفاة مثبتة لكل مليون شخص وصولًا إلى 2376 في تونس (مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 811).[1] علاوة على ذلك، يبدو أن أداء المنطقة من حيث معدلات التلقيح بقي دون المستوى المطلوب، مع متوسط معدل إقليمي يقل عن المعدل العالمي، وتفاوت إقليمي مرتفع يتراوح بين نسبة 1.4 في المئة فقط من السكان تلقت الجرعة الكاملة من اللقاح في اليمن، وصولًا إلى 97 في المئة في الإمارات العربية المتحدة (مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 60 في المئة).

لكن بلاء كوفيد–19 على التنمية البشرية لم يتجسد من خلال انتشار الفيروس نفسه فحسب، بل أيضًا من خلال تأثير الضوابط التي وُضعت لاحتوائه والتدابير المتخذة للتخفيف من حدة تأثيراته الأوسع. فعمليات الإغلاق العام والإقفال وقيود التنقل حدّت من حريات الناس، في حين أدى الانكماش الاقتصادي إلى حرمان

الكثيرين من مصادر رزقهم، وإلى الحد من الموارد العامة المتاحة للرعاية الصحية وشبكات الأمان، خاصة للأشخاص المعرضين أصلاً للخطر.

في بعض الحالات، نجحت الإجراءات الحكومية السريعة في التخفيف من بعض أسوأ تأثيرات الجائحة على التنمية؛ وفي حالات أخرى، سارعت حركات التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني إلى التحرك للتصدي لتحديات الجائحة. ومع ذلك، تعمقت أوجه عدم المساواة وأوجه الضعف الهيكلية في جميع أنحاء المنطقة نتيجة الجائحة، وسوف يتعين تعزيز الإرادة السياسية والالتزام لردم الهوة بين أولئك الذين ينعمون بمستوى عالٍ من التنمية البشرية وأولئك الذين يُحتمل أن يتخلّفوا عن الركب. فوحدها الإصلاحات الجوهرية والنُهج الابتكارية المنسقة قادرة على إيجاد بيئة مواتية تتيح للناس التمتع بحياة مديدة وصحية ومنتجة.

سيبقى التفاوت الشديد على صعيد اللقاحات في بعض أجزاء العالم العربي يطرح التحديات أمام تحقيق رفاهية الإنسان وصحة وسلامة الشعوب في الدول الأضعف. ومن المرجح أن يتفاقم هذا الواقع بسبب الصدمات الحالية والناشئة، مثل الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا، سيما وأنها صدمات دائمة التطور ولم يتم تحليلها بالكامل بعد. ولكن ما يبدو واضحًا أن النقص الكبير في الأغذية الناجم عن هذه الأزمة الأخيرة سيترك أثرًا بالغًا على الدول العربية التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على واردات الحبوب من منطقة البحر الأسود. وستؤدي ندرة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها إلى تعقيد الجهود الرامية إلى توجيه دفة التعافي ما بعد الجائحة، وهو ما سيلحق ضررًا أشدّ بالدول الأضعف وبالفئات السكانية الأفقر.

التنمية البشرية وعناصرها

يشير مفهوم التنمية البشرية، الذي طُرح للمرة الأولى في تقرير التنمية البشرية المؤثر لعام 1990، إلى عملية توسيع نطاق حريات الناس وفرصهم وتعزيز رفاههم.[2] ولهذه الحريات جانبان: حرية الرفاه، المتمثلة في الوظائف والإمكانات؛ وحرية الوكالة على الحياة، المتمثلة في التعبير عن الرأي والاستقلالية.

فالوظائف هي ما يجد المرء فيه قيمة في أن يكونه ويفعله - كأن يحصل على التغذية الكافية وأن يتمتع بصحة جيدة، وأن يتمتع باحترام الذات ويشارك في الحياة المجتمعية. أما الإمكانات فهي مجموعات الوظائف (الوجود والفعل) التي يمكن للناس تحقيقها. وتشمل الإمكانات الأساسية الصحة الجيدة والوصول إلى المعرفة ومستوى المعيشة المادي اللائق، وتشكل أساس دليل التنمية البشرية. ويشير التعبير والاستقلالية إلى وكالة الناس على حياتهم التي تمكّنهم من الفعل وتحقيق الأهداف أو القيم التي يعتبرونها مهمة.

مع تطور مفهوم التنمية البشرية، شمل هذا المفهوم إمكانات أخرى، مثل القدرة على المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياة المرء أو التحرر من العنف.

كما هو مبين بالتفصيل في الإطار المفاهيمي (انظر القسم التالي)، تسهم مؤسسات المجتمع وظروفه وجهود البشر الذاتية (أي وكالتهم على حياتهم) في توسيع إمكاناتهم أو تقييدها، لترسم بذلك حدود الإمكانات البشرية. فالأشخاص الذين يتمتعون بإمكانات كبيرة ومتطورة يملكون الأدوات التي يحتاجونها لجعل رؤيتهم لـ"حياة جيدة" حقيقةً واقعة. أما الأشخاص الذين يفتقرون إلى الإمكانات فيكونون أقل مقدرة على رسم مسارهم الخاص واغتنام الفرص. وبدون الإمكانات الأساسية، لن تتحقق القدرات البشرية. وهذا ما ينعكس في عدم المساواة بما يتجاوز مقاييس الدخل وقد تم تمثيله في أشكال مختلفة من دلائل التنمية البشرية المعدلة حسب عامل عدم المساواة.

طرح تقرير التنمية البشرية لعام 2020 نهجًا جديدًا للتنمية البشرية يأخذ بالعلاقة بين التنمية البشرية والضغوط على كوكب الأرض،[3] حيث وصف التنمية البشرية بأنها تمكّن الناس من رسم مسارهم الخاص واتباعه من أجل عيش حياة ذات مغزى تقوم على تعزيز الحريات - أي الحرية في تحقيق الإمكانات الكاملة لكل حياة بشرية في الحاضر وفي المستقبل – مقابل التخفيف من الضغوط على كوكبنا. وقد ذكر تقرير العام 2020 أن تعزيز التنمية البشرية هو السبيل لمعالجة الاختلالات العالمية والاجتماعية.

وكما هي الحال في بقية العالم، تتأتى نتائج التنمية البشرية في العالم العربي عن التوتر والتفاعل بين الخيارات المتزايدة والضغوط على الكوكب وبين الحريات المتعاظمة والرفاه الجماعي.[4] وقد أدّت هذه القوى، التي تتحكم بها ديناميات السلطة في المنطقة، إلى نتائج متفاوتة على صعيد التنمية البشرية تختلف باختلاف الدول والمجموعات داخل الدول عندما وقعت صدمة كوفيد–19.

إطار عمل لفهم مدى هشاشة العالم العربي أمام الصدمات

يعتبر هذا التقرير أن الإمكانات البشرية ووكالة الإنسان على حياته هي عناصر أساسية لتحسين نوعية الحياة والتنمية البشرية، وهي رهنٌ بالحكومات والاقتصادات

الشكل 1.1 الإطار المفاهيمي لفهم أثر جائحة كوفيد-19 على العالم العربي

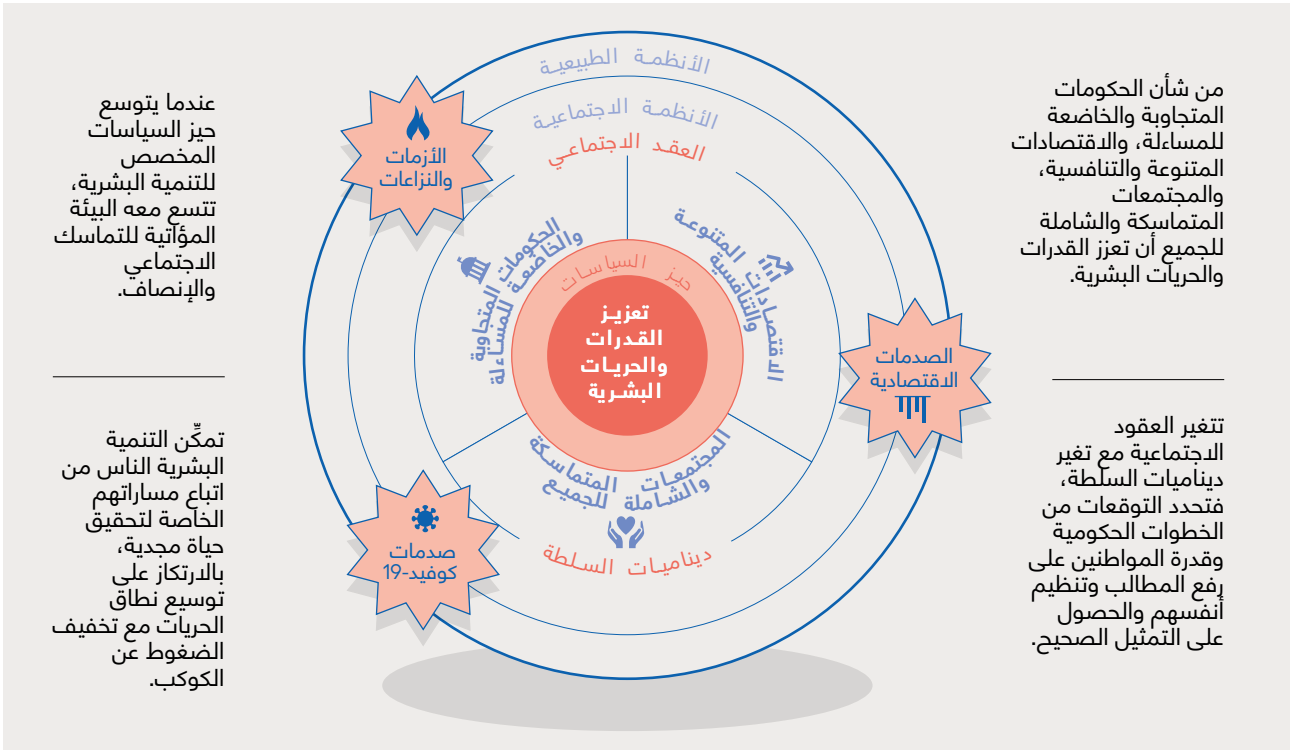

المصدر: الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية

والمجتمعات (الشكل 1.1). من هذا المنطلق، يعاين التقرير أثر التحديات الهيكلية الموجودة وديناميات السلطة والتفاعلات مع الحوكمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية وعملية صنع السياسات، على الجائحة والاستجابة لها، وكيف تأثرت بها.

في البلدان العربية كلها، وعلى غرار كافة البلدان الأخرى، تؤثر ديناميات السلطة والتفاعل بين المؤسسات والاقتصادات والمجتمعات على الإمكانات البشرية، ومن الممكن أن تزيد أو تقلل من أشكال عديدة من عدم المساواة. ذلك أن هياكل السلطة غير المتوازنة تؤدي إلى ظهور قواعد وسياسات ونتائج تفضّل أولئك الذين يملكون المزيد من القوة. فيشكل هذا الرابط بين السلطة والتنمية أساس العلاقات بين المواطنين والدولة، والعمليات التي تكوّن هذه العلاقات وتصلحها، ونتائج التنمية البشرية أيضًا.

إذ تقرر ديناميات السلطة النتائج ما بين السلام والنزاعات، وهو ما يتجلى في أنماط وسياقات الدول المختلفة التي تتأثر فيها الحوكمة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بديناميات السلطة وحيز السياسات العامة وتؤدي إما إلى تصعيد النزاعات أو إلى مزيد من الاستقرار والسلام.

تتفاعل المجموعات التي تتفاوت في درجة السلطة محاولةً التأثير على صنع السياسات ونتائجها التنموية. فهياكل السلطة غير المتوازنة تؤدي إلى ظهور قواعد وسياسات ونتائج تعطي الأفضلية للذين يتمتعون بقدر أكبر من السلطة. وتشكل هذه الصلة بين السلطة والتنمية أساسًا للعلاقات بين المواطنين والدولة وللعقد الاجتماعي.[5] ومع تغيّر علاقات السلطة، تتغير العقود الاجتماعية أيضًا تبعًا لعوامل كثيرة. فتصورات المواطنين والمجموعات وتفضيلاتهم وأولوياتهم تؤثر على توقعاتهم من إجراءات الدولة، وعلى قدرتهم على الحصول على التمثيل الصحيح أيضًا. ويُعتبر التقدم في المؤسسات الرسمية أساسًا لقيام الدولة بالنسبة للمؤسسات غير الرسمية وغير الحكومية.[6] أما ضروب الفساد والمحسوبية والمحاباة فتُضعف العلاقات بين المواطنين والدول وتعطّل عمليات التنمية، في حين أن التنويع الاقتصادي يوسع الفرص ويجنّب الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية ويحمي من تقلّبات الدورات الاقتصادية، كما أنه يعتمد على تنافسية القطاع الخاص وقدرته على أن يكون محركًا للنمو المحلي وللتحول.

تحدد هذه العوامل مجتمعةً قوة العقد الاجتماعي. فعندما يتقلص حيز السياسات المخصص للتنمية

البشرية، تزداد مخاطر استيلاء النخبة على السلطة والتفكك الاجتماعي وعدم المساواة والتمييز. ولكن حين يتوسع حيز السياسات هذا، تتسع معه البيئة المؤاتية للشمول والإدماج والتماسك الاجتماعي والمساءلة والإنصاف، وبالتالي تزداد الفرص المتاحة أمام تنمية القدرات البشرية وتخفف الضغوط على الكوكب في الوقت نفسه.

وفي الدول العربية، شكّلت قوة العقد الاجتماعي عاملًا رئيسيًا في الاستقرار والتعافي أثناء الصدمات وبعدها. فتاريخ المنطقة ما بعد الحقبة الاستعمارية يحفل بمحطات كثيرة تمت فيها إعادة التفاوض على العقد الاجتماعي سواء بشكل جزئي أو كامل، وآخرها الانتفاضات التي اندلعت عام 2011.[7] فخلال الربيع العربي، أدى السخط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقدرة على تعبئة الناس بأعداد كبيرة إلى إطلاق عملية جديدة للتفاوض على العقد الاجتماعي. لكن ليس واضحًا ما إذا كانت التأثيرات المستمرة للجائحة والصدمات الجديدة – كتلك الناشئة عن الحرب في أوكرانيا – تمثل بداية حلقة تفاوض جديدة على العقد الاجتماعي.

علاوةً على ذلك، تتأثر أوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية بكيفية تفاعل البشر مع الكوكب، ويؤثر هذا التفاعل بدوره على آفاق السلام والاستقرار في المنطقة. من هنا، لا بد من معالجة دوافع الصراع والأزمات والتشرد في الأنظمة البشرية والطبيعية حتى تتعافى منطقة الدول العربية من النكسات التنموية المترتبة عن الجائحة وتمضي قدمًا نحو مستقبل سالم وآمن.

يتضح من تقرير التنمية البشرية لعام 2020 أن البشر جزءٌ لا يتجزأ من الأنظمة الاجتماعية والطبيعية (الأرض)، وأن استدامة الكوكب وقدرته على مواجهة الأزمات على المدى الطويل تتطلبان التوافق والانسجام بين الأنظمة الاجتماعية والطبيعية.[8] فمن المرجح أن تتفاقم التهديدات الوجودية مثل تغير المناخ والأمراض الحيوانية المنشأ مثل كوفيد-19، وأن الاستمرار في تقويض الأنظمة الطبيعية سيجعل التعافي من هذه الصدمات أصعب.

لذلك، دعا معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى عقد اجتماعي بيئي جديد، إدراكًا منه بأن انهيار العقد الاجتماعي سيتسبب في أزمات عالمية متعددة وانقسامات اجتماعية عميقة مع ازدياد أوجه عدم المساواة، في حين أن فشل النماذج الاقتصادية في مراعاة الحدود الطبيعية لكوكب الأرض أدى إلى تدمير البيئة. فأصبح وجود الجنس البشري في خطر نتيجة ما ترتب عن ذلك من تغيّر مناخي وظواهر جوية حادة وأوبئة صحية.[9]

من هذا المنطلق، يستخلص التقرير الدروس من الجائحة ومن استجابات الدول لتكون هذه المعلومات مرجعًا يسترشد به أي نموذج تنموي للمنطقة يركّز على توسيع الإمكانات البشرية. والهدف هو قيام أنظمة بشرية عادلة وشاملة وقادرة على مواجهة الأزمات تتفاعل بشكل أكثر استدامة مع أنظمة الأرض للحد من تأثير الصدمات المستقبلية وعواقب تغير المناخ.

التأثيرات المترتبة عن جائحة كوفيد-19 على أوجه الضعف الهيكلية في العالم العربي

يعاين التقرير العالم العربي من منظور التنمية البشرية، وتحديدًا قدرة الناس على العيش حياة مديدة وصحية، واكتساب المعرفة، وتحقيق مستوى معيشي لائق. ويبحث أيضًا في ظروف التنمية البشرية، بما في ذلك وكالة الإنسان على حياته، التي يعتبر أمارتيا سن (Amartya Sen) أنها تعني قدرة الشخص على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعتبر هذه الوكالة على الحياة مهمة للغاية في معالجة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحول دون تحقيق الحريات بشكل جوهري. والوكالة على الحياة تعزز المشاركة في الحياة المجتمعية والنقاش العام والحكم الخاضع للمساءلة، إضافةً إلى التمتع بالأمن الإنساني وحقوق الإنسان ورفاه البشر.[10]

قبل تفشي الجائحة، كان العالم العربي متخلفًا عن تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من شدة وقع الجائحة على التنمية البشرية في المنطقة، لم يكن هذا الوقع متجانسًا في كل الدول العربية، وقد فاقم أوجه التفاوت الموجودة داخل الدول وفي ما بينها. وفي ضوء ذلك، ينبغي أن يكون هدف تعزيز التنمية البشرية اليوم في صميم المساعي الرامية إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

عند تحليل الحياة قبل الجائحة وخلالها في مجالات الحوكمة والاقتصاد والمجتمع، وجد التقرير أن التحديات الهيكلية المستمرة تقوض في غالب الأحيان قدرة الدول على التخفيف من حدة تأثير الجائحة، وهذا ما يزيد من نقاط ضعفها. وما لم يتم التصدي لهذه التحديات المتزايدة، ثمة خطر بأن تصبح الفئات الأكثر ضعفًا متخلفةً عن سواها في المنطقة، فتفشل الدول في النهوض بالتنمية البشرية.

ولا بد من الإشارة أيضًا إلى أن التحديات الجديدة التي سببتها الجائحة على مستوى الحوكمة، واستجابات الدول التي أعقبتها، قد فاقمت التحديات القديمة

القائمة، ومنها على سبيل المثال ضعف الثقة في المؤسسات وسيادة حكم القانون، والقيود المفروضة على الحيز المدني والحريات الإنسانية. في الواقع، لم تكن دول عربية كثيرة جاهزة لمواجهة الجائحة في بدايتها. وعلى الرغم من بعض النجاحات، بقي دور الحكومة المحدود في الرعاية الصحية يسبب صعوبة في توفير الخدمات الصحية للجميع. وفي بعض الحالات، أدى افتقار الحكومات إلى الشفافية ولجوؤها إلى إجراءات طوارئ تقييدية خلال الجائحة إلى إدامة هذه الثقة الضعيفة.

وبالفعل، كانت المنطقة تواجه تحديات اقتصادية عدة قبل الجائحة. فالاقتصادات غير المتنوعة حدّت من إمكانية استحداث فرص العمل، في ظل انتشار الاقتصاد غير الرسمي على نطاق واسع، ومحدودية الحماية الاجتماعية. كما أدى الحيز المالي المحدود وعدم كفاءة نظم الإدارة المالية العامة إلى ارتفاع الدين العام. فضلاً عن ذلك، تشهد المنطقة أدنى معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة وريادة الأعمال، ويقع العبء الأكبر من أعمال الرعاية على عاتق النساء. وعلى الرغم من بعض الجهود الملحوظة، كانت تغطية آليات الحماية الاجتماعية وملاءمتها لجهود التعافي بعد الجائحة متدنية. وفي هذه البيئة، تراجعت مؤشرات اقتصادية كثيرة، وارتفعت معدلات الفقر - لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفًا - وتضررت أعمال المؤسسات الصغيرة وغير الرسمية بشكل خاص.

علاوة على ذلك، ازدادت بعض الأعراف التمييزية بين الجنسين سوءًا خلال الجائحة. فقد ازداد عبء الرعاية غير المتناسب الملقى على عاتق المرأة، وارتفعت وتيرة العنف القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة في إمكانية الاستفادة من الرعاية الصحية والتعليم. مع ذلك، ربما تكون بعض الأعراف الاجتماعية قد تغيرت بصورة أكثر إيجابية بالنسبة للمرأة. وكذلك، كشفت الجائحة عن قلة توفر خدمات الرعاية والتدابير اللازمة لدعم عمل المرأة مدفوع الأجر. كما لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا في التفاعلات مع الحكومة والوصول إلى المعلومات واستمرار الخدمات الأساسية، مع أنها شكلت أيضًا منصات لنشر المعلومات الكاذبة والتحريض على العنف وإقصاء المجتمعات المحرومة. فضلاً عن ذلك، تدهورت نوعية النظام التعليمي، وتضاءلت فرص المساواة في الاستفادة من التعليم، فأصبحت بذلك الأسر الريفية والأفقر في وضع أسوأ.

رسم المسار نحو تعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات

تسهم أنماط استغلال الأنظمة الطبيعية الحالية وإدارتها في زيادة الهشاشة عند مواجهة الأزمات وإمكانية التعرض للمخاطر والصدمات في المستقبل. في المقابل، تتأثر الأنظمة الاجتماعية بدورها بالضغوط على الكوكب مثل تغير المناخ والجفاف وارتفاع الإجهاد المائي ونقص الأغذية وتدهور النظام البيئي والأمراض الحيوانية المنشأ. من هنا، يقترح التقرير بناء مسار التعافي من الجائحة على أساس تدابير خضراء وقادرة على مواجهة الأزمات.

في الواقع، كشفت الاستجابات للجائحة عن الحاجة إلى إدارة المخاطر المتعددة الأبعاد وبناء القدرة على مواجهة الأزمات من خلال حلول متكاملة ومسارات تنموية تركز على الطبيعة. لذا يجب أن تتبع أنماط وسياسات التنمية البشرية مسارًا جديدًا مراعيًا للطبيعة من أجل تحقيق نمو اقتصادي يساهم بقيمة إضافية ويتحلى بالقدرة على مواجهة الأزمات البيئية من خلال تبنّي مفهوم الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استخدام المياه ووضع استجابات مناسبة لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة وللاعتماد على الاقتصاد الاستخراجي. بذلك، تصبح المنطقة مؤهلة أكثر لتوقع المخاطر المناخية والصدمات الأخرى والتكيف معها. وينبغي أيضًا أن تشمل استجابات الحوكمة المراعية للطبيعة تحسين آليات الوصول إلى المعلومات والمشاركة واتخاذ القرارات في ما يتعلق بالبيئة.

رصد التقرير أمثلة بارزة على الاستجابات الإيجابية للجائحة في العالم العربي. في بعض الحالات، خففت الإجراءات الحكومية السريعة من بعض أسوأ الآثار المترتبة في مجال التنمية؛ وفي حالات أخرى، استنفرت حركات التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني بسرعة للتصدي لتحديات الجائحة. وفي حين تستحق هذه الجهود الإيجابية الثناء، لا بد من تعزيز الإرادة السياسية والالتزام النظامي من أجل معالجة أوجه عدم المساواة التي تفاقمت خلال الجائحة. ويجب أيضًا إجراء إصلاحات جوهرية على صعيد الحوكمة والاقتصاد والمجتمع لزيادة فرص التنمية البشرية والقدرات وتعزيز الأمن البشري. وفي هذا السياق، يحدد التقرير كيف يمكن للتعافي بعد الجائحة أن يتيح تحقيق تنمية بشرية أكثر شمولًا وإنصافًا، وإرساء توازن أفضل بين الأنظمة الاجتماعية والطبيعية.

الفصل الثاني

التنمية البشرية وجائحة كوفيد-19

خلّفت جائحة كوفيد-19 وقعًا مدمّرًا على التنمية البشرية وخطة التنمية المستدامة للعام 2030 في العالم بأسره، حيث أثّرت بسرعة وفي الوقت نفسه على أبعاد التنمية البشرية كافة - وهي الصحة، والتعليم، والفقر، والعمالة - وتجلّى هذا التأثير بشكل خاص في المدن. وكان أيضًا للأحداث الشديدة الأخرى التي شهدها العالم خلال العقود القليلة الماضية، بما فيها الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنفلونزا الخنازير، وموجات الحر، والعواصف العاتية، ناهيك عن الأزمة المالية العالمية في عام 2008، تأثيرٌ على جميع أبعاد الحياة البشرية، لكنها جاءت بوتيرة أبطأ، واقتصرت تأثيرات بعضها على المستوى المحلي.

يقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التنمية البشرية العالمية عانت في عام 2020 من تراجع حاد وغير مسبوق أبطل كل التقدم المحرز في التنمية البشرية على مدى السنوات الست الماضية، وهذه أكبر انتكاسة من هذا القبيل تحصل منذ طرح مفهوم التنمية البشرية للمرة الأولى عام 1990 (الشكل 2.1).[1] يقوم العقد الاجتماعي المبرم بين الدول العربية وشعوبها بعد الاستقلال على القبول المتبادل بنموذج تنمية اقتصادية توفر فيه الدولة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويقايض الشعب فيه المشاركة السياسية الجزئية والحريات السياسية والمدنية بالوظائف، والخدمات، والحماية الاجتماعية.

عندما وصلت الجائحة إلى الدول العربية، كانت المنطقة تعاني أصلًا من مواطن هشاشة وضعف متعددة. فعدم المساواة الاقتصادية يشكل خطرًا على التنمية البشرية الشاملة للجميع، في حين أن عدم المساواة المكانية يضع عقبات هيكلية تحول دون الاستفادة من الخدمات الأساسية وآليات التكيف أثناء الجائحة. فزادت كل هذه العوامل من عوامل النزاعات وانعدام الاستقرار السياسي والحوكمة غير الخاضعة للمساءلة، وفاقمت حدتها. وكشفت الجائحة عن تصدعات العقد الاجتماعي في الدول العربية، وسلطت الضوء على عدم جهوزية الحكومات، وأبرزت أوجه عدم المساواة الاجتماعية الصارخة والممارسات غير المستدامة.

سياق التنمية البشرية في العالم العربي

طرح تقرير التنمية الإنسانية للعام 2020 نهجًا للتنمية البشرية يتضمن العلاقة بين التنمية البشرية والضغوط على الكوكب،[2] حيث وصف التنمية البشرية بأنها تمكّن الناس من رسم مسارهم الخاص واتباعه من أجل عيش حياة هادفة تقوم على تعزيز الحريات - أي الحرية في إطلاق العنان لكامل إمكانات كل شخص في الحاضر وفي المستقبل - مع التخفيف من الضغوط على كوكبنا. ودعا التقرير إلى عدم الاكتفاء بتلبية الاحتياجات بل التطلع إلى تعظيم الإمكانات والنظر إلى

الشكل 2.1 جائحة كوفيد-19 تتسبب بتراجع حاد وغير مسبوق في التنمية البشرية العالمية

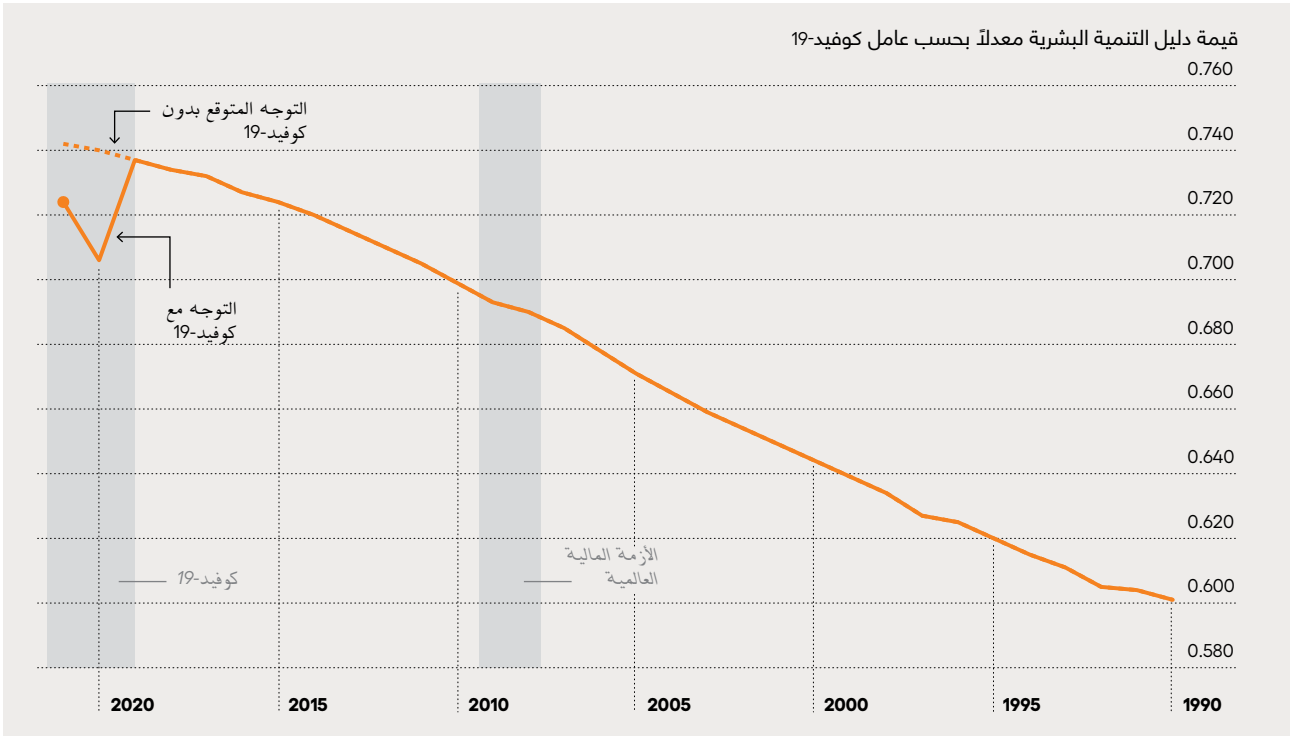

المصدر: UNDP 2022.

الناس باعتبارهم أفراد لهم وكالة على حياتهم يُحدثون فيها التغيير، وتقييم إنجازات الأشخاص على أساس قيمهم وأهدافهم. وقد ذكر تقرير عام 2020 أن تعزيز التنمية البشرية هو السبيل لمعالجة الاختلالات العالمية والاجتماعية.

يشدد التقرير الخاص الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2022 حول الأمن البشري على الحاجة إلى التركيز على أمن الناس، عبر النظر إلى ما هو أبعد من حماية الدولة القومية، إلى حماية الاحتياجات الأساسية، والسلامة البدنية، والكرامة الإنسانية. ويؤكد على أهمية حق كل فرد في التحرر من الخوف، والتحرر من الفاقة، والتحرر من الإهانة. وهو يسلّط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الأمن، والتنمية، وحماية الأفراد والمجتمعات وتمكينهم، فضلًا عن الحاجة إلى تقييم التنمية على أساس يتجاوز الإنجازات المحقَّقة على صعيد الرفاه وحده، ويُعَدّ هذا التقييم أيضًا أساسيًا في الإطار المفاهيمي المستخدَم لإعداد هذا التقرير.[3]

تتأتى نتائج التنمية البشرية في العالم العربي عن التوتر والتفاعل بين الخيارات المتزايدة والضغوط على كوكبنا، وبين الحريات المتعاظمة والرفاه الجماعي.[4]

كان لظهور الجائحة والتدابير المتخذة لمكافحة انتشارها أثرٌ كبير على نتائج التنمية البشرية والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي (الإطار 2.1). فقد كشفت الصدمة عن أوجه القصور في العقد الاجتماعي في الدول العربية وعن عدم جهوزية الحكومات، وأظهرت عدم كفاية الوسائل الاقتصادية والمالية والبنى التحتية، وعدم استدامة الممارسات المتبعة، فضلًا عن أوجه عدم المساواة الاجتماعية الشديدة وأوجه الضعف البشرية.

تبرز في العالم العربي مجموعة كبيرة من التحديات المشتركة المتعلقة بالتنمية البشرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:[5]

- الفقر (الهدف الأول)
- الجوع (الهدف الثاني)
- الصحة الجيدة والرفاه (الهدف الثالث)
- المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)
- المياه النظيفة والنظافة الصحية، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدفان السادس والسابع)
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف الثامن)
- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف التاسع)
- الحياة تحت الماء (الهدف الرابع عشر)
- السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف السادس عشر)
- البيانات والتمويل والديون (الهدف السابع عشر)

يمكن التمييز بين هذه التحديات بحسب مجموعات البلدان والأقاليم (الجدول 2.1).

كما هي الحال في سائر دول العالم، أضرّت الجائحة باقتصادات البلدان العربية، وعطّلت التنمية البشرية، وقوّضت المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن للتعافي الاقتصادي وحده أن يدعم خطة التنمية في حقبة ما بعد الجائحة في المنطقة، بل تدعو الحاجة إلى تغيير حقيقي، من خلال تحقيق إصلاحات واسعة النطاق، وشاملة اجتماعيًا، وطويلة

الإطار 2.1 التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة

في 25 أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأعضائها الـ 193 خطة التنمية المستدامة للعام 2030، حيث وضعت رؤية مشتركة للتنمية ترتكز على حقوق الإنسان، واحترام البيئة، وشمول الجميع، وحددت أهداف التنمية المستدامة والنتائج الإنمائية التي يمكن قياس تحقيق هذه الرؤية على أساسها، داعيةً كل بلد إلى إيجاد سبيله الفريد نحو تحقيق هذه الرؤية.

إن التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة مترابطتان، ولكنهما ليستا متطابقتين.[1] فأهداف التنمية المستدامة هي إطار متفق عليه عالميًا لتقييم التقدم الإنمائي ضمن إطار التنمية الأوسع لخطة 2030، أفأهداف التنمية المستدامة هي إطار متفق عليه عالميًا لتقييم التقدم الإنمائي ضمن إطار التنمية الأوسع لخطة عام 2030، أما التنمية البشرية فهي فلسفة تحدد أولويات قضايا التنمية وتركيزها. بعبارة أخرى، توفر أهداف التنمية المستدامة وجهةً إنمائية، في حين تصمم التنمية البشرية الطريق المؤدية إلى تلك الوجهة. وبالتالي، فإن طريقة تعامل العالم العربي مع التنمية البشرية تؤثّر على المسار الذي يسلكه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبين في الإطار المفاهيمي لهذا التقرير، لا يمكن الافتراض بأن زيادة قدرات الأشخاص ستخفف تلقائيًا من الضغوط على كوكبنا. وبالفعل، يعطي دليل التنمية البشرية إثباتًا تاريخيًا واضحًا على عكس ذلك، فثمة بلدان سجلت أعلى الدرجات في دليل التنمية البشرية وفرضت ضغوطًا على كوكب الأرض أكثر من سواها وعلى نطاق أكبر.[2]

ملاحظات:
1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016. **2.** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2020.

الجدول 2.1 تصنيف تحديات التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة بحسب البلدان والأقاليم

التحديات	دول الخليج (البحرين، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة)	البلدان ذات الدخل المتوسط (الجزائر، جيبوتي، مصر، الأردن، المغرب، تونس)	البلدان والأقاليم الهشة والمتأثرة بالنزاعات (العراق، لبنان، ليبيا، دولة فلسطين، الصومال، السودان، الجمهورية العربية السورية، اليمن)
يُضعف الاعتماد الكبير على واردات الحبوب **الأمن الغذائي** (يتمتع جميع الأشخاص، في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لعيش حياة ناشطة وصحية) (تفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا) (نسبة الاعتماد على الحبوب، متوسط 3 سنوات، 2016-2018، أحدث قيمة) (FAO 2022)	← الإمارات العربية المتحدة: 100% ← الكويت: 98.8% ← السعودية: 95.6%	← الأردن: 100% ← الجزائر: 70.8% ← تونس: 65.5% ← المغرب: 56.9% ← مصر: 48.2% ← جيبوتي: 97.6%	← لبنان: 99% ← اليمن: 96% ← العراق: 56.8%
انخفاض كبير (أكثر من 5%) في **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**، لا سيما في البلدان والأقاليم الهشة والمتأثرة بالنزاعات (World Bank 2020)	← البحرين: 8.5%- ← الكويت: 10%- ← عمان: 7.5%- ← السعودية: 5.6%- ← الإمارات: 7.3%-	← تونس: 10.1%[أ]- ← المغرب: 7.4%- ← الجزائر: 6.8%-	← ليبيا: 32%- ← لبنان: 20%- ← دولة فلسطين: 13.6%- ← العراق: 17.46%- ← السودان: 5.9%-
ارتفاع (أكثر من 77%) **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي** (IMF 2022)	← البحرين: 128.5%	← مصر: 93.5% ← تونس: 82% ← الأردن: 91.8%[أ]	← السودان: 184.3% ← لبنان: 135% ← اليمن: 84.2%
ارتفاع (أكثر من 40%) **معدل فقر الدخل** في البلدان والأقاليم الهشة والمتأثرة بالنزاعات (UN ESCWA 2020a, 2021 وWorld Bank 2020)			← اليمن: 79% ← الجمهورية العربية السورية: 79% ← الصومال: 69% ← لبنان: 74% ← السودان: 53.4% ← دولة فلسطين: 44.3%
النزوح الناجم عن النزاع (IDMC 2020)			17 مليون نازح داخليًا في المنطقة: ← الجمهورية العربية السورية: 6.6 مليون ← اليمن: 3.6 مليون ← الصومال: 3 ملايين ← السودان: 2.3 مليون ← العراق: 1.2 مليون
ارتفاع (أكثر من 30%) نسبة **الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، قيمة 2020 (القيمة الأحدث)** (كان المتوسط العالمي يبلغ 21.8% قبل انتشار جائحة كوفيد-19)؛ تبلغ هذه النسبة، في المتوسط، بين الإناث (41.9%) ضعفَي نسبتها بين الذكور (19.7%) (ILO 2022)		← الأردن: 37.4%	← العراق: 45.4% ← اليمن: 45.4% ← دولة فلسطين: 34.5% ← ليبيا: 34.4%
ارتفاع (أكثر من 50%) **معدل العمالة غير الرسمية** (71.5% في المتوسط)، لا سيما بين الشباب (87.82% في المتوسط)[ب] (ILO 2022)		← مصر: 66.7% (الشباب: 90.2%) ← تونس: 61.3% (الشباب: 83.4%) ← الأردن: 53.4% (الشباب: 54.8%) ← جيبوتي: 50.4%[ب] (الشباب: 56.3%)	← السودان: 87% (الشباب: 94.6%) ← الصومال: 82.5%[ج] (الشباب: 86.1%) ← اليمن: 77.4% (الشباب: 89.2%) ← لبنان 55.4%[ج] (الشباب: 72.8%) ← دولة فلسطين: 51% (الشباب: 79.1%)
انخفاض (أكثر من 66% المتوسط العالمي في 13 حزيران/يونيو 2022) **معدلات التلقيح ضد كوفيد-19** في بعض البلدان (نسبة الأشخاص الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل) (Our World in Data 2022)		← الأردن: 47% ← مصر: 47% ← الجزائر: 18% ← جيبوتي: 19%	← لبنان: 40% ← ليبيا: 32% ← الجمهورية العربية السورية: 15% ← الصومال: 15% ← اليمن: 2.3%
ندرة المياه (نسبة استخراج المياه العذبة من الموارد الداخلية)؛ توجد 13 دولة عربية من بين الدول التسعة عشرة الأكثر معاناةً من ندرة المياه في العالم (Our World in Data 2022)	← البحرين: 3877.5% ← الإمارات العربية المتحدة: 1708% ← المملكة العربية السعودية: 883% ← قطر: 447.8%	← مصر: 6420% ← الأردن: 132.5% ← تونس: 113.6% ← الجزائر: 87%	← ليبيا: 817% ← السودان: 673.4% ← الجمهورية العربية السورية: 195.8% ← اليمن: 169.7% ← العراق: 109.48%
ارتفاع التفاوت بين **درجات دليل التنمية البشرية**[هـ] في جميع أنحاء المنطقة، مما يعكس تنوع التحديات	تنمية بشرية مرتفعة جدًا ← الإمارات العربية المتحدة (0.890) ← المملكة العربية السعودية (0.854) ← البحرين (0.852) ← قطر (0.848) ← الكويت (0.806)	تنمية بشرية مرتفعة ← الجزائر (0.750) ← تونس (0.730) ← الأردن (0.720) ← مصر (0.700) تنمية بشرية متوسطة ← المغرب (0.670) تنمية بشرية متدنية ← جيبوتي (0.490)	تنمية بشرية مرتفعة ← لبنان (0.730) ← ليبيا (0.700) تنمية بشرية متوسطة ← دولة فلسطين (0.690) ← العراق (0.680) تنمية بشرية متدنية ← الجمهورية العربية السورية (0.540) ← السودان (0.500) ← اليمن (0.460)

أ. بيانات عائدة للعام 2020 **ب.** المتوسط المرجح بحسب السكان لبيانات العمالة غير الرسمية المنسقة في البلدان الواردة في الجدول، التي تتوفر البيانات عنها من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (ILO June 2022) (ILOSTAT). **ج.** بيانات عائدة للعام 2017 **د.** بيانات عائدة للعام 2019
هـ. النقاط الفاصلة هي درجة دليل التنمية البشرية التي تقل عن 0.550 لمعدلات التنمية البشرية المنخفضة، و0.699-0.550 لمعدلات التنمية البشرية المتوسطة، و0.799-0.700 لمعدلات التنمية البشرية المرتفعة، و0.800 أو أكثر لمعدلات التنمية البشرية المرتفعة جدًا.
المصدر: الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية

الإطار 2.2 المدن وجائحة كوفيد-19

تشهد الدول العربية حركة تحضّر سريعة. فقد بلغ عدد سكان المناطق الحضرية عام 2020 أكثر من 56 في المئة من إجمالي السكان، بينما فاق عدد المقيمين في مستوطنات غير رسمية 81 مليون شخص. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يعيش 75 في المئة من السكان في المناطق الحضرية.[1]

وعلى غرار سائر مدن العالم، شكلت المدن العربية بؤرًا لجائحة كوفيد-19، حيث سُجلت فيها نحو 90 في المئة من الحالات المؤكدة.[2] ووقفت هذه المدن شاهدًا مباشرًا على أعداد الوفيات المروعة والآثار الاجتماعية والاقتصادية الشديدة المترتبة عن الجائحة.

لكن المدن لم تكن كلها مستعدة بالقدر نفسه لمواجهة الجائحة. فأكثر من تضرر كانت تلك المدن التي تعاني منذ زمن طويل من ثغرات وتحديات إنمائية، حيث تعرضت لضغوط متزايدة جرّاء تراجع الإيرادات والموارد المالية، وضعف أنظمة وهياكل الحوكمة المحلية، والافتقار إلى إمكانية الوصول للخدمات الرقمية والاتصال، وسوء التجهيز أو نقص الموارد لدى العاملين في الخطوط الأمامية في مجال الرعاية الصحية، وضعف البنية التحتية، والسكن غير الملائم.

مع ذلك، وعلى الرغم من الآثار السلبية وأوجه الضعف المدمّرة، تنطوي المدن على فرص واستجابات مبتكرة لمواجهة الضغوط وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. لذلك، تعمل الحكومات المحلية والمجتمعات في الدول العربية على تنمية القدرة على مواجهة الأزمات في المناطق الحضرية كركيزة للتعافي من الجائحة ومواجهة التهديدات المناخية.

ملاحظات:
1. UN Habitat 2020. **2.** UN 2020

الأجل، ومصممة بشكل جماعي، لتقويم أوجه الضعف الهيكلية، خصوصًا على صعيد الحوكمة والمؤسسات.

أدت النزاعات في العراق، وليبيا، ودولة فلسطين، والسودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن إلى موجات من النزوح البشري، بحيث أصبح النازحون من المنطقة يشكلون 58 في المئة من لاجئي العالم. ويحتاج نحو 55.7 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، من ضمنهم 26 مليون لاجئ ونازح (الإطار 2.2).[6] لكنّ تحسين رفاههم على نحو مستدام يستوجب وضع الاستجابات من منظور التنمية البشرية، بذلك تبرز الحاجة إلى تدخلات لا تركز على السلامة البدنية فحسب، بل أيضًا على حد أدنى من الحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من أجل بناء مستقبل سلمي وعادل للجميع.[7] وتنعكس هذه النظرة في مفهوم الصلة بين الإنسانية والتنمية والسلام.

أثر جائحة كوفيد-19 على أبعاد التنمية البشرية

يستعرض هذا القسم لمحة عامة عن أثر جائحة كوفيد-19 المترتب على خمسة من أبعاد التنمية البشرية في الدول العربية، وهي الصحة، والتعليم، والدخل، والوكالة على الحياة والحريات، والضغوط المفروضة على كوكبنا.

الصحة

قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كانت البلدان العربية تشهد تحسنًا ثابتًا في عدة مؤشرات صحية:

- انخفض معدل وفيات الأمهات من 168 وفاة لكل 100 ألف مولود حي عام 2000 إلى 99 وفاة عام 2017. ولكن التحسن بين البلدان كان متفاوتًا. ففي البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، كان معدل وفيات الأمهات دون 15 وفاة لكل 100 ألف مولود حي في دول الخليج عام 2017، ولكنه تجاوز 150 حالة وفاة في جيبوتي، والصومال، والسودان، واليمن - من بينها معدل صاعق بلغ 829 حالة في الصومال.
- انخفض معدل وفيات الأطفال من 7 في المئة عام 1990 إلى 2.5 في المئة عام 2019. ويبلغ معدل وفيات الأطفال أقل من 1 في المئة في دول الخليج وفي لبنان ولكنه أعلى من 5 في المئة في جيبوتي، والسودان، واليمن.
- كانت معدلات الوفيات الناتجة عن أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، وداء السكري، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة متشابهة بين البلدان وبقيت ثابتة نوعًا ما، مع انخفاض طفيف من 23.2 في المئة عام 2000 إلى 21.6 في المئة عام 2015.

تبيّن هذه الأرقام أن البلدان العربية تعاني من تفاوت كبير في مجال الصحة، حتى قبل الجائحة. فأنظمة الرعاية الصحية كانت ضعيفة ومفككة في العديد من بلدان المنطقة، ما أدى إلى تفاوت متوسط العمر المتوقع والنتائج الصحية بين البلدان.[8] وحتى ضمن البلد الواحد، غالبًا ما يقوم مزيجٌ من مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأجهزة العسكرية بتوفير الخدمات الصحية (انظر الفصل الخامس).[9]

تُعَد البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي نادرة في المنطقة. وفي كانون الثاني/يناير 2022، تم تصنيف حوالي 44 في المئة من حالات كوفيد-19 المؤكدة و34 في المئة من وفيات كوفيد-19 في المنطقة بحسب النوع الاجتماعي، مقارنةً بـ52 في المئة و67 في المئة في العالم. أما في البلدان التي أفادت عن بيانات كوفيد-19 مصنفة بحسب النوع الاجتماعي، فكان الرجال أكثر عرضة لالتقاط العدوى والموت من كوفيد-19.[10] وثمة ستة بلدان لم تعطِ بيانات عن كوفيد-19 مصنفة بحسب النوع الاجتماعي.

تسببت الجائحة بشكل مباشر في زيادة الأمراض والوفيات في المنطقة، في حين وضعت تدابير احتواء الفيروس عراقيل إضافية أمام تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة والرفاه. فقد عطّلت الجائحة الأنظمة الصحية في جميع أنحاء المنطقة، فأعاقت الوصول إلى خدمات الرعاية واستمراريتها. وإذ جاءت هذه التأثيرات علاوة على ضعف أنظمة الرعاية الصحية الأساسية والوقائية، فتركت فئات عديدة أكثر عرضة للمرض وحتى الموت.

بحلول أوائل حزيران/يونيو 2022، كانت جائحة كوفيد-19 قد تسببت بحوالي 13 مليون حالة إصابة تم الإبلاغ عنها رسميًا في المنطقة، وحوالي 170000 حالة وفاة تم الإبلاغ عنها. وسجلت المتوسطات الإقليمية معدلات أدنى إلى حدٍ ما من المتوسطات العالمية، ولكن المعدلات لكل مليون شخص تتراوح من 380 حالة تم الإبلاغ عنها رسميًا في اليمن إلى 324000 حالة في البحرين (مقابل متوسط عالمي يبلغ حوالي 69000 حالة)، ومن 69 حالة وفاة تم الإبلاغ عنها رسميًا لكل مليون شخص في اليمن إلى 2376 حالة في تونس (مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 811).[11] وعلاوةً على ذلك، يبدو أن أداء المنطقة ضعيف فيما يتعلق بمعدل التلقيح، إذ يبلغ المتوسط الإقليمي معدلًا أدنى من المتوسط العالمي ويتراوح على نطاق واسع من 1.4 في المئة فحسب من السكان الملقحين بالكامل في اليمن إلى 97 في المئة في الإمارات العربية المتحدة (مقابل متوسط عالمي يبلغ 60 في المئة).

وقد وجدت دراسات عدة أجريت على فئات سكانية متنوعة مصابة بأمراض مزمنة أن الجائحة أثرت على الصحة العامة للمرأة، وصحتها الجنسية والإنجابية، وصحتها العقلية.[12] كما خلقت الجائحة حاجةً متنامية إلى وسائل منع الحمل في العالم العربي، مع أن هذه الحاجة لم تُلبَّ. ففي تونس مثلاً، وعلى الرغم من توفّر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مجانًا، تراجع معدل استخدام هذه الخدمات خلال السنوات الأخيرة.[13]

أفاد نصف الأشخاص الذين كانوا يلجؤون في السابق إلى تنظيم الأسرة بأنهم كانوا غير قادرين على الوصول إلى وسائل منع الحمل خلال فترات الإغلاق العام الناتجة عن الجائحة،[14] فقد أدت هذه الأخيرة إلى انخفاض معدل شيوع استخدام وسائل منع الحمل الحديثة البالغ 51 في المئة وتزايد الحاجة غير الملبّاة إلى وسائل منع الحمل البالغة 28 في المئة عام 2019.[15] وثمة صعوبة خاصة في الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية في المناطق الريفية.

قبل انتشار الجائحة في العالم العربي، كانت أكثر من 15.5 مليون امرأة ممّن هنّ بسن الإنجاب في المنطقة، ومن بينهنّ نحو 1.5 مليون امرأة حامل، بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية.[16] لكن الخطر الأكبر هدّد النساء والفتيات اللواتي كانت صحتهن وسلامتهن معرضة للخطر من ناحية إدارة صحتهن الجنسية والإنجابية والنظافة الشخصية أثناء الدورة الشهرية قبل الأزمة.

وتشير الدراسات التي أجريت في العديد من الدول العربية إلى أن النساء الحوامل واجهنَ عوائق كبيرة تحول دون تلقي الرعاية قبل الولادة وأثناءها بسبب الجائحة.[17] على سبيل المثال، وجدت دراسة استقصائية أُجريت في المغرب أنه من بين 2350 أسرة معيشية في المغرب لم يستطع حوالي ثلث النساء الحوامل الحصول على الرعاية قبل الولادة، ولم يتمكن ثلثٌ آخر من الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بشكل عام.[18] وتضمنت الأسباب الرئيسية التي ذكرها المستجيبون الخوف من التقاط عدوى كوفيد-19 في مكان الرعاية الصحية، وعدم القدرة على الذهاب إلى منشأة رعاية صحية، وإغلاق المرافق أو مراكز الخدمات.[19]

علاوةً على ذلك، كان للجائحة تأثيرها السلبي على الصحة العقلية في المنطقة. فقد وجدت دراسة استقصائية أجرتها منظمة الصحة العالمية أن الجائحة وتدابير احتوائها لم تتسبب بظهور حالات متعلقة بالصحة العقلية وتفاقمها فحسب، بل أدت أيضًا إلى عرقلة تقديم خدمات الصحة العقلية في معظم بلدان العالم.[20] فترتبت عن ذلك تبعات مباشرة على ازدياد

الإعاقات وخسارة سنوات من الحياة السليمة بسبب اضطرابات الصحة العقلية (الهدفان الثالث والرابع من أهداف التنمية المستدامة). ويمكن أن يُعزى جزئيًا العبء الإضافي في مجال الصحة العقلية إلى التقييد المفاجئ للحريات والوظائف بسبب الجائحة وما يرتبط بها من تدابير احتواء. كما أجريت دراسة أخرى شملت مئة مراهق (نصفهم من الفتيات) من اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والسوريين ممن يعيشون في مناطق جغرافية متنوعة في لبنان، وتوصلت إلى أن أبرز أسباب المحنة تمثلت في عدم القدرة على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، لا سيما في مخيمات اللاجئين المكتظة، والتدابير الوقائية التي كانت باهظة الثمن بشكل يمنعهم من الاستفادة منها.[21] وشعرت اللاجئات المراهقات على وجه الخصوص بضغط كبير ناجم عن انعدام الأمن الغذائي نتيجة الجائحة، وأعربن في بعض الحالات عن أفكار انتحارية روادتهن.

التعليم

على الرغم من أن العالم العربي حقق مكاسب ملحوظة منذ عام 2000 على صعيد التحصيل العلمي وزيادة الإنصاف في الوصول إلى خدمات التعليم الرسمي، فإن المنطقة لم تكن تسير على المسار الصحيح، حتى قبل الجائحة، لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030) بل كانت متخلفة عن المتوسط العالمي في الأداء والتقدم:

- كان عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة يفوق الـ16 مليون طفل قبل الجائحة، 10 في المئة منهم أطفال في سن المدرسة الابتدائية و32 في المئة منهم هم أطفال في سن المدرسة الثانوية العليا.[22]
- كان احتمال عدم الالتحاق بالمدرسة أعلى بين الفتيات مقارنةً بالفتيان، لا سيما في المستويات العليا من التعليم.[23]
- في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، كان 15.7 في المئة من المراهقين الذكور غير ملتحقين بالمدرسة، مقارنةً بـ19.9 في المئة من المراهقات، على الرغم من تحقيق التكافؤ بين الجنسين بشكل كبير في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية في جميع أنحاء المنطقة.[24]
- ارتفع معدل محو أمية البالغين في المنطقة من 65.3 في المئة عام 2000 إلى 75.1 في المئة عام 2019، بينما ارتفع معدل محو أمية الشباب من 82.1 في المئة إلى 86.2 في المئة. على الرغم من هذا التقدم، تخلفت معدلات محو الأمية بين البالغين والشباب عن المتوسط العالمي البالغ 86.5 في المئة و91.7 في المئة.[25]
- كان أداء الطلاب ضعيفًا في التقييمات الدولية لنتائج التعلم حتى قبل الجائحة، ولم يستوفِ أكثر من نصف الأطفال المعيار الأدنى في بعض الدول العربية. فقد بلغت نسبة الطلاب الذين حققوا على الأقل حدًا أدنى من الكفاءة في القراءة بنهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي 32 في المئة في لبنان، و49 في المئة في قطر، و57 في المئة في الإمارات العربية المتحدة، و59 في المئة في الأردن عام 2018.[26]

فضلاً عن ذلك، ثمة تخوف من ازدياد وتيرة الزواج المبكر بسبب التعطيل الذي لحق بقطاع التعليم خلال الجائحة.[27] فقبل انتشار الجائحة، كان الزواج المبكر بين اللاجئات السوريات مرتبطًا بالتسرب من المدرسة.[28] وفي أماكن أخرى من المنطقة، ارتبط الزواج المبكر بنتائج صحية سلبية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحمل المراهقات.[29]

بالإضافة إلى ذلك، كشف الاعتماد الكبير على التعلم عن بُعد خلال الجائحة عن الفجوة الرقمية الصارخة في الدول العربية، حيث تقلّ فرص الاتصال بشبكة الإنترنت بين الفئات المحرومة من المجتمع والأشخاص في البلدان الفقيرة.[30] ومن بين الأسر المعيشية في المنطقة ككل، امتلكت نسبة 52 في المئة منها فقط جهاز كمبيوتر عام 2019، مقارنةً بـ78 في المئة في أوروبا و66 في المئة في الأمريكيتين، في حين توفرت لدى 57 في المئة خدمة الإنترنت في المنزل، مقارنة بـ87 في المئة في أوروبا و72 في المئة في الأمريكيتين (الشكل 2.2).[31] ولا تملك سوى نسبة 26 في المئة من الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و25 عامًا في العالم العربي خدمة الإنترنت في المنزل.[32] وفي حين تتوفر هذه الخدمة لدى 35 في المئة من الأطفال في المناطق الحضرية، إلا أنها لا تتوفر سوى لدى 16 في المئة من أطفال المناطق الريفية.[33] وعام 2019، اقتصرت نسبة النساء والفتيات اللواتي يستخدمن الإنترنت على 47 في المئة، مقارنةً بـ61 في المئة من الرجال والفتيان.[34] كما أدّت التفاوتات الكبيرة في إمكانية الوصول إلى الإنترنت بين الدول العربية إلى تبعات غير متناسبة لإغلاق المدارس.

الشكل 2.2 كشف الاعتماد الكبير على التعلم عن بُعد خلال جائحة كوفيد19- عن الفجوة الرقمية الصارخة في الدول العربية عام 2019

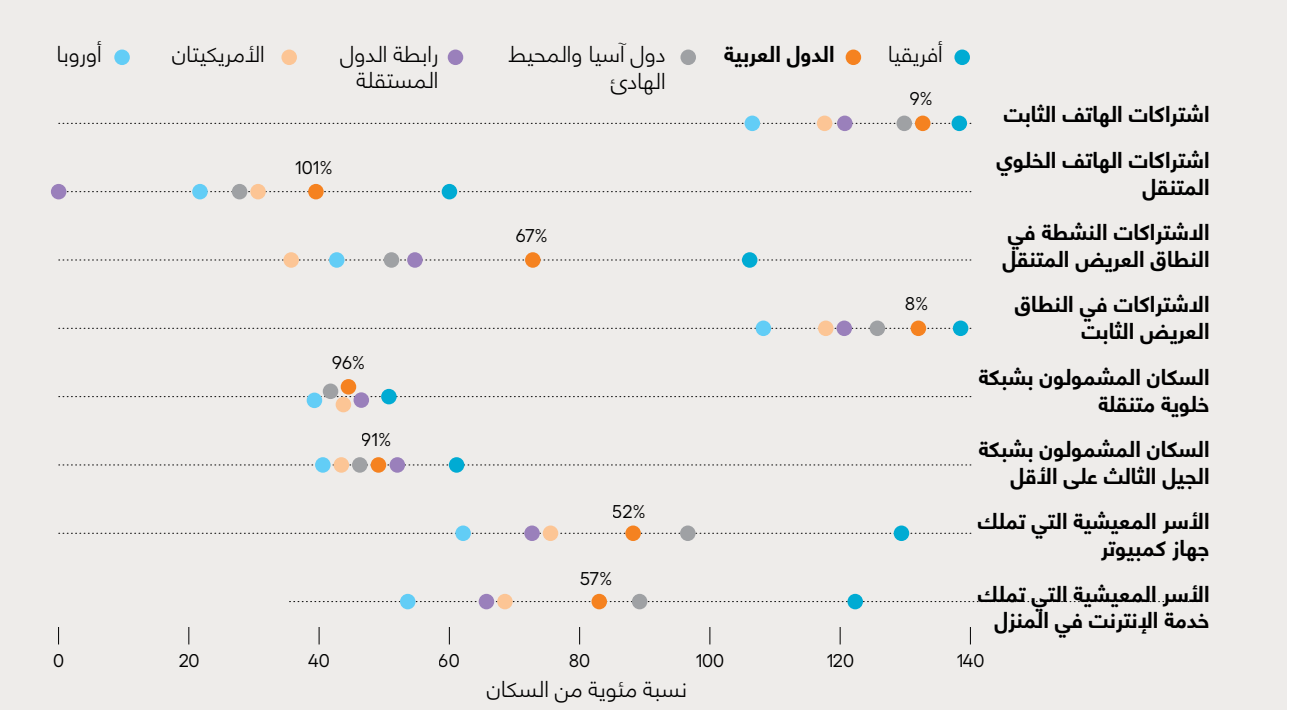

المصدر: ITU 2020.

الفقر وعدم المساواة

فقر الدخل

يضم العالم العربي بلدانًا ترتفع فيها معدلات الفقر، وأخرى يبدو أنه تم فيها القضاء على الفقر المدقع. واستنادًا إلى تعريفات هذه الدول للفقر، يعيش نحو 56 في المئة من فقراء المنطقة في بلدان هشة ومتأثرة بالنزاعات، بينما يعيش نحو 42 في المئة في البلدان المتوسطة الدخل والمستوردة للنفط. ويضم العراق والسودان واليمن حوالي 46 في المئة من الأشخاص المصنفين بأنهم فقراء وفق خطوط الفقر الوطنية.[35]

بيد أن فقر الدخل في المنطقة العربية كان يشهد منحى متصاعدًا قبل الجائحة. فقد ارتفع بشكل عام الرقم القياسي لعدد الفقراء، وفق خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولارًا في اليوم، بأكثر من الضعف بين 2010 و2019، أي بنسبة أعلى بكثير من الزيادة في نسبة الفقراء من السكان وفق خط الفقر المحدّد عند 3.20 دولارًا أمريكيًا للدخل المتوسط الأدنى (الذي ارتفع من 19.6% إلى 30.1%)[36] أو خطوط الفقر الوطنية (التي ارتفعت من 22.8٪ إلى 29.4%).[37] وقبل الجائحة مباشرةً، قُدّرت نسبة الفقراء في الدول العربية عام 2019 بحوالي 29 في المئة من سكان المنطقة، وذلك وفق خطوط الفقر الوطنية.

لكنّ المتوسطات تخفي التفاصيل. فقد ارتفع معدل الفقر الوطني في مصر من 25.2 في المئة في الفترة 2010-2005 إلى 32.5 في المئة في الفترة 2017-2011 (الشكل 2.3). وارتفع أيضًا عدد الفقراء على الصعيد الوطني خلال هذه الفترة في البلدان والأقاليم المتأثرة بالنزاعات مثل دولة فلسطين واليمن، في حين انخفض معدل الفقر خلال الفترة نفسها في بعض البلدان، مثل العراق والمغرب وتونس.

يعتبر العجز عن خلق فرص عمل لائقة أحد الأسباب الرئيسية التي حالت دون ترجمة النمو الاقتصادي إلى تراجع في معدلات الفقر.[38] فبدلاً من ذلك، تم توفير فرص عمل إما في القطاع العام – المشبع أصلاً – أو في القطاع الخاص غير الرسمي، حيث ينخرط العمال في أعمال متدنية الجودة ومنخفضة الإنتاجية في قطاعات ذات دخل غير منتظم وغير آمن وغالباً ما يتم استبعادهم عن خدمات الحماية الاجتماعية والصحة العامة.[39] بناءً على البيانات المتاحة للدول التسع، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، 71.5 في المئة لمتوسط المرجح السكاني من الوظائف في المنطقة هي غير رسمية، وتمثل هذه الوظائف نسبة 87.8 في

الشكل 2.3 يخفي المتوسط الإقليمي للدول العربية الاختلاف في المعدلات والتغيرات في فقر الدخل بين البلدان والأقاليم

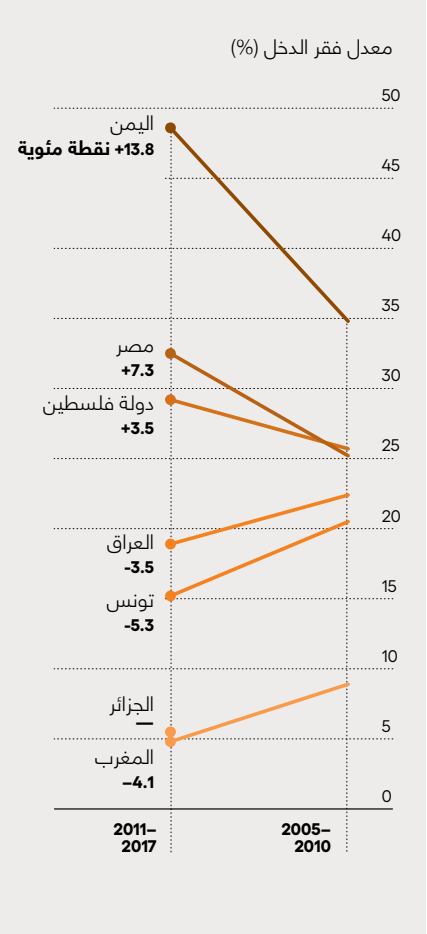

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (2021) استنادًا إلى البنك الدولي (World Bank) (2020).

المئة من الوظائف التي يشغلها الشباب.[40]

وكذلك، كانت عمالة الأطفال آخذة في الارتفاع قبل الجائحة، لا سيما في الأسر المعيشية التي تواجه صعوبات مالية بسبب فقدان أصولها وسبل عيشها، وذلك في البلدان المتأثرة بالنزاعات والنزوح في غالب الأحيان. فربع الأطفال اليمنيين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 عامًا يعملون، مقارنة بـ7 في المئة في مصر، و5 في المئة في العراق، و2 في المئة في تونس.[41]

وفي الأجلين القصير والمتوسط، تجلى تأثير الجائحة على الفقر من خلال قنوات متعددة أثرت على القوة الشرائية للأسر المعيشية. فقد انخفض دخل العمالة بسبب مرض العمال وتأثير تدابير الإغلاق على الوظائف، بما في ذلك الطرد الدائم والمؤقت وتخفيض ساعات العمل أو الأجور. وربما يكون العاملون الفقراء قد تعرضوا للتأثير الأكبر من هاتين القناتين، كونهم أكثر عرضة للمرض ويعملون بشكل غير متناسب في القطاعات المتضررة بشدة كالبناء والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة. وتضرر أيضًا خلال الجائحة الدخل من غير العمل مثل التحويلات من أفراد العائلة والتحويلات النقدية العامة. كما أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة الفقر نتيجة انخفاض قيمة العملة أو التضخم، بما في ذلك ارتفاع أسعار سلع وخدمات محددة مثل الغذاء والخدمات الصحية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية الإضافية. وهنا أيضًا، قد يتأثر الفقراء بشكل غير متناسب لأن وظائفهم قد لا تسمح بممارسة التباعد الاجتماعي، أو بسبب نقص المعدات الوقائية، وعدم كفاية ظروف النظافة الصحية، وزيادة كثافة الأسرة المعيشية، والهشاشة الصحية السابقة.

من الممكن، في الأجلين المتوسط والطويل، أن تؤثر الجائحة على الفقر من خلال تدهور الأصول الملموسة للسكان مثل نفاد الأصول الثابتة ورأس المال المتداول، والأصول غير الملموسة مثل رأس المال البشري، نتيجة انخفاض فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية.

في الواقع، أدت الجائحة إلى تفاقم معدلات الفقر في المنطقة، التي كانت آخذة أصلاً في الازدياد، فسببت ارتفاعًا كبيرًا في عدد الفقراء. إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة الفقراء ناهزت 32.4 في المئة من السكان عام 2020 وفقًا لخطوط الفقر الوطنية، بزيادة قدرها 3.4 نقطة مئوية عن حقبة ما قبل الجائحة،[42] علمًا بأن نحو 80 في المئة من فقراء المنطقة يقيمون في أربعة بلدان هي مصر، والسودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن. وتشير آخر التقديرات أن فقر الدخل بلغ 79 في المئة في اليمن، و44.3 في المئة في دولة فلسطين، و32 في المئة في مصر، و23.2 في المئة في العراق، و15.4 في المئة في تونس، و4 في المئة في الجزائر، و3.3 في المئة في المغرب.[43] وقد ارتفعت النسبة المقدرة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (1.90 دولار في اليوم) من 9.4 في المئة (32.7 مليون شخص) عام 2019 إلى 11.7 في المئة (42.4 مليون) عام 2021. وكانت الزيادة المقدرة في الفقر المدقع أعلى في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث بلغت 9.7 نقاط مئوية في اليمن و6 نقاط مئوية في كل من السودان والجمهورية العربية السورية. وتستحوذ هذه البلدان الثلاثة على ما يقدَّر بنحو 85.5 في المئة من الفقراء المدقعين الجدد (8.3 مليون).

بالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع معدلات الفقر إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة نتيجة تعطيل النظم الغذائية، وخسارة الوظائف، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. فأي زيادة في أسعار الأغذية

الشكل 2.4 اعتبر أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع أن ارتفاع تكاليف المعيشة هو أحد أكبر تحديّين ناجمين عن جائحة كوفيد-19 عام 2021

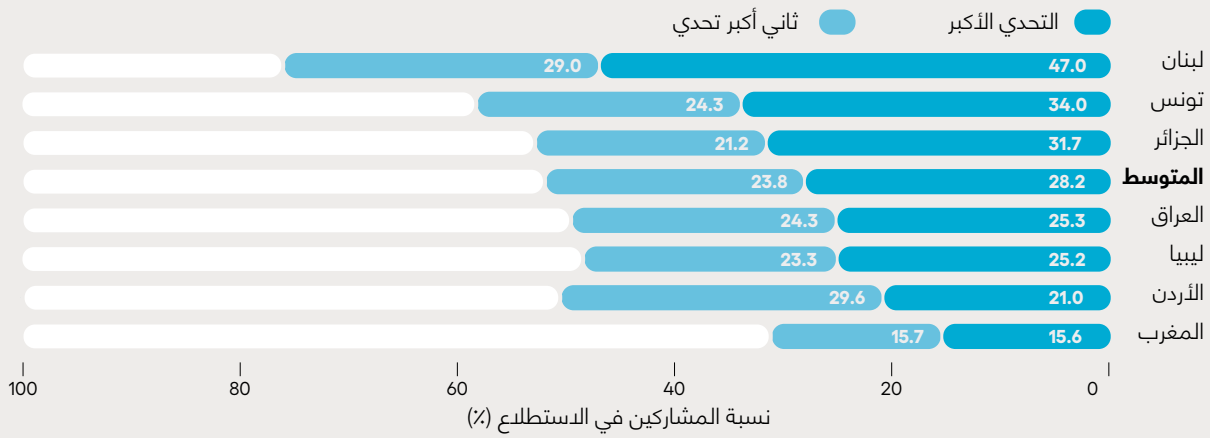

المصدر: تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات من الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس - نيسان/أبريل 2021)، 2021.

الشكل 2.5 الفقر المتعدد الأبعاد يتراجع في البلدان والأقاليم النامية من العالم العربي بحسب البيانات المتوفرة

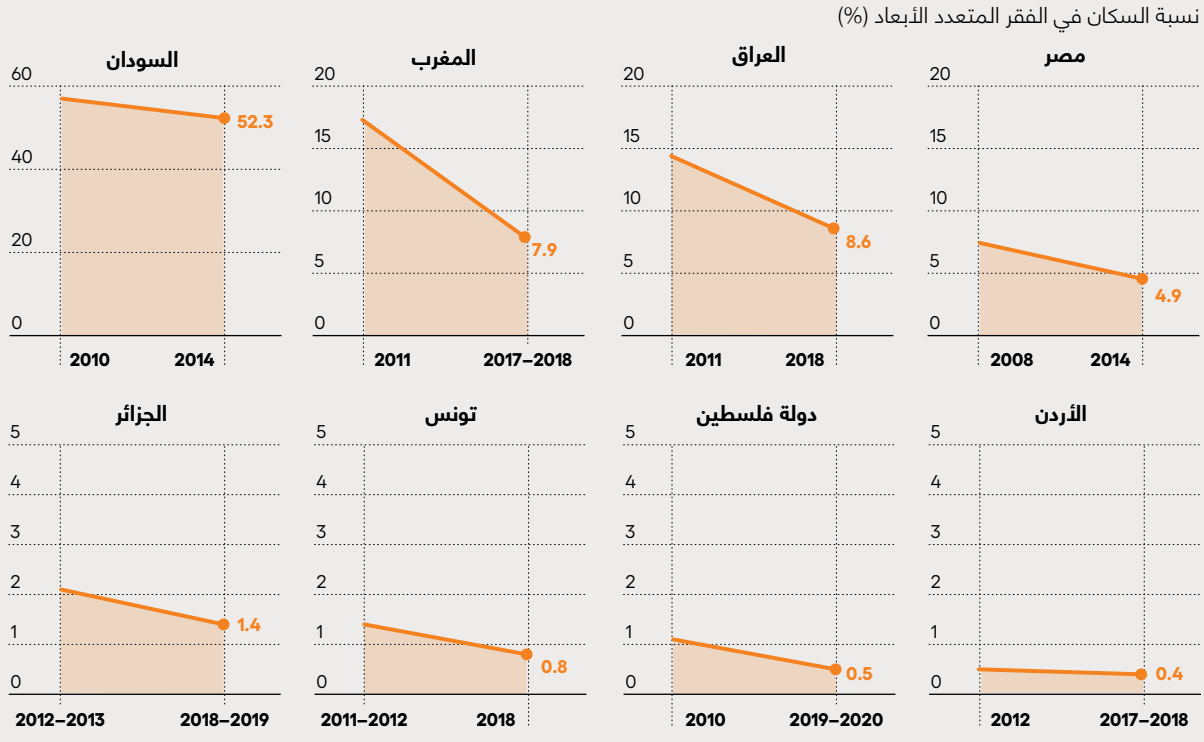

المصدر: تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الانسانية العربية بناءً على بيانات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومركز مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) (2021).

تهدد الأمن الغذائي للفقراء، الذين ينفقون من دخلهم على الغذاء حصة أكبر من الفئات الميسورة. وتعتمد بلدان المنطقة على استيراد الأغذية بشكل كبير، حيث تستورد جميع الدول العربية أكثر من 30 في المئة من استهلاكها من الحبوب، مما يجعلها أكثر تأثرًا بتغير أسعار الحبوب الدولية، وبالاضطرابات في سلسلة توريد الحبوب العالمية التي قد تنجم عن عمليات الإغلاق، وغيرها من التدابير الاحترازية في البلدان المصدّرة للحبوب خلال الجائحة،[44] وهذا ما لوحظ مؤخرًا خلال الحرب في أوكرانيا.[45]

وفي لبنان، ارتفع التضخم الغذائي بين الربعين الأول والثاني من عام 2020 بأكثر من 93 في المئة نتيجة غياب الاستقرار بالإضافة إلى جائحةكوفيد-19.[46] وفي استطلاع أجراه الباروميتر العربي في الجزائر، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وتونس خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021، قال 28.2 في المئة من المشاركين في الاستطلاع إن ارتفاع تكاليف المعيشة هو التحدي الأكبر الناجم عن الجائحة، في حين اعتبره 24 في المئة ثاني أكبر تحدٍّ (الشكل 2.4).[47] وأفادت الاستطلاعات الهاتفية التي أجراها البنك الدولي أن 43 في المئة من الأسر المعيشية في دولة فلسطين، و27 في المئة في جيبوتي، و15 في المئة في تونس قد حدّت من استهلاكها الغذائي لأنها لا تستطيع شراء قدر أكبر من المواد الغذائية.[48]

الفقر المتعدد الأبعاد

بحسب أحدث البيانات المتوفرة، تبيّن أن حوالي 14.5 في المئة من سكان البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (النامية) في المنطقة العربية هم فقراء متعددي الأبعاد (من نسبة مقدّرة بـ0.4 في المئة في الأردن إلى نسبة 52.3 في المئة في السودان).[49] وبصورة عامة، كان الفقر المتعدد الأبعاد يتراجع قبل الجائحة في البلدان الثمانية النامية بالمنطقة التي تتوفر عنها البيانات (الشكل 2.5).[50]

اختلفت درجة التقدم المحرز في الحد من الفقر المتعدد الأبعاد باختلاف البلدان. فنسبة الأشخاص المصنفين في خانة الفقر المتعدد الأبعاد تقل عن 6 في المئة في الجزائر (2012-2013)، ومصر (2014)، والأردن (2017-2018)، وتونس (2018)، فيما كانت

الشكل 2.6 كانت حالات الحرمان على مستوى التعليم هي المساهم الرئيسي في الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان والأقاليم النامية في العالم العربي (نسبة مئوية)

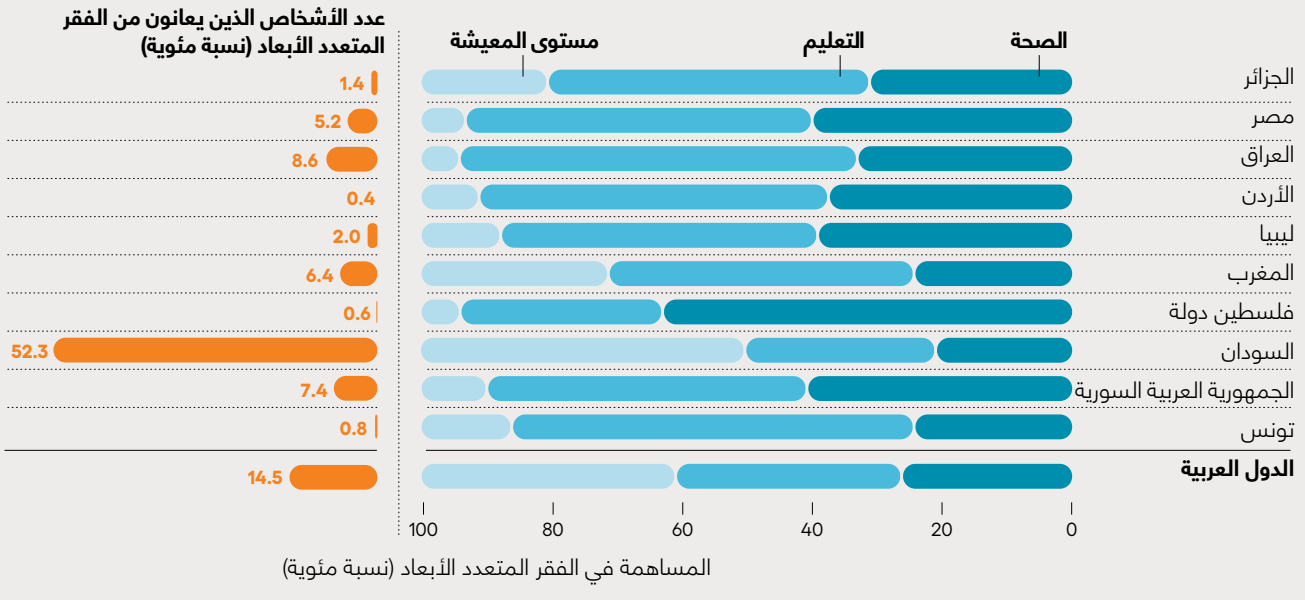

المصدر: تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومركز مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) (2021).

الشكل 2.7 اعتبر أكثر من 40 في المئة من المشاركين في الاستطلاع أن تعطيل التعليم هو أحد أكبر تحديَين سبّبتهما الجائحة عام 2021

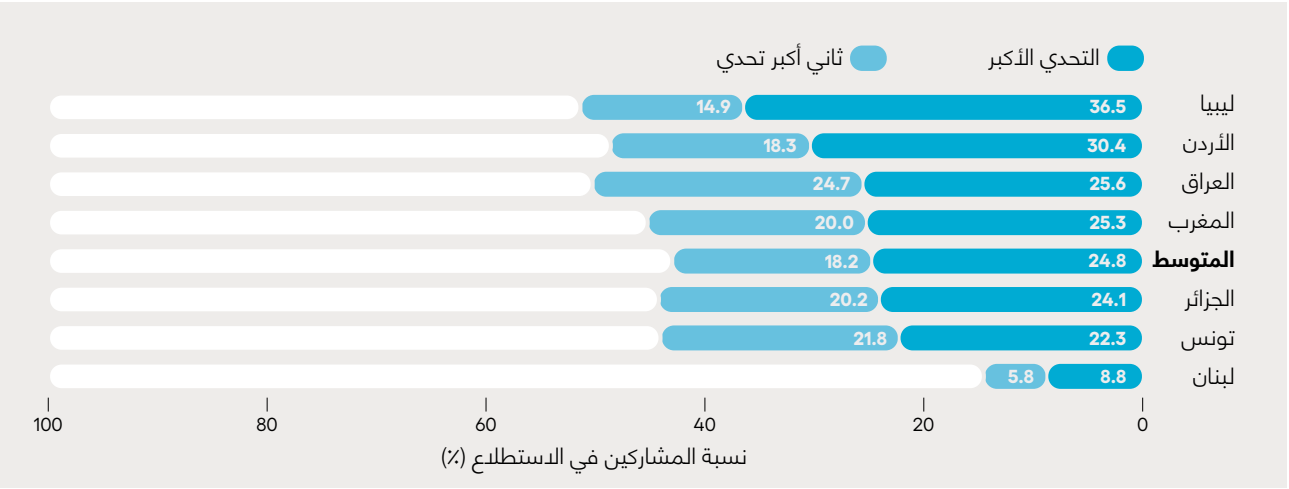

المصدر: تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الانسانية العربية بناءً على بيانات الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس - نيسان/أبريل 2021)، 2021.

المعدلات أعلى بأكثر من ثمانية أضعاف في السودان (52.3 في المئة) واليمن (48.5 في المئة)، وكلاهما من البلدان الهشة أو المتأثرة بالنزاعات.[51]

في المتوسط، كانت حالات الحرمان المتعلقة بمستوى المعيشة مسؤولة عن أكثر من 39 في المئة من معدل الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة، فيما ساهمت حالات الحرمان المتعلقة بالتعليم بنسبة 34.6 في المئة منه، وتلك المتعلقة بالصحة بنسبة 26.3 في المئة. وباستثناء دولة فلسطين والسودان، حيث كان الحرمان المتعلق بمستويات المعيشة والصحة من العوامل الرئيسية التي ساهمت في الفقر المتعدد الأبعاد، كان الحرمان المرتبط بالتعليم هو المساهم الرئيسي في معظم البلدان والأقاليم النامية في المنطقة (الشكل 2.6).[52]

على الرغم من عدم توفر بيانات حول تأثير الجائحة على الفقر المتعدد الأبعاد، من الواضح أن هذا الفقر سيزداد سوءًا، لا سيما من جرّاء تأثيرات الجائحة على التعليم والصحة. ومن المحتمل أن تكون الأزمة قد فاقمت حالة التعليم والتغذية لدى الأطفال الذين غابوا عن الفصول الدراسية وفقدوا الوجبات المدرسية بسبب إغلاق المدارس والتعليم الإلكتروني، وبخاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من خدمة الإنترنت، وهم في المقام الأول أطفال فقراء في الأساس.

وثمة خطرٌ أيضًا في ألا يعود الأطفال الذين انقطعوا عن التعليم إلى المدرسة، ولا سيما الفتيات، اللواتي غالبًا ما لا يعتبر تعليمهن مهمًا أو يتزوجن بسن مبكرة.

وقد أفادت نسبٌ كبيرة من المشاركين في استطلاع الباروميتر العربي في الجزائر والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وتونس خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل 2021 بأن تعطيل التعليم شكّل تحديًا كبيرًا (الشكل 2.7). ووجد شخص واحد من بين كل أربعة مشاركين في الاستطلاع في جميع البلدان السبعة أن تعطيل التعليم هو التحدي الرئيسي الناجم عن الجائحة، في حين اعتبره واحد من أصل خمسة ثاني أهم تحدٍّ.[53]

لقد أوجد التفاعل بين الفقر المتعدد الأبعاد وجائحة كوفيد-19 حلقةً مفرغة. فالأشخاص الذين يعانون أصلاً من الفقر المتعدد الأبعاد معرّضون أيضًا بشكل أكبر لخطر الإصابة بالفيروس، الأمر الذي سيزيد من فقرهم ويعمّق حالة عدم المساواة التي يعانون منها. كما أن الكثير من جوانب الفقر المتعدد الأبعاد، بما فيها المياه غير الآمنة، ونقص التغذية، والأماكن المكتظة، ووقود الطهي الملوث، تزيد من خطر الإصابة بالفيروس. ويواجه حوالي 33 في المئة من سكان المنطقة العربية عامل خطر واحد على الأقل من عوامل الخطر المتصلة بكوفيد-19، بينما يواجه نحو 4 في المئة ثلاثة عوامل خطر، ما يزيد من تعرّضهم للفقر المتعدد الأبعاد وللفيروس أيضًا. على سبيل المثال، ثمة 74 مليون شخص في المنطقة معرضين بشكل كبير لخطر الإصابة بالفيروس لأنهم يفتقرون إلى مرافق لغسل اليدين.[54]

الجدول 2.2 فترات النمو الشامل للجميع في المنطقة العربية

التغيير في أعداد الفقراء	التغيير في معامل جيني	البلد أو الإقليم	السنوات	معدل النمو لصالح الفقراء[أ]	متوسط معدل النمو
انخفاض	انخفاض	الجزائر	2011–1995	3.85	1.64
انخفاض	انخفاض	جيبوتي	2017–2002	0.13	0.95
انخفاض	انخفاض	مصر	2012–2010	3.20	1.08
ارتفاع	ارتفاع	مصر	2015–2012	0.50	3.25
ارتفاع	انخفاض	مصر	2017–2000	0.41–	0.31–
ارتفاع	ارتفاع	العراق	2012–2006	0.46	1.11
انخفاض	انخفاض	الأردن	2010–2006	2.97	2.84
انخفاض	انخفاض	المغرب	2014–2001	3.61	3.40
انخفاض	ارتفاع	دولة فلسطين	2009–2004	2.04	1.97
انخفاض	انخفاض	دولة فلسطين	2011–2009	0.21	0.35
ارتفاع	انخفاض	دولة فلسطين	2016–2011	0.89–	0.55–
انخفاض	انخفاض	السودان	2014–2009	2.66	0.48–
انخفاض	انخفاض	تونس	2015–2000	4.62	2.83
لا تغيير	انخفاض	الإمارات العربية المتحدة	2018–2013	7.08	1.84

ملاحظة: يشير اللون الأخضر إلى فترات طويلة من النمو لصالح الفقراء، بينما يشير الأحمر إلى فترات طويلة من النمو المتباين، ويشير اللون الأسود إلى فترات قصيرة من أحدهما.
أ. يُعرّف بأنه يعني نمو نسبة 40 في المئة الدنيا من توزيع الدخل بوتيرة أسرع من متوسط النمو الإجمالي للاقتصاد.
المصدر: حسابات الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على قاعدة البيانات العالمية للرخاء المشترك من البنك الدولي.

عدم المساواة

تتعدد أوجه عدم المساواة داخل بلدان المنطقة العربية وفيما بينها؛ ومنها الأوجه الاجتماعية، والاقتصادية، والجنسانية، والمكانية، والعرقية، وغيرها من أشكال عدم المساواة. فضلاً عن ذلك، يسجل التفاوت في الدخل بين بلدان المنطقة المستوى الأعلى في العالم، حيث يتراوح متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحالية بين أقل من 500 دولار في الصومال والسودان، و50 ألف دولار تقريبًا في دولة قطر.[55] وقد وجدت بعض الدراسات أن تفاوت الدخل ضمن البلد الواحد معتدل، حيث بلغ متوسط معامل جيني الإقليمي المرجَّح بحسب السكان 0.33 عام 2018، بينما وجدت دراسات أخرى وجود تفاوت كبير بعد الأخذ في الحسبان أن فئات الدخل الأعلى ليست مشمولة ببيانات استطلاع دخل الأسر المعيشية ونفقاتها.[56]

كذلك تختلف الاتجاهات التاريخية في عدم المساواة من ناحية التقارب الاجتماعي والاقتصادي بين النسبة الدنيا من السكان، البالغة 40 في المئة، وسائر السكان، وهو ما يشار إليه بالنمو الشامل للجميع.[57] فقد شهدت الجزائر وتونس فترات نمو يشمل الجميع على مدى عشر سنوات أو أكثر، في حين تُظهر جيبوتي نمطًا معاكسًا من النمو المتباين الطويل الأجل (الجدول 2.2). أما فترات النمو الأخرى لصالح الفقراء في المنطقة، فكانت كلها قصيرة الأجل.

وفقًا لبعض التقديرات، ورغم عدم توفر بيانات كافية، تسجل المنطقة العربية بعضًا من أعلى معدلات تفاوت الدخل في العالم،[58] حيث تستحوذ شريحة العشرة في المئة العليا من السكان في بعض البلدان على نحو 60 في المئة من الدخل القومي قبل خصم الضرائب (وتتراوح هذه النسبة بين 38 في المئة في الجزائر و59.5 في المئة في اليمن)،[59] مقارنةً بمتوسط عالمي بلغ 52 في المئة عام 2021 (الشكل 2.8).[60] كما أن نسبة حصة العشرة في المئة العليا من الدخل إلى الخمسين في المئة الدنيا مرتفعة أيضًا، حيث بلغت 6.4 في المنطقة العربية (6.8 لمجموعة دول الشرق الأوسط) عام 2021، وهي أعلى بعض الشيء

الشكل 2.8 تعاني منطقة الدول العربية من بعض أعلى المعدلات التقديرية لتفاوت الدخل في العالم، تقديرات 2021

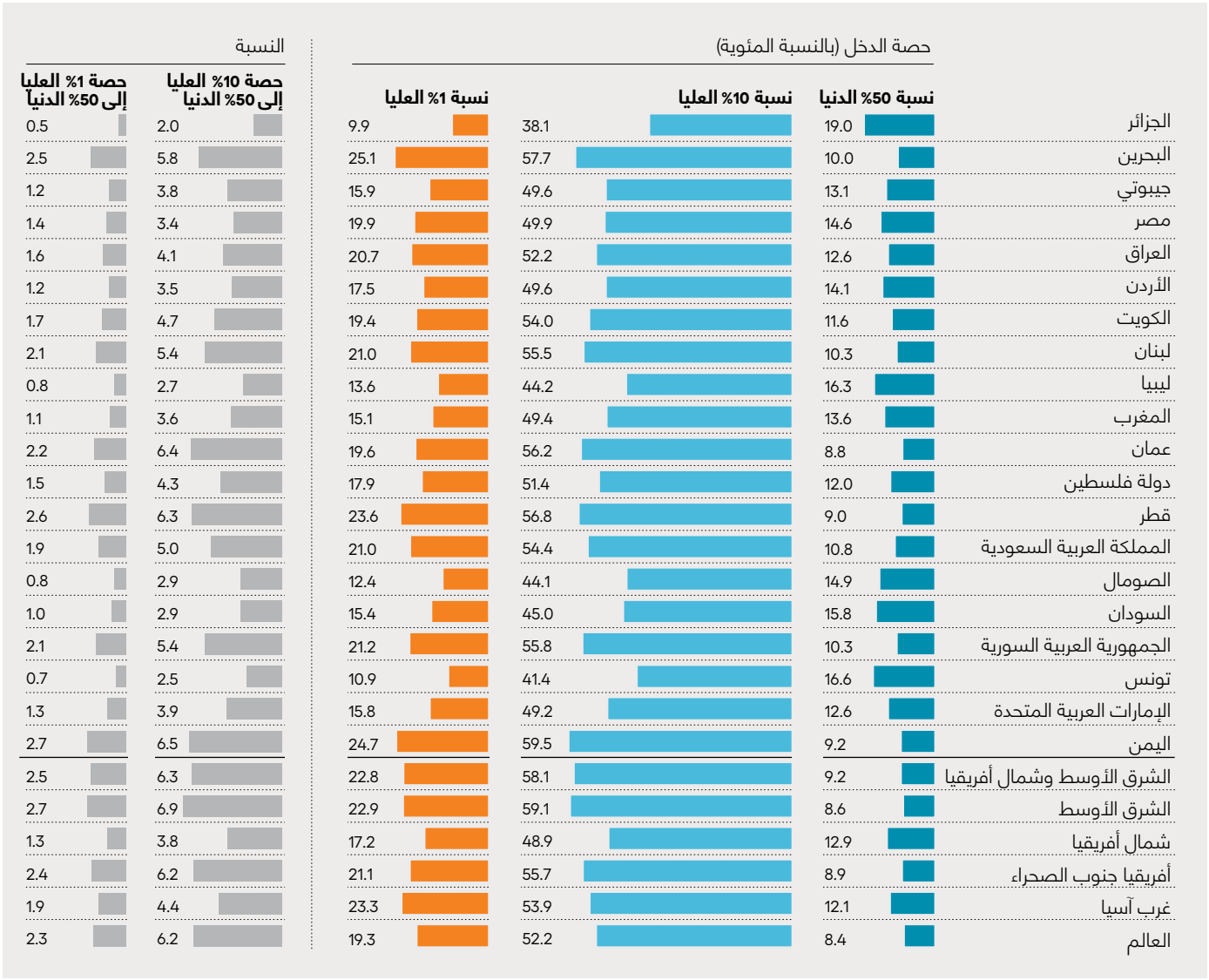

ملاحظة: البيانات الخاصة بلبنان والجمهورية العربية السورية هي للعام 2020.

المصدر: تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات مستقاة من قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية (World Inequality Database). تاريخ 19-01-2022

من المتوسط العالمي البالغ 6.2. وقد فاقت هذه النسبة الستة في المئة في عُمان، وقطر، واليمن. لكن، إذا تم استبعاد هذه البلدان الثلاثة، تنخفض النسبة إلى ما دون المتوسط العالمي. مع ذلك، فإن نسبة متوسط دخل الأفراد لدى شريحة العشرة في المئة العليا إلى متوسط الدخل لدى شريحة الخمسين في المئة الدنيا، البالغة 32، هي الأعلى في العالم، تليها مباشرةً أفريقيا جنوب الصحراء. بالإضافة إلى ذلك، يُقدَّر الدخل لشريحة الواحد في المئة العليا من سكان المنطقة بأكثر من ضعف دخل شريحة الخمسين في المئة الدنيا؛ ويبلغ 2.7 ضعفًا في اليمن، و2.6 ضعفًا في قطر، و2.2 ضعفًا في عُمان.[61]

على الرغم من أن نسبة دخل العشرة في المئة العليا إلى الخمسين في المئة الدنيا مرتفعة بالنسبة للمنطقة، فقد انخفضت النسبة من العام 2000 حتى العام 2019. في حين لوحظ انخفاض ملحوظ في تونس (34.2 في المئة) والإمارات العربية المتحدة (32.7 في المئة) والجزائر (20.2٪)، ارتفعت النسبة في البحرين، وجيبوتي، ولبنان، والسودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن. كانت الزيادة مرتفعة بشكل خاص في لبنان (25.7٪). وتُعتبر أربعة من البلدان الستة (لبنان، والسودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن) التي ارتفعت فيها النسبة بلدانًا هشة ومتأثرة بالنزاعات.[62]

الإطار 2.3 عدم تكافؤ فرص التعليم والخلفية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن

عام 2008، كان عدم المساواة في التعليم الأساسي في الأردن مرتبطًا بشكل أساسي بثروة الأسرة المعيشية (50٪) وتعليم الأب (22.5٪). وعام 2017، كانت الفجوة بين الجنسين المساهم الأكبر في ذلك، بحيث كانت مسؤولة عن نسبة 33.5٪ من عدم المساواة في التعليم الأساسي، ما يشير إلى أن الفتيات لا يتساوين مع الفتيان في التعليم. أما تعليم الوالدين (21%) والثروة (17%)، فكانا ثاني وثالث أهم العوامل المؤثرة.

كان الدافع الرئيسي لعدم المساواة في إتمام المرحلة الثانوية أو مراحل التعليم العالي عام 2008 هو الثروة، التي كانت مسؤولة عن 51 في المئة من عدم المساواة الذي تمت ملاحظته، في حين كان تعليم الأب مسؤولاً عن 19 في المئة وتعليم الأم عن 14 في المئة. وعام 2017، كان عدم المساواة في إتمام المرحلة الثانوية أو مراحل التعليم العالي يعزى أيضًا بشكل أساسي إلى الثروة (33.3٪)، يليها تعليم الأب (26.3٪) وتعليم الأم (24٪). وكان احتمال إتمام التعليم الثانوي أو مراحل التعليم العالي من قبل الأطفال الذين أتمت أمهاتهم التعليم الثانوي أو مراحل التعليم العالي أكبر من احتمال إتمامه لدى الأطفال الذين كانت أمهاتهم أميات.

من المرجح أن يتقدم الأطفال الذين ينتمي آباؤهم إلى أغنى الشرائح الخمسية في المدرسة، لا سيما من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي، أكثر من الأطفال الذين ينتمي آباؤهم إلى أفقر الشرائح الخمسية. وفي حين أن احتمال إكمال الفتيات للتعليم الابتدائي أقل من الفتيان، إلا أن احتمال إكمالهنّ للتعليم الثانوي أو مراحل التعليم العالي هو أكبر من الفتيان. قد يكون التفاوت في التعليم الابتدائي ناتجًا عن تحيز بعض الآباء نحو تعليم الفتيان، في حين أن التفاوت الذي تمت ملاحظته في مستويات التعليم العالي قد يعود إلى اضطرار الفتيان للعمل لإعالة أسرهم.

بشكل عام، تُعد ثروة الأسرة المعيشية وتعليم الوالدين من العوامل الرئيسية المحددة للالتحاق بالمدرسة في الأردن. على الرغم من انخفاض مساهمة مستوى الثروة في فرص التعليم لدى الفتيات والفتيان من العام 2013 حتى العام 2017، فقد بقي هذا المستوى هو المحرك الرئيسي، في حين تزايدت أهمية تعليم الأم.

يُعد تقدير نصيب المرأة من دخل العمل في المنطقة الأدنى في جميع أنحاء العالم (حوالي نصف المتوسط العالمي)، بمتوسط غير مرجح يبلغ حوالي 15 في المئة – وهو أقل من 10 في المئة في العراق، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، واليمن. يعكس هذا الأداء الضعيف على الأرجح الآثار المجموعة لانخفاض توظيف النساء وأجورهنّ.[63]

من حيث عدم المساواة في توزيع الثروة، مع محدودية البيانات، تبدو منطقة الدول العربية على قدم المساواة مع أمريكا اللاتينية وروسيا وآسيا الوسطى، بحيث تمتلك نسبة العشرة في المئة العليا من السكان ما يُقدّر بـ75 في المئة من الثروة، وتمتلك نسبة الواحد في المئة العليا 44 في المئة من الثروة. يُترجم ذلك إلى متوسط تقديري لنسبة ثروة العشرة في المئة العليا إلى الخمسين في المئة الدنيا يبلغ 306، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم، بعد أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء.[64]

يبدو أن دول الشرق الأوسط كانت العامل الدافع وراء جميع التقديرات الإقليمية المطروحة أعلاه، بحيث سجلت بلدان شمال أفريقيا نسبة أقل من عدم المساواة.

ويُعنى تفاوت آخر مهم بالفرص. وتُعتبر الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصًا ثروة رب الأسرة ومستوى تعليمه، من المحددات الرئيسية لعدم المساواة في فرص الصحة والتعليم، في حين يساهم النوع الاجتماعي في ذلك بقدر أقل بكثير.[65] يصف الإطار 2.3 نتائج تحليل عدم تكافؤ فرص التعليم في الأردن.[66]

تاريخيًا، تضمنت بعض العوامل المساهمة في عدم المساواة في المنطقة عدم قدرة الاقتصادات على خلق فرص عمل لائقة، ووجود هيكلية اقتصادية تعتمد على الإيجارات أو الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة بحيث تكون إمكانات خلق فرص العمل محدودة ويتم إقصاء أجزاء كبيرة من السكان، والتمييز على أساس الجنس والسمات الأخرى، والهياكل السياسية التمثيلية الضعيفة التي تعزز الإقصاء الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي.[67]

أثّر عدم المساواة في المنطقة على جودة التنمية البشرية، كما يتجلى في مؤشر التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة. عام 2019، بلغت قيمة المنطقة في مؤشر التنمية البشرية 0.705 (تتراوح من 0.890 في الإمارات العربية المتحدة إلى 0.470 في اليمن)، وهي أقل من المتوسط العالمي البالغ 0.737. تُقدّر خسارة التنمية البشرية الناتجة عن عدم المساواة بنحو 24.7 في المئة في منطقة الدول العربية، وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 20.4 في المئة وأفضل فقط من جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء (الشكل 2.9).[68]

يمكن أيضًا تحليل أوجه عدم المساواة في المنطقة من زوايا أخرى، كالأثر البيئي. على سبيل المثال،

الشكل 2.9 خسارة التنمية البشرية الناتجة عن عدم المساواة في منطقة الدول العربية أعلى من المتوسط العالمي وأفضل منها في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، 2020

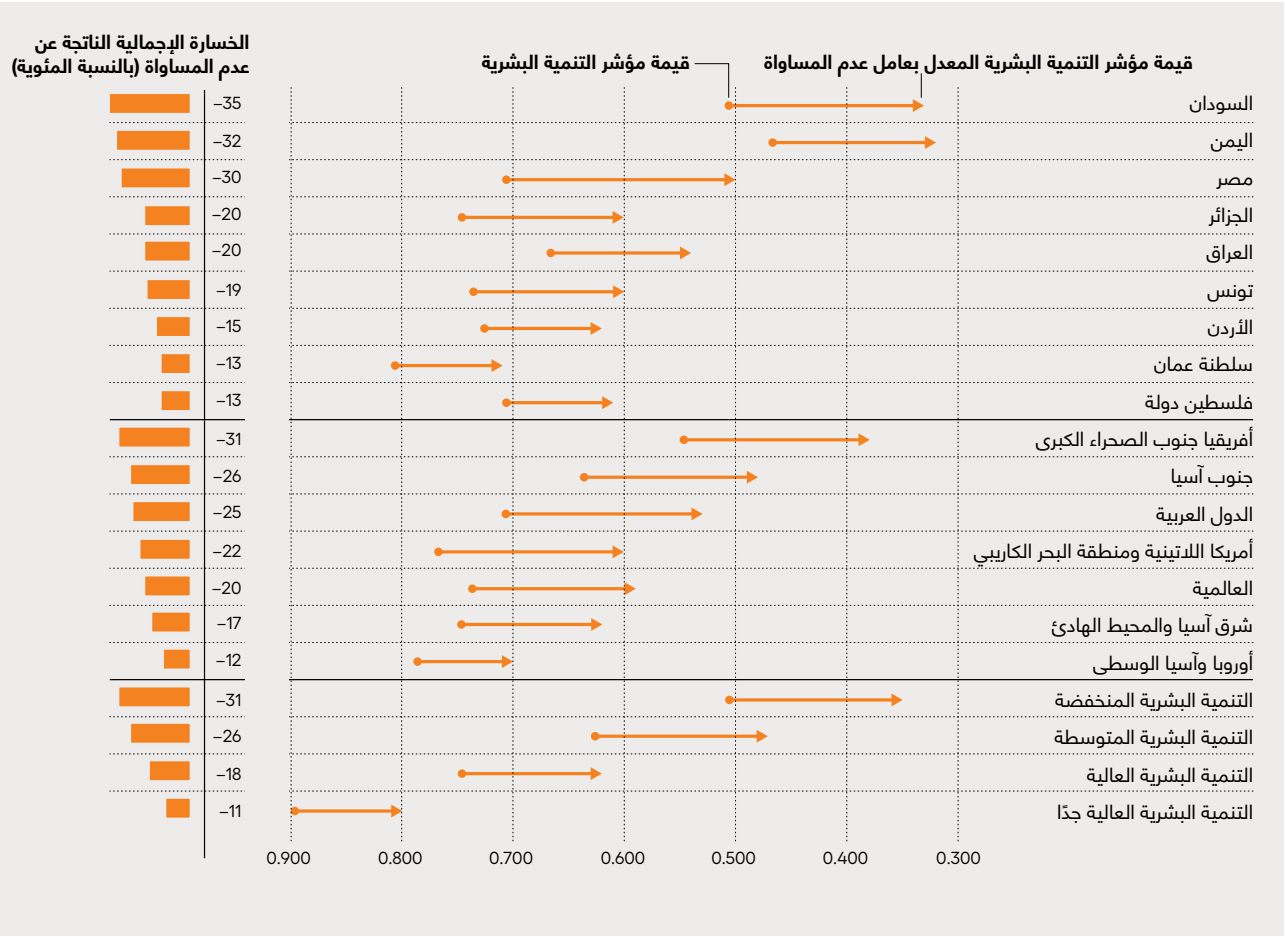

تعني التسمية المختصرة HDI مؤشر التنمية البشرية. تعني التسمية المختصرة IHDI مؤشر التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.
المصدر: تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات مستقاة من مؤشر التنمية البشرية (http://hdr.undp.org/en/composite/IHDI)

فإن أعلى 10 في المئة من باعثي الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديهم متوسط بصمة كربونية سنوية يبلغ 33.6 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون للفرد مقارنةً بـ2.3 لأدنى 50 في المئة، أو حوالي 15 مرة أعلى، وهو ما يمثل أكبر اختلاف في أي منطقة في العالم[69]

بالتالي، يمكن أن يكون لعدم المساواة الاقتصادية آثار بيئية في المنطقة إذا لم تتم معالجتها.

طال أثر جائحة كوفيد-19 على عدم المساواة الاقتصادية العديد من الأبعاد التي يمكن أن تعزز بعضها البعض، مثل الدخل والاستهلاك والمدخرات، والوصول إلى فرص العمل عن بُعد، وقطاعات الإنتاج، والمنطقة، والنوع الاجتماعي، والفئات الضعيفة. يمكن أن تؤدي استجابات السياسات إلى توسيع نطاق عدم المساواة إذا لم يتم تصميمها مع مراعاة هذه الأبعاد. قد يكون لكل من هذه الأبعاد تأثيرات أقوى على المدى القصير أو الطويل، بحسب السياق. على سبيل المثال، قد يعاني العاملون الذين تم تسريحهم في اقتصادات ذات أسواق عمل مجزأة من بطالة طويلة الأمد واستنزاف لرأس مالهم البشري. هذا ويتوزع خيار العمل عن بُعد بشكل غير متساوٍ بين القوى العاملة وبين الوظائف، ما يخلق مصدرًا آخر لعدم المساواة. كما قد يستفيد العمال عن بُعد الذين يتقاضون رواتب عالية من زيادة الإنتاجية بطرق قد لا تكون متاحة للعاملين الآخرين عن بُعد.[70] بالإضافة إلى ذلك، قد تستغرق إعادة اندماج العاملات اللواتي ازدادت أعباء العمل المنزلي الملقاة على عاتقهنّ أثناء الجائحة في سوق العمل وقتًا أطول. أخيرًا، قد يكون الأشخاص في الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض قد عانوا بشكل غير متناسب من الإجهاد ومشاكل الصحة العقلية، ما قد يؤثر على قدرتهم على إيجاد وظيفة.[71]

الجدول 2.3 أبعاد عدم المساواة التي قد تكون تأثرت بالجائحة

البُعد	الأثر المحتمل
الوصول إلى الخدمات الرقمية	إمكانية وصول الأفراد في الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض إلى الإنترنت أقلّ من غيرها من الأسر المعيشية، وبالتالي تقل إمكانية وصولها إلى الأنشطة الإنتاجية، أو التعليمية، أو الترفيهية عبر الإنترنت. لذلك فهي أقل قدرة على الالتزام بالتباعد الاجتماعي، ما يؤثر على حياتها الاجتماعية وصحتها العقلية
العمل عن بُعد (الأجر)	ميل أعلى لدى أصحاب الدخل المرتفع للعمل من المنزل
	إنتاجية أعلى لدى العاملين ذوي الأجور المرتفعة مقارنةً بغيرهم من العاملين عن بُعد
	إنتاجية غير متكافئة بين القطاعات لدى النساء العاملات من المنزل
الاستهلاك والمدخرات	زيادة المدخرات للأسر ذات الدخل المرتفع وتراجع استهلاك الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض
	انتعاش الإنفاق أسرع في الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض منه في الأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع
القطاعات الإنتاجية	تستطيع الشركات في بعض القطاعات العمل أثناء الجائحة بسهولة أكبر من غيرها
	تستطيع الشركات في بعض القطاعات التحول إلى الخدمات عبر الإنترنت بسهولة أكبر من غيرها
	تزايد الطلب على بعض السلع والخدمات (مثل المستحضرات الصيدلانية، وتقنيات المعلومات والاتصالات، والخدمات عبر الإنترنت) وتراجعه على سلع وخدمات أخرى (مثل البناء والترميم والسياحة والنقل والترفيه)
الإقليمي	تضرر بعض القطاعات في المناطق الأفقر، مثل الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة، بشكل غير متناسب؛ في حين أن قطاعات أخرى، مثل الزراعة، قد تتأثر نتيجة عمليات الإغلاق
	محدودية الوصول إلى/وملاءمة الخدمات العامة، الشخصية (الرعاية الصحية)، أو عبر الإنترنت (التعليم) في المناطق الفقيرة أو النائية
	المناطق الحضرية أكثر تضررًا من المناطق الريفية
	العمل عن بُعد أسهل في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية
	الانتقال نحو ضواحي المدن متوسطة الحجم في بعض البلدان
النوع الاجتماعي	تعرض النساء لبطالة أعلى وانخفاض أكبر في عدد ساعات العمل في بعض القطاعات
	تأثر عقود الدوام الجزئي أكثر من العقود العادية
	دفع زيادة عبء العمل المنزلي النساء نحو عقود بدوام جزئي أو إيقاف مؤقت للعمل
	زيادة عبء الرعاية لدى النساء وزيادة خطر تسرب الفتيات من المدرسة
	احتمال أقل لوصول النساء إلى الخدمات الرقمية ما قد يؤدي إلى تخلفهن عن الركب في الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت
التعليم	الانقطاع المدرسي المطول يؤدي إلى خسائر طويلة المدى في الإيرادات
	تأثر الأطفال الأصغر سنًا أكثر من الأطفال الأكبر سنًا
	تأثر الطلاب في المناطق الريفية أكثر بسبب ضعف إمكانية الوصول للخدمات الرقمية
	الطلاب الأكثر تضررًا هم الذين أهلهم أقل تعلمًا
الثروة	زيادة تراكم الثروة بالنسبة إلى الفئة الأعلى من توزيع الثروة، في حين أن الفئات الأكثر ضعفًا، التي لم تتلقَ الدعم الكافي من الدولة، تكون قد استنفدت أصولها
	توفير الثروة المالية، مثل الأسهم التي يمتلكها الأشخاص في أغنى الشرائح الخمسية، مكاسب أعلى من أشكال الثروة الأخرى

المصدر: الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على معلومات من عدة مؤلفين، Credit Suisse (2021) وStantcheva (2022).

تشير كل هذه الأبعاد والتفاعلات إلى أن أثر الجائحة على عدم المساواة كان غير متكافئ. يلخص الجدول 2.4 الآثار المحتملة للأبعاد المختلفة لعدم المساواة.

من المتوقع أن تكون عدم المساواة أعلى في البلدان التي لم تكن قادرة على تنفيذ سياسات فعالة للتخفيف من آثار الجائحة؛ وهي بشكلٍ أساسي دولٌ تقع في المنطقة العربية ومتأثرة أصلًا بمصادر هشاشة أخرى مثل النزاعات. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ألحقت الجائحة ضررًا غير متناسب بالفقراء والضعفاء، ما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات الفقر وعدم المساواة.[72] وجدت عدة جولات من الاستطلاعات الهاتفية أن الأشخاص في أدنى 40 في المئة من توزيع الدخل في مصر وتونس كانوا الأكثر تضررًا مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. في

سيناريو متفائل، من المتوقع أن يرتفع معامل جيني من 37 في المئة إلى 39 في المئة في تونس، ومن 33 في المئة إلى 34 في المئة في دولة فلسطين. بينما في السيناريو المتشائم، سيرتفع إلى 41.4 في المئة في تونس.[73] تشير الآثار التوزيعية غير المتكافئة إلى إمكانية التعافي غير المتكافئ الذي سيترك العديد من المحرومين والمستضعفين، لا سيما أولئك في القطاع غير النظامي الذين لا يملكون أي تأمين اجتماعي أو صحي، والذين من المحتمل أن يعانوا من صدمات طويلة الأجل في الدخل وتراجع فرص العمل. من المحتمل أن يكون لهذه النتائج المتفاوتة أيضًا تأثيرات بين الأجيال، بحيث يرجح أن يعاني الأطفال في الأسر المعشية الفقيرة والضعيفة من اختلال في التعليم، ما يؤدي إلى عدم المساواة في التعليم العالي والدخل.[74]

الوكالة على الحياة

قبل جائحة كوفيد-19، أدت الأزمات والنزاعات التي طال أمدها في بعض البلدان في منطقة الدول العربية إلى تقليص دور الدولة. كما أدى سوء الحوكمة، التي لطالما كانت عقبة هيكلية أمام التنمية في المنطقة (مراجعة الفصل 3)، إلى تدني الثقة في الدولة ومؤسساتها، وإلى حوكمة غير خاضعة للمساءلة، وتقييد الفضاء المدني. وكشفت هذه الظروف هشاشة العقد الاجتماعي بين الدول والمواطنين، ما أعاق تحقيق السلام والعدالة والاستقرار.

كانت الثقة في الحكومة متدنية عمومًا في المنطقة، وتتراوح من 10 في المئة من الأشخاص الذين يثقون بالحكومة في ليبيا، و19 في المئة في العراق ولبنان، و20 في المئة في تونس، و29 في المئة في المغرب، إلى 57 في المئة في اليمن و66 في المئة في مصر (الشكل 2.10).[75] كما سُجل تراجع مطرد في تصورات الأشخاص لحرياتهم في التعبير، والتجمع، والقدرة على الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني (الشكل 2.10).[76] كذلك، تراجعت نسبة المواطنين الذين يعتقدون أن حرية التعبير مضمونة إلى حد كبير أو متوسط بمقدار 20 نقطة مئوية منذ العام 2016، ومن 63 في المئة إلى 43 في المئة في المنطقة، وبنسبة 25 نقطة مئوية في لبنان، و23 في الأردن و6 تونس. كما تراجعت نسبة الذين يقولون إنهم يتمتعون بالحق في التجمع والتظاهر السلمي من العام 2016 إلى العام 2019، من 50 في المئة إلى 35 في المئة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يشير المواطنون إلى أن قدرتهم على الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني قد تراجعت، من 64 في المئة عام 2016 إلى 48 في المئة في المنطقة. وكان الانخفاض الأكبر، بمقدار 42 نقطة مئوية، في لبنان.

يعكس هذا التراجع في تصورات ضمانات الحريات موجة من الإحباط بين المواطنين في جميع أنحاء المنطقة اليوم. ويتم تحليل الأسباب الأساسية في الفصل 3 (الشكل 2.11).

وكان أيضًا لبعض السياسات التي وضعتها حكومات في المنطقة والرامية إلى السيطرة على انتشار جائحة كوفيد-19 وتهديدها لحياة الأشخاص ورفاههم أثر سلبي على أسلوب حياة الأشخاص وممارستهم لحرياتهم. تضمنت هذه السياسات التركيز المفرط على الحد من الحق في الحركة والتجمع والتعبير، بالإضافة إلى حظر الصحافة وزيادة الرقابة على السكان والأنشطة الأساسية الأخرى (للمزيد من التفاصيل، مراجعة الفصل 3).[77] تفسر هذه القيود جزئيًا التراجع الإضافي في تصور المواطن لضمانات الحرية بعد كوفيد، كما لوحظ في الشكل 2.11. يؤدي التواجد المتزايد للدولة في حياة الأشخاص لفرض قيود وضوابط متعلقة بكوفيد-19 إلى الإخلال بالتوازن بين حماية الأشخاص وتمكينهم.

الضغوط على الكوكب

يتشكل النظام البشري، وبالتالي التنمية البشرية، من قبل النظام الطبيعي ويقوم بدوره بتشكيل هذا الأخير. تعكس أزمة المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة

الشكل 2.10 الثقة في الحكومات في منطقة الدول العربية متدنية بشكل عام، 2018-2019

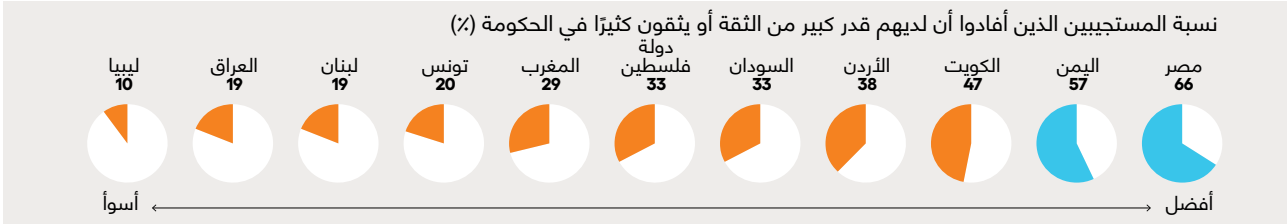

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة الخامسة (2018-2019)، 2019.

الشكل 2.11 تراجعت تصورات الأشخاص لحرية التعبير والتجمع والقدرة على الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني في منطقة الدول العربية بشكل مطرد من عام 2006 إلى عام 2019

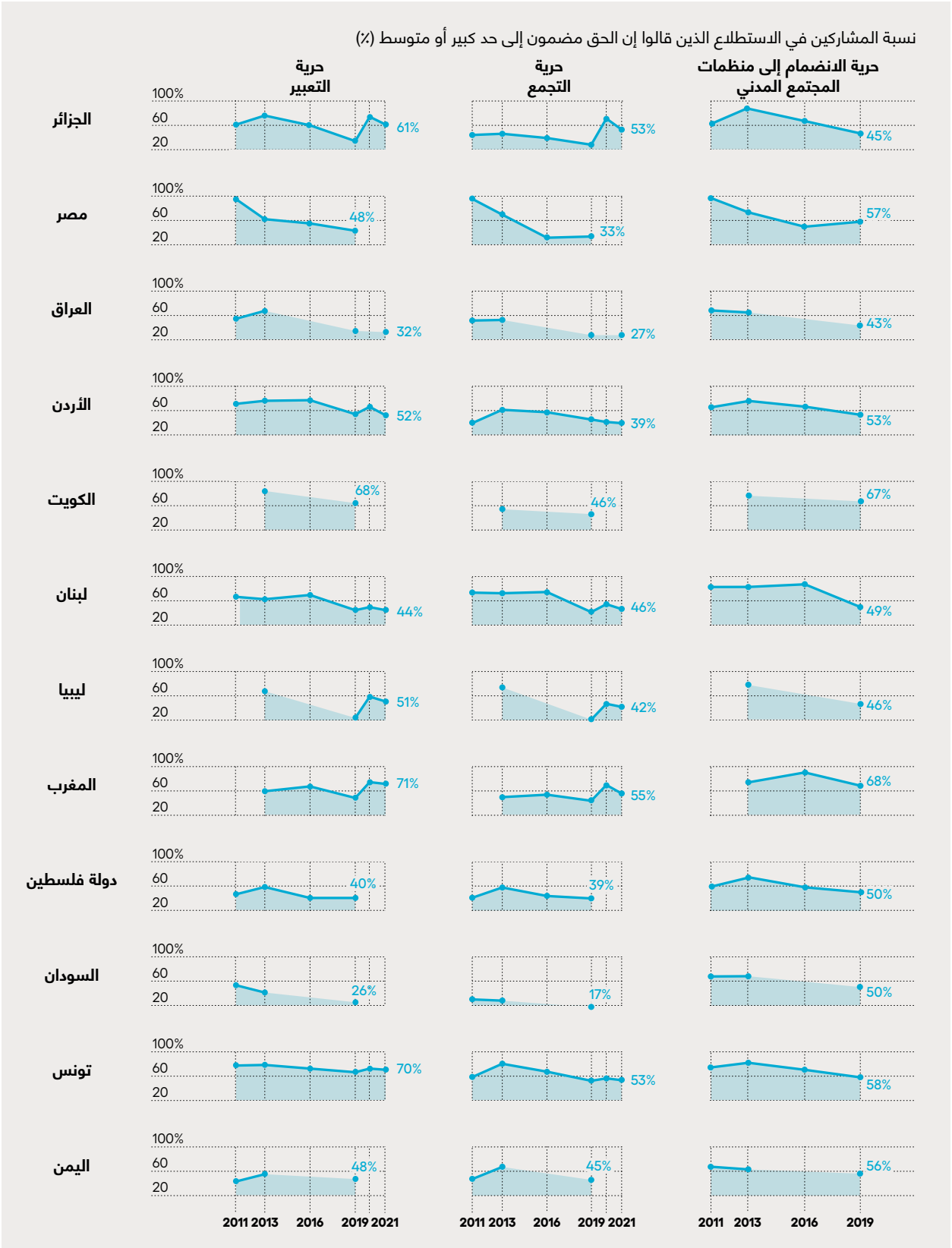

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة الثانية (2010-2011)، 2011، الدورة الثانية (2012-2014)، 2013، الدورة الرابعة (2016-2017)، 2016، الدورة الخامسة (2018-2019)، 2019، الدورة السادسة، الجزء الثاني (تشرين الأول/أكتوبر 2020) الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس-نيسان/أبريل 2021)، 2021.

الأمراض الحيوانية المصدر تفاعلنا مع الكوكب بينما نتجاوز حدود تحمّل الكوكب.[78] من بين الأسباب الجذرية لجائحة كوفيد–19 انتهاك البشرية للحدود البيئية للكوكب. مع اشتداد الضغوط على الأنظمة البيئية الطبيعية والحياة البرية، تسارعت قنوات انتشار الفيروسات، بحيث اتخذت أكثر من 75 في المئة من الأمراض الجديدة في العقود الأخيرة شكل انتشار حيواني المصدر بين الحيوانات والبشر، بما في ذلك الإيبولا، وفيروس نقص المناعة البشرية، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس)، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ومؤخرًا جائحة كوفيد–19.

وهذا ليس التفاعل الحاسم الوحيد. تؤدي أزمة المناخ، التي تزيد من تدهور النظام البيئي وندرة المياه والمخاطر الساحلية، إلى تعقيد تقدم التنمية البشرية. إن فهم المخاطر الناتجة عن المجازفة، والتعرض للمخاطر، والضعف، والضغوط على الكوكب يزيد من تعقيد تقييم المخاطر ويغير بشكل أساسي مستويات المخاطر ومعنى التنمية القائمة على دراسة المخاطر. أولًا، تشهد أسس المخاطر تغيرًا، نظرًا لحجم تغير المناخ، وخسارة التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي. ثانيًا، كما كشفت جائحة كوفيد–19، تشهد أنماط التعرض تغيرًا. ثالثًا، نظرًا للتغير في المخاطر وأنماط التعرض، والمعرفة المحدودة بالأحداث الجديدة المحتملة واحتمالات حدوثها، فإن مسارات التنمية التي تحددها المجتمعات ليست قائمة على دراسة المخاطر.[79] كما يشير تقرير التنمية الإنسانية للعام 2020، "تفرض الآثار المتراكمة للتهديدات المتعلقة بالأنثروبوسين مطالب واضحة ليس فقط لاستراتيجيات الحماية والتمكين، ولكن أيضًا للتضامن، علمًا أن أمن الأشخاص في مختلف أنحاء العالم مرتبط ببعضه البعض، شأنه شأن قدرة الأنظمة البيئية والأشخاص على التكيف".[80]

يهدد استنفاد الموارد الطبيعية وتزايد حدوث الظواهر المناخية الشديدة في منطقة الدول العربية بحدوث أزمات كبيرة في المستقبل القريب. تعتبر الدول العربية من أكثر الدول عرضة لتغير المناخ.[81] فقد شهدت المنطقة ظروفًا مناخية قاسية عام 2020، بما في ذلك حرائق الغابات في لبنان والجمهورية العربية السورية، وموجات حر قياسية في العراق والأردن، وفيضانات قاتلة في السودان، وهطول أمطار غزيرة، ما أدى إلى حدوث فيضانات واضطرابات في النقل في دول الخليج.[82]

تزيد الضغوط البيئية – مثل ندرة المياه، وتلوث الهواء، وعدم كفاية إدارة النفايات، واستنزاف التربة، وخسارة التنوع البيولوجي، وتدهور الموارد البحرية، وتدهور الأنظمة البيئية الساحلية، والظواهر الجوية المتطرفة – من تعرض المنطقة لتأثيرات تغير المناخ، وتهدد أمن الغذاء والتغذية السليمة.

تتزايد الضغوط على الكوكب إلى جانب التنمية البشرية. في منطقة الدول العربية، يتضح ذلك عند مقارنة قيم مؤشر التنمية البشرية للبلدان مع نصيب الفرد من البصمة المادية، وهو مقياس للضغط الذي تمارسه الأنشطة البشرية على الكوكب (الجدول 2.4).

يكشف إعداد الرسوم البيانية للبلدان على أساس المقاييس المزدوجة لقيمة مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية معدلًا بعامل الضغوط على الكوكب عن أربع مجموعات للبلدان (الشكل 2.12):

1. جيبوتي والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن: تنمية بشرية متدنية (قيمة مؤشر التنمية البشرية أقل من 0.550) وخسارة من قيمة مؤشر التنمية البشرية بنسبة 2 في المئة أو أقل بسبب التعديل بعامل الضغوط على الكوكب. تشكل الجمهورية العربية السورية جزءًا من هذه المجموعة، على الرغم من أنها تقع على الحدود الدنيا للتنمية البشرية المتوسطة.
2. الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس ولبنان (البلدان المتوسطة الدخل): تنمية بشرية عالية (قيمة مؤشر التنمية البشرية بين 0.700 و0.800) أو المستوى الأعلى من التنمية البشرية المتوسطة مع خسارة نسبة مئوية من قيمة مؤشر التنمية البشرية تتراوح بين 3 في المئة و8 في المئة بسبب التعديل بعامل الضغوط على الكوكب، على قدم المساواة مع نطاق متوسط البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (3 في المئة) والبلدان ذات التنمية البشرية العالية (9 في المئة).
3. البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية (البلدان المنتجة للنفط ذات الدخل المرتفع): تنمية بشرية عالية جدًا (قيمة مؤشر التنمية البشرية أعلى من 0.800) وخسارة نسبة مئوية من قيمة مؤشر التنمية البشرية تتراوح بين 13 في المئة و19 في المئة بسبب التعديل بعامل الضغوط على الكوكب، على قدم المساواة مع متوسط بلدان التنمية البشرية العالية جدًا (15 في المئة).
4. الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة (البلدان المنتجة للنفط ذات الدخل المرتفع): تنمية بشرية عالية جدًا (قيمة مؤشر التنمية البشرية أعلى من 0.800) وخسارة نسبة مئوية من قيمة مؤشر التنمية البشرية بسبب التعديل بعامل الضغوط على الكوكب، ضعف متوسط مجموعة التنمية البشرية هذه.

في الخلاصة، كانت التنمية البشرية في منطقة الدول

الجدول 2.4 قيم مؤشر التنمية البشرية، الآثار المادية للفرد- قيم التنمية البشرية معدلاً بعامل الضغوط على الكوكب وقيم مؤشر التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

البلد أو الإقليم، المجموعة والمنطقة	قيمة مؤشر التنمية البشرية، 2019	قيمة مؤشر التنمية البشرية معدلاً بعامل الضغوط على الكوكب، 2019	النسبة المئوية للخسارة معدلة بعامل الضغوط على الكوكب	قيمة مؤشر التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، 2019
البلد أو الإقليم				
الإمارات العربية المتحدة	0.890	49.6	0.609	أ
المملكة العربية السعودية	0.854	12.4	0.707	أ
البحرين	0.852	14.4	0.691	أ
قطر	0.848	13.2	0.581	أ
عمان	0.813	10.4	0.704	0.706
الكويت	0.806	46.5	0.547	أ
الجزائر	0.748	3.1	0.721	0.596
لبنان	0.744	15.4	0.688	أ
تونس	0.740	6.3	0.710	0.596
الأردن	0.729	6.7	0.700	0.622
ليبيا	0.724	3.9	0.673	أ
دولة فلسطين	0.708	ب	ب	0.613
مصر	0.707	4.8	0.684	0.497
المغرب	0.686	3.9	0.668	أ
العراق	0.674	2.8	0.642	0.541
الجمهورية العربية السورية	0.567	3.4	0.554	أ
جيبوتي	0.524	2.3	0.518	أ
السودان	0.510	5.0	0.500	0.333
اليمن	0.470	1.1	0.467	0.321
مجموعة التنمية البشرية				
تنمية بشرية عالية جدًا	0.898	24.2	0.760	0.800
تنمية بشرية عالية	0.753	15.2	0.688	0.618
تنمية بشرية متوسطة	0.631	4.0	0.615	0.465
تنمية بشرية متدنية	0.513	2.2	0.508	0.352
المنطقة				
الدول العربية	0.705	6.5	0.666	0.531
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.747	16.9	0.676	0.621
أوروبا وآسيا الوسطى	0.791	12.2	0.728	0.697
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.766	12.4	0.720	0.596
جنوب آسيا	0.641	4.6	0.622	0.475
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.547	2.8	0.539	0.380
العالم	0.737	12.3	0.683	0.587

أ: غير مقدر. **ب:** لم تكن بيانات البصمة المادية للفرد متوفرة لدولة فلسطين، لذلك لم يتم تقدير مؤشر التنمية البشرية معدلاً بعامل الضغوط على الكوكب.
المصدر: UNDP 2020.

الشكل 2.12 مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل الضغوط على الكوكب في الدول العربية

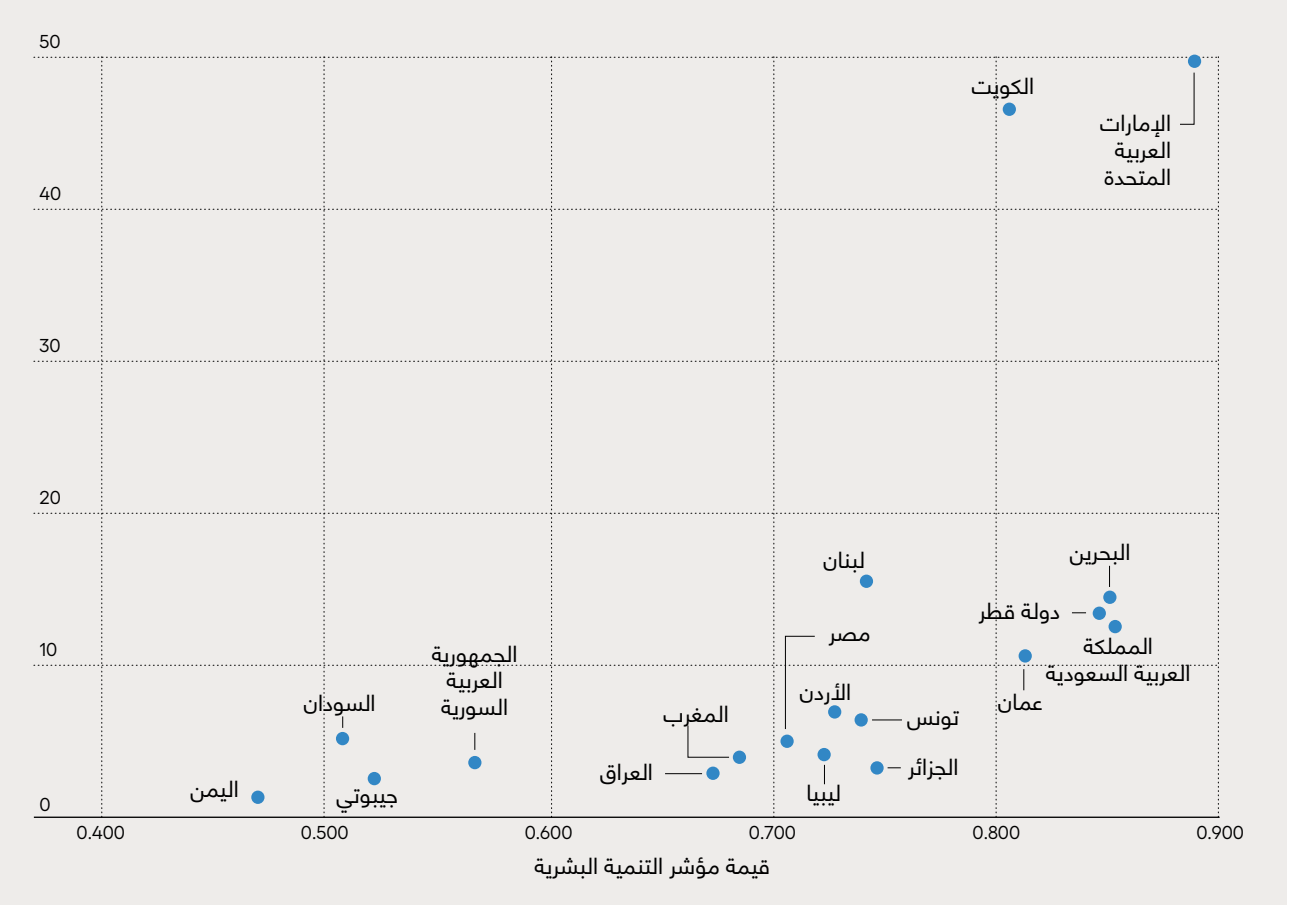

المصدر: UNDP 2020.

العربية متفاوتة قبل جائحة كوفيد-19، نتيجة لعقد اجتماعي يستند إلى ديناميات السلطة غير المتكافئة التي تقود عمليات الإقصاء في حيز السياسات العامة وتشكل نتائج التنمية البشرية. لذلك، لم يكن تأثير الجائحة على التنمية البشرية في المنطقة موحدًا، على الرغم من انتشاره وعمقه. إن السياق وخيارات السياسة التي كانت قائمة قبل جائحة كوفيد-19 حددت قدرة دول المنطقة على التكيف مع أثر هذه الصدمة.

في مجالات التعليم والصحة والعمل والفقر، أدت جائحة كوفيد-19 (والصدمات النفطية المصاحبة لها)، بالإضافة إلى النوع الاجتماعي والثروة والفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، إلى تفاوت درجات القدرة على مواجهة الأزمات في مواجهة الصدمات الناتجة عن الجائحة وتباين آفاق التعافي. ويؤثر شرخ آخر في الدول العربية على القدرة على مواجهة الأزمات وآفاق التعافي في البلدان والأقاليم الفردية وهو العدد الكبير للعمال الوافدين والنازحين داخليًا واللاجئين. فقد تفاقم الواقع الصعب الذي كان قائمًا قبل الجائحة بسبب الصدمات التي أحدثتها، على الرغم من الجهود الحميدة التي بذلتها بعض البلدان لمواجهتها.

كما توضح الفصول اللاحقة من هذا التقرير، أدى عدم المساواة في الوصول إلى الفرص قبل جائحة كوفيد-19 في جميع مجالات التنمية البشرية إلى إضعاف قدرة الأشخاص على مواجهتها والتكيف معها. فقد أدى عدم كفاية وعدم تكافؤ حيز السياسات إلى تعرض المنطقة بشكل متزايد للصدمات، ونتيجة ذلك، تفاقم أوجه عدم المساواة والهشاشة القائمة أصلًا. لتوسيع نطاق التنمية البشرية، لا بد من توسيع حدود القدرات من خلال مجموعة من السياسات، بما في ذلك الاستراتيجيات المتماسكة طويلة الأجل.

الفصل الثالث

بناء حوكمة خاضعة للمساءلة وسريعة الاستجابة

تمامًا كما هو الحال حول العالم، تسببت جائحة كوفيد-19 بإجهاد كبير للأنظمة السياسية والإدارية في معظم الدول العربية التي كان عدد كبير منها يرزح أساسًا تحت وطأة الضغوط. وفي حين كانت الدول الهشة والمتضررة من النزاعات الأكثر تأثرًا بتداعيات الجائحة نتيجة لتحديات النقص في الحوكمة الموجودة أساسًا، تأثرت بدورها الدول المستقرة المتوسطة الدخل وبلدان مجلس التعاون الخليجي بدرجات متفاوتة بالجائحة والمتطلّبات الناتجة عنها التي أرهقت أنظمتها الإدارية وحوكمتها.

تحديات الحوكمة

قبل تفشي الجائحة، واجهت دول المنطقة سلسلة من التحديات على صعيد الحوكمة، اشتدت حدتها في الكثير من الحالات منذ انتفاضات 2011 التي هزت المنطقة.[1] واجتاحت موجة تفاؤل العالم العربي أواخر العام 2010 في أعقاب تحركات واسعة النطاق للشباب تخللتها مشاركة نسائية كبيرة للمطالبة بالمزيد من الحقوق وبحوكمة خاضعة أكثر للمساءلة وسريعة الاستجابة. وبدأت هذه الانتفاضات في تونس، وبعدها مصر، لتمتد لاحقًا إلى ليبيا، واليمن، والجمهورية العربية السورية، وبعض الدول العربية الأخرى بدرجات أقل.

وتراوحت المطالب الشعبية في المنطقة بين زيادة المساءلة، وتوفير مساحة أكبر من الحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية. غير أنه بعد مرور عقد من الزمن، لم يتمّ تحقيق التغييرات المطلوبة بالكامل. وفي الكثير من الحالات بقيت المشاعر مختلطة إزاء احتمال قيام حوكمة خاضعة أكثر للمساءلة وسريعة الاستجابة. وشهدت تونس التغييرات الأكبر بفضل انتقالها إلى حكومة تمثيلية، على الرغم من أن عملية الإصلاح التي تشهدها تعثرت، وهو وضع يهدد الإنجازات المحققة حتى الآن. أما في العراق، فسهلت الاتفاقات بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان عامي 2019 و2020 عملية إرساء الاستقرار شمالي البلاد، ما سمح للنازحين بالعودة إلى ديارهم والمشاركة في عملية إعادة بناء الدولة. كما ساهمت المطالبات بتعزيز المساءلة في إحداث تغيير محدود على صعيد التمثيل، وأثّرت على الانتخابات البرلمانية عام 2021.[2] هذا وشهد السودان تطورات إيجابية أيضًا، حيث قادت التعبئة الشعبية دفة الإصلاحات. لكن عملية الإصلاح الديمقراطية في البلاد تعثرت خلال 2022.

واستجابت بعض دول المنطقة للمطالب من خلال إجراء إصلاحات جزئية أو محاولة تبديد المخاوف الاقتصادية التي تنتاب الشريحة الشبابية. وفي العديد من دول مجلس التعاون الخليجي والدول المتوسطة الدخل، تمّ تقديم بعض التنازلات وسط منح الاستقرار الأولوية باعتباره شرطًا مسبقًا للازدهار الاقتصادي. غير أن دعوات إصلاح الحوكمة لا تزال قائمة، كما تبين في التجمعات الشبابية الحاشدة التي شهدتها الجزائر والعراق ولبنان والسودان.

وفي أماكن أخرى من المنطقة، استمرت الصراعات على السلطة بدرجات متفاوتة. فقد تخبطت العديد من الدول بأزمات مستمرة بما فيها نزاعات مسلحة على غرار ليبيا، والصومال، والجمهورية العربية السورية، واليمن. في حين تضم المنطقة 5.5 في المئة فقط من سكان العالم، استضافت أكثر من 45 في المئة من النازحين حول العالم و58 في المئة من اللاجئين في عام 2018.[3] وشهد السودان، واليمن، وسوريا ازدياد في أعداد النازحين عام 2021 بنسب تراوحت من 100 ألف الى 500 ألف نازح داخليًا. وبقي عدد اللاجئين السوريين هو الأعلى إذ وصل إلى 6.8 مليون لاجئ، أي بنسبة 27% من مجموع اللاجئين في العالم في نهاية 2021.[4] ولا بد من الإشارة إلى أثر الحرب في أوكرانيا عام 2022، إذ سجّلت أوكرانيا حوالي 8 ملايين نازح قسري داخل البلاد وأكثر من 6 ملايين لاجئ من أوكرانيا.[5] ويعيش حوالي 30 في المئة من سكان المنطقة في مناطق متأثرة بالنزاع.[6] يُذكر أن الأزمات والنزاعات السائدة، التي تعزى جزئيًا إلى الحوكمة السيئة والمؤسسات الضعيفة، ألحقت أضرارًا جسيمة بالتنمية البشرية.

وقد اختلفت الاستجابة لجائحة كوفيد-19 إلى حدّ كبير بين مختلف الدول ومجموعات الدخل. وأنفقت دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر ثراءً 69.9 مليار دولار بالمقارنة مع 24.8 مليارًا أنفقتها الدول العربية الأخرى.[7] ومن الواضح أن توفر الموارد أثر على فعالية الاستجابة للجائحة، تمامًا كنشاط المؤسسات والتنسيق فيما بينها. ونجحت معظم الدول الخليجية في حملة التلقيح التي أطلقتها وفي تحقيق تعافي اقتصادي سريع أواخر العام 2021.[8] وتمكنت الحكومات الخليجية من السيطرة على تفشي الوباء في بداياته حيث بلغ متوسط معدل التعافي 81 في المئة في أيلول/سبتمبر 2020، متخطيًا بأشواط المعدل العالمي الذي بلغ 57 في المئة.[9] واحتلت البحرين المرتبة الأعلى على صعيد الرضا عن الاستجابة الحكومية، مسجلة 38.3 على 40، تلتها المملكة العربية السعودية (37.1)، والإمارات العربية المتحدة (36.6)، والكويت (35.7)، والأردن (23.1)، ولبنان (15.39).[10]

بالنسبة لبعض دول المنطقة، ولا سيما الدول المنخفضة الدخل، أدى عدم التنسيق بين الوكالات الحكومية وجهات فاعلة أخرى، فضلًا عن الاستجابة البطيئة لجهة تطبيق بعض التدابير المرتبطة بالصحة العامة الضرورية لمواجهة الجائحة، إلى تقويض الثقة بالدولة إلى حدّ أكبر. وأسفر عدم الثقة بالحكومة بدوره عن استياء الشعب في بعض الأحيان، ما تسبب بتأخير استجابتها أو إبطاء وتيرتها. وأظهرت دراسة أجريت مؤخرًا حول تفشي كوفيد-19 في 177 دولة أن ارتفاع مستويات الثقة بالحكومة والمجتمع ارتبط من الناحية الإحصائية إلى حدّ كبير بتراجع عدد الإصابات.[11]

ولم تكن الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات تتمتع بقدرة كافية أو تملك الموارد اللازمة لمعالجة آثار تفشي جائحة كوفيد-19 بسبب نكسات أخرى، على غرار تدمير البنية التحتية الصحية ونزوح أو هجرة عدد كبير من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وبالتالي، استنزفت الجائحة قدرات خدمات الرعاية الصحية والمستشفيات العامة والخاصة المنهكة أساسًا، وقوّضت قدرتها على الاستجابة بسرعة للأزمة.

وضع الحوكمة

عند النظر إلى وضع الحوكمة، يبدو أن تونس ودولة فلسطين (الضفة الغربية) ومن ثم المغرب والأردن احتلت المراتب الأولى في مؤشر الحوكمة العربي الذي نشرته الأسكوا قبل انتشار الجائحة. ويقيس المؤشر الحوكمة من خلال ثلاث ركائز مرجحة بالتساوي: سيادة القانون وسهولة التماس العدالة، ومساءلة المؤسسات وفعاليتها، والمشاركة. وتتراوح النقاط المسجلة في المؤشر بين +3 في أفضل الأحوال و-3 في أسوئها، حيث سجلت معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نقطتين. وقد أبلت تونس بلاءً حسنًا بشكل خاص على صعيد ركيزة سيادة القانون والتماس العدالة، مسجلة 1.51. في المقابل، سجلت بعض أغنى دول المنطقة، بما فيها عُمان والإمارات وقطر، نقاطًا ناهزت المعدل ليس إلا على صعيد الحوكمة. أما السعودية، واليمن، والجمهورية العربية السورية، والبحرين، فسجلت نقاطًا منخفضة في المؤشر.[12] (الشكل 3.1)

وضمن مؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية، سجلت بعض بلدان مجلس التعاون

الشكل 3.1 النقاط المسجلة في مؤشر الحوكمة العربي تتفاوت إلى حدٍ كبيرٍ في أرجاء منطقة الدول العربية

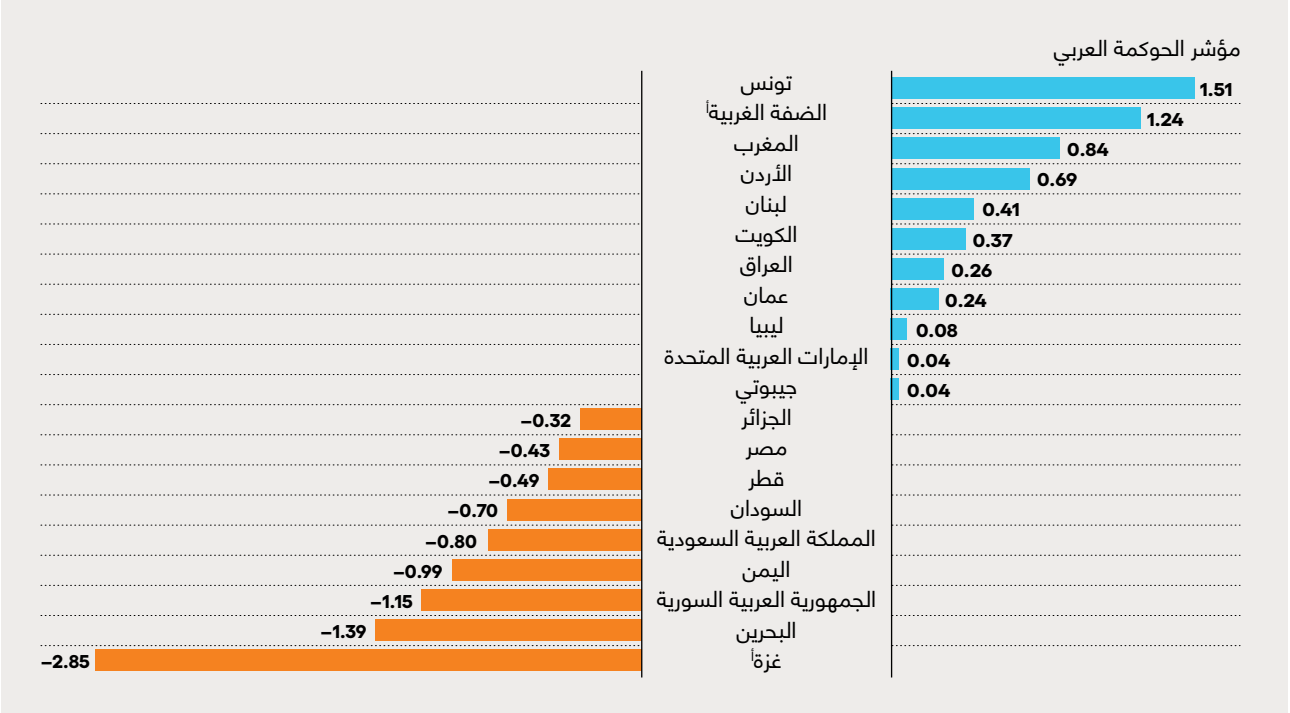

ملاحظة: تُقاس الحوكمة من خلال ثلاث ركائز مرجحة بالتساوي وهي: سيادة القانون وسهولة التماس العدالة، ومساءلة المؤسسات وفعاليتها، والمشاركة. ولصياغة المؤشر، استخدم المؤلفون بيانات من معهد Varieties of Democracy لعام 2018. واستند المؤشر إلى خمسة مقاييس للركيزة الأولى (سيادة القانون وسهولة التماس العدالة) وأربعة مقاييس للركيزة الثانية (مساءلة المؤسسات وفعاليتها) وأربعة مقاييس للركيزة الثالثة (المشاركة).

أ. تُقسّم البيانات الواردة أعلاه لدولة فلسطين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب استخدام أنظمة بيانات مختلفة في كل منهما.

المصدر: UN ESCWA 2021.

الشكل 3.2 ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021

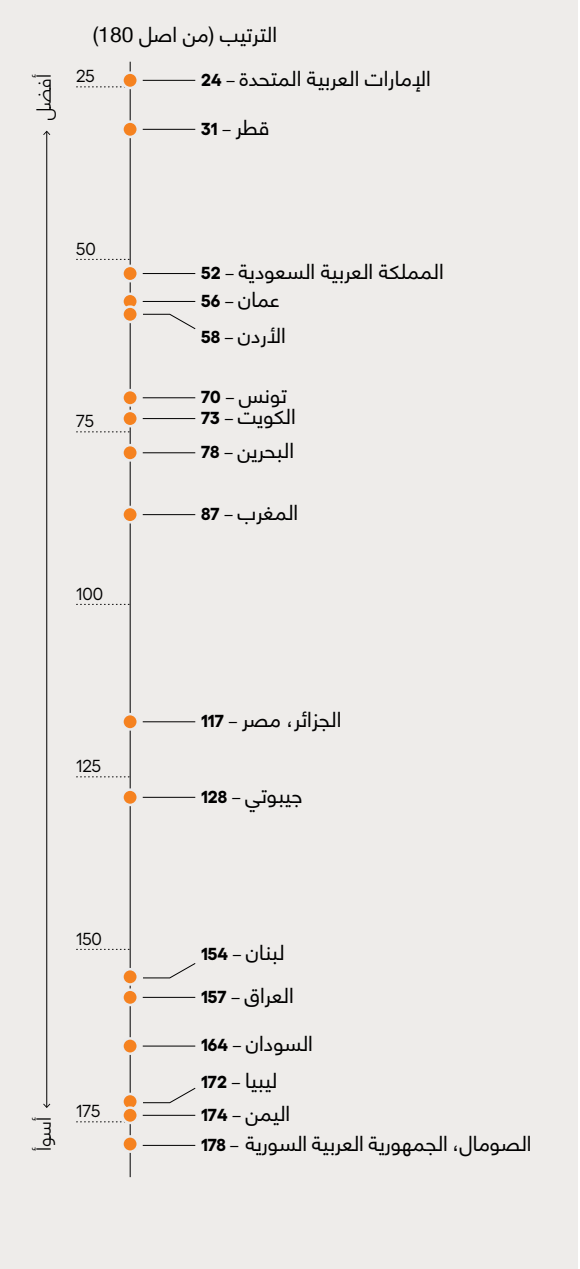

المصدر: Transparency International 2021.

الخليجي، لا سيما قطر والإمارات، نقاطًا جيدة. كما قدّم الأردن أداءً جيدًا نسبيًا، في حين سجلت كل من تونس، والكويت، والبحرين، والمغرب نقاطًا متوسطة. أما الدول التي تشهد أزمات، فحلت في أسفل القائمة، حيث كانت أربع دول من أصل الدول العشر الأدنى ترتيبًا في عام 2021 دولًا عربيةً (الشكل 3.2).

مستوى ثقة منخفض – استجابة بطيئة

أدّت جائحة كوفيد-19 إلى "تسريع وتيرة تراجع الثقة في جميع أنحاء العالم"، وفقًا لمقياس إيدلمان للثقة.[13] وكانت الثقة بالحكومة قد انهارت لتصل إلى مستويات منخفضة قياسية حتى قبل الجائحة، وواصلت هذا المنحى منذ ذلك الحين. وفي الاستطلاع الدولي بشأن فيروس كوفيد-19 الذي أجراه متعقّب أكسفورد لاستجابة الحكومات لفيروس كوفيد-19، سُئل المستطلعون عن مدى ثقتهم بقدرة الحكومة على رعايتهم ومدى صدقها في التعامل مع تفشي الجائحة. وكشفت النتائج عن اتساع هوة انعدام الثقة بالحكومة.[14] وفي مؤشر إيدلمان للثقة لعام 2022 برز ترتيب دولتين من المنطقة العربية، هما دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، اللتين بقيتا من ضمن الدول ذات المستويات العالية للثقة العامة. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدمت 9 نقاط على صعيد الثقة بين العام 2021 الى 2022.[15]

وقد أدى انعدام الثقة بالحكومة والمؤسسات العامة إلى تأخير وقت الاستجابة وتسريع انتشار الجائحة. ودفع عجز السياسة العامة ومؤسسات الدولة عن إدارة الأزمة بالجهات الفاعلة غير الدولة للتدخل وسدّ الفجوة. فالجائحة بمثابة اختبار للمؤسسات العامة وهياكل الحوكمة في مختلف أرجاء العالم، وقد أظهرت أن عددًا كبيرًا منها ضعيف. وشكّل انعدام الثقة بقيادة الحكومة والمؤسسات العامة عاملًا أساسيًا في عجز الدول عن السيطرة على الجائحة. فقيام مؤسسات قوية ومنيعة، وكذلك منفتحة وشفافة وخاضعة للمساءلة، أساسي في الاستجابة للجائحة ولغيرها من الصدمات.

ويطالب عدد كبير من شعوب الدول العربية بالمزيد من الحقوق، والكرامة، والعدالة الاجتماعية-الاقتصادية، فضلًا عن مطالبتهم بالحدّ من الفساد. واختار 16 في المئة من المستطلعين ضمن المؤشر العربي لعامي 2019-2020 أولويات الإصلاحات المرتبطة بأداء الحكومة وسياساتها، على غرار ضعف الخدمات العامة، والفساد المالي والإداري، والحاجة إلى حوكمة خاضعة للمساءلة.[16]

وقام الباروميتر العربي بشكل دوري باستطلاع الرأي العام العربي بشأن أداء الحكومات. وقد ورد في تقريره لعام 2019 أن الشعوب العربية غير راضية عن حكوماتها. وكشفت مقابلات أجراها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 13 دولة عربية بين عامي 2019 و2020 عن مستوى ثقة منخفض بالسلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية، حيث سجل أدنى

مستوى ثقة بالمجالس التشريعية التمثيلية.[17] ووفق استطلاع الباروميتر العربي لإثنتي عشرة دولة عام 2019، ذكر 21 في المئة من المستطلعين أنهم غير راضين أبدًا عن أداء حكوماتهم الحالية، في حين قالت نسبة 30 في المئة أنّها لا تثق بالحكومة المحلية.[18] تجدر الملاحظة أن نسبة الرضا عن أداء الحكومة لم تتجاوز 50 في المئة في أي دولة منذ بدء الاستطلاع عامي2006-2007.[19]

في تونس، عند سؤال المستطلعين عن ثقتهم بالحكومة ضمن المسح العالمي للقيم لعام 2019، اختارت نسبة 56 في المئة "لا ثقة على الإطلاق"، و31 في المئة "ثقة محدودة". أما في لبنان، فاختارت نسبة 32 في المئة "لا ثقة على الإطلاق" وصرّح نحو نصف المستطلعين بـ"ثقة محدودة".[20] وخلص أحد استطلاعات الباروميتر العربي الذي أجري مؤخرًا وشمل سبع دول بين صيف 2020 وربيع 2021 إلى أن 30 في المئة من المستطلعين قالوا إنهم يتمتعون بثقة كبيرة أو كافية بالحكومة (الشكل 3.3).[21]

وعام 2019، خلص استطلاع أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شمل 12 دولة عربية إلى أن 31 في المئة من المستطلعين لا يعتقدون أن حكومتهم تلبي حاجات مواطنيها، بينما رأى 34 في المئة منهم أن استجابة حكومتهم مقبولة نوعًا ما، في حين لم يُجب 35 في المئة عن هذا السؤال.[22] وردًا على سؤال بشأن التغييرات في مستوى استجابة الحكومة خلال السنوات العشر الماضية، ذكر 38 في المئة من المستطلعين أنه بقي على حاله، في حين قال 30 في المئة إنه تراجع، بينما رأى 22 في المئة أنه شهد تحسّنًا.

هذا ويعتقد المستطلعون من دول تدور فيها النزاعات – مثل ليبيا، وسوريا، واليمن – أن استجابة حكوماتهم تراجعت بشكل كبير. ويرى السكان الأغنياء أن استجابة حكوماتهم تحسنت خلال السنوات العشر الماضية، في حين يعتبر الأكثر فقرًا أنها تدهورت. ويشير هذا التباين إلى التقسيم الطبقي والتجاذب الاجتماعي اللذين تطورا مؤخرًا في ظل ارتفاع مستويات الفقر[23] وتركّز الثروة بيد طبقة معينة أكثر فأكثر.[24]

ويوضح الشكل 3.4 أن الرأي العام كان موافقًا على إجراءات الحكومات في بداية الجائحة عام 2020، وهذا يتناقض مع انخفاض ثقته بالمؤسسات الحكومية في مقاومته لإجراءات احتواء كوفيد–19 وعدم الثقة بحملات التلقيح مطلع 2021. وكشف استطلاع الباروميتر العربي في دورته السادسة التي أجريت بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021 عن معدلات مرتفعة من التردد في أخذ اللقاح، إذ صرّح أغلب المستطلعين في الجزائر، والأردن، والعراق، وتونس أنهم كانوا مترددين في أخذ لقاح مجاني أو لم يحبذوا الفكرة أبدًا. لكن المستطلعين في لبنان، وليبيا، والمغرب كانوا أكثر ميلًا لتلقي اللقاح. ويُعتبر مستوى الثقة المنخفض والمتراجع بالحكومات والمؤسسات من الأسباب التي جعلت الشعب يتردد في أخذ اللقاح، علمًا بأن ازدياد ثقة الشعب بالحكومة ينعكس إيجابًا على نسبة الإقبال على اللقاح.[25]

الشكل 3.3 ثقة العامة بالحكومة في دول عربية مختارة – ثقة كبيرة أو كافية

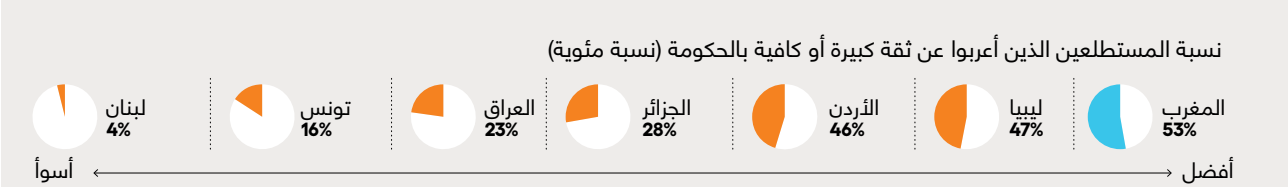

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس - نيسان/أبريل 2021)، 2021.

الشكل 3.4 أداء الحكومة في الاستجابة لتفشي الفيروس – جيد جدًا أو جيد

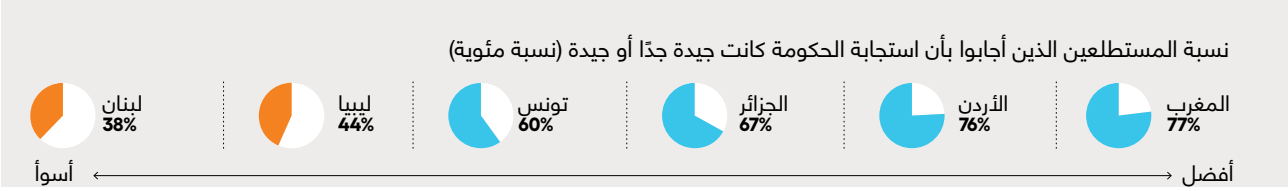

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الأول (تموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر 2020)، 2021.

سيادة القانون

يسود القانون عندما يتمّ تعميم القوانين علنًا، وتطبيقها بالتساوي، والحكم فيها بشكل مستقل.[26] لكن منطقة الدول العربية تعاني بسبب غياب السبل القانونية الفعالة لمعالجة الحريات المحدودة. ويوفر مؤشر سيادة القانون لعام 2021 النقاط والترتيبات وفقًا لثمانية عوامل: القيود على الصلاحيات الحكومية، وغياب الفساد، والحكومة المفتوحة، والحقوق الأساسية، والنظام والأمن، والإنفاذ التنظيمي، والعدالة المدنية، والعدالة الجنائية. وخلال العام 2021، تمّ تصنيف ثماني دول عربية فقط ضمن المؤشر، لكن النقاط التي سجلتها تُظهر تحديات المنطقة (الشكل 3.5).

كشف استطلاع للرأي العام في العالم العربي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بين عامي 2019 و2020 أن أغلبية المستطلعين لا يثقون بطريقة تطبيق سيادة القانون، إذ رأت نسبة 20 في المئة أن الدولة لا تطبق سيادة القانون على الإطلاق، وأشارت نسبة 46 في المئة إلى أنها تطبقها لصالح مجموعات محددة.[27]

الحقوق والحريات

نجحت العديد من الدول العربية في استخدام تقنيات مبتكرة مثل التحويل السريع للأموال النقدية كجزء من برامج الحماية الاجتماعية، وتصميم التعليم الإلكتروني وتوفيره، والتسجيل الإلكتروني لتلقي اللقاح – وقد سهلت هذه العوامل الوصول الشامل للجميع.[28]

غير أن بعض حكومات المنطقة اتخذت تدابير جديدة قد تؤثر على الحريات المدنية، بما في ذلك قوانين، وأنظمة، ومراسيم، وأحكام، وممارسات حكومية أخرى قد تزيد من الرقابة الرقمية في غياب الإجراءات المناسبة لحماية حقوق الأفراد وخصوصيتهم. في أعقاب الجائحة، تكشف هذه التدابير عن التعارض الكامن بين ضرورة ضمان الصحة العامة وحماية الحريات المدنية الفردية، وهو أمر لا ينحصر بالمنطقة العربية، بل تشهده مناطق عديدة حول العالم، وغالبًا ما يترافق مع خوف عام من التجاوزات التي قد ترتكبها الحكومة بذريعة الاستجابة لجائحة كوفيد-19.[29]

لقد ولّدت الجائحة تحديات جديدة أمام المجتمع المدني والحيز المدني في المنطقة، ولا سيما نتيجة تدهور المستوى المعيشي للعديد من الفئات الاجتماعية وازدياد التحديات الاقتصادية. وفي العديد من الدول، تتراجع التصورات حيال الحريات. إلى جانب الإغلاق الشامل، وقوانين حالات الطوارئ، وأوامر حظر التجول ومنع التجمعات، خضعت حرية التعبير ووسائل الإعلام لرقابة أكثر صرامة. وعلّقت عدة حكومات عمل الصحف وجرّمت نشر "الأخبار الزائفة" بشأن الفيروس.

وأتت استجابات المواطنين في كل من الجزائر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس متباينة عند سؤالهم عن القيود التي تفرضها الحكومة على التعبير، والتنقل، والرقابة على وسائل الإعلام، ومراقبة تحركات المواطنين وتعقبهم. واعتبرت غالبية المستطلعين في معظم الحالات أن فرض الحكومة قيودًا مبرر أحيانًا في ظل اندلاع أزمة صحية عامة.[30]

وفرضت بعض الحكومات قوانين الطوارئ، التي ساهمت في توسيع نطاق صلاحياتها في ظل غياب آليات الرقابة أو وجودها المحدود، ما أدّى إلى تراخي الضوابط، والتوازنات، وآليات المساءلة، والمطالب بقيام ديمقراطية تشاركية. في هذا السياق، أعلن كل من المغرب ودولة فلسطين وتونس حالة طوارئ، في وقت مدّدت فيه مصر حالة الطوارئ القائمة أساسًا. أما السودان ولبنان، فقد أعلنا حالة الطوارئ الصحية العامة، بينما فعّل الأردن قانون الدفاع الوطني.[31] كما فرضت بعض الدول حظر تجول جزئي أو كلي في وجه تفشي كوفيد-19، استمر في مصر لغاية حزيران/يونيو 2021.[32] وأبقى الأردن على حظرٍ التجول لغاية تموز/يوليو 2021 بحيث تمّ فرضه ليلًا فقط، وعلى أساس محدود ومتقلب وفقًا لعدد الحالات الجديدة المسجلة يوميًا.[33]

الشكل 3.5 الدول العربية في مؤشر سيادة القانون لعام 2021

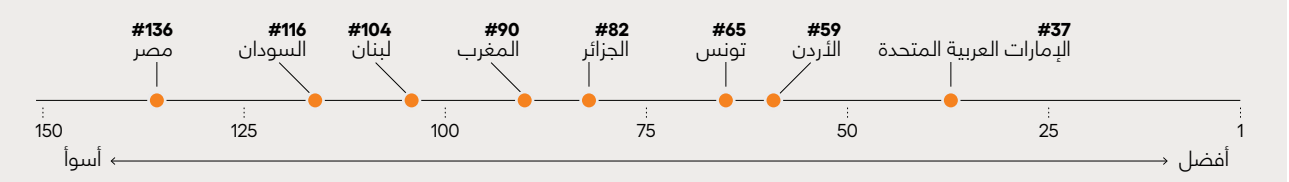

ملاحظة: يغطي المؤشر 139 دولة.
المصدر: World Justice Project 2021.

على الرغم من أن السلطات في معظم الدول العربية خففت تدابير الإقفال، مُنعت التجمعات في الأماكن العامة أو اقتصرت على أعداد قليلة جدًا في العديد من الأماكن. وفي العراق، حظرت اللجنة العليا للصحة والسلامة كافة أنواع التجمعات. وفي حين كانت تدابير الإغلاق الشامل ضرورية وساهمت في السيطرة على تفشي الجائحة في وقت حرج، يجب عدم استغلال الحظر على التجمعات العامة للحدّ من الاحتجاجات الشعبية.

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي المصدر الأساسي للأخبار بالنسبة إلى الكثيرين نظرًا إلى الثقة المحدودة عمومًا بوسائل الإعلام الرسمية وقنوات التواصل والأخبار والقيود الحكومية على الإعلام المطبوع.[34] في آذار/مارس 2020، أصدرت السلطات في الجزائر، والأردن، والمغرب، وعُمان، والسعودية، والإمارات، واليمن مراسيم تحظّر مؤقتًا طباعة الصحف وبيعها. وقد برّرت الحظر باعتبار أن الصحف تساهم في نشر كوفيد-19 من دون توفير أي دليل على ارتباطها بالعدوى. بدلاً من ذلك، قوّض الحظر المفروض على الصحف حرية الصحافة والوصول إلى المعلومات المرتبطة بالجائحة.[35]

كما فرضت الحكومات إجراءات قانونية جديدة للتصدي "للأخبار الزائفة" ومعاقبة التعبير على الإنترنت، بما فيها معارضة سرديات الدولة الرسمية. في المغرب، أوقفت السلطات حوالي عشرة أشخاص على الأقل في آذار/مارس 2020 وحاكمتهم بتهمة "نشر الشائعات" أو "نشر أخبار زائفة" عن كوفيد-19 على وسائل التواصل الاجتماعي. كما تمّ اعتقال آخرين بسبب مخالفتهم للتدابير المتشددة التي تقضي بمنع التجمعات في الأماكن العامة، أو تحريض الشعب على تجاهلها، أو الادعاء بأن الدولة فرضت إغلاقًا شاملًا في حين أن الواقع مختلف.[36] وفي نيسان/أبريل 2021، رزح ناشطون ومراسلون صحفيون في الأردن تحت وطأة الضغوط لمحو محتوى نشروه على الإنترنت، كما أرغمت وسائل الإعلام المحلية على الحدّ من تغطيها لمواضيع حساسة على الإنترنت.[37] كذلك، فرضت مصر، وعُمان، والإمارات غرامات تراوحت قيمتها بين 100 و20.000 دولار أمريكي على كل من ينشر "أخبارًا زائفة" حول كوفيد-19 أو حول استجابة الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي.[38]

استخدمت العديد من الدول الوسائل التقنية لتعقب المصابين بالفيروس والحدّ من تفشيه. على سبيل المثال، استخدمت عُمان الطائرات المسيرة، في حين استعانت تونس بالروبوتات لمراقبة تحرك الأشخاص المحجورين وفرض القيود على التجمع في المناسبات الاجتماعية. كذلك، استخدمت الإمارات، والبحرين، والسعودية، والأردن، والكويت، وقطر، وتونس، والمغرب جميعها تطبيقات جديدة لتسهيل تتبّع المخالطين. على سبيل المثال، فرض الأردن على جميع الموظفين الحكوميين وأي شخص يرغب بزيارة دائرة حكومية استخدام تطبيق للتعقب. ويرى البعض أن أدوات مماثلة ليست الأفضل لاحتواء تفشي الفيروس، كما أن المخاوف تتنامى حيال الأثر السلبي لهذه التكنولوجيا على الحق بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية.[39] وتتمحور المخاوف حول أن استخدام التكنولوجيا بتفلت لمراقبة تحركات الأفراد وتفاعلهم مع الآخرين قد يؤدي إلى جمع كم هائل من البيانات الشخصية والتحكم بها.[40]

إلى ذلك، ساهمت الجائحة أيضًا في تأخير انتخابات كان من المزمع إجراؤها في عدة بلدان. فأرجأت ليبيا مثلًا الانتخابات البرلمانية عام 2021، وحذا الصومال حذوها بتأجيل الانتخابات لغاية العام 2022. أما العراق، فأقام الانتخابات البرلمانية في موعد أبكر في تشرين الأول/أكتوبر 2021. كما أرجأت سوريا الانتخابات النيابية من نيسان/أبريل 2020 إلى منتصف تموز/يوليو 2020، وأجرت الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو 2020، علمًا بأن نسبة المشاركة في دورتي الانتخابات كانت منخفضة. كذلك، تمّ تأخير الانتخابات البلدية لعدة أشهر في ليبيا، وعُمان، وبعض المدن التونسية.[41]

وبالتالي، يمكن للتدابير المتخذة خلال الجائحة أن تقوض بشكل أكبر الثقة بالحكومات في حال لم تبادر هذه الأخيرة إلى التقيّد بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يمكنها إعادة بناء الثقة في حال تعاملت بفعالية مع الأزمة من دون تعريض الحرية وحقوق الإنسان للخطر بدون سبب وجيه، من خلال ضمان اتخاذ تدابير قمعية لضرورات السلامة العامة فقط، على أن تكون محددة زمنيًا ومبررة وأن يتمّ إبلاغ الشعب بها بوضوح.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وبشكل خاص المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من أجل دعم دول المنطقة في إحراز التقدم على صعيد حماية حقوق الإنسان عبر المؤسسات والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان. ولقد ساهمت هذه المؤسسات والآليات المعنية بحقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل، في رفع مستوى وعي المواطنين بقضايا حقوق الإنسان وزيادة التزام الدول بمعاهداتها في المنطقة. وتعمل الأمم المتحدة كذلك على زيادة جهودها على صعيد التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني من أجل حماية الحيز المدني في المنطقة وتوسيعه.

سياسات الاستجابة وفعالية المؤسسات

تتطلب الاستجابات الفعالة بذل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، سواء من قطاع الصحة أو خارجه، جهودًا حثيثة في مختلف القطاعات.[42] إنّ المؤسسات الحكومية التي تتمتع بمستويات مساءلة عالية، وبالتالي بمشروعية أكبر، مؤهّلة بشكل أكبر للتنسيق بين جميع هذه الجهات والقطاعات المتعددة من أجل ضمان تقديم خدمات فعالة.

الدور التنفيذي في العمليات والتنسيق والتواصل

لم تكن الدول العربية مستعدة بشكل جيد عند بداية تفشي الجائحة للاستجابة لها، وفق مؤشر الأمن الصحي العالمي للعام 2021.[43] واحتلت الدول الخليجية المرتفعة الدخل مراتب أعلى من الدول العربية الأخرى، لكنها بقيت متأخرة عن العديد من الدول الأخرى، مسجلة نتيجة دون ٥٠ نقطة (من أصل 100 نقطة محتملة)، وقد سجلت قطر النتيجة الأعلى عند 48.7. وفي ما يخص الدول العربية المتوسطة الدخل، أتت نتائج المؤشر متباينة للغاية، حيث سجلت جيبوتي نتيجة منخفضة عند 25.2 وتلتها الجزائر عند 26.2 وتونس 31.5 ولبنان 33.4 والمغرب 33.6 والأردن 42.8. وسجلت الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات نتيجة منخفضة، بما فيها اليمن (16.1)، وسوريا (16.7)، وليبيا (25.3)، والسودان (28.3).[44] ويمكن لهذه التفاوتات في مستوى الجهوزية لطوارئ الصحة العامة أن تشرح، جزئيًا على الأقل، التباين في معدلات الوفيات الكبيرة الناتجة عن كوفيد-19 ضمن الدول وبينها، مع الأخذ بالاعتبار عدم توفر المعلومات ومستوى الإبلاغ المنخفض عن الإصابات. تجدر الإشارة إلى أن المؤشر ليس بالدليل الجيد على مدى الاستعداد لمواجهة الجائحة، إذ أن العديد من الدول ذات الترتيب العالي سجلت بعض أعلى معدلات الوفيات جراء فيروس كورونا. ولكن المؤشر ارتبط بمعدل الفحوصات للفرد الواحد، إحدى ركائز الاستجابة الفعالة للجائحة.[45]

في العديد من الدول العربية، كانت الاستجابة لكوفيد-19 مركزية إلى حدّ كبير، ويُعزى ذلك إلى مركزية الخدمات الصحية، خاصةً في الدول المرتفعة الدخل. وفي حين يُعتبر اتباع مقاربة مركزية منطقيًا لمعالجة أزمة بهذا الحجم، تكتسي الخطوات المحلية الأهمية نفسها لوضع تدخلات السياسة في السياق المناسب وتفعيلها.[46] وبين مجموعات الدخل، كانت تدابير السياسات أكثر شمولية في الدول المرتفعة الدخل، كما كان متوقعًا، تتبعها الدول المتوسطة الدخل، مع تطبيق الدول المنخفضة الدخل العدد الأقل من التدابير. وكانت التباينات في أوساط مجموعات الدخل أكثر بروزًا في شمولية التدابير الاجتماعية والاقتصادية، وسط غياب ملحوظ للتدابير الاقتصادية في الدول المنخفضة الدخل[47] كما سيتبيّن بالتفاصيل في الفصل التالي.

أما بالنسبة إلى العقبات أمام استجابات العديد من القطاعات لكوفيد-19، فهي الأقسى في الدول العربية الهشة (السودان، وسوريا، واليمن) وأقلّ حدة في الدول المتوسطة الدخل (الأردن، ولبنان، وتونس)، فيما أدى ضعف المؤسسات والبيروقراطية القطاعية أو المنقسمة أحيانًا إلى تقويض التنسيق. فيما يتعلق بالدول المرتفعة الدخل، على غرار البحرين والسعودية والإمارات التي تتمتع ببنية تحتية أكثر تقدمًا للنظام للصحي، فهي تمتلك الموارد لتفعيل هياكل متعددة القطاعات أو تأسيس أخرى جديدة.[48]

في بعض الدول العربية، كانت الوكالات الوطنية تعمل بشكل مستقل وسط تنسيق محدود مع وكالات أخرى، على الرغم من تشكيل أو إعادة تفعيل كيانات شاملة للقطاعات من أجل الاستجابة للجائحة. وبرزت مخاوف إزاء وجود العديد من الجهات الفاعلة المشرفة على كيفية الاستجابة. فغياب التنسيق بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة الحكومية فاقمه عجز الحكومة عن تحديد أدوار، ومسؤوليات، وصلاحية اتخاذ القرارات في الكيانات المنشأة حديثًا بوضوح – وهي توجيهات كانت ضرورية على وجه السرعة للحدّ من التدابير المتضاربة وتجنّب بذل جهود مزدوجة وهدر الموارد.[49]

أدّى وجود جهات فاعلة متعددة تتنافس ضمن الحكومة على موارد ضئيلة إلى تقويض قدرتها على التعاون والعمل ككيان واحد. كما أدى غياب الوضوح في العديد من الدول العربية في بداية الجائحة إلى الارباك وانعدام الثقة، ما أضعف الاستجابات لاحقًا. وبعد مرور سنة على الجائحة، لم تشارك بعض الدول العربية بياناتها بشأن كوفيد-19 أو المعلومات، والنماذج، والفرضيات الكامنة خلف قراراتها وتدخلاتها. وتسبب غياب الانفتاح والشفافية في تقويض ثقة الشعب بالحكومة.[50]

الدول المتأثرة بالأزمات

تسببت سنوات من الصراع في البلدان المتأثرة بالأزمات في انتشار الفوضى في الأنظمة الصحية وآليات التنسيق. في اليمن مثلًا، أعيق عمل الوكالات

الإنسانية بسبب تعددية الجهات الفاعلة في مختلف أنحاء البلاد المسؤولة عن الصحة العامة وسيطرة عدة أطراف على الأراضي، فاضطرت هذه الوكالات إلى العمل تحت سيطرة ثلاث جهات سياسية–عسكرية متناحرة. وأثرت تجزئة السلطة بهذه الطريقة سلبًا على تطبيق التوصيات الصحية الدولية والتشريعات والسياسات الوطنية ذات الصلة.[51] وكانت اليمن من بين آخر الدول حول العالم التي تعلن عن أول إصابة مؤكدة بكوفيد–19. فبحلول أواخر كانون الأول/ديسمبر 2020، سجلت أدنى مستوى إصابة معلنة بالفيروس في المنطقة، ومع ذلك، يبدو أن البيانات تشير إلى أنها كانت قد سجلت أعلى معدل وفيات للمصابين بالفيروس عالميًا. وأثّر ضعف نظام إعداد التقارير في اليمن قبل الجائحة في الاستجابة للفيروس على المستوى الوطني، ما أحدث إرباكًا عند مستويات مختلفة من صنع القرار.[52] وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تكن سوريا قد أصدرت رقمًا رسميًا لفحوصات كوفيد–19. فلم يتمّ الإبلاغ سوى عن 55695 إصابة و3141 حالة وفاة لغاية نيسان/أبريل 2022،[53] على الرغم من أن العديد من المؤشرات أظهرت أن الجمهورية العربية السورية سجلت إصابات كثيرة بالفيروس. وإلى جانب غياب المعلومات بشأن عدد الإصابات، لم تُنشر الكثير من الأرقام الرسمية بشأن جهوزية نظام الرعاية الصحية وقدرته على التعامل مع تفشي أي وباء. فقد حالت الاستجابات المتشرذمة وغير المنسقة من قبل عدة جهات فاعلة والحكومة دون التعاون الفعّال بين مختلف القطاعات.

ومنذ انتفاضة العام 2019، يشهد السودان عملية سياسية انتقالية تترافق مع أزمة اقتصادية حادة. فنظامه الصحي هش وقد فتكت به سنوات من الإهمال وقلة الاستثمار. وكانت الإصابات التي أعلنتها البلاد أدنى من معظم دول المنطقة الأخرى التي تسجل مستويات اقتصادية وتنموية مماثلة. وتعكس نسبة الإبلاغ المنخفضة عن الإصابات بكوفيد–19 عمومًا نقصًا في القدرة على إجراء فحوصات الكشف عن الإصابة وغياب المعلومات بشأن تلك المعلنة. وقد أدّى عدم وضع خطة استجابة وطنية موحدة، ونقص التمويل، وغياب آليات تنسيق متينة بين مختلف القطاعات لها أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح إلى إضعاف الاستجابة العامة للجائحة.[54]

الدول المتوسطة الدخل

نجح كل من الأردن، ولبنان، وتونس في احتواء الموجة الأولى من الفيروس. لكن الدول الثلاث تساهلت في الإجراءات التي اتخذتها فيما بعد. في الأردن، قادت الحكومة الاستجابة للجائحة من خلال فريق تعاوني متعدد الاختصاصات عمل على أعلى المستويات ضمن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وهو منظمة مظلة تأسست عام 2015 لتنسيق جهود المؤسسات الوطنية وتوحيدها خلال الأزمات الوطنية.[55] في بداية الجائحة، سجل الأردن أدنى معدل إصابات لكل مليون شخص. لكن في وقت لاحق، خلال العام 2021، سجل إحدى أعلى المعدلات. ولقد وُصفت التدابير الأساسية التي اتخذها الأردن لوقف تفشي الفيروس بأنها الأشد في المنطقة ومن بين الأقسى في العالم. لكن، بعدما بدأت الحكومة في وقت لاحق بتخفيف إجراءات الإغلاق الشامل، واستئناف كافة الأنشطة الاقتصادية، شهدت البلاد ارتفاعًا تدريجيًا بالإصابات المؤكدة.

أما في لبنان وتونس، فتزامنت الجائحة مع ضبابية سياسية واقتصادية، ما عرقل استجابة الحكومة بطرق غير معهودة. أسس لبنان اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا برئاسة وزير الصحة، وتضمنت خبراء في مجال الأمراض المعدية وممثلين عن المكتب المحلي لمنظمة الصحة العالمية، وأوكل إليها الإشراف على الجهوزية الوطنية لمواجهة–19 والاستجابة له. وتعقد اللجنة اجتماعات دورية لتقييم الوضع على المستوى الوطني وإصدار توصياتها.[56] في بداية الجائحة، تمكّن لبنان من إدارة استجابته بشكل جيد. لكن بعد انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020، تمّ تسجيل أعداد كبيرة من الإصابات بحيث فاقت الألف إصابة يوميًا تقريبًا. وأظهر ذلك عجز الحكومة عن تطوير استراتيجية طويلة الأمد، في ظل انقطاع التواصل بين القطاعات وتراجع القدرة على توجيه دفة الاستجابة.

في تونس، تمّ الإعلان عن الإصابة الأولى في 2 آذار/مارس 2020. غير أن الحكومة لم تبدأ بتطبيق استجابتها إلا بعد أسبوعين. وفي 25 آذار/مارس، أسست الحكومة الهيئة الوطنية لمجابهة فيروس كورونا لضمان مركزية الاستجابات للجائحة وتوحيدها، بحيث تولت التنسيق بين ولايات الدولة البالغ عددها 24.[57] ونجحت تونس في إدارة الخطر الأولي، مسجلةً ثاني أدنى معدل وفيات في المنطقة. لكن الظروف تغيرت عند حدوث موجات متعاقبة. وبسبب الإصابات الجديدة، أصبحت من الدول التي سجلت أعلى معدل إصابات في المنطقة. وكان بإمكان الحكومة أن تعمل بشكل استباقي على نحو أكبر، فالظروف المتغيرة تطلبت تغييرات سريعة في التدابير المتخذة.

بلدان مجلس التعاون الخليجي

تمتلك بلدان مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع الموارد وتمكنت من التحرك بسرعة وفرض قيود لاحتواء الفيروس. وبدأت السعودية باتخاذ تدابير احترازية بداية كانون الثاني/يناير 2020، قبل أن تعلن منظمة الصحة العالمية كوفيد-19 وباءً وقبل تسجيل أول إصابة في السعودية في 2 آذار/مارس 2020. وبفضل انتهاج مقاربة تقوم على إشراك كافة الجهات الحكومية، تمّ اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب وتطبيقها فورًا بطريقة منسقة

وكانت الإمارات أول دولة عربية تعلن عن إصابة بفيروس كورونا أواخر كانون الثاني/يناير 2020، وقامت منذ ذلك الحين بتطوير سياسات لاحتواء أثر الجائحة على كافة القطاعات والحدّ منه. كما أنها برزت ضمن أول عشر دول في العالم لجهة كفاءة العلاج، وكانت من بين أول عشرين دولة في تطبيق إجراءات السلامة الخاصة بالفيروس. وهي تسجل حاليًا أعلى معدل لفحوصات كوفيد-19 لكل فرد في المنطقة، وأحد أعلى المعدلات في العالم.[58] وساهمت عدة عوامل في وصول الإمارات إلى هذه المراتب المتقدمة، بما في ذلك التعاون والجهود المنسقة خلال التعامل مع الأزمة الصحية، ووجود خطط استباقية لإدارة الأزمة، واعتماد الحكومة على تقنيات متطورة، ووجود بنية تحتية متقدمة وكفاءة مؤسسية. وأثنت منظمة الصحة العالمية على سرعة وفعالية إجراءات مكافحة كوفيد-19 التي اتخذها البحرين باعتبارها مثالًا يجب أن تحتذي به الدول الأخرى. فاستجابت المملكة بسرعة لتفشي كوفيد-19 من خلال توفير علاج طبي مجاني ومنشآت لعزل المرضى وطعام للمحتاجين.[59]

الحكومات المحلية

في معظم الدول العربية، تتحكم الدولة بالموارد وبتوفير الخدمات العامة. أمّا الحكومات المحلية فهي ملزمة بلعب دور مقيّد، وتملك موارد محدودة. باستثناء العراق والصومال والسودان، لم يُصر إلى اعتماد لامركزية سياسية فعالة للسلطة في المنطقة. فمعظم الدول العربية تطبق مبدأ الدولة المركزية الوحدوية إلى جانب لامركزية إدارية محدودة، حيث يتمّ توزيع بعض الموارد على هيئات حكومية وطنية فرعية لتقديم الخدمات العامة إلى الشعب.

وكانت الحكومات المحلية جهات فاعلة أساسية في إدارة الأزمة وتقديم الخدمات والاستجابات لكوفيد-19 في المنطقة، لكن صلاحيتها كانت محدودة وامتثلت عمومًا للقرارات الحكومية على المستوى المحلي. وفي بعض الأحيان، اضطرت السلطات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية - على غرار منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمواطنين - إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع تفشي الفيروس والتخفيف من أثره. أما في المناطق الهامشية – حيث تغيب الحكومة المركزية عمومًا – فلعبت الحكومة المحلية، والمنظمات المجتمعية، والقطاع الخاص أدوارًا مهمة جدًا في مكافحة كوفيد-19.

خلال الإغلاق الشامل، أجرت الحكومات المحلية مسحًا للإنتاج المحلي وسلاسل الإمدادات للمزارعين وغيرهم من المنتجين واتخذت تدابير لضمان استمرارية الخدمات الأساسية. ونجحت في رصد المجموعات المعرضة للخطر وفي إيصال أحدث المعلومات وأكثرها دقة إلى المواطنين.

وتولت عدة سلطات محلية في الجزائر والعراق ولبنان والسودان، بالتعاون مع وزارة الصحة، إنشاء مراكز عزل للإصابات المشتبه بها والمؤكدة في المجتمعات المحلية والإشراف عليها. واستخدمت العديد من السلطات المحلية المراكز الصحية المجتمعية، والمنظمات المجتمعية، والمنصات الرقمية للتواصل الفعال.[60]

وبما أن معظم مساعي الوقاية كانت محلية، اضطرت الحكومات المحلية لإدارة التباعد الاجتماعي، والتجمعات، وحظر التجول، وتتبع الأشخاص الذين خالطوا مصابين مشتبه بهم أو مؤكدين بالفيروس، فضلًا عن تدابير مرتبطة بالتنقل.

المجتمع المدني والمنظمات الدولية

قررت حكومات تسع دول عربية - وهي البحرين، والأردن، ولبنان، والسعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات، واليمن – عدم المشاركة في مبادرات أو شراكات مجدية ذات معنى وتأثير مع جهات فاعلة أخرى؛ مثل المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وتشمل معظم الأمثلة على مشاركة المجتمع المدني جهودًا متممة لجهود الدولة وسدّ ثغرات أساسية على صعيد زيادة الوعي وتوعية المجتمع، من دون وجود توجيهات أو وثائق واضحة بشأن الأدوار والمسؤوليات الضرورية للاستجابة للجائحة.[61]

وفي الجمهورية العربية السورية، شاركت المنظمات

المحلية غير الحكومية في أنشطة توعية العامة، بما في ذلك توزيع كتيبات ومنشورات تثقيفية، وإجراء زيارات للأسر في المخيمات، وإرسال رسائل لاسلكية. كذلك، عزّزت منظمات المجتمع المدني دورها في توجيه الاستجابة للجائحة في مناطق غير خاضعة لسيطرة السلطات. أمّا في السودان، فركّزت المنظمات المحلية غير الحكومية والمنظمات المجتمعية على منع العدوى والتحكّم بها، إضافةً إلى التوعية بشأن خطر الفيروس وإشراك المجتمع. في اليمن، دعمت منظمات المجتمع المدني استجابة الحكومة من خلال الوصول إلى أكثر المجموعات المهمشة والمعزولة. كما كانت المنظمات النسائية تلبي احتياجات المجتمعات، وبخاصة تلك الخاصة بالنساء والفتيات المتأثرات بالنزاع والجائحة على السواء.[62] في لبنان، قدّمت منظمات المجتمع المدني بقيادة النساء خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى المجتمعات الهشة، إلى جانب تزويد اللاجئين والأشخاص الموجودين في مخيمات غير رسمية بمعلومات عن الجائحة. وفي الكويت، صمّمت القيادات النسائية في المجتمع المدني كمامات وساعدن على إنتاج معدات الوقاية الشخصية.[63]

في الدول المتوسطة الدخل، لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا واضحًا أيضًا، كما هي الحال في لبنان، حيث قامت عدة منظمات غير حكومية بجمع مواد غذائية ومستلزمات أساسية أخرى وتوزيعها على الأسر الأكثر فقرًا خلال الإغلاق الشامل، بينما عملت أخرى على تلبية الحاجات الطبية، بما في ذلك توفير الدعم النفسي. وفي تونس، طورت إحدى منظمات المجتمع المدني تطبيقًا على الويب مخصصًا للقطاع العام لتعقب توزيع المساعدات. وفي الأردن، عملت وزارة الصحة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على تطوير موقع إلكتروني يضم معلومات ومستجدات بشأن وضع كوفيد-19، بما في ذلك خط ساخن للاستفسارات المرتبطة بالجائحة.[64]

تجدر الملاحظة أن مساهمة القطاع الخاص كانت متواضعة أيضًا في معظم الدول، إذ اقتصرت عمومًا على مبادرات غير رسمية أكثر منه على اتفاقات رسمية مع السلطات. ففي الأردن، أطلق القطاع الخاص حملة مالية لدعم جهود الحكومة من خلال التبرعات، حيث تمّ جمع مبلغ وصلت قيمته إلى 10 ملايين دينار أردني خلال الأسبوع الثاني من آذار/مارس 2020. وفي لبنان، جمعت وسائل الإعلام والقطاع الخاص الأموال من أفراد وشركات لدعم المستشفيات والصليب الأحمر عام 2020. لكن في البلدين، كان انخراط المستشفيات الخاصة في بداية الأزمة محدودًا للغاية على الرغم من أنها توفر 80 في المئة من الأسرة في البلاد. أما في تونس، فأمّن المجتمع المدني والقطاع الخاص المستلزمات والمعدات الطبية. وفي السودان، شارك القطاع الخاص في العديد من المبادرات للتصدي لتفشي الفيروس، حيث تعهد اتحاد عام أصحاب العمل، واتحاد المصارف، وشركات الاتصالات بتوفير مليوني دولار كدفعة أولى لدعم خطة الحكومة الصحية لمواجهة كوفيد-19.[65]

إلى ذلك، واكبت استجابة الأمم المتحدة الشاملة للفيروس وآثاره تطور الجائحة، وإنتاج اللقاحات وتوزيعها، وتشخيص الحالات والعلاجات، فضلًا عن الإجراءات الأشمل المتخذة على صعيد الصحة العامة والتدابير العالمية لمواجهة التداعيات الاجتماعية-الاقتصادية. وقادت منظمة الصحة العالمية الاستجابة حيث تولى فريق إدارة الأزمات التابع للأمم المتحدة تطبيق إجراءات التنسيق على صعيد النظام الأممي الذي يضم 23 كيانًا ويعمل على تطبيق استراتيجيات تكاملية.[66] وعززت مساعي الأمم المتحدة تقديم استجابة صحية واسعة النطاق ومنسقة وشاملة، إلى جانب اعتماد سياسات تعالج الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، وعناصر عملية التعافي للبناء على نحو أفضل.[67]

وقد لعبت منظمة الصحة العالمية دورًا عملياتيًا حيويًا، إذ عوّلت معظم الدول عليها للحصول على معلومات وتحليلات بشأن الفيروس. وتضم أمانة المنظمة عددًا كبيرًا من أبرز الأخصائيين في علم الأوبئة في العالم، كما أنها مركز للمعلومات بالنسبة إلى مراكز البحوث العالمية التي تُعنى بعلوم الأوبئة والأمراض المعدية. وساعدت الحكومات ومراكز الرعاية في حالات الطوارئ على التعامل مع تفشي الجائحة. كما وفرت أدوات ومعدات فحوصات لأكثر من 120 دولة حول العالم.[68] هذا ولعبت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدوارًا لجهة بناء القدرات من أجل تنسيق الاستجابة في حالة الطوارئ وشراء المستلزمات الضرورية بشكل أسرع.

حشد البنك الدولي أكثر من 14 مليار دولار للاستجابة للجائحة خلال عام 2020.[69] وفي تموز/يوليو 2021، وزعت مجموعة البنك الدولي أكثر من 157 مليار دولار حول العالم للتصدي لتداعيات الوباء على الصعيد الصحي، والاقتصادي، والاجتماعي.[70] وبحلول آذار/مارس 2022، شملت مرفق البنك الدولي للرد السريع لفيروس كورونا (بما في ذلك دعم اللقاحات) جيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، وتونس، واليمن.[71]

مبادرات بقيادة وسائل الإعلام والمواطنين

استخدم المؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي منصاتهم لزيادة التوعية، ودعم نشر المعلومات، وإقناع الناس بالتقيّد بإرشادات الصحة العامة. في البحرين على سبيل المثال، تبرّعت الجمعية البحرينية لتنمية المرأة وجمعية بصمة خير بألفي كمامة طبية للمحافظة الجنوبية في تموز/يوليو 2020.[72] وفي السعودية، أعلنت شركات الاتصالات الكبرى (شركة الاتصالات السعودية، وموبايلي، وشركة زين) عن خدمات بيانات مجانية للمنصات التثقيفية الأكثر استخدامًا، وللتطبيقات الصحية، وتلك التي تقدم خدمات صحية عن بُعد من أجل تسهيل التعليم عن بُعد وتقديم الرعاية الصحية. أما في الإمارات، فمولت غرفة تجارة وصناعة دبي، بالنيابة عن القطاع الخاص، مؤسسة الجليلة لإجراء البحوث الخاصة بكوفيد-19 وأمراض أخرى.[73]

ساهمت عدة أدوات إعلامية في إبقاء الناس على اطلاع على أخبار الوباء والإرشادات بشأنه. وقد شجعت بعضها المواطنين على المساعدة في إنهاء الجائحة من خلال التطوع أو التقيّد بتوجيهات التباعد الاجتماعي. وأطلقت معظم الدول منصات لإطلاع الأفراد على فرص التطوع.[74]

في تونس، تعاونت وزارة الصحة مع فريق للتواصل بشأن الأزمة شمل المدير العام للمرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة. وكانت تتواصل يوميًا مع الشعب من خلال مؤتمرات صحفية دورية تُبثّ على التلفزيون والراديو الوطني، وعلى موقع إلكتروني استحدثته الحكومة لمشاركة أي معلومات مستجدة بشأن تفشي الفيروس، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي.[75] وفي لبنان والأردن، تمّ بثّ الدروس على قنوات التلفزيون الوطني.[76] وفي السودان، دفع نقص الموظفين في مجال الرعاية الصحية على المستوى الوطني بالمواطنين إلى اتخاذ عشرات المبادرات على غرار نشر المعلومات والمستجدات الخاصة بكوفيد-19 بشكل يومي عبر وسائل الإعلام. وفي عدة حالات وأماكن، أتت الاستجابات المجتمعية بمبادرة شخصية من المواطنين وغير مدفوعة من السلطات؛ كما حصل في الأردن، ولبنان، والسودان، واليمن.[77]

استخدام الإنترنت والخدمات الرقمية

يستخدم العديد من المواطنين في الأردن، ولبنان، وتونس، والجزائر، والمغرب الإنترنت مرة في اليوم على الأقل. ويتصدّر لبنان والأردن القائمة، حيث يستخدم 9 من أصل 10 أشخاص الإنترنت بشكل يومي. أما معدل الاستخدام اليومي للإنترنت في الجزائر، فهو أدنى مع استخدام 3 من أصل 4 أشخاص تقريبًا للإنترنت، و2 من أصل 3 أشخاص في المغرب وتونس. ومن المرجح أن تكون نسبة استخدام الإنترنت في الدول الخليجية أعلى من تلك المسجلة في لبنان أو الأردن.[78]

نتيجة إغلاق المدارس، أصبح التعليم عن بُعد. وفي وقت لاحق، تمّ اعتماد التعليم المُدمج. وواجه التعليم عن بُعد الكثير من التحديات، وفاقم حالات الإقصاء وعدم المساواة بين الطلاب القادمين من خلفيات فقيرة. وأدّى التحول الهيكلي نحو التعليم الإلكتروني إلى التحول المفاجئ من التعليم الحضوري إلى التعليم عن بُعد الذي شمل صفوفًا إلكترونية وبث دروس عبر التلفزيون والراديو. وصحيح أن هذه الحلول اعتُمدت للتكيّف مع الجائحة، إلا أن التغييرات التي أحدثتها ستبقى على الأرجح إلى ما بعد الأزمة.

لجأت معظم الدول العربية إلى زيادة رقمنة الخدمات سواء في مجال التعليم، أو الإعلام، أو تعقب المرضى، أو الاجتماعات الحكومية والبرلمانية. لكن التداعيات المترتبة على التحول إلى التعليم الرقمي لن تكون متساوية بسبب عدم المساواة في إمكانية الحصول على خدمة الإنترنت في المنزل، حيث يتمتّع 53 في المئة من الأطفال ضمن الفئة الخمسية الأكثر غنى بإمكانيّة الوصول إلى الإنترنت، في حين تصل هذه النسبة إلى 9 في المئة فقط ضمن الفئة الأكثر فقرًا.[79] وبالتالي، يتطلب التحول الرقمي إطار عمل قانوني لضمان وصول كافة أفراد المجتمع بالتساوي إلى الخدمات، الأمر الذي قد يعرقله الانقسام الرقمي. ولا بدّ أيضًا من تطوير قوانين وسياسات لتوفير الحماية للمجموعات الأكثر ضعفًا وتهميشًا

وفي خضم تطبيق التدابير لاحتواء الجائحة، اتخذت عدة حكومات ترتيبات العمل عن بُعد واعتمدت أدوات إلكترونية لتسهيل سير عمل الإدارة العامة وضمان استمراريتها. لكن هذا النهج كان مليئًا بالتحديات لأن موظفي القطاع العام لم يكونوا مؤهلين لتنفيذه، وكانت الإجراءات لا تزال ورقية، ومستوى رقمنة

الخدمات منخفض.[80] صحيح أن الدول الأكثر تقدمًا في المجال الرقمي قبل الأزمة كانت أكثر استعدادًا لتطبيق تدابير رقمنة جديدة. لكن لا بدّ للرقمنة من أن تشمل كافة عناصر المجتمع، بما أن حماية حقوق الخصوصية ذات أهميّة أيضًا.

هذا ولا تزال التباينات حسب النوع الاجتماعي قائمة على صعيد إمكانية الوصول إلى الإنترنت في الدول العربية، حيث بلغت الفجوة بين الجنسين في المنطقة على هذا الصعيد 14 في المئة خلال عام 2019، وتجاوزت بنسبة 100 في المئة المعدل العالمي.[81] ومجددًا، تشكل بلدان مجلس التعاون الخليجي استثناءً. فبحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، كانت النساء في عُمان، والكويت، والإمارات يستخدمن الإنترنت أكثر من الرجال. أما في قطر، والسعودية، والبحرين، فتعادل الرجال والنساء في استخدام الإنترنت. لكن في الدول متوسطة الدخل مثل مصر، والمغرب، ودولة جيبوتي الأقل تطورًا، لوحظ تسجيل تفاوت بنسبة 8 في المئة بين الرجال والنساء. وفي الدول التي تعصف بها النزاعات على غرار دولة فلسطين والسودان، فنسبة الفجوة بين الجنسين هي 5 في المئة. في حين أظهرت البيانات أن الرجال يستخدمون الإنترنت أكثر بنحو 50 في المئة من النساء في العراق.[82] وكانت نسبة 47 في المئة فقط من النساء يستخدمن الإنترنت عام 2019 بالمقارنة مع 61 في المئة من الرجال.[83]

باختصار، أظهرت الجائحة مكامن الضعف القائمة أساسًا في المؤسسات. وكانت الدول التي نجحت في احتواء الجائحة وإدارتها، لا سيما الدول المرتفعة والمتوسطة الدخل، مستعدة جيدًا وتحركت بسرعة. ونقلت المعلومات إلى الشعب بشفافية ودقة وسرعة، وسمحت بتطبيق عملية تشمل الجميع بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات. كما قدّم الشركاء، بمن فيهم الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية، المساعدة إلى الحكومات التي لم تكن مستعدة كما يجب وافتقرت إلى المؤسسات، وآليات الحوكمة، والموارد الفعالة.

وقد أثرت الجائحة والاستجابة لها على الثقة بالحكومة، وكشفت عن عدم رضا الشعب عن أداء الحكومات عندما لم تكن هذه الأخيرة فعالة. وقد عمّقت آثار الجائحة وتدابير الاستجابة لها عمومًا عدم المساواة القائم أساسًا في المجتمع، الذي يعزى إلى عدم الوصول بشكل متساو إلى الخدمات والدعم، ما فاقم مشاعر التهميش في وسط مجموعات محددة ضمنه. كذلك، حالت شكوك الشعب حول إرشادات الحكومة، وأساليبها في التواصل، والإجراءات التي اتخذتها دون تطبيق استراتيجيات فعالة للاستجابة والوقاية.

سيتطلب التعافي القادر على مواجهة الأزمات والطويل المدى من آثار الجائحة المزيد من المؤسسات السريعة الاستجابة والفعالة، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلًا عن تجديد الجهود لحماية الفئات الضعيفة. وبالتالي، كي تكون الاستجابة لهذه الجائحة وللصدمات المستقبلية فعالة، لا بدّ من أن تكون شاملة وقائمة على إشراك المواطنين. تستوجب إعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة شمول الجميع، وتعزيز الحريات، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. من خلال إشراك كافة الأطراف المعنية – بما فيها الحكومات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنين – تقوم الحكومات بتأمين مقاربة تشمل الجميع وسريعة للتعافي.

تستطيع الحكومات في الدول العربية اغتنام هذه الفرصة لرسم مسار سياسي واقتصادي جديد مع مواطنيها وبناء إجماع واسع النطاق، والثقة، والمساءلة. أخيرًا، تحتاج دول المنطقة إلى عقد اجتماعي جديد يعكس التغييرات في مجتمعاتها ويلبي مطالب مواطنيها بإقامة مؤسسات أكثر تمثيلًا لهم واستجابةً ومساءلةً، فضلًا عن توسيع الفرص والإمكانات البشرية لتحقيق التنمية المستدامة.[84]

الفصل الرابع

تشجيع الاقتصادات المتنوعة والتنافسية

قلةٌ من الدول العربية تملك قطاعات خاصة تنافسية، خصوصًا للسلع التجارية، في حين أن الاقتصادات التي تعتمد على النفط والغاز تعاني من التقلبات الشديدة في الأسعار. وبالإضافة إلى أن إنتاجية العمل، والتي معظمها غير رسمي، منخفضة نسبيًا، تعتبر قدرة المؤسسات الحكومية عمومًا ضعيفة. وينبثق هذا التوازن المستمر بين تدني النمو، وانخفاض الإنتاجية، وضعف العمالة، وضعف القدرة المؤسسية، من عقد اجتماعي قائم على دولة ريعية متجذرة تفضّل إبقاء الأمور على حالها وترفض الإصلاحات الاقتصادية التي تُحدث تحولات حقيقية. غير أن الهشاشة الاقتصادية المعروفة في المنطقة ليست قدرًا محتمًا، بل يمكن مداواتها من خلال نهج قوي للتنمية البشرية يواجه التحديات الهيكلية طويلة الأجل في المنطقة.

وتتصدر هذا المخطط، خمس أولويات هي: أوّلًا تنويع اقتصادات البلدان العربية وتغييرها بشكل يحد من تعرضها لتقلبات دورات السلع الأساسية ولتقلبات الاقتصاد الكلي؛ ثانيًا تعزيز النمو لتوليد فرص عمل لائقة للفقراء والعمال غير الرسميين والوافدين الجدد إلى القوى العاملة؛ ثالثًا تحسين مناخ الاستثمار وضمان تكافؤ الفرص أمام الشركات الصغرى والكبرى والمستثمرين المحليين والأجانب؛ رابعًا تعزيز إمكانية حصول النساء والشركات الصغيرة على التمويل؛ وخامسًا السعي إلى تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي لتوسيع الأسواق وتوفير منافع عامة إقليمية.

ديناميات الاقتصاد الكلّي

عام 2019، أنتجت الدول الست في مجلس التعاون الخليجي، التي تضم 14 في المئة فقط من سكان العالم العربي، حوالي 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.[1] في المقابل، أنتجت البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، التي تضم ثلث سكان المنطقة، 15 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، في حين أنتجت البلدان ذات الدخل المتوسط النسبة المتبقية.

بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي في المنطقة 3.5 في المئة خلال الفترة 2010-2019، أي أقل بنسبة 1.5 نقطة مئوية من النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لهذه الفترة الزمنية، وكانت الفجوة من حيث نصيب الفرد أكبر من ذلك. وقُدِّر تقلب النمو الاقتصادي في المنطقة بنحو 1.5 ضعفه في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.[2]

وخلال العقد الذي سبق تفشي كوفيد-19، سجلت البلدان المصدرة للنفط نموًا سنويًا متوسّطًا نسبته 3.4 في المئة، في حين بلغ معدل النمو السنوي في البلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط 3.6 في المئة. لكن العديد من البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات شهدت انكماشات متوسطة، مثل اليمن (3.8 في المئة) والسودان (0.8 في المئة). وبسبب التقلبات الكبيرة والمتكررة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حُرمت المنطقة من فوائد التقدم الاقتصادي المستدام.

بالإضافة إلى ذلك، تهيمن القطاعات المنخفضة الإنتاجية على معظم الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، في حين يستحوذ قطاع النفط والغاز الذي يستخدم رؤوس الأموال بكثافة على حصة كبيرة من الاقتصاد. والواقع أن هيمنة هذه القطاعات المنخفضة الإنتاجية في المنطقة، كقطاع البناء وخدمات البيع بالتجزئة، هي فعليًا انعكاسٌ لأسباب أعمق تعيق التحول الهيكلي الطويل الأجل، وبذلك تقتصر مساهمة الصناعات التحويلية على نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. في المقابل، تشهد القطاعات الاستخراجية تقلبات كبيرة، مع تبدلات شديدة في أسعار الهيدروكربونات والسلع الأخرى.[3] وتشكل حصة الخدمات، التي غالبًا ما تكون أساسية، حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي (وأكثر من نصف اليد العاملة).[4]

لذلك، وعلى الرغم من التقدم الواضح في بعض البلدان، ما زال تعقيد المنطقة الاقتصادي متخلفًا عن المناطق النامية الأخرى. فبين عامَي 2010 و2019، بقي مؤشر التعقيد الاقتصادي[5] منخفضًا نسبيًا، مع تفاوت كبير بين بلدان المنطقة. وعام 2019، أشارت التقديرات إلى أن مؤشر التعقيد الاقتصادي الأعلى سجلته المملكة العربية السعودية، تليها تونس ولبنان - في المرتبة 39 و45 و57 على التوالي من بين 133 دولة مدرجة في التصنيف العالمي - ما يعكس تنوعًا أكبر نسبيًا في حيز منتجاتها. من ناحية أخرى، سجل هذا المؤشر أدنى مستوياته في ليبيا واليمن والجزائر، حيث احتلت هذه الدول المراتب 121 و119 و116 على التوالي.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية، سجلت دول مجلس التعاون الخليجي التقدم الأكبر في مراتبها وفق مؤشر التعقيد الاقتصادي، بينما تراجعت مرتبة دول أخرى مثل اليمن ولبنان والمغرب. ووفقًا لأطلس التعقيد الاقتصادي الصادر عن هارفرد، أضافت البلدان المصدرة للنفط خلال السنوات الخمس عشرة الماضية منتجات جديدة إلى سلة صادراتها بحدود منتجين إلى 19 منتجًا، فيما أضافت البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط ما بين 20 و60 منتجًا جديدًا، وأضافت البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات العدد الأصغر الذي يقدَّر بين ثلاثة وتسعة منتجات تصديرية.

في المقابل، تباطأت التدفقات الصافية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في غالبية بلدان المنطقة منذ عام 2011. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض البلدان،

لا تزال هذه التدفقات الوافدة إلى المنطقة تشهد نمطًا يتسم بدرجة عالية من التركيز، على صعيد البلاد أو على صعيد القطاعات على حد سواء. في عام 2019 على سبيل المثال، تركّز ما يقارب 69 في المئة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالمنطقة في دولة الإمارات العربية المتحدة (34.6 في المئة) ومصر (22.6 في المئة) والمملكة العربية السعودية (11.4 في المئة). ومن ناحية القطاعات التي صبّت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تركزت معظم استثمارات التأسيس ضمن قطاعين رئيسيين هما قطاع العقارات، وقطاع النفط والغاز الطبيعي.[6،7]

علاوة على ذلك، لم تتمكن المنطقة من الاستفادة من الفوائد الاقتصادية المرتبطة بزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي. فنسبة التجارة والصادرات بين الدول العربية من إجمالي الحركة التجارية بقيت منخفضة. ولم تتمكن الاتفاقات التجارية القائمة من تكثيف التجارة داخل المنطقة وتحفيز المزيد من التكامل الاقتصادي.[8] وعلى الرغم من ازدياد الحركة التجارية بين دول المنطقة مع الوقت، لم تتجاوز نسبتها 12.9 في المئة من إجمالي التجارة عام 2019، في حين بلغت التجارة مع الاتحاد الأوروبي 14.9 في المئة للعام نفسه.[9] أما على المستوى دون الإقليمي، فتمثل التجارة بين البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي 2.4 في المئة فقط من إجمالي التجارة، وهو أحد أدنى مستويات التكامل التجاري في العالم، مقارنةً مع السوق المشتركة الجنوبية "ميركوسور" في أمريكا الجنوبية (14.7 في المئة) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (8.6 في المئة).[10] ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول المنطقة منخفضًا أيضًا على الرغم من مجموعة متنوعة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية والإقليمية ومعاهدات الاستثمار الثنائية.[11]

وكذلك، كان وضع المالية العامة في المنطقة ضعيفًا بشكل خاص أمام صدمات أسعار النفط، ليس بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط فحسب ولكن أيضًا بالنسبة للبلدان المصدرة لليد العاملة – أي البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط وبعض البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات – التي تتلقى كميات كبيرة من التحويلات الوافدة والمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد ساهم العجز المتزايد في الحساب المالي والحساب الجاري في ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد في جميع أنحاء المنطقة. وحتى قبل تفشي الجائحة، كانت عدة بلدان منخفضة الدخل تعاني للوصول إلى أسواق الديون.[12]

وفضلاً عن حجم الإنفاق، تعدّ تركيبة الإنفاق سمة رئيسية تؤثر على النتائج الاجتماعية والتنمية البشرية. فخلال الفترة 2010-2019 أي قبل الجائحة، استخدمت منطقة الدول العربية نحو 80 في المئة من الإنفاق العام لتمويل الاستهلاك الحالي (مثل الرواتب والسلع والخدمات وخدمة الديون والدعم الحكومي). ولكن تمويل الاستهلاك، بخلاف الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي، لا يزيد الإمكانات الإنتاجية ولا يعزز النمو على المدى البعيد.[13] وقد أدت أنماط الإنفاق هذه، مقترنة بارتفاع مستويات الديون وتزايد متطلبات خدمة الديون، إلى زيادة العجز المالي وإلى التشكيك في القدرة على تحمل الديون وفي الاستدامة المالية في بعض البلدان.

وثمة جانب آخر مهم هنا هو المخصصات المحدودة نسبيًا للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. فعام 2018، أي قبل الجائحة، بلغ إنفاق المنطقة المتوسط حوالي 8.5 في المئة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 20 في المئة، علمًا بأن نسبة هذه المخصصات كانت أقل بكثير في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات.[14]

تأثير جائحة كوفيد-19

تعتبر جائحة كوفيد–19 ثالث أزمة اقتصادية كبيرة تضرب المنطقة في غضون العقد الماضي وحده، بعد الانتفاضات العربية عام 2011 وهبوط أسعار النفط عام 2014. وفي خضم هذه الأزمات الكبرى، تعرضت المنطقة بانتظام لعدد من الأزمات المحلية الإضافية، بعضها مرتبط بالمناخ وبعضها الآخر بالسياسة.

بعد الانكماش الحاد الذي شهدته المنطقة عام 2020، انتعش النمو مرة أخرى عام 2021، لكن التعافي كان متفاوتًا ومرهونًا بحيز السياسات الهادفة إلى دعم الاقتصاد في كل دولة. فقد انكمش اقتصاد المنطقة بنحو 4.5 في المئة عام 2020، وشهدت البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات لأكبر تراجع في المتوسط (حوالي 15 في المئة).[15] أما نسبة التعافي عام 2021 فتُقدَّر بنحو 6.3 في المئة، مع أن اليمن لا يزال يعاني من انكماش قاربت نسبته 2 في المئة في العام نفسه.[16] ومن المستبعد أن يحصل تعافٍ متسارع عام 2022، حيث يُتوقع أن يبلغ متوسط النمو 5.5 في المئة في المنطقة، مدفوعًا بالدرجة الكبرى من البلدان المصدرة للنفط التي تتوقع تحقيق نمو في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية. مع ذلك، من المتوقع أن يتراجع زخم النمو في البلدان المستوردة للنفط والبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، خصوصًا بسبب تنامي الضغط التضخمي منذ نشوب الحرب في أوكرانيا.[17،18]

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع العجز المالي الكبير أصلًا في أنحاء المنطقة، في ظل تراجع الإيرادات وازدياد احتياجات التمويل. فقد اتسع متوسط العجز الإجمالي بمقدار 7 نقاط مئوية عام 2020 ليصل إلى 9.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تقلصت نسبة متوسط العجز المالي للمنطقة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3 في المئة عام 2021 ومن المتوقع أن يتحول إلى فائض بنسبة 4.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.[19] ويُعزى العجز المالي الضخم في كل المنطقة إلى الهبوط الكبير في عائدات النفط وسط انخفاض الطلب العالمي على النفط، إلى جانب ارتفاع الإنفاق على تدابير دعم الأسر المعيشية والشركات. وشهدت البلدان المصدرة للنفط حالات التدهور الأكبر نتيجة اعتمادها الشديد على عائدات النفط في ماليتها العامة.

وأدى العجز المالي الكبير إلى زيادة الدين العام، وبالتالي تفاقم وضع الديون الذي كان ضعيفًا في الأساس. فقد بلغ إجمالي الدين العام في المنطقة ذروته عام 2020 عند 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها 13 نقطة مئوية تقريبًا عن عام 2019.[20] وفي حين انخفض عام 2021 إلى 56.5 في المئة ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 47 في المئة في عام 2022، ومن المتوقع أيضًا على المدى المتوسط أن ترتفع نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير وأن تبقى أعلى من مستويات العام 2019 في غالبية دول المنطقة، حيث من المرجح أن يستمر هذا الارتفاع الحاد على المدي المتوسط.[21]

على الصعيد الخارجي، تراجعت أرصدة الحساب الجاري للمنطقة من فائض نسبته 1.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 إلى عجز بنسبة 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، في حين سجلت فائضًا بنسبة 4.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، ومن المتوقع أن يصل إلى فائض بنسبة 12.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.[22] فضلا عن ذلك، تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة 6 في المئة عام 2020، في حين انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 4.6 مليار دولار منذ النصف الأول من عام 2019 وحتى النصف الأول من عام 2020.[23] وتعافى صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنحو 46 في المئة في عام 2021، مدفوعًا بشكل رئيسي بالاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي.[24] وعلى الرغم من التوقعات الأولية بانخفاض تدفق التحويلات إلى المنطقة بنسبة 8 في المئة، كشفت التقديرات الأخيرة عن زيادة بنحو 5.4 في المئة عام 2020 و7.4 في المئة عام 2021، في دلالة على دور هذه التحويلات في مساعدة ملايين الأسر المعيشية على مواجهة التقلبات الدورية.[25]

الاستجابات على صعيد سياسات الاقتصاد الكلّي

أعلنت حكومات الدول العربية عام 2020 عن دعم مالي تبلغ نسبته نحو 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[26] – وهو دعم متواضع مقارنة بالدعم المالي المقدَّم في الاقتصادات الناشئة. وكان الإنفاق الإضافي المخصص لقطاع الصحة أقل أيضًا من مستواه في البلدان النظيرة. فقد بلغ متوسط الحزمة المالية لقطاع الصحة حوالي 0.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتصدرت المملكة العربية السعودية القائمة بنسبة 2.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما خصص العراق 0.02 في المئة لهذا القطاع (الجدول 4.1).[27]

على الرغم من أن التدابير الحكومية في المنطقة كانت محدودة الحجم، لكنها ساعدت على دعم النشاط الاقتصادي المحلي والتخفيف من حدة بعض الآثار الاجتماعية. في مصر مثلًا، قد يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020 متدنيًا حتى نسبة 1.9 في المئة، ولكنه قُدّر بنسبة 3.8 في المئة مع حزمة الاستجابة الحكومية للطوارئ.[28]

في حين ارتفع الإنفاق العام العالمي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4 نقاط مئوية عام 2020، تغير مظروف الإنفاق العام في المنطقة العربية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 34.4 في المئة في عام 2019 إلى 37.6 في المئة في عام 2020، ولكنه انخفض مجددًا إلى 33.1 في المئة في عام 2021 (الشكل 4.1)، وفقًا لآخر بيانات صندوق النقد الدولي. وانخفضت الزيادة في الإنفاق الحكومي في البلدان المتوسطة الدخل المصدرة للنفط والمستوردة للنفط في المنطقة في عام 2020 إلى ما دون متوسط الزيادة المسجَّل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على التوالي. وباستثناء مصر والأردن، شهدت أيضًا جميع الدول العربية انكماشًا في الإنفاق نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، والذي كان حاد خصوصًا في البلدان المصدرة للنفط. وارتفع متوسط مجموعة البلدان الهشة والمتأثرة بالصراع بسبب ليبيا التي شكلت حالة استثنائية على المستوى الإقليمي.[29]

الجدول 4.1 تدابير السياسات المالية والنقدية في المنطقة العربية بحسب البلد لعام 2020

البلد	الإنفاق الإضافي أو الإيرادات المفقودة[أ] (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق الإضافي أو الإيرادات المفقودة في قطاع الصحة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	دعم السيولة[ب] (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	خفض سعر الفائدة[ت] (نسبة مئوية)	خفض الاحتياطي الإلزامي[ج] (نسبة مئوية)
البلدان المصدرة للنفط					
الجزائر	1.3	0.7	..	14.3	80.0
البحرين	2.8	1.5	2.7	52.3	40.0
الكويت	1.5	..	..	45.5	19.2
عمان	0.6	0.0	..	60.0	40.0
قطر	1.0	0.6	0.9	47.1	0
المملكة العربية السعودية	2.6	2.1	1.0	63.5	0
الإمارات العربية المتحدة	2.4	..	..	62.5	50.0
البلدان المتوسطة الدخل والمستوردة للنفط					
جيبوتي	3.0	0.8	..	0	0
مصر	1.6	0.2	0.1	23.5	0
الأردن	1.6	0.7	1.8	37.5	28.6
المغرب	2.4	0.3	3.9	33.3	0
تونس	2.7	0.4	0.8	25.8	0
البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات					
العراق	0.2	0.0	..	0	13.3
ليبيا	4.2	..	..	0	0
الصومال	2.4	0.2		..	..
السودان	0.9	..	..	0	0
اليمن	1.2	0.1	..	0	0

.. غير متوفر
أ. تشمل القطاعات الصحية وغير الصحية.
ب. يشمل التدابير من خارج الميزانية مثل ضخ الأسهم والقروض وشراء الأصول وتحمّل الديون والالتزامات الطارئة.
ت. محتسب كنسبة مئوية من المستوى المسجل قبل الجائحة.
المصدر: Elgin and Yalaman 2021; IMF 2021c.

توصيات بشأن سياسات الاقتصاد الكلّي

على المدى القصير، تحتاج الحكومات إلى التوفيق بين الحزم المالية الجارية والتدابير المستهدفة للأسر والشركات ذات المراكز المالية المستدامة. ويمكن للحكومات إعادة تقييم الإنفاق العام وتحسين تحصيل الإيرادات الحكومية، مع فرض المزيد من الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، والحد من الثغرات في التهرب الضريبي والإعفاءات، إضافةً إلى رفع الرسوم والضرائب على السلع والخدمات غير الصحية. علاوة على ذلك، تستطيع الحكومات توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ليشمل جميع الإيرادات القائمة على المساهمات (بما في ذلك العاملين في القطاع غير الرسمي)، ويمكنها أيضًا تقليص التدفقات المالية غير المشروعة، واعتماد إطار اقتصادي كلّي لمواجهة التقلبات الدورية في ضوء السياقات الاقتصادية.

فضلاً عن ذلك، يجب على الحكومات أن توازن ما بين مخاطر تزايد الديون وسحب دعم السياسات قبل الأوان.[30] فالبلدان التي تعاني أصلاً من أرصدة ديون كبيرة تحتاج إلى إطار مالي موثوق يضمن القدرة على تحمّل الدين العام المتزايد مع العمل على تحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام. بعبارة أخرى، ينبغي أن تستمر السياسة المالية في توفير تدابير مستهدفة قصيرة الأجل لدعم الأسر المعيشية والشركات المتضررة، وأيضًا في تعزيز

الشكل 4.1 الإنفاق العام نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

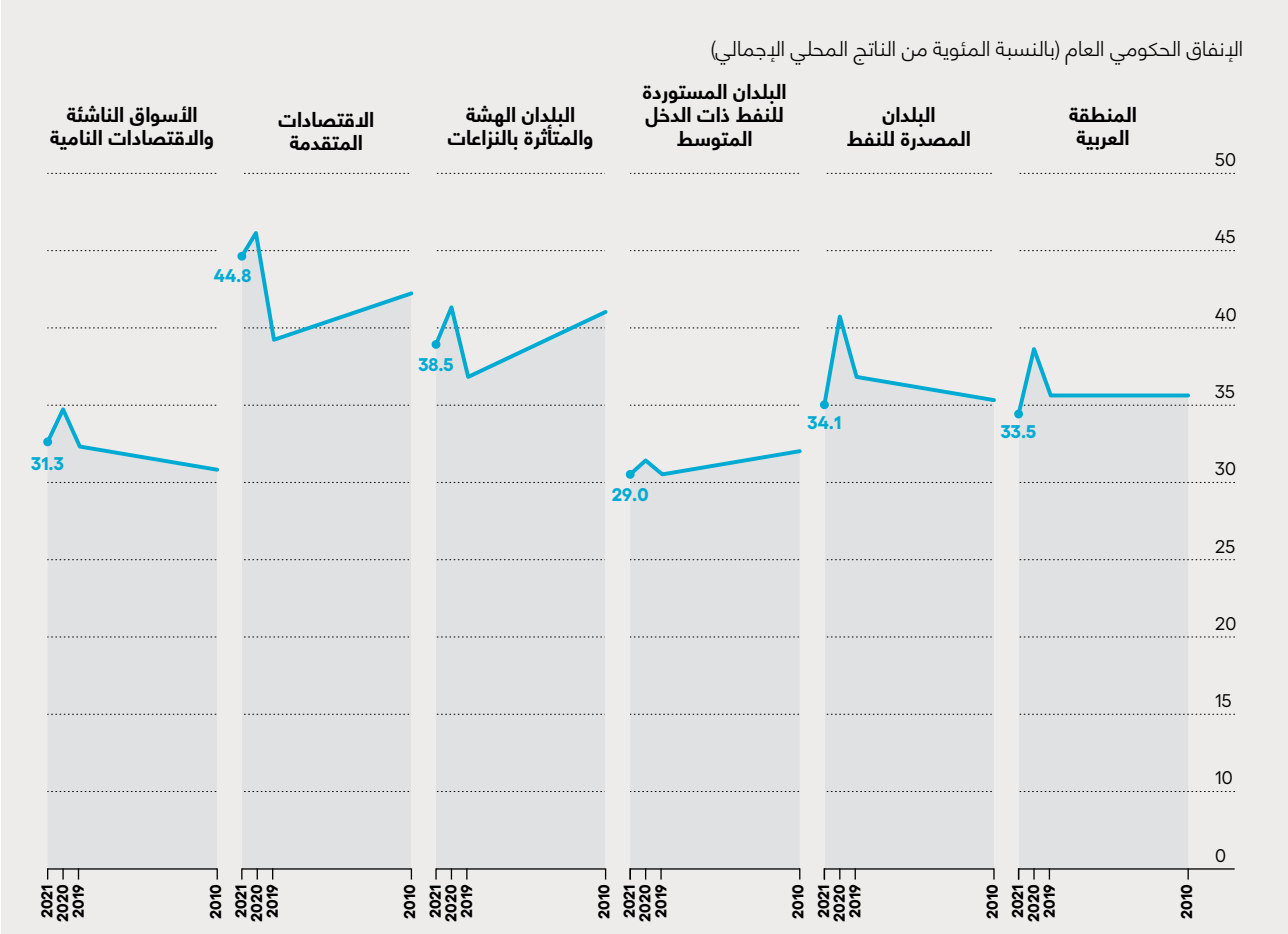

المصدر: المتوسطات المرجحة بالاستناد إلى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من صندوق النقد الدولي - نيسان/أبريل 2022.
بيانات الصومال وسوريا غير متوفرة

التعافي الأخضر والرقمي والشامل للجميع على المدى المتوسط.

فالبلدان التي تعاني أصلًا من أرصدة ديون كبيرة تحتاج إلى إطار مالي موثوق يضمن القدرة على تحمّل الدين العام المتزايد مع العمل على تحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام. بعبارة أخرى، ينبغي أن تستمر السياسة المالية في توفير تدابير مستهدفة قصيرة الأجل لدعم الأسر المعيشية والشركات المتضررة، وأيضًا في تعزيز التعافي الأخضر والرقمي والشامل للجميع على المدى المتوسط.

وعلى المدى المتوسط أيضًا، يجب أن تعالج الحكومات القيود التي تعاني منها القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وأن توجد فرصًا للاستثمار خارج قطاع الهيدروكربونات من خلال اقتصاد كلّي سليم وسياسات هيكلية سليمة، وأن تعزز إنتاجية العمل من خلال تنمية المهارات. فعلى الرغم من بعض الإصلاحات الجارية، لا يزال نطاق الإصلاحات الهيكلية المطلوبة كبيرًا في معظم الدول العربية، ويمكن للتوصيات المخصصة لوضع كل بلد من أجل حثّه على مسار التنمية أن تركز على المجالات التي تكون فيها مكاسب الإنتاجية المحتملة كبيرة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للإصلاحات الهيكلية التي تتيح تحقيق تحول أخضر ورقمي للاقتصاد، والتي تعزز المؤسسات الاقتصادية وبيئة الأعمال بما يلائم النشاط الاقتصادي القائم على السوق.

دمج اقتصادات المنطقة هو خطوة مهمة أخرى يمكن اتخاذها. وعلى الرغم من الاتفاقات التجارية السابقة والمساعي المبذولة لتحقيق هذا التكامل، لا تزال التجارة داخل المنطقة متدنية مقارنة بالمناطق الأخرى.[31] لكنّ تكامل اقتصادات المنطقة يسمح بإجراء الإصلاحات المحلية – ويعزز النمو والوظائف والاستقرار. ومن شأن السعي إلى تحقيق التكامل الإقليمي أن يساعد الحكومات على الاستفادة من المنافع من خلال الإصلاحات الوطنية، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وفي سبيل التقدم نحو تكامل إقليمي أفضل، وتنفيذ الإصلاحات على مستوى السياسات الوطنية، لا بد من إصلاحات عميقة تتجاوز حدود الدول لتتيح للشركات والأفراد العمل عبر الحدود الوطنية..[32] غير أن التعامل مع اتفاقيات تجارية متنوعة وغير متماثلة أمر معقد. إذ تعيق عقباتٌ كثيرة غير جمركية تجارة السلع، وثمة نقص في الأطر التنظيمية، كما أن البنية الأساسية للنقل واللوجستيات غير كافية، وبيئات الأعمال لا تدعم طموحات الشركات الراغبة في المشاركة في التجارة الدولية. زد إلى ذلك أن القيود السياسية والنزاعات الدائمة تجعل التجارة عبر الحدود صعبة للغاية.[33] والواقع أن الربط بين البُنى الأساسية في المنطقة يعتبر غير كاف وغير مكتمل، ولا تزال الاستثمارات غير كافية لتلبية الاحتياجات الإنمائية المتزايدة في الدول العربية، وهذا ما يبطئ من سرعة التكامل الاقتصادي.[34]

من هنا، فإن تحفيز تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة عبر الحدود يتطلب أن تشمل الأولويات الإصلاحية معالجة مسألة الحواجز التي تعيق تيسير التجارة – وبالأخص الحد من الأعباء الإدارية التي يواجهها التجار، وزيادة الشفافية التنظيمية، وتبسيط الإجراءات ورقمنتها.[35] وتدعو الحاجة أيضًا إلى سياسات تدعم التنويع الاقتصادي، بما في ذلك تنمية المهارات، والتخطيط لاعتماد الرقمنة، وتعزيز التكامل مع سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية – وكلها سياسات تهدف إلى تعزيز فرص العمل المحلية والنماذج الاقتصادية المستدامة.[36] ويتعين على الحكومات أن تركز أيضًا على تحسين التخطيط للاستثمارات وتحديد أولوياتها وتنسيقها في مجال البنية الأساسية للربط والاتصال داخل البلدان وفي ما بينها. ومن المفيد وضع استراتيجية مشتركة لتنقل الأشخاص من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. وينبغي لسياسات التكامل المالي أن تقوّي الأسواق والمؤسسات وتحدّث الأطر التشريعية التي تنظّمها. وأخيرًا، يمكن إنشاء قنوات رسمية للحفاظ على التحويلات واستثمارها بما يتيح تعزيز التكامل المالي والاقتصادي في المنطقة.

تتطلب هذه الجهود دعم المالية العامة والمؤسسات الضريبية باستراتيجيات صريحة وميزانيات سنوية ومتوسطة الأجل – مع إعادة توجيه أولويات الإنفاق العام نحو النفقات الاجتماعية والاستثمارية.

كما يجب أن تضع البلدان خريطة طريق للإصلاحات المتسلسلة التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات النظم القائمة، بما في ذلك مكامن قوتها وضعفها ومواردها والقيود على قدراتها، والترابط بين تصميم السياسات وتنفيذها.[37] ومن شأن هذه الإصلاحات أن تجعل الإنفاق العام أكثر كفاءة وفعالية وإنصافًا من عدة نواحٍ، من بينها إعطاء الأولوية للنساء والشباب والمستفيدين المعرضين للأخطار، والاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية. وقد آن الأوان أيضًا لإطلاق نقاش في السياسات حول نظام ضريبي أكثر عدلًا وأوسع نطاقًا يكون تصاعديًا وبسيطًا وفعالًا وشفافًا.

العمالة

تنبع التحديات الهيكلية في أسواق عمل الدول العربية بالدرجة الكبرى من الفجوة العميقة بين الوظائف الرسمية "الجيدة" في كل من القطاعين العام والخاص، والوظائف غير الرسمية "السيئة" في القطاع الخاص.[38] وقد نتجت هذه الازدواجية مباشرةً عن العقد الاجتماعي المعتمد منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى السبعينيات، بناءً على نموذج تحول صناعي تقوده الدولة. فالدور الذي اكتسبه القطاع العام نتيجةً لذلك، بما فيه الإدارات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة، رسّخ تفضيل العاملين للوظيفة العامة نظرًا لرواتبها العالية ومنافعها غير المتعلقة بالأجور.[39]

لكن هذا العقد الاجتماعي بدأ يتزعزع في الثمانينيات عقب الأزمات التي حدثت على مستوى أسعار الصرف والميزانية وأُجبرت معظم البلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط والبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات على الانتقال إلى نماذج ليبرالية جديدة للتنمية الاقتصادية.[40] غير أن الانخفاض التدريجي في عمالة القطاع العام الرسمية على مدى العقود اللاحقة لم يقابَل بزيادة في وظائف القطاع الخاص الرسمية، ما ترك الوافدين الجدد إلى سوق العمل في وضع مجحف جدًا مقارنة مع الوافدين الأكبر سنًا. وفي البلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط والبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، أدى هذا الحرمان إلى ارتفاع معدلات البطالة وتزايد العمالة غير الرسمية. أما البلدان المصدرة للنفط فشهدت فجوة بين الوظائف المربحة في القطاع العام، والتي يشغلها في الغالب المواطنون المحليون،[41] ووظائف القطاع الخاص التي تختلف اختلافًا كبيرًا في نوعيتها ويشغلها في الغالب العمال الأجانب الوافدون. لكن بعض الدول المصدرة للنفط انتقلت مؤخرًا نحو سياسات توطين الوظائف حيث يتم استبدال العمال الأجانب الوافدين بمواطنين من البلاد في الوظائف المكتبية والإدارية في القطاع الخاص.

وقد أدى انهيار العقد الاجتماعي إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث بات العمال المتعلمون ينتظرون وظائف جيدة، لا سيما في القطاع العام. وسجلت المنطقة العربية معدلات بطالة أعلى من المناطق الأخرى -10.9 في المئة في عام 2019[42] مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 5.4 في

المئة– وهذه المعدلات آخذة في الارتفاع حيث وصل معدل البطالة الإجمالي إلى أكثر من ضعف المتوسط العالمي في دول شمال أفريقيا،[43] وفاق المتوسط العالمي بحوالي 50 في المئة في دول الشرق الأوسط العربية[44] عام 2019، مع وجود فجوات واسعة بين الرجال والنساء. وفي حين كانت بطالة الذكور أعلى بقليل من المتوسط العالمي – 8.3 في المئة في عام 2019، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 5.3 في المئة–، وكانت بطالة الإناث أعلى بثلاث مرات ونصف إلى أربع مرات، وهي النسبة الأعلى في العالم -21.4 في المئة مقارنة بـ5.5 في المئة للعالم في 2019.[45] وتتراوح المعدلات في المنطقة بين منخفضة كما في دول الخليج العربي (على الرغم من ارتفاعها في بعض الدول[46]) إلى مرتفعة للغاية كما في جيبوتي ودولة فلسطين. وقبل الجائحة، ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعًا كبيرًا بين عامَي 2010 و2019 في كل من الأردن والعراق ولبنان وتونس والسودان بينما انخفضت في مصر.

وسجلت البطالة مستويات مرتفعة بشكل خاص بين فئة الشباب، حيث بلغت 25.3 في المئة في عام 2019. وبلغت بطالة الشباب في دول شمال أفريقيا المعدل الأعلى في العالم عام 2019 بنسبة ناهزت 26 في المئة، تليها دول الشرق الأوسط العربية بنسبة قاربت 23 في المئة.[47] وكان معدل البطالة بين الشابات أكثر من ضعفه بين الشبان عام 2019، حيث وصل إلى 43 في المئة في شمال أفريقيا و40 في المئة في دول الشرق الأوسط العربية (مقارنة بـ21 في المئة و20 في المئة بين الشباب على التوالي)، وهو يرتفع بشكل أسرع بكثير من وتيرته بين الشباب. والواقع أن نسبة بطالة الشابات في الجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن وليبيا ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية تجاوزت 45 في المئة عام 2019.[48]

لكن المقلق أكثر هو أن نسبة الشباب في العمالة غير الرسمية بلغت 87.8 في المئة في الدول التي تم الحصول على بياناتها، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة الكبار في المنطقة (68.2 في المئة).[49] وتشهد المنطقة أكبر فجوة في العالم من ناحية العمالة الرسمية بين الشباب والكبار،[50] ما يعكس تدهور ظروف سوق العمل بالنسبة للشباب الذين يواجهون صعوبة أكبر في الانتقال من الدراسة إلى العمل. وقد انعكست نتائج سوق العمل المتدهورة في امتداد فترات البطالة المرتبطة بارتفاع مستويات التعليم، وتضاؤل فرص الانتقال إلى العمالة الرسمية الجيدة، وعدم تطابق المهارات مع المواصفات التي يطلبها أصحاب العمل.[51] فالشباب الذين يدخلون سوق العمل في وظائف غير رسمية نادرًا ما ينتقلون إلى وظائف رسمية، بغض النظر عن مستواهم التعليمي أو خبرتهم.[52] ويرتبط الحصول على العمل الرسمي بالخلفية العائلية، مثل مستوى الوالدين التعليمي ومهنتهما وثروتهما، وهذا ما يُفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة وتلك القائمة بين الأجيال. كما أن دور الروابط الشخصية والعائلية (الواسطة) في تأمين الوظائف في القطاع العام راسخٌ في العديد من بلدان المنطقة.[53]

بالإضافة إلى ذلك، كانت معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة آخذة في التراجع وسجلت مستويات هي من بين الأدنى في العالم بنسبة 20.3 في المئة، حيث بلغت 19 في المئة في دول الشرق الأوسط العربية و21 في المئة في شمال أفريقيا عام 2019[54] وعلى الرغم من أن المرأة سدت بشكل كبير فجوة التحصيل العلمي بين الرجال والنساء[55] غير أن مسار عمل المرأة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوفر الوظائف الرسمية "الجيدة" وكذلك بمسار حياتها وقراراتها المتعلقة بالزواج. إذ تشير بعض الأدلة إلى أن الشابات كنّ أكثر تقبّلًا لفكرة المشاركة في سوق العمل والبحث عن عمل قبل الزواج. ويأتي في أعقاب ذلك انخفاض كبير في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بعد الزواج، ولا سيما النساء اللواتي لا يعملن في وظائف رسمية، ما يشير إلى تأثير الأعراف الاجتماعية والعمل غير المأجور على مشاركة المرأة في القوى[56] كما أن تناقص الفرص في القطاع العام وعدم قدرة القطاع الرسمي الخاص على إيجاد فرص عمل كافية، دفعا غالبية النساء إلى التخلي عن سوق العمل تمامًا لتجنب الاضطرار إلى قبول وظائف غير رسمية تفتقر إلى الأمان والاستقرار الوظيفي والإجازات المدفوعة الأجر والتأمين الاجتماعي والصحي.

وكذلك سجلت مشاركة الشباب في القوى العاملة معدلات متدنية جدًا وهي تتراجع منذ عام 2010. وبينما كان معدل مشاركة الشابات يحوم مؤخرًا حول 11 في المئة في المنطقة، انخفض معدل مشاركة الشباب قبل كوفيد–19 من 30.7 في المئة في عام 2010 إلى 25.5 في المئة في عام 2019.[57] وتضم الدول العربية أيضًا أعلى نسبة إقليمية في العالم من الشباب (15-24 عامًا) غير الملتحقين بالتعليم أو التوظيف أو التدريب بلغت 29.5 في المئة عام 2019[58] مع العلم بأن عدد الشباب في هذه الفئة ظل يرتفع خلال السنوات القليلة الماضية، وخصوصًا في الشرق الأوسط، ما يعكس عائدًا منخفضًا أو حتى سلبيًا على التعليم المكتسب، ونظرة قاتمة إلى المستقبل لدى الشباب قد تؤدي إلى سخط اجتماعي واضطرابات مدنية.[59] وفي حين بلغ معدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو التوظيف أو التدريب 18 في المئة، ارتفع معدله بين الشابات ليصل إلى 42 في المئة.

الشكل 4.2 تدابير الإغلاق العام وحظر التجول المرتبطة بجائحة كوفيد-19 بتأثيراتها الحادة على الشركات وعمّالها في الدول العربية متمثلة في خسائر كبيرة لعدد ساعات العمل

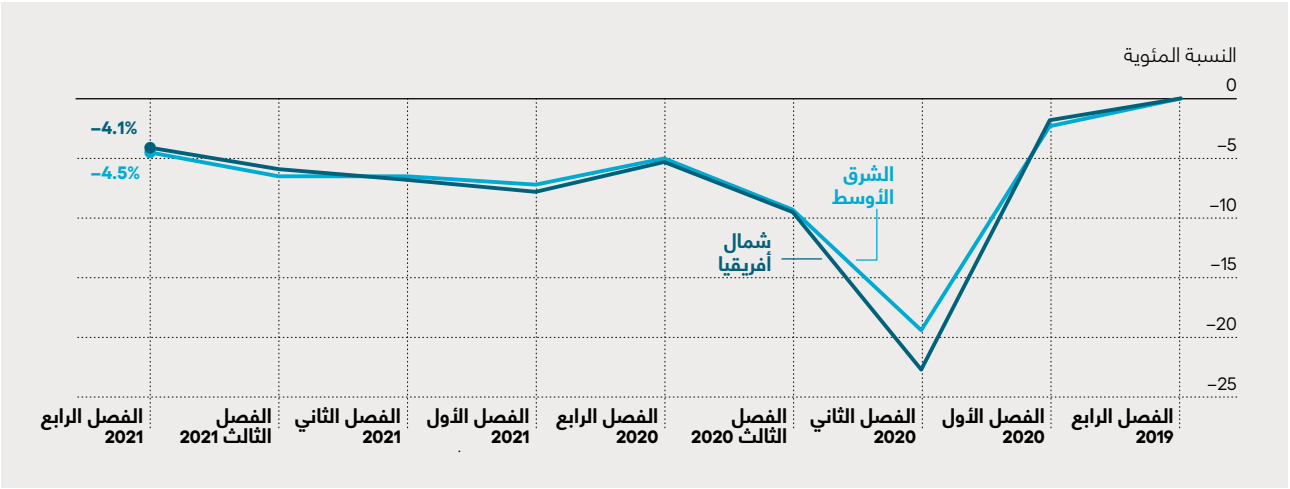

ملاحظة: إن النسبة المئوية للساعات المفقودة محتسبة مقارنةً بالفصل الرابع من عام 2019.
المصدر: حسابات الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية استنادًا إلى بيانات منظمة العمل الدولية.

تأثير جائحة كوفيد-19 على العمل

في عام 2021 ارتفعت البطالة إلى 12.5 في المئة، بعد أن كانت 10.9 في المئة في 2019، وهو ضعف المتوسط العالمي البالغ 6.2 في المئة.[60] وبقي معدل بطالة النساء يساوي ثلاثة إلى أربعة أضعاف المتوسط العالمي، مرتفعًا من 21.4 في المئة في 2019 إلى 24 في المئة في 2021، وفي عام 2021، سجلت المنطقة العربية أعلى معدل بطالة للشباب في العالم بنسبة بلغت 28.6 في المئة، بعد أن كانت 25.3 في المئة في 2019. كما سجل معدل البطالة بين الشابات المستوى الأعلى في العالم، وبلغ ضعف المعدل بين الشبان، حيث وصل إلى 49.1 في

الشكل 4.3 التفاوت الكبير لتأثيرات جائحة كوفيد-19 على أسواق العمل بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2020 واختلافها بحسب البلد والنوع الاجتماعي

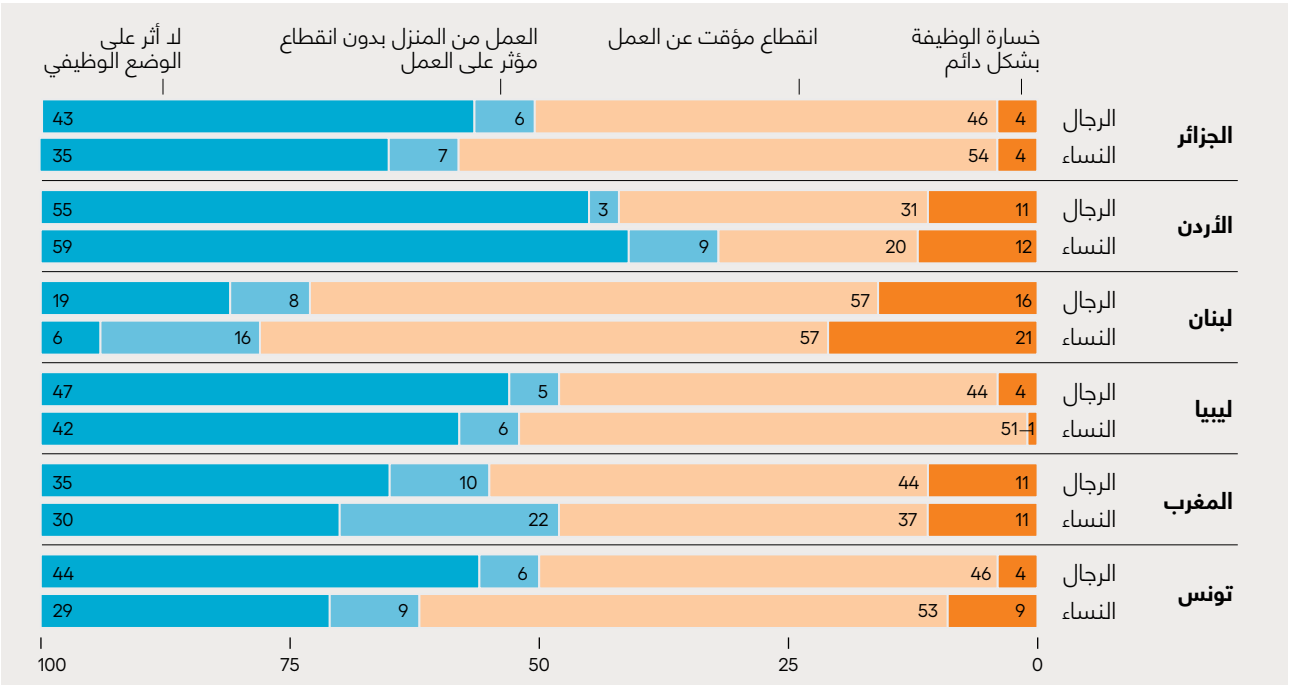

المصدر: حسابات الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية استنادًا إلى الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الأول (تموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر 2020)، 2021.

المئة بعد أن كان 44.7 في المئة عام 2019 مقارنة مع 23,8 في المئة للشبان عام 2021 بعد أن كان 20.8 في المئة عام 2019.

وكان لتدابير الإغلاق وحظر التجول المرتبطة بجائحة كوفيد-19 آثار شديدة الحدة على الشركات وعمالها، حيث فُقدت ساعات عمل كثيرة في عامَي 2020 و2021، وتفاوت عددها بحسب صرامة إجراءات الإغلاق وإقفال أماكن العمل (الشكل 4.2). ومقارنةً بالفصل الرابع من عام 2019، تمت خسارة 23 في المئة من ساعات العمل خلال الفصل الثاني من عام 2020 في شمال أفريقيا و20.3 في المئة في دول الشرق الأوسط العربية، في حين تمت خسارة حوالي 8.5 في المئة في كل منطقة خلال الفصل الثالث حين بلغت صرامة تدابير الإغلاق أشدّها.[61] وعادلت هذه الخسائر 23.4 مليون وظيفة بدوام كامل (على أساس 48 ساعة عمل أسبوعيًا) في الفصل الثاني من عام 2020 و9.2 مليون في الفصل الثالث. واستمرت الخسائر في ساعات العمل خلال عام 2021 ولكن بمعدلات أقل تفاوتت بين ما يعادل فقدان 4.9 و6.9 مليون وظيفة بدوام كامل في كل فصل، مع تخلّي البلدان إلى حد كبير عن إجراءات الإغلاق الصارمة وارتفاع معدلات التلقيح، بخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، ما يعكس تأثير الجائحة المستمر في عرقلة سلسلة التوريد واستمرار حالة الاضطراب وعدم اليقين طوال عام 2021.

وعلى مدار عام 2020، فقدَت دول الشرق الأوسط العربية 9 في المئة من ساعات العمل، أي ما يعادل 4.6 مليون وظيفة بدوام كامل، في حين خسرت منطقة شمال أفريقيا 9.6 في المئة، أي ما يعادل 5.6 مليون وظيفة بدوام كامل.[62] وفي عام 2021، بلغت نسبة الخسائر 5.4 في المئة للمنطقة الأولى و5.2 في المئة للثانية، بما يعادل 2.8 مليون و3.1 وظيفة بدوام كامل.[63] وتُرجمت هذه الخسائر إلى خسارة مجمعة في دخل العمل بنحو 1 إلى 10 في المئة في دول الشرق الأوسط العربية (3.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) ونحو 12 في المئة في شمال أفريقيا (5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2020. وفي غياب خطط مناسبة لدعم الدخل، قد يؤدي هذا الانخفاض الكبير في الدخل إلى تفاقم الآفاق الاقتصادية نتيجة دفع العمال إلى الفقر، وبالتالي سيتراجع الطلب الكلي. وهذا من شأنه أن يخلق حلقة مفرغة حيث يؤدي انخفاض الطلب إلى تقليل الدخل بشكل أكبر وبالتالي يضعف إمكانية تحقيق تعافٍ سريع.

كان وقع الجائحة على أسواق العمل متباينًا، واختلف مع الوقت بين البلدان وبين الرجال والنساء (الشكل 4.3). فأكثر من 50 في المئة من الرجال الذين كانوا يعملون قبل الجائحة إما فقدوا وظائفهم بشكل دائم أو تم إيقافهم مؤقتًا عن العمل بحلول الفترة الممتدة بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2020، بحسب المسح الذي أجراه البارومتر العربي على ثلاثة مراحل بين 2020 و2021 في عدة بلدان عربية مختارة. غير أن التأثير الأشد وقع في لبنان، وخصوصًا في البداية، علمًا بأنه بقي قويًا في جميع البلدان المشمولة بالاستطلاع حتى شهر آذار/مارس 2021. فقد كان لبنان يعاني من انهيار سعر صرف عملته وتحديات أخرى في الاقتصاد الكلّي، ولكن الجائحة زادت من حدة الأثر على العمال. وعلى مر مختلف موجات الجائحة، شهدت مصر والعراق وتونس أعلى نسبة انخفاض في ساعات العمل خلال الموجة الأولى عندما كانت القيود أكثر صرامة.[64]

الشكل 4.4 اختلاف تأثير جائحة كوفيد-19 على العمال في المغرب وتونس بحسب نوع العمل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020

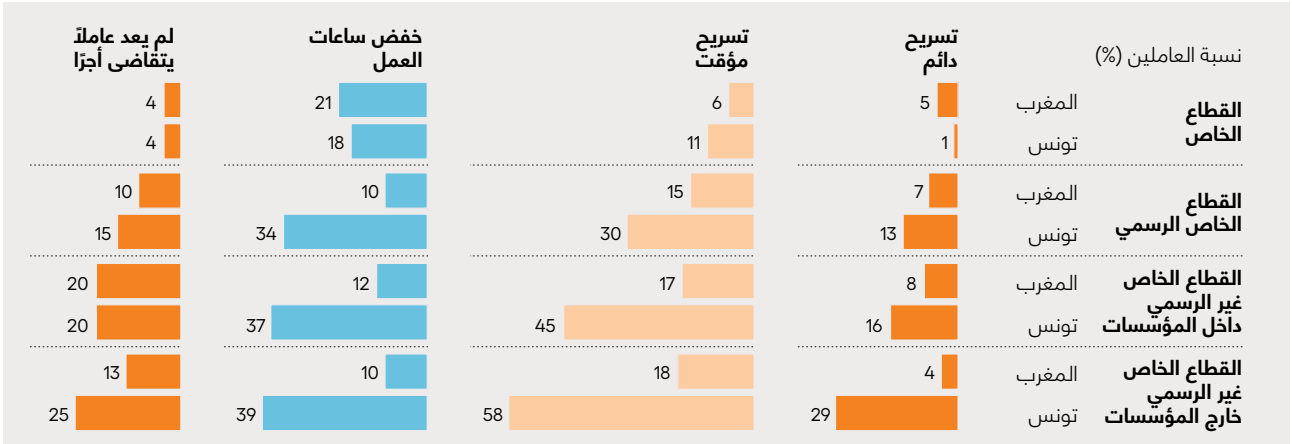

ملاحظة: تشير البيانات إلى تجربة العمال خلال الأيام الستين التي سبقت تاريخ مقابلتهم في كل استطلاع في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
المصدر: حسابات الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية استنادًا إلى أدوات رصد كوفيد-19 من منتدى البحوث الاقتصادية، Covid-19 Household Monitors, Wave 1.

وفي بعض البلدان والقطاعات، كان تأثير الجائحة أقسى على النساء العاملات منه على الرجال، حيث كانت النساء عرضة للانقطاع المؤقت عن العمل أكثر من الرجال في عامَي 2020 و2021. وكانت أيضًا احتمالات العمل من المنزل أعلى بين النساء، وهو ما قد يعكس أنواع الوظائف التي يشغلنها عادةً عند دخول سوق العمل. وعادةً ما تكون هذه الوظائف أكثر ملاءمة للعمل عن بُعد، مثل الوظائف في مجال التعليم والقطاع العام التي يمكن تأديتها من المنزل.[65]

علاوةً على ذلك، كان الشباب والعمال الأكثر عرضة للخطر – أي أولئك الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص أو يشغلون وظائف مؤقتة أو غير رسمية – أكثر عرضةً للشعور بوطأة تأثير الجائحة.[66] في المغرب وتونس مثلًا، كان الأثر المترتب أقل بكثير على القطاع العام من القطاع الخاص (الشكل 4.4).[67] وكما هو متوقع، وقع التأثير الأكبر على العاملين في القطاع غير الرسمي، خصوصًا العاملين خارج المؤسسات. وتفاوت التأثير زمانيًا وحسب البلدان، فبدأ طفيفًا ثم تفاقم بمرور الوقت في المغرب، بينما تجلى أثر الجائحة في تونس على الفور في شكل تسريح مؤقت أو دائم للعمال أو خفض ساعات العمل أو حتى تغيير وضع العمال إلى عمال يوميين بدون أجر ثابت. وفي كلا البلدين عانى العمال من تأثيرات حادة في شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2021، وكانت هذه التأثيرات أحيانًا أكثر حدة مما كانت عليه عام 2020 وصولًا إلى حزيران/يونيو 2021 ما يعكس النتائج الاقتصادية المستمرة والمتفاقمة فيما كانت الاقتصادات تكافح للعودة إلى ما كانت عليه قبل الجائحة، وسط انتشار متحورات الفيروس وتعثّر سلاسل القيمة في كل أنحاء العالم وازدياد حالة الغموض وعدم اليقين.

دعم العمّال

عملت حكومات كثيرة في المنطقة العربية على التخفيف من الآثار المباشرة لجائحة كوفيد–19 على أسواق العمل من خلال حزم متنوعة من الحوافز والمساعدات. وتضمّن ذلك تقديم الإغاثة المباشرة للمؤسسات، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، على شكل تسهيلات في السيولة وإعانات للأجور وتأجيل دفع الضرائب والرسوم – بالإضافة إلى تدابير أكثر مباشرة لحماية العمال، مثل الإجازات المدفوعة الأجر وإعانات البطالة والتحويلات النقدية. كما اتخذت بلدان عدة تدابير تستهدف العمال مباشرةً – وخصوصًا العمال في القطاع غير الرسمي – من خلال المساعدات النقدية.

في مصر، أجريت تحويلات لمرة واحدة إلى العمال غير الرسميين المسجلين في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة من خلال مكاتب البريد. وفي الأردن، أدرج العمال غير الرسميين في السجلات الاجتماعية الرسمية عبر توسيع نطاق الاستحقاقات لتشمل الأسر المعيشية التي لم يتم تغطيتها من قبل. وفي المغرب، مُنح العمال غير الرسميين، الذين يستفيدون من التأمين الصحي غير القائم على الاشتراكات، تحويلات نقدية تراوحت بين 94 و134 دولارًا في الشهر على أساس عدد أفراد الأسرة، اعتبارًا من نيسان/أبريل 2020. أما العمال غير الرسميين الذين لم يكونوا يستفيدون من التأمين، فكانوا مؤهلين لتقديم طلب عبر الإنترنت للحصول على مساعدة نقدية. وفي المقابل، زادت سلطات جيبوتي المساعدات الغذائية والنقدية لعمال اليومية. وبالنسبة إلى البلدان والأقاليم الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وسّعت دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية نطاق الدعم النقدي لعمال اليومية والموسميين.[68]

في حين حاولت العديد من الحكومات التخفيف من الآثار السلبية التي رتّبتها الجائحة على الأشخاص الأكثر عرضة للخطر، إلا أن القصور المالي جعل هذه التدخلات غير كافية في معظم البلدان. فقد أفاد المشاركون في الاستطلاع أنهم التمسوا الدعم ولكنهم لم يتلقوه دائمًا، وقال العديد منهم إنهم قللوا من استهلاك المواد الغذائية الأساسية[69] أو استنفدوا مدخراتهم أو اقترضوا من العائلة أو الأصدقاء أو باعوا أصولهم.

وكشفت أداة تتبع النوع الاجتماعي، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن 55 تدبيرًا متخذًا في ما يتعلق بسوق العمل، وتفاوتت هذه التدابير ما بين تدبير واحد في عُمان وقطر والصومال، إلى سبعة تدابير في مصر وعشرة في المملكة العربية السعودية،[70] بينما لم يسجل اتخاذ أي إجراءات متعلقة بسوق العمل في العراق أو لبنان أو ليبيا أو السودان أو اليمن. في المقابل، قدّرت أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد–19، التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عدد الإجراءات المرتبطة بسوق العمل بـ81 إجراءً في الدول العربية على الشكل الآتي كما تم تسجيلها: معدوم في العراق وليبيا ودولة فلسطين[71] أو الصومال؛ وقليل جدًا في جيبوتي (1) ولبنان (1) والجمهورية العربية السورية (1) واليمن (2)؛ والأعلى في الكويت (11) وعمان (14) والبحرين (18).

إصلاح أسواق العمل

تتطلب التحديات المتأصلة التي تواجهها أسواق العمل العربية نهجًا متعدد الأوجه يعالج أوجه القصور في

العرض والطلب على حدٍّ سواء على المديين المتوسط والطويل.[72] ومن الضروري في هذا الإطار اتباع سياسات تزيد الطلب على العمالة بشكل مباشر – وهي المشكلة الأكثر إلحاحًا في سوق العمل بالمنطقة.[73] وينبغي أن تسهم الإصلاحات في خلق فرص العمل في القطاع الخاص وتوفير ظروف عمل لائقة لجذب المزيد من النساء إلى سوق العمل في إطار جهد أوسع لزيادة المنافسة.[74] ومن المهم أيضًا تشجيع التنويع، لا سيما في الصناعات ذات الإنتاجية العالية، وتقليل الاعتماد على الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل البناء،[75] التي تميل إلى خلق فرص عمل مؤقتة ومعرضة بشدة لمخاطر الصدمات الاقتصادية.

من ناحية العرض، سلطت الجائحة الضوء على المهارات الرقمية والحاجة إلى استثمار يستهدف المهارات التقنية بشكل أكبر من أجل مواكبة الطلب على العمالة. وهنا، يجب على صانعي السياسات أن يدعموا ويحفزوا ويصمموا بعناية آليات تنمية مهارات العمال المعرضين للخطر في المجالات ذات النمو المرتفع، وخصوصًا الاقتصادات الرقمية والخضراء.[76] وهذا يتطلب الاستثمار في بنية تحتية قوية للاتصالات وسد الفجوة الرقمية بين الفئات الجغرافية والنوع الاجتماعي والفئات الاجتماعية الاقتصادية.

ومن المهم بالقدر نفسه خلق فرص جديدة تستهدف الشباب والنساء الذين يعتبرون عرضة للخطر بشكل خاص في سوق العمل ويكونون عادة أكبر الخاسرين خلال الصدمات الاقتصادية. ويتعين على الحكومات أن تعطي الحوافز المناسبة لاستحداث فرص العمل وإعطائها طابعًا رسميًا، وأن توجه السياسات التعليمية الوطنية والإقليمية نحو الابتكار والتكنولوجيا العالية والصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وأن تعمل في الوقت نفسه على زيادة الفرص المتاحة للشابات والشبان إلى أقصى حد ممكن.

المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة

تشكل المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الجزء الأكبر من وحدات الأعمال وتضم حصصًا كبيرة من الوظائف. وحسب البيانات المتوافرة في المنطقة العربية، تستأثر المؤسسات البالغة الصغر بنحو 90 في المئة من الشركات التجارية بحسب التقديرات، في حين تشكل المنشآت الصغيرة أكثر من 9 في المئة منها، وتمثل المنشآت المتوسطة والكبيرة النسبة المتبقية. وتملك البلدان المصدرة للنفط أعلى نسبة شركات كبيرة نظرًا إلى ضخامة الصناعات القائمة على استخراج النفط، والاستعمال الكثيف لرؤوس الأموال فيها. وبحسب ما يرد من تقارير، فإن البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات والبلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط تملك أعلى نسبة من المنشآت البالغة الصغر (قرابة 92 في المئة)، تليها البلدان المصدرة للنفط (83 في المئة).[77]

وتشهد المنطقة أيضًا إحدى أدنى نسب رائدات الأعمال اللواتي يمتلكن أو يُدِرن الشركات – 14 في المئة – وهي نسبة تقلّ بكثير عن المتوسط العالمي

الشكل 4.5 نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسط التي تملك قروضًا مصرفية/خطوط ائتمان

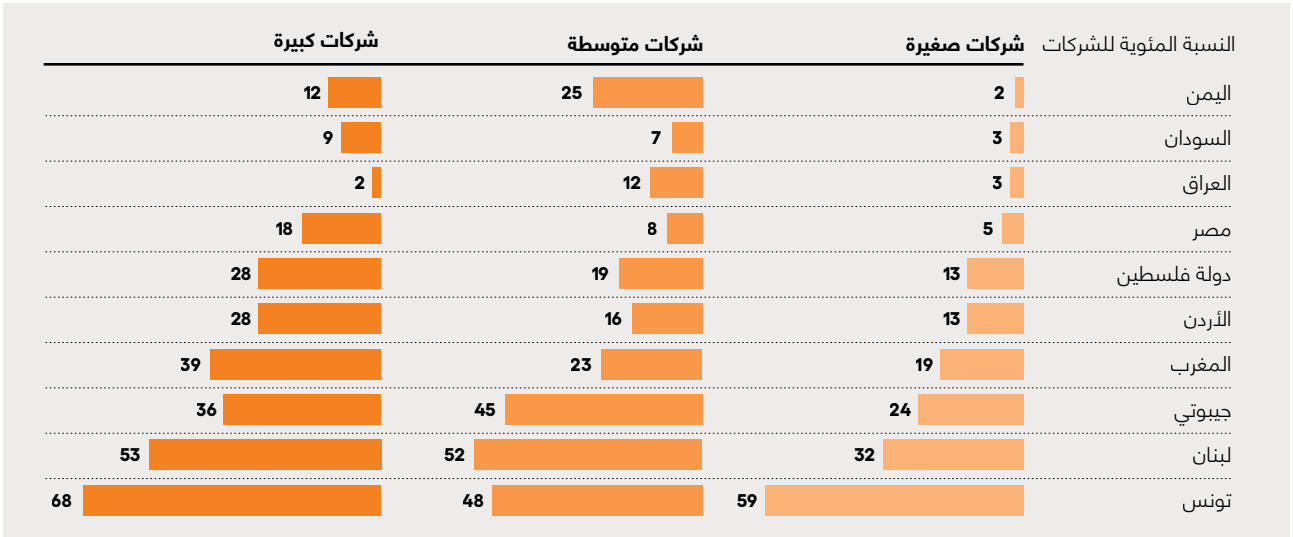

ملاحظة: يستند هذا الرسم البياني إلى أحدث البيانات المتوفرة لكل بلد قبل جائحة كوفيد-19.
المصدر: استطلاعات المؤسسة من البنك الدولي، آذار/مارس 2022 World Bank Enterprise Surveys.

الشكل 4.6 نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تلجأ إلى المصارف لتمويل رأس المال المتداول

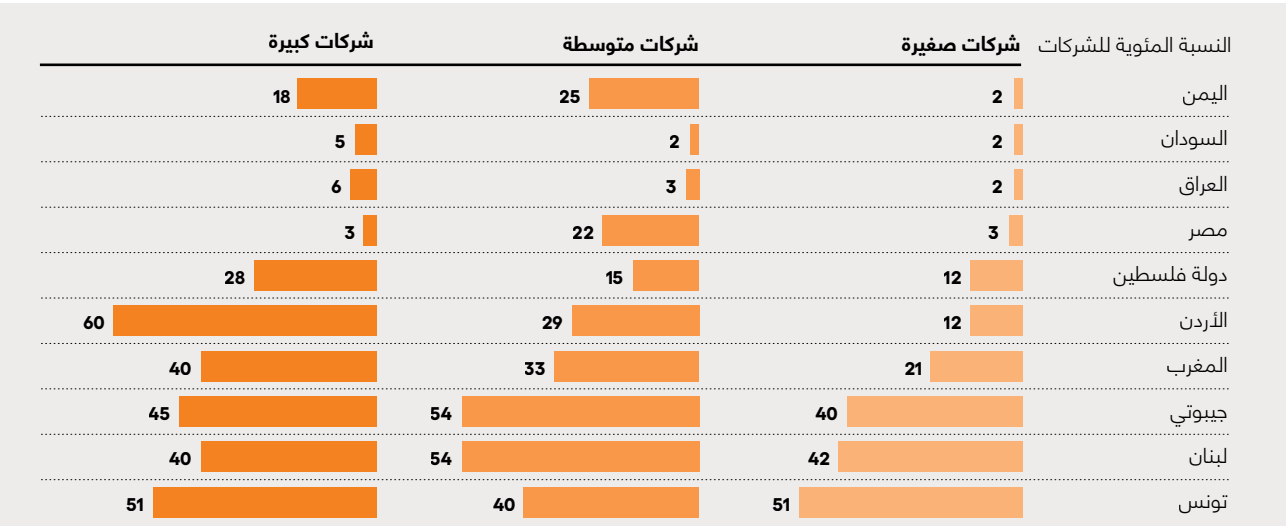

ملاحظة: يستند هذا الرسم البياني إلى أحدث البيانات المتوفرة لكل بلد قبل جائحة كوفيد-19.
المصدر: استطلاعات المؤسسة من البنك الدولي، آذار/مارس World Bank Enterprise Surveys 2022.

البالغ حوالي 34 في المئة.[78] ويعكس هذا الواقع الصعوبات التي تواجهها المرأة في الحصول على الموارد الإنتاجية وخدمات دعم الأعمال التجارية وفرص تنمية المهارات.

في حين تساهم المنشآت الأصغر حجمًا بشكل كبير في توفير فرص عمل لائقة وتطوير اقتصاد أكثر دينامية وتنوعًا وإنتاجية، إلا أن الحواجز الهيكلية والسياسية والمالية تعيق تنميتها وتقوّض إمكاناتها.

ومن المسببات الرئيسية الأخرى للمصاعب التي تواجهها الشركات الصغيرة هو سيطرة الشركات المملوكة للدولة والشركات التابعة لجهات سياسية[79] على الاقتصاد. فالممارسات التي تكرّس أفضلية الحصول على الأراضي والتمويل - والمعاملة القانونية والتنظيمية التفضيلية في خطط وقوانين الشراء الحكومي والضرائب والتحويلات الحكومية والوصول إلى الأسواق - تخنق المنافسة وتشوه قواعد اللعبة. ففي ليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، أدى تدهور البنية الأساسية وتقييد الوصول إلى الأسواق وغياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي لفترة طويلة إلى إعاقة إنتاجية الشركات الصغيرة ونموها.

تشكل إمكانية الحصول على التمويل تحديًا آخر على صعيد المنطقة. يبلغ متوسط حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الإقراض المصرفي في المنطقة حوالي 7 في المئة، وهو أقل بكثير من المتوسط في البلدان المتوسطة الدخل.[80] فحتى العام 2019، كانت المنطقة تضم أقل نسبة من الشركات التي تملك حسابات جارية وحسابات توفير، بالمقارنة مع المناطق الأخرى، وذلك وفقًا لاستطلاعات البنك الدولي للمؤسسات.[81] في المغرب، يفتقر ما يصل إلى 38 في المئة من الشركات إلى الحسابات المصرفية، مقارنة بـ 51 في المئة في اليمن، و56 في المئة في العراق؛ علمًا بأن المتوسط العالمي يبلغ حوالي 11 في المئة. لكن المفاجئ هو أن السودان سجّل أعلى نسبة من ملكية الحسابات المصرفية (98.4 في المئة)، تليه تونس (96.1 في المئة) ولبنان (94.3 في المئة). في المقابل، تضمنت المنطقة بعضًا من أدنى نسب الشركات التي لديها قروض مصرفية وخطوط ائتمان. وقد سجلت تونس أعلى نسبة من الشركات التي حصلت على قروض مصرفية وخطوط ائتمان (53.6 في المئة). وتُظهر نسب تركيز الائتمانات أن عددًا صغيرًا من القروض المعطاة للشركات الكبرى استحوذ على الجزء الأكبر من محفظة القروض في المنطقة بمعظمها (الشكل 4.5 والشكل 4.6).

سجل لبنان أعلى نسبة من الشركات التي قالت إن الحصول على التمويل كان عائقًا رئيسيًا، يليه العراق واليمن. والمثير للاهتمام هو أن بلدانًا مثل السودان والأردن، حيث تتدنى عمومًا نسبة القروض المصرفية وإمكانية الوصول إلى خطوط الائتمان، تضمنت عددًا أقل من الشركات التي قالت إن الوصول إلى التمويل كان أحد أكبر العقبات التي واجهتها. وعوضًا عن ذلك، ذكرت الاستقرار السياسي (دولة فلسطين، والسودان، واليمن، وتونس) ومعدلات الضرائب (الأردن ومصر) باعتبارها من أكبر العقبات التي واجهتها.

تأثير جائحة كوفيد-19 على المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة

تأثرت معظم الشركات بشكل كبير بالتدابير الحكومية المتخذة لاحتواء الجائحة، وضعف النشاط الاقتصادي، والغموض الشديد بشأن آفاق التعافي.[82] وتضررت قطاعات السياحة، والتجارة، والخدمات اللوجستية، والتجزئة أكثر من سواها، حيث أوقفت عملياتها، وخفضت رواتب موظفيها، وأقفلت أبوابها بسبب الاضطرابات التي طرأت على حركة التجارة وسلاسل التوريد. وكان الخاسر الأكبر هو المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، نظرًا لارتفاع عددها وكثافتها في هذه القطاعات عالية المخاطر.

في هذا الإطار، أفادت المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن تكبدها خسائر كبيرة في الإيرادات، وبالتالي في السيولة، ما زاد من مخاطر الإعسار المالي والإفلاس.[83] وفي العديد من الدول العربية، أدى فقدان العمالة الرسمية في الشركات الصغيرة إلى ازدياد البطالة الهيكلية المرتفعة، لا سيما بين الشباب والنساء. ففي مصر، أفادت نسبة 75 في المئة من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع، وبلغ عددها 5500 شركة، عن تراجع عملياتها بسبب الجائحة؛ في حين توقّفت نحو 9 في المئة منها عن العمل كليًا.[84] وجاءت الضربة الأشد قساوةً على الشركات الموجودة في المدن الكبرى وفي قطاع التصنيع. كما انخفض عدد العاملين في الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بنسبة 15 في المئة، وذلك في قطاعَي الجملة والتجزئة بالدرجة الأولى، بعد أن كان يمثل في السابق الجزء الأكبر من عمالة تلك الشركات. وجاءت نتائج الاستطلاعات مشابهة في أماكن أخرى من المنطقة:

- في المغرب، انخفض عدد الشركات الناشئة من عام 2019 وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بنسبة 20 في المئة.[85] وفي شباط/فبراير 2020، أفادت نسبة 47 في المئة من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن انخفاض في المبيعات بأكثر من 50 في المئة. وبحلول نيسان/أبريل 2020، كانت 57 في المئة من أربعة آلاف شركة صغرى وصغيرة ومتوسطة قد أوقفت كافة أنشطتها التجارية إما مؤقتًا أو بشكل دائم.[86]
- في تونس، توقعت 42 في المئة من 600 شركة صغيرة بأغلبها تقليل عدد موظفيها بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2020؛ في حين أفادت 27 في المئة منها أنها غير قادرة على دفع أجور موظفيها لشهر نيسان/أبريل 2020.[87]
- في الصومال، عجزت الكثير من الشركات عن تحمل الصدمة التي سببتها الجائحة وكانت معرضة للتصفية. ومن أصل 498 شركة رسمية في بايدوا وبيليدوين وبوساسو وكيسمايو ومقديشو، واجهت 44 في المئة منها صعوبات في توريد المواد الأولية، أو المواد الخام، أو السلع الجاهزة المخصصة لإعادة البيع في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، بانخفاض من نسبة 71 في المئة المسجلة بين حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2020. غير أن الشركات الموجودة في العاصمة مقديشو والشركات التجارية التي تركز على التصدير تعرضت للضرر الأكبر: فقد عمدت 47 في المئة منها إلى تخفيض ساعات العمل، في حين تخلّت 45 في المئة عن العاملين المؤقتين، وسرّحت 46 في المئة منها العاملين الدائمين.[88]
- في المملكة العربية السعودية، تضررت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجائحة في نيسان/أبريل 2020: فقد خسرت 46 في المئة من عينة من 918 شركة عائدات مبيعاتها بالكامل، وخفضت 39 في المئة أرباحها إلى النصف على الأقل، في حين أعربت 67 في المئة عن توقعها بأن تؤدي خسائرها في المبيعات إلى إقفالها بشكل دائم.[89]

دعم الشركات الصغرى

بحسب أداة المتابعة التابعة للإسكوا، كانت التدابير المتعلقة بدعم الشركات (أي دعم السياسات المالية ودعم السياسات العامة) هي الأكثر عددًا بحيث شكلت نحو نصف (395) التدابير المتخذة في جميع أنحاء المنطقة. ويتراوح عدد هذه التدابير بين ثلاثة تدابير في جيبوتي وليبيا واليمن، و32 تدبيرًا في الكويت، و40 تدبيرًا في الأردن، و53 في مصر. وتنقسم غالبية السياسات المتبعة إزاء المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى فئتين:

- دعم السيولة قصيرة الأجل (خلال الموجتين الأوليتين من جائحة كوفيد19- بشكل رئيسي)، وهو أبرز أنواع الدعم في المنطقة. وقد تضمنت خطط الحفاظ على الوظائف العمل قصير الأمد وبرامج إعانة الأجور. في حين طالت تدابير تأجيل المدفوعات كلًا من ضرائب الدخل والشركات، وضريبة القيمة المضافة، ورسوم الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، وتأجيل دفع الديون، والإعفاء من الإيجار والفواتير، والإعفاء من رسوم التمويل والفوائد أو تخفيضها. ومرّ الدعم المالي عبر قنوات الدين (ضمانات القروض

الموسعة والبسيطة، والإقراض المباشر من خلال المؤسسات العامة، ودعم التمويل غير المصرفي) من خلال المنح والإعانات أو من خلال رؤوس الأموال أو الأسهم (بما في ذلك القروض القابلة للتحويل). كما طبّقت معظم المصارف المركزية في المنطقة استراتيجية التوسع النقدي لإبقاء السيولة مرتفعة وأسعار الفائدة منخفضة.

- شملت السياسات الهيكلية دعم الرقمنة (مثل العمل عن بُعد والتجارة الإلكترونية)، وتطوير التكنولوجيا والابتكار لدعم التنافسية والتخفيف من حدة آثار الجائحة، وتحسين مهارات القوى العاملة أو تنمية مهارات جديدة، والمساعدة في دخول أسواق جديدة.[90] وفي كلتا الفئتين، استخدمت البلدان أدوات مختلفة مثل الخدمات والاستشارة في مجال تطوير الأعمال التجارية، والقسائم، والهبات، والتدريب، وإنشاء الشبكات.[91]

خلال الفترة الأولى من الجائحة، ركّزت بلدان عدة على التدابير القصيرة المدى للتصدي للحالة الطارئة. ومنذ عام 2021، أخذت بعض البلدان تتطلع إلى التخطيط للتعافي وحوّلت تركيزها نحو حزم التعافي من أجل البناء للمستقبل بشكل أفضل، بعد أن تعلمت من الموجات الأولى من الجائحة. وأصبحت تدابير الدعم الهيكلي أكثر فأكثر جزءًا من خطط الاستثمار العام وتحفيز الطلب.

ركّزت التدابير التي اتخذتها البلدان المصدرة للنفط في المقام الأول على دعم السيولة، وتأجيل سداد الضرائب، وتقديم الإعانات الحكومية للنفقات المتكررة مثل الإيجار، والكهرباء، والرواتب، والمواد الخام. وخصصت بلدان مجلس التعاون الخليجي القدر الأكبر من التمويل لحزم التخفيف من حدة الجائحة. وخفضت الإمارات العربية المتحدة سعر الفائدة الرئيسي مرتين بعد تفشي الجائحة، واعتمدت مجموعة حوافز بقيمة 256 مليار درهم إماراتي (70 مليار دولار) لتسهيل القروض المصرفية للاقتصاد، بالإضافة إلى 26.5 مليار درهم إماراتي (7.2 مليار دولار) لدعم استمرارية الشركات. كما خفضت رسوم العمل وغيرها من الرسوم التي تفرضها وزارة الاقتصاد، وعلقت تحصيل الغرامات الإدارية، ومدّدت المهل النهائية لسداد الضرائب، وخفضت رسوم تصاريح العمل والخدمات الأخرى للشركات. وعلى المستوى المحلي، خفضت دولة الإمارات أو ألغت الرسوم الجمركية والبلدية وفواتير الخدمات العامة.[92]

في المملكة العربية السعودية، خصص البنك المركزي السعودي حزمة إجمالية قدرها 100 مليار ريال سعودي (26.6 مليار دولار) للتدابير والتوجيهات المصرفية الهادفة إلى التخفيف من حدة وقع الجائحة؛ على غرار تأجيل مدفوعات سداد القروض، وزيادة الإقراض للقطاع الخاص، وإعادة هيكلة القروض بدون رسوم من أجل دعم الشركات والأفراد المتأثرين بالجائحة. وترافق ذلك مع حزمة اقتصادية بقيمة 70 مليار ريال سعودي (18.7 مليار دولار) لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الأكثر تضررًا من الأزمة من خلال الإعفاء من مستحقات حكومية مختلفة أو تأجيل سدادها. كما اتُخذت مبادرات إضافية لدعم الشركات الصناعية، وأنشئ صندوق جديد للتنمية السياحية. كذلك، تم صرف 9 مليارات ريال سعودي (2.4 مليار دولار) لتغطية جزء من رواتب القطاع الخاص في القطاعات المتضررة بشدة.

أما في الجزائر، فخفض بنك الجزائر سعر الفائدة الرئيسي والحد الأدنى لاحتياطي المصارف، وسهّل الملاءة المالية وتوفر السيولة. وسُمح للبنوك بتأجيل إعادة سداد القروض، وإعادة جدولة الديون، ومنح قروض إضافية للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، تم تأجيل سداد القروض الحالية أو تمت إعادة جدولتها. وتضمنت التدابير الضريبية تمديد المهل النهائية لدفع ضرائب الشركات، والاستهلاك، والأفراد (ولكن ليس للشركات الكبيرة)؛ وتعليق فرض ضريبة جديدة على الأرباح المحتجزة. وتشمل خطة التعافي مخصصات بقيمة 20 مليار دولار للجزائريين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة.

في المقابل، وضعت البلدان متوسطة الدخل المستوردة للنفط آليات مشابهة تدعم بصورة مباشرة السيولة والمؤسسات الصغيرة، مع أن الحزم كانت أكثر تواضعًا من تلك التي وفرتها البلدان المصدرة للنفط. في مصر، بلغت قيمة مجموعة الحوافز المخصصة لدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المتضررة 1.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (6.13 مليار دولار). وخفضت البلاد تكاليف الطاقة، وأعفت القطاعين الصناعي والسياحي من الضرائب العقارية، وزادت التعويضات الحكومية للمصدّرين. كما فرضت ضريبة بنسبة 1 في المئة على جميع رواتب القطاعين العام والخاص و0.5 في المئة على المعاشات التقاعدية الحكومية لمجابهة الفيروس، وتم تخصيص العائدات للقطاعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررًا.

في تونس، خفض البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي وأمر المصارف بتأجيل جميع عمليات سداد القروض. كما أنشأت الحكومة صناديق استثمار وقدمت ضمانات سيادية للائتمانات الجديدة. ووُضعت خطة طوارئ بقيمة 2.5 مليار دينار تونسي (860 مليون دولار) تضمنت تأجيل دفع المساهمات الاجتماعية وبعض الضرائب، بالإضافة إلى تحويلات نقدية وإمداد مجاني بالكهرباء والمياه الجارية لمدة شهرين للأسر

المنخفضة الدخل والأكثر ضعفًا، وإنشاء صندوق دعم بقيمة 300 مليون دينار تونسي (103 ملايين دولار) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ مجموعة من التدابير لتيسير توفر السيولة للشركات بهدف الحد من تسريح العاملين، وإنشاء صندوق دعم لإعادة الأعمال التجارية إلى وضعها السابق.[93]

من جهة أخرى، انصبّ تركيز البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات بالدرجة الأولى على إنقاذ الوظائف بالسُبل التنظيمية. فحظرت قانونًا تقليص عدد العاملين، أو قدمت الإغاثة للأفراد المتضررين بدلًا من دعم المؤسسات مباشرةً. ولكن، بسبب ضعف الحيز المالي، كان من الصعب تنفيذ تدابير الاستجابة لكوفيد-19 على نطاق واسع. فالصومال – الذي أصابته أزمة ثلاثية من الفيضانات والجراد وكوفيد-19 – لم يتمكن من تقديم الدعم المالي للشركات بسبب وضعه المالي الضعيف. وبفضل دعم كبير من الجهات المانحة، نفذت الحكومة خطة تأهب واستجابة وطنية بقيمة 527 مليون دولار لدعم الشركات (مثلًا عن طريق الإعفاء مؤقتًا من الضرائب على سلع أساسية محددة). وفي لبنان، في خضم الأزمة المالية والسياسية، سمح المصرف المركزي للمصارف بإعطاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة قروضًا استثنائية بدون فائدة لمدة خمس سنوات. وتم تعليق كافة الإقرارات والدفعات الضريبية مؤقتًا. كما تم إطلاق حزمة حوافز بقيمة 797 مليون دولار تهدف إلى دعم العاملين المياومين في القطاع العام، وموظفي الرعاية الصحية، والمزارعين – بالإضافة إلى خطة لتوزيع مبالغ نقدية على الأسر الأكثر فقرًا.

على الرغم من كل هذه الجهود، كانت التغطية التي وفّرتها هذه التدابير للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة محدودة في أغلب الأحيان. ففي البلدان المستوردة للنفط متوسطة الدخل، يبدو أن معظم تدابير الدعم كانت ملائمة للشركات المتوسطة والكبيرة، وليس للشركات الصغيرة والشركات العاملة في القطاع غير الرسمي. كما كانت أوجه الضعف الملحوظة مرتبطة بنقص الوعي وصعوبة الحصول على الدعم، ولا سيما بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة. وقد شددت الشركات أيضًا على الحاجة إلى سياسات قادرة على التصدي للتحديات الهيكلية التي كانت موجودة قبل الجائحة.

ومن بين الشركات الأردنية التي شملها الاستطلاع في شباط/فبراير وآذار/مارس 2021، بدا أن 67 بالمئة ليسوا على دراية بأي حزم دعم أو إجراءات رامية إلى مساعدتها على التخفيف من وقع الأزمة، وكانت المنشآت الصغرى هي الأقل اطلاعًا عليها. وقد سلطت شركات أخرى الضوء على عدم وضوح إجراءات تقديم الطلبات ومعايير الأهلية، وكشفت عن الحاجة إلى زيادة الحوار بين القطاعين العام والخاص والمشاورات التجارية بشأن دعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.[94]

في العراق، أفادت نسبة 3 في المئة فقط من أصل 893 منشأة عن تلقيها مساعدات من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية.[95] وفي حين نصف الشركات التي لم تتلقَّ أي دعم في سياق الاستجابة للجائحة لم تكن على علم بهذه البرامج، ذكرت شركات أخرى أن المساعدة المتَّاحة لم تكن تلبي احتياجاتها.

وفي المغرب، استفادت المؤسسات الرسمية بشكل رئيسي من التدابير الهادفة إلى دعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل الحصول على التمويل. مع ذلك، عند تحليل الأثر الذي حققته تدابير التخفيف من حدة الجائحة، يتبين أنها قللت من تأثير الجائحة على الاقتصاد. فالتدابير المتعلقة بتوفير السيولة للشركات – مثل تأخير سداد الضرائب، والمساهمات الاجتماعية، والقروض – حققت الأثر الأكبر، حيث قللت الصدمة التي تعرض لها الاقتصاد من 17.1 في المئة من الخسائر في القيمة المضافة (بدون تدابير) إلى 10.6 في المئة.[96]

وضع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قلب البناء لمستقبل أفضل

لا تزال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في المنطقة تواجه مخاطر كبيرة. فهي ستواصل الاعتماد على الدعم الحكومي لمعالجة مشكلة نقص السيولة، ولكن أيضًا لإجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة لإرساء أسس تعافيها. وفيما باشرت العديد من حكومات المنطقة وضع خطط التعافي، لا بد أن تستخدم هذه الخطط كأدوات لتحقيق تحول اقتصادي ومجتمعي.

على المدى القريب، قد لا يزال من المطلوب مواصلة التدخلات الحالية في بعض الحالات (وأهمها تدابير التحفيز المالي) ودعم المؤسسات لمساعدتها على الصمود والتعافي، على أن يطال ذلك الشركات التي لم تستفد من الإجراءات المتخذة خلال الموجات السابقة. وبما أن قدرات الحكومة الضريبية والمالية غالبًا ما تكون منهكة، من المهم البحث عن إمكانيات لجمع الإيرادات المحلية، مع استهداف المراكز الريعية في السوق بشكل خاص، وانتهاج نظم أكثر كفاءة لإدارة المالية العامة. بالنسبة للبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، يطرح توسيع الدعم المالي عام 2022 عدة تحديات، ولذلك فإن تمويل المانحين لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر بالغ الأهمية لتجنب إغلاقها. وبناءً على تصورات الشركات ونقاط الضعف الملحوظة، يجب تكييف التدابير المستهدفة

مع احتياجات وأولويات الشركات، مع مراعاة حجمها وقطاعها وموقعها الجغرافي. وبالفعل، تشير الدروس الدولية إلى أن السياسات العمومية تبدو أقل فعالية من السياسات الهادفة.[97]

نظرًا إلى أن المؤسسات الصغيرة والصغرى هي الأكثر تأثرًا بالأزمة وتعدّ مصدرًا رئيسيًا لإيجاد فرص عمل جديدة، يجب إعطاؤها الأولوية في جهود التعافي. وينبغي أيضًا زيادة وعي المؤسسات المذكورة بشأن التدابير الحكومية. ومن شأن خدمات تطوير الأعمال التجارية أن تنشر المعلومات المتعلقة بالتدابير والمبادرات القائمة، وأن تساعد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على استيفاء معايير الأهلية والوصول إلى التسهيلات المختلفة. أضف إلى ذلك أن تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص يضمن تعزيز مشاركة القطاع الخاص وانخراطه في عملية صنع السياسات، ولا سيما في تصميم تدابير التعافي الاقتصادي.

حاليًا، تعطي معظم البلدان الأولوية لمسألة توفير التمويل بهدف تأمين بيئة أكثر ملاءمة وقدرة على مواجهة الأزمات، وتمويل رقمي يشمل الجميع للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في حقبة ما بعد كوفيد-19، بحيث تتمكن هذه المنشآت من الاستفادة من مجموعة حلول رقمية قائمة على المعاملات وغير المعاملات ومصممة خصيصًا لسد احتياجاتها. وتشمل هذه الحلول حسابات رسمية متدرجة الفائدة، وحسابات التوفير الرقمية، والائتمان باستخدام درجات ائتمان بديلة عوضًا عن القروض القائمة على الضمانات. ويمكن أيضًا اللجوء إلى الحلول الحالية شبه الرسمية ورقمنتها لصالح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل المدخرات والقروض الجماعية. على المدى المتوسط إلى البعيد، يمكن إيجاد حلول عملية لمعالجة الثغرات والقيود التي تعيق قيام بيئة أعمال تمكينية وتعزيز قدرة الشركات على التكيف مع الصدمات في المستقبل. وخلال فترة التعافي، يجب على الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين إيلاء اهتمام أكبر بالعوامل الحقيقية التي تقوض تطوير ونمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ومن الضروري معالجة الحواجز التي تحول دون نمو المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في الرقمنة (بما في ذلك العمل عن بُعد والمبيعات الإلكترونية) والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتوفير الدعم للابتكار، وتطوير التكنولوجيا للتكيف مع بيئة الأعمال المتغيرة. وقد أظهرت الجائحة الحاجة الملحة لدى الكثير من بلدان المنطقة إلى إطلاق برنامج رقمي طموح، وأيضًا إلى النمو الأخضر والشامل للجميع.

تختلف طبيعة تغيّر السياسات ومداها من بلد إلى آخر. فبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، شددت الأزمة على ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية لتنويع اقتصاداتها ودعم تنمية القطاع الخاص. وتشمل هذه الإصلاحات سياسات متسقة وشاملة تتمحور حول تعزيز المنافسة والابتكار. أما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط متوسطة الدخل، فمن الضروري الحد من قبضة القطاع العام كمنافس في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وإيجاد مساحة لتنمية القطاع الخاص من أجل التأسيس بشكل أفضل للمرحلة التالية.

ويتطلب بناء مناخ دينامي وقادر على المنافسة للأعمال التجارية تحسين الحوكمة (بما في ذلك إدارة الضرائب والمشتريات العامة)، ومعالجة الطابع غير الرسمي، وزيادة فرص حصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية وغير المالية.[98] كما يستدعي أيضًا التصدي للفساد وتنظيم المنافسة لمنع الممارسات الاحتكارية.

إن تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان الوصول العادل إلى تكنولوجيا المعلومات لجميع الشركات، على اختلاف أنواعها وأحجامها، سيساعدها على الاستفادة من الحلول الرقمية. ويبقى ازدهار النظام البيئي الابتكاري وتمويله بشكل مناسب – مع بيئات تنظيمية مواتية، وبنية تحتية وتكنولوجية قوية، ومهارات رقمية واسعة النطاق – بالغ الأهمية للكثير من بلدان المنطقة. ويستدعي التغلب على مشكلة انعدام التوافق بين المهارات التي تحتاجها المؤسسات والمهارات المتوفرة لدى القوى العاملة أن تعزز الحكومات الأنظمة الوطنية لتنمية المهارات وتزيد الإنفاق على التعليم والتدريب المهني. وتحتاج الحكومات أيضًا إلى تعزيز إمكانية وصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق عن طريق استغلال الفرص المحلية وتحسين طاقتها التصديرية.

الحماية الاجتماعية – التغطية والكفاية

في حين تطبق معظم البلدان العربية أنظمة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الخطط القائمة وغير القائمة على الاشتراكات، إلا أنها تترك جزءًا كبيرًا من السكان وراء الركب بسبب مختلف أوجه القصور الهيكلية. وقد قُدّرت نسبة السكان المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا بنسبة 39 في المئة، وتفاوتت هذه النسبة بين 12 في المئة في جيبوتي (2019) و37 في المئة في مصر (2016). وفي بلدان الشرق الأوسط العربية، تراوحت التغطية بين 16 في المئة في دولة فلسطين، و30 في المئة في لبنان، و66 في المئة في البحرين.[99] لكن التغطية لم تشمل العاطلين

الشكل 4.7 السكان المشمولون بتدبير واحد على الأقل من تدابير الحماية الاجتماعية (بالنسبة المئوية)

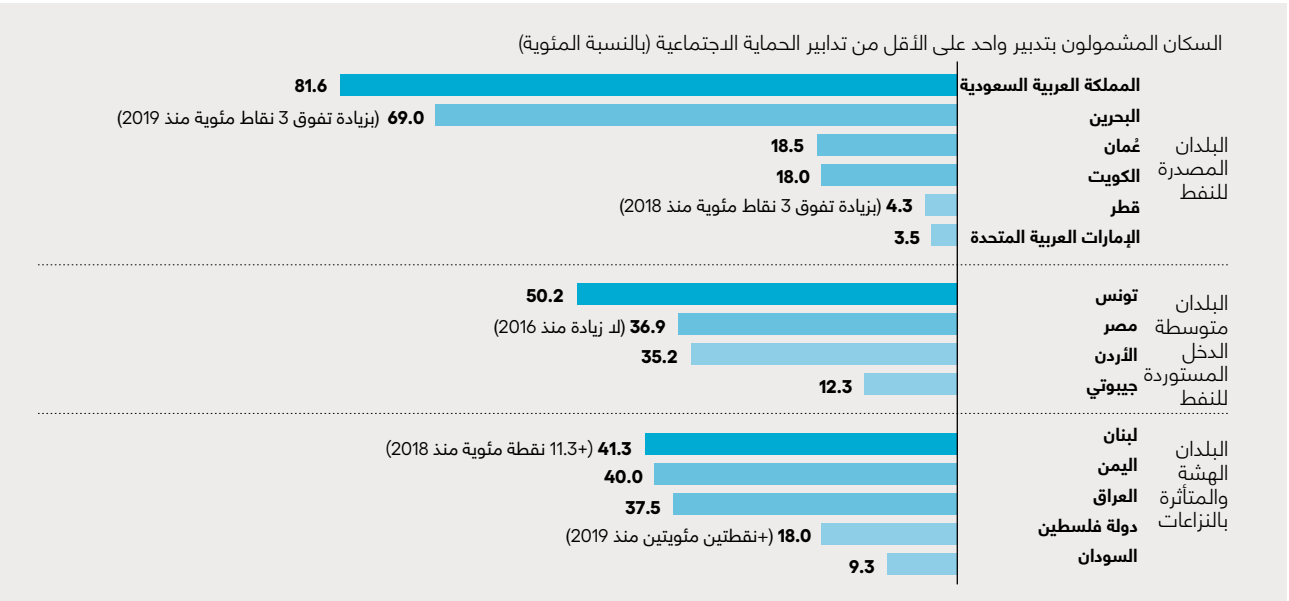

أ: البيانات من عام 2019.
ملاحظة: قاعدة بيانات من استطلاع منظمة العمل الدولية حول الحماية الاجتماعية (https://ilostat.ilo.org/topics/social-protection)

عن العمل، والنساء بسبب تدني مشاركتهن في القوى العاملة، والأشخاص الذين لا يعملون، ولا يدرسون، ولا يتدرّبون بسبب الطابع النقابوي للتأمين الاجتماعي في معظم البلدان العربية.[100] كذلك، استبعدت التغطية أيضًا العاملين غير الرسميين – بمن فيهم العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين الوافدين ذوي المهارات المتدنية، واللاجئين العاملين – أم أنهم اختاروا طوعًا عدم الانضمام إلى الضمان الاجتماعي.[101] علاوة على ذلك، كان سكان الريف أكثر عرضة للتخلف عن الركب من حيث إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

لا يزال يتعين سد فجوة كبيرة في التغطية من برامج التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية. فتدني نسبة العاملين المساهمين في برامج المعاشات التقاعدية في بلدان الشرق الأوسط العربية (31 في المئة) وبلدان شمال أفريقيا (38 في المئة) يعني أن نسبة منخفضة من كبار السن سيتلقون معاشات تقاعدية (وتبلغ هذه النسبة حاليًا 27 في المئة في الشرق الأوسط و47 في المئة في شمال أفريقيا).[102] وقد ارتفع معدل تغطية معاشات الشيخوخة (القائمة وغير القائمة على الاشتراكات) في السودان من 5 في المئة فقط عام 2010 إلى 11 في المئة عام 2017، وفي دولة فلسطين من 8 في المئة عام 2009 إلى 31 في المئة عام 2019، وفي تونس من 34 في المئة عام 2015 إلى 54 في المئة عام 2017. بالنسبة للتأمين ضد البطالة، لا تُغطّي خطط جميع البلدان العربية هذا الخطر. وفي الواقع، تفاوت معدل تغطية التأمين ضد البطالة[103] من 0.7 في المئة في قطر عام 2018[104] إلى 3 في المئة في تونس، و8.8 في المئة في الجزائر، وما يصل إلى 9.8 في المئة في البحرين.[105] ويتوفر التأمين ضد البطالة في بلدان عربية أخرى أيضًا، ولكن الوصول إليه عادة ما يكون مقيدًا بسبب الحواجز القانونية وارتفاع مستوى العمل غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، يُتاح التأمين ضد البطالة في الجزائر فقط للعاملين الذين لديهم عقود عمل دائمة. وتتراوح تغطية العاملين ضد إصابات العمل،[106] التي تعد هي أيضًا منخفضة في المنطقة العربية، من حوالي 15 في المئة في جيبوتي إلى 95 في المئة في الكويت.[107]

علاوةً على ذلك، شكلت ملاءمة الاستحقاقات مشكلة تاريخية لبعض البلدان العربية. ويمكن مقارنة مبالغ الاستحقاقات بالحد الأدنى للأجور في البلدان من أجل تحليل مدى ملاءمتها. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن برامج التحويلات النقدية تبدأ من نحو 10 في المئة وصولًا حتى الحد الأدنى للأجور.

الاستجابات على صعيد الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية هي إحدى الأدوات الرئيسية التي استخدمتها الحكومات عند الاستجابة للصدمة المترتبة عن الجائحة على الأسر المعيشية والشركات. فتم توسيع العديد من برامج الحماية الاجتماعية بشكل رأسي[108] أو أفقي،[109] وتم تنفيذ برامج طوارئ جديدة بسرعة، مع حشد التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد.

الشكل 4.8 تغطية الحماية الاجتماعية بحسب الفرع لعام 2020

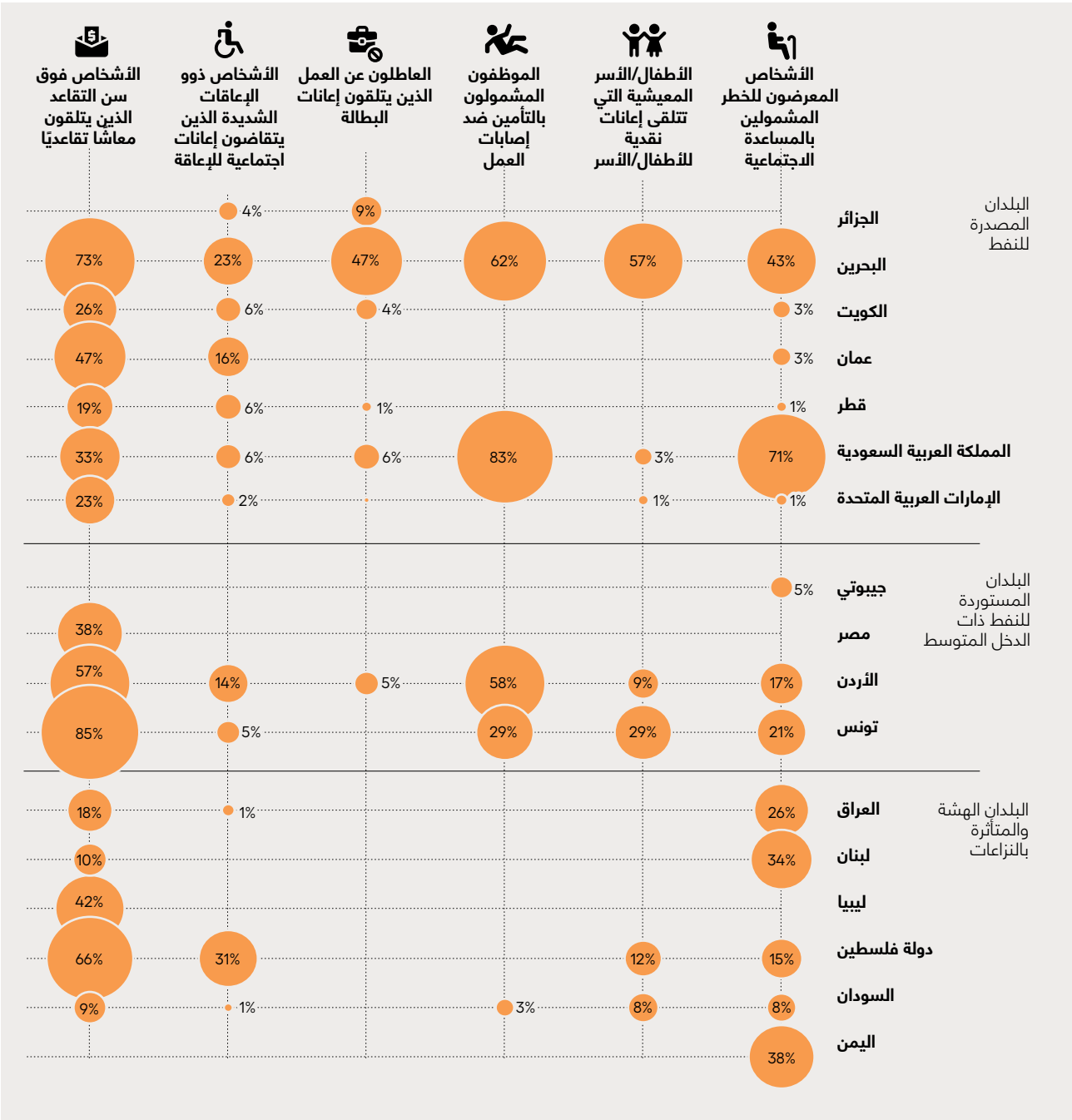

المصدر: ILO Social Security Inquiry Database, https://ilostat.ilo.org/topics/social-protection.

وكانت تدابير الحماية الاجتماعية[110] شائعة في جميع البلدان، ما يؤكد دورها الحاسم في التصدي للصدمات. وبحسب تقديرات مؤشر الاستجابات حسب النوع الاجتماعي، بلغ عدد تدابير الحماية الاجتماعية 199 تدبيرًا في البلدان العربية؛ تتراوح بين تدبيرَين في ليبيا، وثلاثة تدابير في اليمن، وأربعة في السودان، و18 في تونس ودولة فلسطين، و26 في الأردن. وقدّرت أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19 – التابعة للإسكوا – عدد تدابير الحماية الاجتماعية بـ174 في البلدان العربية، تتراوح بين تدبير واحد في الصومال، واثنين في كل من قطر واليمن، وصولًا إلى 17 في البحرين، و19 في لبنان و23 في مصر.

يُذكر أن نسبة الأشخاص المشمولين ببرنامج حماية اجتماعية واحد على الأقل ارتفعت في البحرين،

ولبنان، ودولة فلسطين خلال فترة تفشي الجائحة.[111] لكن نطاق التغطية لا يزال منخفضًا في البلدان العربية حيث لا تستفيد سوى نسبة 40 في المئة من السكان من أحد استحقاقات الحماية الاجتماعية على الأقل،[112] وتتراوح هذه النسبة بين 3.5 في المئة في الإمارات العربية المتحدة و81.6 في المئة في المملكة العربية السعودية (الشكل 4.7).[113]

كان توسّع نطاق التغطية بطيئًا حتى في ظل الجائحة، على الرغم من بعض الاستثناءات، مثل لبنان، حيث زادت نسبة التغطية بأكثر من 10 نقاط مئوية بين عامَي 2018 و2020. ففي مصر، بقيت التغطية على حالها بين عامَي 2016 و2020 (36.9 في المئة). أما في البحرين، فتوسع نطاق التغطية بنسبة 3 نقاط مئوية فقط بين 2019 و2020. وكذلك، زادت التغطية في دولة فلسطين بنقطتين مئويتين بين 2019 و2020. في المقابل، ارتفعت نسبة التغطية في قطر من 4 في المئة عام 2018 إلى 4.3 في المئة عام 2020. وفي بعض البلدان، لم تتوفر البيانات إلا عن سنة واحدة ولكنها كانت مع ذلك منخفضة، بخاصة في السودان (9.3 بالمئة عام 2020) والإمارات (3.5 بالمئة عام 2020). وربما يعود مستوى التغطية المتدني في بعض البلدان مرتفعة الدخل إلى ارتفاع نسبة الوافدين الأجانب بين السكان، كونه غير مسموح لهم الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية واستحقاقات الرعاية الحكومية. أما في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، فيعزى ضيق نطاق التغطية بشكل رئيسي إلى الحيز المالي المحدود، والاعتماد المفرط على المساعدات الإنسانية القصيرة الأجل، وقدرة المؤسسات المحدودة.[114]

فكيف تطورت التغطية في مختلف فروع الحماية الاجتماعية؟ في البحرين، ارتفعت نسبة التغطية المتصلة بمعاشات الشيخوخة من 40 في المئة عام 2011 إلى 73 في المئة عام 2020، بينما زادت تغطية التأمين ضد البطالة من 9.8 في المئة عام 2010 إلى 46 في المئة عام 2020،[115] بينما لم ترتفع كثيرا نسبة العاملين المشمولين بالتأمين ضد إصابات العمل من 62 في المئة عام 2019 إلى 62.4 في المئة عام 2020. وفي الأردن، ارتفعت تغطية المعاشات التقاعدية من 42 في المئة عام 2010 إلى 57 في المئة عام 2020، كما ارتفعت نسبة تغطية العاملين في حالة إصابات العمل من 39 في المئة عام 2010 إلى 57 في المئة عام 2020. وفي دولة فلسطين، زادت تغطية المعاشات التقاعدية من 31 في المئة عام 2019 إلى 66 في المئة عام 2020، وارتفعت تغطية الأشخاص ذوي الإعاقة من 5.6 في المئة عام 2019 إلى 30 في المئة عام 2020، وازدادت تغطية الأطفال/الأسر التي تحصل على إعانات الأطفال من 5 في المئة عام 2019 إلى 12 في المئة عام 2020. أما في عُمان، فارتفع معدل تغطية المعاشات التقاعدية من 24.7 في المئة عام 2010 إلى 46.9 في المئة عام 2020. غير أن تغطية الحماية الاجتماعية في السودان لم تتحسن عام 2020، وانخفضت تغطية المعاشات التقاعدية من 11 في المئة عام 2017 إلى 9.4 في المئة عام 2020 (الشكل 4.8).

وبالتحول إلى البرامج المحددة، فقد غطّى برنامج تكافل 1 التابع لصندوق المعونة الوطنية في الأردن نحو 30 ألف أسرة إضافية عام 2020، علاوةً على 25 ألف أسرة مشمولة في الأساس عام 2019، ليصل مجموع المستفيدين إلى 55 ألف أسرة و333600 فرد.[116] كما غطى برنامج تكافل 2، الموجّه لأسر العاملين غير الرسميين الذين فقدوا دخلهم بسبب الجائحة، 250 ألف أسرة عام 2020.[117] فزادت هذه البرامج نسبة السكان المشمولين ببرامج صندوق المعونة الوطنية من 3 في المئة عام 2018 إلى 5 في المئة عام 2020، مع الإشارة إلى أن الحكومة الأردنية خططت لتوسيع نطاق التغطية بشكل أكبر عام 2021.[118] وفي السودان، ارتفعت نسبة السكان المشمولين ببرنامج المبادرة الاجتماعية من 8 في المئة عام 2018 إلى 13 في المئة عام 2020.[119] أما في مصر، فازداد عدد المستفيدين من برنامج تكافل من 1568661 مستفيد عام 2019 إلى 2173247 مستفيد عام 2020، في حين اتّسع نطاق تغطية برنامج كرامة من 602041 شخصًا إلى 1239732 شخصًا.[120] وفي دولة فلسطين، غطى البرنامج الوطني للتحويلات النقدية عشرة آلاف أسرة إضافية عام 2020، في حين ارتفع عدد المستفيدين من برنامج القسائم الغذائية في لبنان من 13000 أسرة عام 2019[121] إلى 15000 أسرة عام 2020.[122]

من ناحية أخرى، توسّعت رقمنة الحماية الاجتماعية في بعض الدول العربية استجابةً للجائحة. ففي الأردن، أصبح تطبيق برنامج تكافل 1 متاحًا عبر الإنترنت عام 2020، وتم تسجيل 87 في المئة من الأسر عبر المنصة.[123] ثم استُخدم هذا السجل الاجتماعي لاستهداف المستفيدين من تكافل 2، مع العلم بأن برنامجَي تكافل 1 وتكافل 2 كلاهما يستخدم المحافظ الإلكترونية. وكذلك، وسّعت مصر نطاق استخدام المحافظ الإلكترونية من أجل تقديم إعانات برنامج تكافل وكرامة.[124]

بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ بعض البرامج الجديدة المخصصة لحالات الطوارئ. ففي تونس، تم تشجيع الأسر المعيشية التي لا تستفيد من البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة على التقدم بطلب للحصول على مساعدة حكومية: وبذلك تمت تغطية 300 ألف من أصل 1.2 مليون متقدم بهذا البرنامج الطارئ. كما قدمت الحكومة المغربية تحويلات نقدية طارئة إلى 2.6 مليون عامل غير رسمي وغير مشمول بنظام التأمين الصحي

المدعوم للفقراء.[125] كذلك استهدفت الحكومة المصرية العاملين غير الرسميين ببرنامج طوارئ يتضمن ثلاثة تحويلات نقدية شهرية استثنائية بقيمة 500 جنيه مصري في الشهر (31 دولارًا)، وتم تمديدها لاحقًا لمدة ثلاثة أشهر إضافية، حيث غطت الدفعات الثلاث الأولى 1.6 مليون شخص (من أصل 2.1 مليون شخص مؤهل) من المتقدمين.[126] وفي لبنان، غطى البرنامج الوطني للتكافل الاجتماعي 200 ألف أسرة عام 2020، ويزمع تغطية 235 ألف أسرة إضافية عام 2021.[127] في دولة فلسطين، وفي إطار برنامج تحويل نقدي طارئ، تم توزيع مبالغ نقدية استثنائية بقيمة 700 شيكل إسرائيلي (202 دولار) على حوالي 40500 أسرة من أسر العاملين المتضررين من الجائحة، وقد تم اختيارها من بين 276 ألف أسرة تقدمت بطلب للاستفادة من هذا الدعم.[128]

فضلًا عن ذلك، تم تحسين ملاءمة استحقاقات الحماية الاجتماعية خلال الجائحة. ففي الأردن، حصل المستفيدون من التحويلات النقدية، الذين تلقوا مبلغًا يقل عن سقف البرنامج، على مبلغ معادل إضافي لمدة ستة أشهر. وفي تونس، تلقت الأسر المعيشية المشمولة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة ثلاث مبالغ إضافية: اثنان بقيمة 21 دولارًا وواحد بقيمة 18 دولارًا، إضافةً إلى الحوالة الشهرية المعتادة البالغة 38 دولارًا. وكذلك الأمر في لبنان، حيث تم رفع قيمة القسائم الغذائية المقدمة من خلال البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا من 43 ألف ليرة لبنانية إلى 70 ألف ليرة عام 2020. أما في المغرب، فقدمت الحكومة ثلاث حوالات نقدية استثنائية إلى 2.9 مليون مستفيد من نظام التأمين الصحي المدعوم للفقراء ممّن كانوا يعملون بشكل غير رسمي وفقدوا وظائفهم بسبب الإغلاق العام. وقد بلغت قيمة التحويلات النقدية 82 دولارًا أمريكيًا للأسر المعيشية المكونة من فرد واحد أو اثنين، و103 دولارًا أمريكيًا للأسر المعيشية المكونة من ثلاثة أو أربعة أفراد، و124 دولارًا أمريكيًا للأسر المعيشية التي تضم أكثر من أربعة أفراد. في البحرين، ارتفعت إعانة العجز بنسبة 100 في المئة، فيما زاد الدعم المقدم للمهنيين الطبيين في مصر بنسبة 75 في المئة. وفي اليمن، ارتفعت التحويلات النقدية الطارئة بنسبة 45 في المئة، في حين ارتفع دعم القطاع غير الرسمي في تونس بنسبة 28 في المئة.[129]

مع ذلك، وعلى الرغم من كثرة تدابير الاستجابة، بدت هذه الأخيرة غير كافية للشعب من المنظور الإقليمي. في الواقع، أظهر استطلاع الباروميتر العربي في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021 أن التدابير المتخذة طالت نحو 15 في المئة من السكان في البلدان المشمولة بالتقرير.[130] وعندما سُئل المشاركون في الاستطلاع عمّا إذا كانت الأسر المعيشية قد تلقت أي مساعدات إغاثة من الحكومة خلال فترة الجائحة، بلغت نسبة الذين أفادوا بأنهم لم يتلقوا أي نوع من الدعم الحكومي أو المساعدة الاجتماعية 97 في المئة في العراق، و96 في المئة في ليبيا، و90 في المئة في الجزائر، و88 في المئة في تونس، و85 في المئة في لبنان، و83 في المئة في الأردن، و61 في المئة في المغرب. وتلقى آخرون نوعًا واحدًا من الدعم على الأقل (نقدًا أو عينيًا).

وقد أكّد استطلاع هاتفي للبنك الدولي[131] أن تغطية تدابير الحماية الاجتماعية للسكان المعرضين للخطر كانت ضعيفة، حيث تبيّن أن تدابير التخفيف من حدة الجائحة طالت 10 في المئة من المستطلَعين في مصر، و15 في المئة في تونس، و37 في المئة في جيبوتي. ولكن، على الرغم من محدودية التغطية، كان لتدابير التخفيف أثر كبير بالإجمال على رفاهية الأسر المعيشية والحد من الفقر.[132] لذلك، فإن الاستفادة من تدابير الطوارئ هذه طوال فترة تفشي الجائحة وتحسينها قد يكون أساسيًا لعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب.

إصلاح الحماية الاجتماعية لدعم التنمية البشرية

ما زالت تغطية التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية للسكان المعرضين للخطر بحاجة إلى تحسين أفقي وعمودي في البلدان العربية. وفي حين يتطلب التوسيع العمودي تعزيز ملاءمة الاستحقاقات، يمكن للتوسيع الأفقي أن يوسّع النظام القائم عبر تنفيذ خطط وبرامج جديدة أو حتى من خلال البناء على برامج الطوارئ المؤقتة المخصصة للجائحة.

من ناحية التأمين الاجتماعي، التوصية الأولى هي تعزيز مرونة التأمين الاجتماعي، وملاءمته لاحتياجات العاملين ودخلهم وتوقعاتهم. وبالفعل، ينبغي أن تسهم معدلات الاشتراك والاستبدال في جعل التأمين الاجتماعي أكثر جاذبيةً، لا سيما العاملين غير الرسميين.[133] أما التوصية الثانية، فهي تكييف آليات "جباية الاشتراكات" و"تقديم الاستحقاقات" مع احتياجات العاملين. والتوصية الثالثة هي ضرورة توعية الناس وتعزيز قدرتهم على الوصول إلى المعلومات بشأن المخاطر الاجتماعية وفائدة التأمين الاجتماعي. والواقع أن بعض العاملين غير الرسميين ليسوا على دراية بحقهم في التأمين الاجتماعي والاستحقاقات المختلفة التي يحصلون عليها إذا التحقوا به. ومن الأمور التي يجب توضيحها أن الاشتراكات المطلوبة تشكل مبلغًا صغيرًا مقارنةً بالمزايا التي سيتلقونها في حال حدوث مخاطر معينة.

أما من ناحية المساعدة الاجتماعية، فالتوصية الأولى هي تحسين الحوكمة والإطار القانوني والمؤسسي، وتوحيد البرامج المختلفة المجزأة.[134] ففي حين أن

معظم البلدان العربية تطبّق العديد من برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف فئات مختلفة من السكان المعرضين للخطر، إلا أن غياب الروابط والتواصل بين البرامج المختلفة وقلة فعالية آليات الاستهداف أسفرا عن مشاكل كثيرة على صعيد عدم الاتساق، وأخطاء في التغطية والإقصاء. لذلك، ينبغي أن تعطي البلدان الأولوية لتوحيد برامج المساعدة الاجتماعية المختلفة وضمان التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الاجتماعية (مثل الوزارات، والوكالات الحكومية المختلفة، والمنظمات الإنسانية).

والواقع أن السبب الرئيسي في ضعف تغطية برامج المساعدة الاجتماعية للأشخاص الأكثر ضعفًا هو عدم كفاية مخصصات الحماية الاجتماعية في الميزانية. من هنا، يتعين على البلدان العربية أن تنظر في خيارات مختلفة لإيجاد حيز مالي إضافي وتوسيع نطاق تغطية المساعدة الاجتماعية لتشمل جميع الفئات المستضعفة. وقد يفيد في هذا الإطار إعادة ترتيب الأولويات فيما يخص نفقات الميزانية، وزيادة كفاءة هذه النفقات، وتحصيل الإيرادات؛ إضافةً إلى دعم صناديق الزكاة عن طريق تحسين آليات الجباية وزيادة الثقة الشعبية من أجل التشجيع على التبرع بالأموال لهذه الصناديق. وتشمل الخيارات الأخرى إشراك القطاع الخاص في تمويل التأمين الاجتماعي وتكريس قدر أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للحماية الاجتماعية.

ومن شأن التوفيق بشكل أفضل بين المساعدات الإنسانية والأنظمة الوطنية للحماية الاجتماعية أن يعود بفوائد كبيرة. ويمكن للمنصات والأدوات المشتركة أن تحسن الفعالية، والشفافية، والمساءلة. كما يمكن أن تصبح أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية أكثر قدرة على التصدي للصدمات، في حين يستطيع الشركاء الدوليون وضع ودعم ترتيبات تمويلية أكثر اتساقًا، واستدامة، وفعالية من حيث التكلفة للحماية الاجتماعية.

بالإضافة إلى ما سبق، ينبغي الإسراع في جمع البيانات، ورقمنة نظم المعلومات وإدماجها في الإدارات العامة. وقد سبق أن بدأت تونس والمغرب في رقمنة نظام الحماية الاجتماعية وإنشاء أنظمة معلومات متكاملة، أبرزها السجل الاجتماعي وسجل المستفيدين.[135] لكن العملية لا تزال بطيئة، وهذا ما يصعّب المساءلة والاستهداف فيفسح المجال أمام الفساد والأخطاء في الإدماج والإقصاء.[136]

وأخيرًا، يجب أن تكون الحماية الاجتماعية في المنطقة أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي. وينبغي أيضًا أن تستخدم سياسات اجتماعية أكثر حيوية بدلًا من التحويلات النقدية غير الفاعلة. وتهدف هذه الحماية الاجتماعية التحويلية إلى تعزيز الإنصاف، ودعم النساء والفئات المعرضة للخطر مثل الوافدين واللاجئين. وبما أن الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية للأزمة تتيح فرصة تحقيق تعافٍ تغييري، يتعين على البلدان أن تربط الحماية الاجتماعية بالتعافي الأخضر. على سبيل المثال، يمكن توسيع نطاق أدوات الحماية الاجتماعية – مثل برامج النقد مقابل العمل وبرامج العمل ذات العمالة المكثفة – وتعزيزها من خلال التحول الأخضر وتعزيز إمكانية حصول المستفيدين على الخدمات الاجتماعية.

الفصل الخامس

بناء مجتمعات متماسكة وتشمل الجميع

يستعرض هذا الفصل مدى شمولية المجتمعات العربية للجميع وتماسكها من خلال دراسة الأثر الذي تركته الاستجابات لجائحة كوفيد-19 على العلاقات الاجتماعية في المنطقة. فالعلاقات ضمن العائلة والمجتمع ومكان العمل أساسية لرفاه الإنسان وتنميته، سيما وأن الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي ترتبط بالأمن والسلامة والفرص. كما أن الثقة والتضامن بين أفراد المجتمع والتحرر من العنف – بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والوصم والتمييز، وهي أمور مرتبطة بالأمن البشري أيضًا – تمكّن المجتمعات من التغلب على الأزمات بنجاح.[1]

لقد أظهرت الفصول السابقة أن ديناميات السلطة غير المتوازنة القوى والمتأصلة في الاقتصادات وهياكل الحوكمة في المنطقة قبل كوفيد-19 أثّرت على وقع الجائحة على التنمية البشرية وقدرة البلدان على الاستجابة لها. وبالإضافة إلى المرض والوفاة والتوتر والقلق، أدى كوفيد-19 إلى زيادة الفقر وعدم المساواة، وفقدان الوظائف والانقطاع عن العمل، وتعطيل آليات توفير الخدمات، وارتفاع مخاطر تقلّص الحيز المدني والحريات المدنية بشكل أكبر. وفي ذروة تدابير الإغلاق العام، اقتصرت العلاقات الاجتماعية على المقربين في شبكة المعارف، وتعطّل الوصول إلى الشبكات الاجتماعية الأوسع وإلى الدعم الاجتماعي.[2] فقد أنهت عمليات الإغلاق وتدابير التباعد الاجتماعي بشكل مفاجئ الممارسات الاجتماعية التي تحافظ على التقارب والتماسك المجتمعي،[3] وأصبحت التجمعات الاجتماعية التقليدية تمارَس عن بُعد.[4]

إزاء هذه الخلفية، يناقش القسم الأول من هذا الفصل حالة التماسك الاجتماعي قبل الجائحة وأثنائها، مع التركيز على رأس المال الاجتماعي، والتهميش الاجتماعي، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية، وبشكل خاص إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم. بعد ذلك، ينظر هذا الفصل في تبعات التحول من التواصل الشخصي إلى التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي أدت إلى إقصاء العديد من سكان المنطقة ممن يفتقرون إلى خدمة الإنترنت. وفي هذا الإطار، يبحث القسمان التاليان في تأثير كوفيد-19 على العلاقات الأسرية والعلاقات في مكان العمل.

التماسك الاجتماعي

تضم المنطقة العربية مجتمعات متنوعة من حيث اللغة، والدين، والطائفة، والعرق، والانتماء الإقليمي، والولاء القبلي. وتشكل هذه الأبعاد الدائمة التطور عوامل توحيد وتفرقة على حد سواء في المجتمعات العربية.[5] ففي حين أدى التحضر واستخدام التكنولوجيا إلى ازدياد النزعة الفردية بدرجات متفاوتة بين البلدان المختلفة وفيما بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية، تبقى العائلة أساس المجتمعات العربية، وتُعتبر الأسر الممتدة والعلاقات العشائرية والقبلية أساسية للتنظيم الاجتماعي، ما يؤدي أحيانًا إلى طمس الخطوط الفاصلة بين المجالين العام والخاص، والحلول محل الدولة في توفير الأمن والحماية. غير أن استمرار أوجه القصور في الحوكمة، وغياب المؤسسات القوية في أعقاب الانتفاضات العربية في 2011، وتعدّد النزاعات وامتدادها، والتشرد، والتفاوتات الاقتصادية الحادة، عوامل ساهمت في حدوث تقسيم اجتماعي وسياسي بين البلدان وداخلها. وكان أداء المنطقة أسوء من مناطق العالم الأخرى في الكثير من مؤشرات المساواة بين الجنسين، وهو عامل آخر يساهم في التهميش الاجتماعي. من هنا، يمكن معاينة التماسك الاجتماعي من خلال النظر إلى رأس المال الاجتماعي باعتباره أحد الأبعاد، والتهميش الاجتماعي باعتباره بعدًا آخر.

رأس المال الاجتماعي والروابط الاجتماعية

يمكن تقييم قوة رأس المال الاجتماعي والروابط الاجتماعية من خلال استخدام مؤشر الثقة بين الأشخاص والمشاركة المجتمعية. بحسب استطلاعات الباروميتر العربي، كانت الثقة بين الأشخاص تتراجع في الدول العربية خلال العقد السابق للجائحة، مع بعض الاستثناءات. في الواقع، بلغت نسبة المستجيبين الذين أيدوا فكرة أن معظم الناس أهل للثقة أدنى مستوياتها في لبنان (4 في المئة) وليبيا (7 في المئة)، لكنها كانت الأعلى في اليمن (39 في المئة) والمغرب (22 في المئة).[6] كما وجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستويات منخفضة من الثقة في لبنان (10 في المئة) والعراق (11 في المئة) وتونس (14.25 في المئة) والأردن (16 في المئة).[7] وتوصّل أيضًا مسح القيم العالمية للفترة 2017-2020 إلى أن أقل من 12 في المئة من الناس بالمتوسط في سبع من بلدان المنطقة يوافقون على فكرة أن "الناس أهل للثقة"،[8] مقارنة بالمتوسط البالغ 27 في المئة والمسجل بين 88 بلدًا.[9]

في المقابل، كان مستوى المشاركة المجتمعية أفضل من مستوى الثقة بين الأشخاص، مع أنه تفاوت بين بلدان المنطقة. فقد حدّد المؤشر العالمي للمشاركة المدنية من مؤسسة غالوب لعام 2017 أعلى درجات المؤشر وأدناها بين دول المنطقة، وذلك بالاستناد إلى عوامل مثل الأعمال الخيرية، والتطوع، ومساعدة

الغرباء خلال الشهر السابق للاستطلاع.[10] فجاءت ليبيا، والعراق، والكويت، والمملكة العربية السعودية من بين أول 11 بلدًا من حيث احتمال مساعدة شخص غريب؛ بينما كانت تونس، ودولة فلسطين، واليمن في المراتب الخمس عشر الدنيا من حيث التبرعات الخيرية. وفي استطلاع الباروميتر العربي للعام 2018-2019، أفاد المستجيبون عن مستوى أعلى من المشاركة في الأنشطة الخيرية ومساعدة الفقراء عندما طُرح عليهم سؤال عام حول مشاركتهم في هذه الأنشطة خلال الشهر العادي: فقد بلغت نسبة الذين أفادوا بأنهم تبرعوا للجمعيات الخيرية 76 في المئة بين الكويتيين، و60 في المئة بين السودانيين، و53-56 في المئة بين المصريين، والعراقيين، والأردنيين، والليبيين، واليمنيين؛[11] بينما كانت المعدلات أقل في لبنان، والمغرب، ودولة فلسطين، وتونس، والجزائر (الشكل 5.1).[12] وأفادت نسب أعلى من المستجيبين عن مساعدة الفقراء في جميع البلدان، ما يشير إلى التضامن مع من هم أقل حظوة في المنطقة.

وفيما يتعلق بالعضوية في المنظمات الخيرية والإنسانية، وهو مؤشر آخر على المشاركة المدنية، جاء المتوسط لسبعة من بلدان المنطقة[13] (حيث كانت نسبة 16.3 في المئة عبارة عن أعضاء نشطين أو غير نشطين) مشابهًا، مع أنه كان أقل بقليل من المتوسط العالمي (18.2 في المئة). وكانت نسبة العضوية أعلى في العراق وليبيا، على الأرجح بسبب كثرة المنظمات الإنسانية المتواجدة في هذه البلدان المتأثرة بالنزاعات.[14]

كان مستوى التماسك الاجتماعي الأفقي، الذي يتضمن العلاقات بين المواطنين، مشابهًا لمستواه العالمي قبل الجائحة في ما عدا الشق المتعلق بالثقة الشخصية، التي كان مستواها ضعيفًا. فالأدبيات ذات الصلة وجدت ترابطًا إيجابيًا بين الثقة الشخصية والثقة بالمؤسسات الحكومية، وهو البعد الرأسي للتماسك الاجتماعي. وبحسب المذكور سابقًا، كانت الثقة بالمؤسسات الحكومية ضعيفة في العديد من بلدان المنطقة. ويشير تدهور التصورات عن الحريات، والحق في الانخراط في الاحتجاجات السلمية، والانضمام إلى المجتمع المدني منذ عام 2016، إلى أن التماسك الاجتماعي الرأسي كان يتراجع قبل الجائحة.

علاوة على ذلك، تضرر التماسك الاجتماعي من جراء الأزمات الإنسانية المتعددة في المنطقة وارتفاع معدلات اللجوء والنزوح. فقد أدت النزاعات وقلة الاستقرار إلى نزوح جماعي كثيف وإلى توتر العلاقات بين المقيمين والوافدين، كما هو الحال في ليبيا والعراق، وبين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان. فمواقف الناس من النزوح لم تكن إيجابية حتى قبل الجائحة، إذ تكشف البيانات الخاصة بسبعة بلدان من المنطقة أن نظرة الناس إلى اللجوء في بلدانهم سلبية، حيث ربطوها بالصراع الاجتماعي والجريمة. وقد اتفق

الشكل 5.1 التبرع للجمعيات الخيرية ومساعدة الفقراء قيمتان مهمتان في المنطقة العربية، 2019

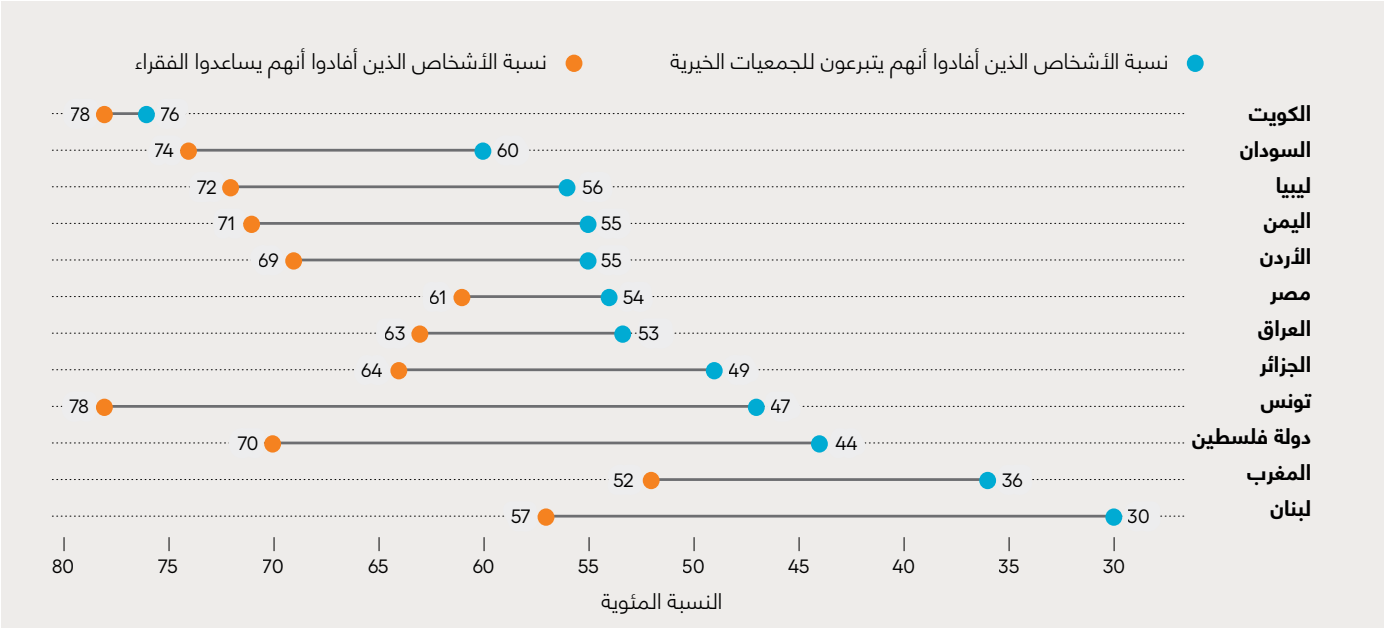

ملاحظة: هذه التقديرات ترجيحية. يُظهر الجانب الأيسر نسبة الأشخاص الذين أجابوا "نعم" على السؤال: "في الشهر العادي، هل تتبرع بالمال للجمعيات الخيرية أو للمحتاجين؟" في حين يُظهر الجانب الأيمن نسبة الأشخاص الذين قالوا إما "أفضّل مساعدة الفقراء، حتى لو بكلفة شخصية كبيرة" أو "أفضّل مساعدة الفقراء، حتى لو بكلفة شخصية قليلة".
المصدر: الباروميتر العربي 2019.

حوالي نصف المشاركين في الاستطلاع على أن اللجوء يمكن أن يؤدي إلى صراع اجتماعي (51.4 في المئة) وإلى الجرائم (49.5 في المئة)، وهذه النسب أعلى من المتوسطات العالمية البالغة 45.9 في المئة و44.4 في المئة.[15]

لا تتوفر بيانات عن مؤشرات رأس المال الاجتماعي في فترة بداية الجائحة. لكن، تشير الأدلة القصصية إلى نشوء مبادرات تضامنية خلال الجائحة. فبالإضافة إلى الدور الذي لعبه القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ظهرت مبادرات تطوعية للتخفيف من حدة تأثيرات الجائحة. في لبنان مثلاً، تكاتفت جماعات من المجتمع المحلي لمكافحة المعلومات الصحية المغلوطة ودعم العاملين في القطاع الصحي.[16] وفي الأردن، شارك القادة الدينيون، والمعلّمون، والشخصيات العامة، وقادة الرأي بشكل كبير في تثقيف الناس حول التباعد الاجتماعي وتدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها.[17] في البحرين، عمل تجمع شباب الخالدية على تطويع الآلاف للعمل في الصفوف الأمامية.[18] وفي دولة الأمارات العربية المتحدة، قدّم المتطوعون مشاركات عينية تضمنت مساعدات طبية، وتعليمية، وغذائية.[19] وفي الكويت، قامت الكويت الطبية بتطويع الآلاف في الصفوف الأمامية للعمل في المستشفيات، ومراكز الحجر والفحوصات لمعالجة المرضى، وتعقيم المباني، وإدارة المهام اللوجستية.[20] وتطوع أيضًا سكان دول الخليج لاستكمال جهود الحكومة في مكافحة الجائحة. وفي اليوم الأول من الدعوة العامة إلى العمل، تطوع 35 ألف شخص في قطر و23 ألفًا في المملكة العربية السعودية.[21] في السودان، الذي عانى من نقص في العاملين الصحيين، قام المواطنون بعشرات المبادرات لتقديم الدعم.[22] كما ازداد التعاون بشأن احتياجات الصحة العامة بين المسؤولين عن صنع السياسات، والمجتمع المدني، والخبراء الطبيين والصحيين في البحرين، والأردن،[23] والكويت[24] والسودان[25] والإمارات العربية المتحدة.[26]

وثمة أدلة أيضًا على التضامن مع الفئات المحرومة، بما في ذلك اللاجئين والعمال الأجانب. ففي لبنان، دعمت المجتمعات المحلية الفئات الأكثر ضعفًا بالإمدادات الغذائية والطبية.[27] وفي الجزائر[28] وتونس[29] تم الإعراب عن التضامن مع العمال الأجانب من خلال الإعفاء من بدلات الإيجار وتوفير الأغذية وغيرها من المواد الأساسية. وعلى المنوال نفسه، أعفى مالكو العقارات في الأردن اللاجئين السوريين من دفع بدلات الإيجار خلال فترة الإغلاق العام، وتبرّع الناس بالطعام والمال، وكان بعض هذه التقديمات جزءًا من الزكاة خلال شهر رمضان.[30] كما خففت تبرعات الزكاة من حدة بعض تأثيرات الجائحة في مصر.[31]

بالإضافة إلى الأدلة القصصية، تؤكد الدراسات المحلية مشاركة المجتمع في الاستجابة للجائحة، وتثبت أن رأس المال الاجتماعي خفّف من وقع الجائحة على المجتمعات المحرومة. ففي شهر كانون الأول/ديسمبر 2020،[32] أفادت مصادر مطّلعة عن دعم مجموعات غير رسمية للمجتمعات النازحة وعن ازدياد نسبة المشاركة المجتمعية في السودان في غرب دارفور. وفي منطقة كردستان في العراق، رأت غالبية كبيرة (76 في المئة) من المستجيبين أن الأزمة عززت التماسك الاجتماعي وأنه من المهم أن تدعم الحكومة الجميع على قدم المساواة. في المقابل، وافقت نسب أقل على أهمية تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، حيث حصلت فئة المسنين على تأييد 24 في المئة، فيما حصل كل من اللاجئين السوريين والنازحين داخليًا على نسبة 15 في المئة.[33] وأفادت الأسر الصومالية أن المساعدات العائلية كانت الآلية الرئيسية للتعامل مع الصدمة الاقتصادية (66 في المئة) والأمن الغذائي (62 في المئة) والأمن الشخصي (46 في المئة).[34] كذلك، كشف استطلاع للمهاجرين واللاجئين في العراق أن 38 في المئة من المستجيبين اقترضوا المال من أقاربهم وأصدقائهم للتمكن من التعامل مع تداعيات الجائحة الاقتصادية.[35] وفي ليبيا، اعتمد 28 في المئة من النازحين داخليًا على شبكات غير رسمية لدفع ثمن الغذاء، والإيجار، والتعليم.[36] في الأردن، أفادت 54 في المئة من اللاجئات السوريات والنساء الأردنيات اللواتي تعرضن للعنف بأنهن حصلن على الطعام أو اقترضن المال من الجيران، أو العائلة، أو الأسر الأخرى، فيما أفادت 64 في المئة منهنّ أن مشاركتهن في مركزهن المجتمعي ساعدتهن على تلبية احتياجاتهن الأساسية ودعم النساء والأسر الأخرى.[37]

على الصعيد العالمي، ترافقت جائحة كوفيد-19 مع ازدياد في الوصم، والتمييز، والعنصرية، وكراهية الأجانب بحق الوافدين، واللاجئين، والنازحين داخليًا.[38] وكشفت دراسة قامت بها المنظمة الدولية للهجرة من عدة بلدان عربية[39] في بداية الجائحة إلى أن التوتر ارتفع بين السكان النازحين والمجتمعات المضيفة نتيجة تزايد الضغوط على الموارد المتاحة وتعرض السكان النازحين للتمييز المرتبط بكوفيد-19، مثل العنف الجسدي والخطاب العنصري.[40] وفي دراسة أخرى في العراق، أفيد بأن أوامر البقاء في المنزل أجّجت التوتر بين النازحين داخليًا والسكان المحليين بسبب تقييد أنشطة المصالحة.[41] ولا تتوفّر أدلّة كافية عن هذا الوضع خلال الفترة اللاحقة من الجائحة. في المقابل، رصدت الأبحاث في غرب دارفور في السودان في ديسمبر/كانون الأول 2020 تأثيرات وتغيرات ضئيلة

على العلاقات بين السكان النازحين والمجتمعات المضيفة نتيجة الجائحة.[42] وبيّنت بعض الدلائل عن ازدياد وتيرة العنف القائم على النوع الاجتماعي وزيادة عدم الشعور بالأمان للنساء في مجتمعات النازحين. أما في العراق، فقد زادت بشكل ملحوظ الحاجة لحماية الأطفال والنساء في مجتمعات النازحين منذ بدء الجائحة.[43] وفي الأردن، عبّر ثلثا اللاجئين داخل المدن ونصف سكان مخيمات اللاجئين عن قلقهم حيال سلامة النساء والفتيات منذ بدء الجائحة.[44]

التهميش الاجتماعي وأوجه انعدام المساواة

يشكل التهميش الاجتماعي الناجم عن الفقر وأوجه عدم المساواة على اختلاف أنواعها بعدًا آخر من أبعاد التماسك الاجتماعي. وكانت أوجه عدم المساواة الاقتصادية كبيرة قبل تفشي الوباء، في حين لم تكن نظم الحماية الاجتماعية كافية في البلدان العربية، وفق ما تمّت مناقشته في الفصل الرابع. فضلاً عن ذلك، كانت المجتمعات المحلية المحرومة أيضًا تعاني من أوجه عدم المساواة ومن درجة أكبر من الاستبعاد عن الخدمات الصحية والتعليمية الحيوية، وبذلك تقلصت فرصها في الحراك الاجتماعي وتضررت حقوقها الاجتماعية. وقد زادت الجائحة من تهميش بعض الفئات عن هذه الخدمات، لا سيما في البلدان التي تشهد نزاعات، وبين النازحين، والنساء، والفتيات، والفقراء.

عام 2018، بلغت نسبة الإنفاق العام على الصحة في الدول العربية 2.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي،[45] وهي نسبة أقل من النسبة التي حددتها منظمة الصحة العالمية بين 4 و5 في المئة لتحقيق التغطية الشاملة.[46] وقد بلغ متوسط الإنفاق العام في المنطقة 53 في المئة من إجمالي النفقات الصحية عام 2018، حيث تفاوت ما بين 10.2 في المئة في اليمن و88 في المئة في الكويت.

وبسبب عدم كفاية التمويل العام، انتقل عبء التكاليف الصحية إلى عاتق المرضى، بحيث بلغ متوسط الإنفاق الحالي (أي من جيوب المرضى الخاصة) 28 في المئة من الإنفاق الصحي الحالي في المنطقة، مقارنة بـ18 في المئة في جميع أنحاء العالم، مع تفاوت هنا أيضًا بين البلدان، من 6.6 في المئة في عُمان إلى 81 في المئة في اليمن.[47] وتشكل القدرة على تحمل التكاليف، المرتبطة بعدم المساواة الاقتصادية، عائقًا أمام تلقي الرعاية الصحية. فقد أفاد أكثر من ثلث (37 في المئة) المشاركين في استطلاع أجري عام 2019 مع 6722 مواطنًا من 12 بلدًا عربيًا[48] أنهم لم يحصلوا على العلاج الطبي الذي يحتاجونه بسبب كلفته الباهظة.[49] وفي حين أن الرعاية الصحية متوفرة مجانًا للمواطنين في دول الخليج، ويتوفر فيها التأمين الصحي للعمال الأجانب،[50] تملك البلدان المتوسطة الدخل نظامًا صحيًا من مستويين حيث يقدّم قطاع صحي خاص ومتقدم الخدمات الطبية للنخبة بينما يعتمد الآخرون على نظام صحي عام من الدرجة الثانية. أما في البلدان المتأثرة بالنزاعات، فيُعتبر نظام الرعاية الصحية ضعيفًا بشكل خاص، بحيث يفتقر إلى الإمدادات الطبية، والبنية الأساسية، والموارد البشرية الكافية.[51]

في غالب الأحيان، تُستبعد الجماعات المكونة من غير المواطنين، مثل العمال الأجانب واللاجئين، من خدمات الرعاية الصحية.[52] ويُظهر مؤشر شمولية الرعاية الصحية، الذي يقيس مدى شمولية التغطية بما يتعدى إطارها الفعلي من خلال تضمين مفاهيم الكرم (من حيث المستوى والكمية) والإنصاف (في الوصول والكرم) أيضًا، أن أيًا من الدول العربية لا يسجل أداءً أفضل من أي بلد متقدم، وأن أداء أكثر من نصفها يتفوق على متوسط المناطق النامية الأخرى، في حين يتخلف اليمن، والسودان، والصومال، والعراق، ومصر عن سائر المناطق (الشكل 5.2).[53]

بالإضافة إلى ما سبق، كانت أوجه عدم المساواة في الوصول إلى التعليم ملحوظة أيضًا قبل الجائحة بين البلدان وداخلها. فقد تسببت النزاعات المسلحة والفقر المتزايد ببقاء الكثير من الأطفال خارج المدارس.[54] في حالات النزاع، تصبح أنظمة التعليم عرضة للفساد، والإهمال، وسوء الإدارة نتيجة المعوقات الاقتصادية وغياب المساءلة. كما أن النزاعات تحد من مشاركة المجتمع المحلي في المدارس وتؤدّي إلى تقويض أدوات حماية الفتيات، والشباب المهمشين، والأشخاص ذوي الإعاقات.[55] ومن العوامل الأخرى التي تعيق إمكانية الحصول على تعليم جيد النوع الاجتماعي، ودخل الأسرة، والجغرافيا.

وتختلف التفاوتات بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس في المنطقة، من درجة بسيطة في بعض البلدان إلى درجة كبيرة في بلدان أخرى.[56] أما داخل البلدان، فالتكافؤ في التعليم بين الفتيات الثريات والفتيان لا يمتد إلى الفتيات الأكثر فقرًا، حيث تُعتبر الفتيات اللواتي ينتمين إلى أسرٍ منخفضة الدخل في المناطق الريفية الأكثر حرمانًا.[57] كما أن احتمال التحاق الأطفال الذين يعيشون في المناطق المحرومة بالمدارس أقل بمقدار 3.6 أضعاف من الأطفال المنتمين إلى فئات مرتفعة الدخل، وحظوظهم بإكمال التعليم الابتدائي أقل بخمسة أضعاف.[58] وفي السياق نفسه، أفادت منظمة الصحة العالمية أن نسبة التحاق الأطفال والشباب ذوي الإعاقة بالمدارس أقل من

الشكل 5.2 مؤشر شمولية الرعاية الصحية، 2017

ملاحظة: يقيس مؤشر شمولية الرعاية الصحية مدى شمولية التغطية بما يتعدى إطارها الفعلي من خلال تضمين مفاهيم الكرم (من حيث المستوى والكمية) والإنصاف (في الوصول والكرم) أيضًا.
المصدر: UNDP 2022a.

نسبتها بين الطلاب الآخرين.[59] ولما كانت كلفة التعليم الخاص المرتفعة في المنطقة تحد من إمكانية وصول الكثيرين إليه ومن قدرتهم على تحمل تكاليفه، تتسع الفجوة بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص، وهذا ما يزيد من انعدام المساواة بين الطلاب.

بالإضافة إلى ذلك، يتأثر التعليم، وبخاصة التعليم الرسمي، بمسائل الجودة ونوعية التعليم، حيث لا تزال الأنظمة التعليمية تسلطية تقوم على التدريس الجامد وتفتقر إلى حرية في التعبير والتفكير الناقد والابتكار.[60] كما أن السلامة البدنية والعاطفية مقوضة في البيئة المدرسية،[61,62] حيث يقدر أن 41 في المئة من الطلاب يتعرضون للتنمر، ولا يزال العقاب البدني يمارَس في المدارس في العديد من البلدان.[63]

تسببت جائحة كوفيد-19 بتعطيل الخدمات وأدت إلى زيادة تهميش المجتمعات المحرومة. كما تسببت الجائحة بشكل مباشر بزيادة الوفيات والأمراض، فيما أعاقت تدابير الاحتواء إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية وأسفرت عن انقطاع الخدمات في هذا المجال. فخلال ربيع العام 2021، أفاد الأردن ولبنان عن اضطرابات في جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية، وكذلك أفاد كل من العراق، وعُمان، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، واليمن عن بعض العرقلة في الخدمات.[64] فقد تعطل نحو 40 في المئة من خدمات الأمراض غير المعدية في إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط[65] سواء بشكل جزئي أو كلي خلال عام 2020.[66] وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، تفاقمت الاضطرابات في نظم الرعاية الصحية بسبب العنف. وشهد اليمن ارتفاعًا في حوادث العنف ضد مرافق الرعاية الصحية أو مقدمي الرعاية الصحية، أو عرقلةً في الوصول إليها، حيث تم الكشف عن 81 حادثة مماثلة عام 2020، أي أكثر من ضعف العدد المسجل عام 2019. وتضرر أو دُمّر 27 مرفقًا صحيًا، وقُتل 13 عاملاً في مجال الرعاية الصحية.[67]

كما منعت تدابير احتواء الفيروس فئات سكانية معينة من الوصول إلى الخدمات. وتعرقلت قدرة النساء على الحصول على الرعاية السابقة للولادة، ورعاية الولادة، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية (انظر الفصل الثاني)، وهو ما حدث في العراق،[68] والصومال،[69] والمغرب.[70] وأثناء فترات الإغلاق العام التي فُرضت في مختلف المناطق، واجهت نسب كبيرة من اللاجئين والنازحين داخليًا صعوبةً في الحصول على الرعاية الطبية. على سبيل المثال، أفاد 20 في المئة من اللاجئين السوريين في الأردن عن مواجهة التحديات في الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية بسبب حظر التجول الذي فُرض استجابةً للجائحة،[71] ولم يتمكن 58 في المئة من النازحين في غزة من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في القدس الشرقية لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على تصاريح صادرة عن إسرائيل خلال فترة القيود المتعلقة بكوفيد-19.[72] وبالفعل، أفادت العيادات

التي تقدم الخدمات الصحية للاجئين عن انخفاض كبير في عدد الزيارات[73] – في وقت واجه فيه الناس مخاطر أعلى بالتقاط العدوى بسبب القدرة المحدودة على الوصول إلى المياه والصرف الصحي، وبسبب ظروف المعيشة أو العمل التي جعلت التباعد الجسدي مستحيلًا.[74] وقد واجه العمال الأجانب صعوبات إضافية في الوصول إلى هذه الخدمات.

باستثناء الأردن، لم تعمد في البداية الحكومات المضيفة في البلدان العربية إلى إدراج اللاجئين ضمن خططها الوطنية لمواجهة كوفيد–19. وقد شمل الأردن اللاجئين بخطة الاستجابة الوطنية منذ بداية الجائحة، ومنحهم فرصًا متساويةً في الحصول على الرعاية الصحية والعلاج الطبي،[75] وشملهم أيضًا في خطة التطعيم الأردنية المجانية ضد فيروس كورونا.[76] وصرّحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه تم في آذار/مارس 2022 إدراج اللاجئين في خطط التلقيح في 162 بلدًا، بما في ذلك الشرق الأوسط.[77] كذلك، أتيحت للعمال الأجانب فرصة الحصول على الرعاية الصحية مجانًا خلال الجائحة في دول الخليج.[78]

أما بالنسبة للتعليم، فقد أدى إغلاق المدارس والتحول إلى التعليم عن بُعد إلى استبعاد بعض شرائح المجتمع، حيث أن نسبة 55 في المئة فقط تقريبًا من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع والذين كانوا ملتحقين بالنظام التعليمي في الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب، وقطر، وسوريا، وتونس تمكنت من الوصول إلى شكل من أشكال التعليم عن بُعد عقب إغلاق المدارس، ولم تُلحظ أي اختلافات بين الجنسين بهذا الصدد.[79] وكانت إمكانية الوصول إلى التعليم عن بُعد أعلى بين طلاب المدارس الخاصة منها في المدارس الرسمية.[80]

وبسبب التفاوتات الكبيرة في إمكانية الوصول إلى خدمة الإنترنت بين البلدان العربية وداخلها، كان لإغلاق المدارس تأثيرات غير متناسبة على المجتمعات الضعيفة، والريفية، والمهمشة؛ بما في ذلك الأطفال اللاجئون، والنازحون، والأطفال ذوو الإعاقة.[81] وبما أن أطفال العائلات الأكثر فقرًا لم تتوفر لهم الموارد اللازمة للمشاركة في التعليم عن بُعد، سيعودون إلى المدرسة متخلفين عن رفاقهم.[82] ومن ناحية النوع الاجتماعي، من المرجح أن تتوقف الأسر التي تعاني من صعوبات اقتصادية عن إرسال الفتيات إلى المدارس أكثر من الفتيان. وفي الظروف الإنسانية خلال الجائحة، لجأت العائلات إلى آليات تكيف سلبية مثل عمالة الأطفال والزواج المُبكر.[83] وتعرضت الفتيات لخطر متزايد بالتسرب من المدرسة، والزواج المُبكر، والاستغلال.[84]

الجدير بالذكر أن التعليم عنصر أساسي في بناء الثقة الاجتماعية على المدى البعيد، والبيئة المدرسية هي مساحة للمشاركة المجتمعية والتماسك الاجتماعي. لكن جائحة كوفيد–19 نقلت تجربة التعليم إلى عالم الإنترنت. وقد أدى التعليم عن بعد في ستة بلدان عربية[85] إلى عواقب نفسية ترتبت عن البقاء في المنزل مثل الإجهاد، والقلق، والتعرض للعنف المنزلي. ويبدو أن مستويات الرضا عن نظام التعليم في المنطقة قد تدهورت هي أيضًا نتيجة لذلك،[86,87] ما قوّض بشكل أكبر الثقة بالمؤسسات التعليمية.

التحول إلى وسائل التواصل الاجتماعي

انتشر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة خلال العقد الماضي.[88] لكن لا تزال مجموعات معينة مستبعدة عنها بسبب التفاوتات في البنية التحتية الرقمية، والمعرفة الرقمية، وعدم المساواة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية.[89] وقد توصلت دراسة أجريت على سبعة من بلدان المنطقة إلى أن نصف السكان تقريبًا (53.2 في المئة) يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا كمصدر للمعلومات، وأن حوالي الثلث (28.6 في المئة) لم يستخدمها مطلقًا.[90] وكانت أيضًا التفاوتات بين الجنسين واضحة. فالنساء لا يشكلن سوى نحو ثلث مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في المنطقة وربعهم في دول الخليج، على الرغم من ارتفاع معدلات الوصول إلى الإنترنت في تلك البلدان.[91]

في خلال فترات الإغلاق العام، لجأ الكثير من سكان المنطقة إلى وسائل التواصل الاجتماعي للاطلاع على الأخبار والتواصل مع الآخرين. وقد وجدت دراسة أجريت في ستة من بلدان المنطقة[92] أن 36 إلى 52 في المئة من الناس اعتمدوا على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار العاجلة، بزيادة قدرها 8 نقاط تقريبًا عن عام 2018.[93] كما وجدت دراسة أخرى أن 86 بالمئة من المستجيبين اعتمدوا على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات حول كوفيد–19.[94] كانت وسائل التواصل الاجتماعي أكثر المصادر استخدامًا للحصول على معلومات مماثلة خلال الجائحة بدون اختلاف يذكر بين النوعين الاجتماعيين. وكان لدى المستجيبين الثقة الكبرى بمقاطع الفيديو التي شاركها الأطباء (60.3 في المئة يثقون دائمًا بهذا المصدر)، تليها منشورات الأصدقاء (44 في المئة)، ومواقع وزارات الصحة (44 في المئة؛ الشكل 5.3). في حين حظيت وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية، لا سيما الدولية منها، بدرجة ثقة أقل.

وكذلك لعبت وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية دورًا قيمًا في الربط بين المجتمعات المحلية وتسهيل العمل التطوعي. وترى دراسة حول فيروس كورونا والثقافة العربية أنه بدلاً من التفاعلات

الشكل 5.3 ثقة المشاركين في الاستطلاع بالمعلومات الواردة على وسائل التواصل الاجتماعي، بحسب المصدر، 2021

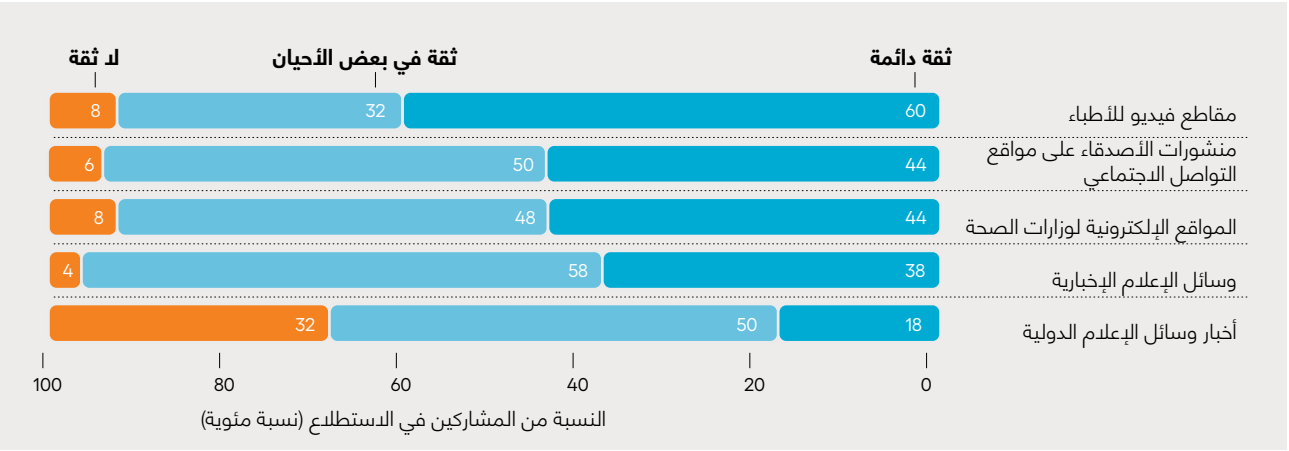

المصدر: Elkalliny 2021.

الاجتماعية المعتادة، نشأ مفهوم "تباعد" اجتماعي حيث نصح الناس بعضهم البعض بالالتزام بتدابير التباعد والسلامة العامة من أجل الصالح العام.[95] وتمكّن هذا المفهوم من التطور بفضل التقدم التكنولوجي الذي أتاح الاتصالات عن بعد، وتنامي قوة الفردية، والدافع للحفاظ على المصلحة الاجتماعية من خلال حماية الناس بعضهم البعض من الفيروس.

وكانت وسائل التواصل الاجتماعي مفيدة أيضًا في ربط المجتمعات المحلية بالسلطات. فقد انتقلت بعض الخدمات الأساسية إلى شبكة الإنترنت، من بينها الرعاية الصحية والتعليم عن بُعد، بمساعدة أدوات التواصل الاجتماعي. لكن افتقار الفئات المحرومة اجتماعيًا واقتصاديًا إلى إمكانية الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي أدى إلى إقصائها عن هذه الخدمات.

في المقابل، شكلت وسائل التواصل الاجتماعي أرضًا خصبة للمعلومات المضللة أثناء الجائحة، متسببة بتقويض عمليات الاستجابة. وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، اكتسبت الأخبار الكاذبة زخمًا في المنطقة.[96] فقد أدى الاعتماد المتزايد على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات أثناء الجائحة إلى تسريع انتشار المعلومات المضللة في بلدان عدة. وبحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بلغت المعلومات المضللة في المنطقة ذروتها في كانون الأول/ديسمبر 2020، عندما بدأ طرح لقاحات كوفيد-19، حيث ظهرت ادعاءات كاذبة بأن اللقاح ليس حلال وأنه قادر على تغيير الحمض النووي،[97] فساهم ذلك في تردد الأشخاص في أخذ اللقاح في المنطقة.

ولجأت العديد من الحكومات إلى التلفزيون، والإذاعة، والمواقع الإلكترونية، والحملات على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي حول المبادئ التوجيهية الصحية وقواعد النظافة والتدابير الوقائية، وبُذلت الجهود لنشر الإجابات على الأسئلة المتكررة ودحض المعلومات المضللة.

كذلك، تزايد العنف السيبراني ضد المرأة خلال "الجائحة" وأظهرت البيانات العالمية أن النساء أكثر عرضة من الرجال بـ27 مرة للتعرض للإساءة عبر الإنترنت.[98] والعنف السيبراني ضد المرأة هو أبرز أشكال العنف المبلغ عنها في المنطقة. في هذا السياق، أشارت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2021 إلى أن 60 بالمئة من المشمولين بالاستطلاع أفادوا عن التعرض للعنف عبر الإنترنت.[99] وثمة ترابط متسلسل بين العنف الجسدي المتزايد والعنف عبر الإنترنت بتداخل نسبته 44 في المئة.[100] وقد ساهم العنف عبر الإنترنت في فرض النساء رقابة ذاتية على أنفسهن أو في استبعادهن بالكامل عن المساحات الإلكترونية، بما في ذلك المنصات التعليمية للفتيات في المدارس. والواقع أن عدم كفاية خدمات الاستجابة[101] والقوانين – وإمكانية الإفلات من العقاب – يقلل عدد البلاغات ويُضعف الثقة بالنظام.[102]

العلاقات والديناميات الأسرية

الديناميات الأسرية آخذة في التغير في المنطقة. ففي حين يتمتع عادةً الرجال وكبار السن بسلطة وامتياز أكبر من النساء والشباب،[103] تنطوي العلاقات الفعلية على فروقات أكثر دقة، إذ تختلف العلاقات بحسب المستوى التعليمي، والطبقة الاجتماعية، والوضع

الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وبين الأجيال والمواقع، وفي سياقات السلام والنزاع.

على الرغم من هذا التفاوت، لا يزال توزيع الأدوار بحسب النوع الاجتماعي سائدًا داخل الأسرة، حيث يُعتبر الرجل رب الأسرة ومعيلها، وتُعتبر المرأة مسؤولة عن تقديم الرعاية لأسرتها. غير أن ديناميات السلطة غير المتوازنة في العلاقات الأبوية تحدّ من حركة المرأة وسيطرتها على جسدها وقراراتها المتعلقة بصحتها الجنسية والإنجابية، ويمكن أن تؤدي إلى الزواج المُبكر والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[104]

إن السياسات التي تسهم في الحفاظ على التوازن والاستمرارية تدعم النظام الأبوي والتمييز ضد المرأة، وهذا ما يقلل من رفاه المرأة وتنميتها البشرية. ورغم التقدم المنجز في بعض القوانين لمصلحة المساواة بين المرأة والرجل، إلا أن قوانين الأسرة في المنطقة تدعم الوضع القائم، وتميّز ضد المرأة، وتعطي الأفضلية لأفراد الأسرة الذكور في المسائل المتعلقة بالزواج، والطلاق، والوصاية، وحضانة الأطفال، والميراث.[105]

تأثير الجائحة على العلاقات الأسرية

أثّرت جائحة كوفيد-19 على العلاقات الأسرية من عدة نواحٍ، من ضمنها ازدياد الوفيات والأمراض؛ والقلق والتوتر؛ وفقدان الوظائف وانخفاض الدخل؛ وتقويض الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والخدمات القانونية. وبناءً على الاتجاه العالمي، كانت الوفيات المرتبطة بكوفيد-19 أعلى بين الرجال مقارنةً مع النساء. نتيجةً لذلك، من المتوقع أن يكون عدد ربّات الأسر قد ارتفع، ما يلقي على عاتق المرأة عبئًا مزدوجًا بكسب الزرق وتقديم الرعاية للأسرة في آن معًا. ومن المتوقع أيضًا أن تتغير العلاقات الأسرية داخل العائلات التي فقدت أمهاتها، أي الفرد الرئيسي المسؤول عن تقديم الرعاية، بحيث تتحمل الفتيات الأكبر سنًا عبء القيام بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

كما أدى ازدياد الأمراض وتعطيل الرعاية الصحية إلى زيادة أعمال الرعاية داخل الأسر. أدى الأغلاق الى ارتفاع العنف المنزلي ضد النساء والأطفال مع نتائج سلبية على رفاهيتهم.

العبء غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

كما هو واقع الحال في معظم أنحاء العالم،[106] كانت المرأة تتولى معظم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة قبل الجائحة، وذلك بنسبة تراوحت بين 64.4 في المئة في قطر و87.5 في المئة في المغرب (الشكل 5.4).[107] وفقًا لبيانات منظمة العمل الدولية، تكرّس النساء لهذه الأعمال 5.1 إلى 6.2 أضعاف ما يكرسه الرجال في غرب آسيا وشمال أفريقيا على التوالي،[108] وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي (البالغ 3.2 أضعاف الوقت الذي يخصصه الرجال).[109] أضف إلى ذلك أن الوقت الذي تقضيه نساء المنطقة في ممارسة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، كنسبة مئوية من إجمالي الوقت الذي يقضينه في العمل المأجور وغير المأجور، طويلٌ ويتراوح بين 92 في المئة من وقتهنّ في العراق و62 في المئة في قطر (الشكل 5-5).[110] كما أن إجمالي الوقت المقضي في كل من الأعمال المدفوعة الأجر وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أعلى بين النساء منه بين الرجال في المنطقة،[111] ما يحد من الوقت المتوفر لديهن لممارسة الأنشطة الاجتماعية والعامة التي تعدّ ضرورية لتحقيق الذات والتنعم بالرفاه.

الشكل 5.4 حصة النساء والرجال من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة العربية، 2019

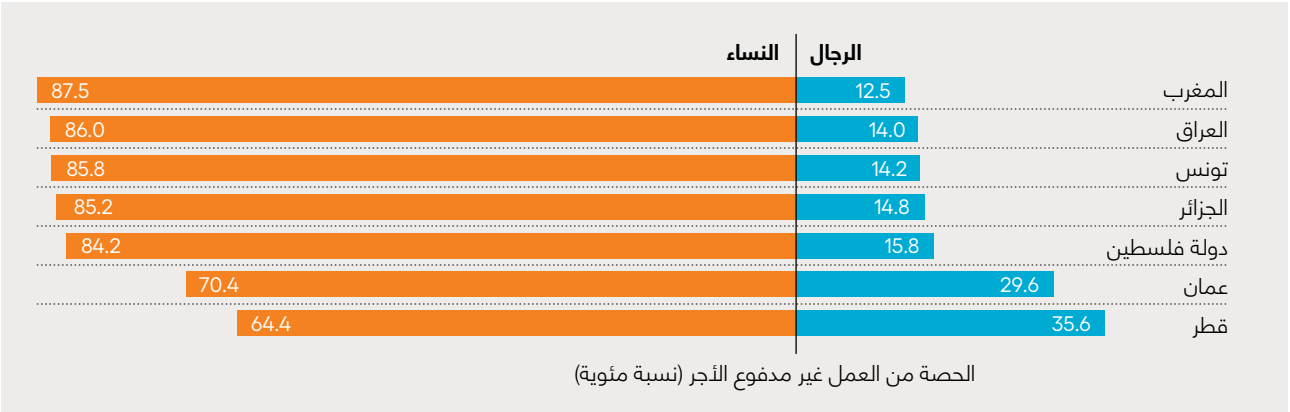

المصدر: Charmes 2019.

الشكل 5.5 حصة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر للمرأة من عملها الإجمالي، 2019

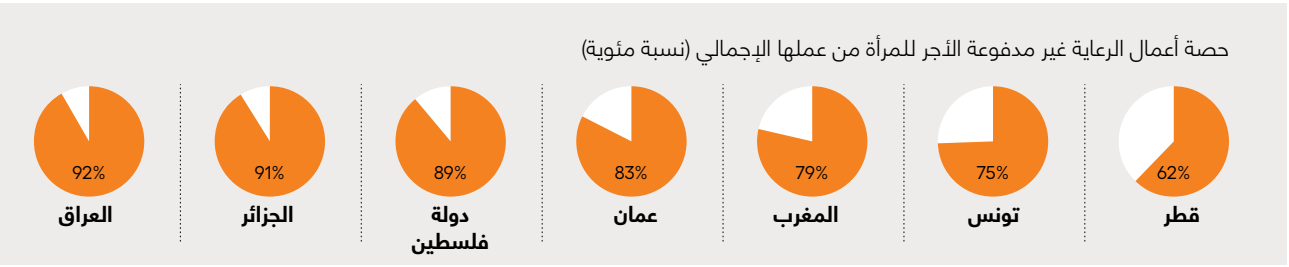

المصدر: Charmes 2019.

وإلى جانب القيود السياقية بشكل عام، ساهمت مشاركة المرأة العالية في تقديم الرعاية في تدني مشاركتها في الاقتصاد الإنتاجي، الذي تراجع خلال السنوات الأخيرة.[112] وتفضّل عادةً النساء وظائف القطاع العام، والقطاع الاجتماعي، وقطاع الرعاية الصحية، وقطاع التعليم، بسبب ظروف العمل الأفضل فيها وارتفاع درجة القبول الاجتماعي لها.

تُساهم السياسات الرعوية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والأعراف الاجتماعية في عبء غير متناسب على المرأة من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. تُعتبر سياسات الرعاية والسياسات الصديقة للأسرة غير كافية في المنطقة. إذ لا تستوفي سوى أربعة بلدان (هي الجزائر، وليبيا، والمغرب، والعراق) المعيار الأدنى لإجازة الأمومة، الذي حددته منظمة العمل الدولية بـ14 أسبوعًا، ولا تعطي سوى أربعة بلدان (هي الأردن، وتونس، والمغرب، والمملكة العربية السعودية) إجازة أبوة، وهذا يشجع على إعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بحسب النوع الاجتماعي. وتعتبر هذه الإجراءات خطوة إلى الأمام، مع أن يومين إلى ثلاثة أيام فقط من الإجازة هي أيام مدفوعة الأجر.[113] وفي ثمانية بلدان، تستفيد النساء من إجازة لرعاية الأطفال الصغار تتراوح بين ثلاثة أشهر من الإجازة غير مدفوعة الأجر في المغرب، وسنتين في مصر، وإجازة مدفوعة تصل إلى ثلاث سنوات في قطر (وإجازة بنصف راتب عن كل سنة إضافية).[114] وفي حين أن هذه السياسات قد تلبي الحاجة إلى الوقت لرعاية الأطفال، إلا أنها ترسخ دور المرأة في تقديم الرعاية. والمغرب هو البلد الوحيد الذي يمنح إجازة (غير مدفوعة) لرعاية أحد أفراد الأسرة البالغين.[115] وكذلك، ليس العمل من المنزل وغير ذلك من ترتيبات العمل المرنة أمرًا شائعًا في البلدان العربية،[116] علمًا بأن قوانين الخدمة المدنية توفر عمومًا سياسات رعاية أفضل للمرأة، ما يساهم في تفضيل النساء لوظيفة القطاع العام.

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر خدمات الرعاية الاجتماعية في المنطقة غير متطورة.[117] وقد توسَّع نطاق تغطية خدمات التعليم المبكر ورعاية الأطفال في المنطقة من 16 في المئة عام 2005 إلى 27 في المئة عام 2018.[118] وتوسعت التغطية في الجزائر ودولة فلسطين أكثر من مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من هذا التوسع، لا تزال التحديات موجودة على صعيد نوعية خدمات رعاية الأطفال، ومؤهلات مقدمي الرعاية، وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات، مع ما يترتب عن ذلك من تبعات سلبية طويلة الأجل على نمو الطفل. كما أن خدمات رعاية المسنين، بما في ذلك الرعاية الطويلة الأجل مع أو دون سكن، متخلفة في المنطقة.

في حين أن العلاقات حسب النوع الاجتماعي معقدة ومتغيرة، إلا أن الأعراف الاجتماعية حول دور المرأة في تقديم الرعاية راسخة. فقد وجد استطلاع للمواقف والممارسات في مصر، ولبنان، والمغرب، ودولة فلسطين عام 2017 أن غالبية المستجيبين يملكون وجهات نظر تقليدية حول دور المرأة في الرعاية، فيما يدعم حوالي الربع على الأقل بعض أبعاد المساواة بين الجنسين.[119] وتكشف البيانات من استطلاعات أخرى أن إعطاء الأولوية لدور المرأة في الرعاية ولوظيفة الرجل المدفوعة الأجر أقوى في المنطقة العربية منه في المناطق الأخرى.[120] ووجدت دراسة أجريت في 14 دولة عربية[121] أن الرجال العرب يفضّلون أكثر من الرجال في البلدان الأخرى أن تركز النساء على أعمال الرعاية في المنزل حصرًا، وأنهم أقل ميلاً لدعم عمل المرأة المدفوع الأجر خارج المنزل.[122]

أدت تدابير الإغلاق العام بسبب كوفيد-19 إلى تعطيل المدارس، والرعاية الصحية، وخدمات رعاية الأطفال والمسنين، وإمكانية الوصول إلى أنظمة الدعم الاجتماعي التي توفر ترتيبات غير رسمية لرعاية الأطفال. وأدت هذه العوامل، إلى جانب مسؤوليات الرعاية المتزايدة لأفراد الأسرة الذين أصيبوا بالمرض، إلى زيادة مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر في جميع أنحاء العالم.[123] وقد وقع معظم عبء الرعاية

المتزايدة على عاتق المرأة حول العالم، وكان لذلك تبعات على وظائف النساء ورفاههن.

في تموز/يوليو 2020، وجد استطلاع على فيسبوك حول المساواة بين الجنسين أن النساء في البلدان العربية يمضين وقت أكثر بثلاثة أضعاف تقريبًا من الرجال في العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، مثل الطهي والتنظيف، نتيجة للجائحة.[124] كما قدّرت دراسة في الأردن أن النساء المتزوجات اللواتي لديهن أطفال في سن المدرسة قضين 18-24 ساعة إضافية في الأسبوع في تأدية الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر بسبب الجائحة.[125] كما تبين كذلك انه، أمضت النساء وقتًا في تأدية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أكثر من الرجال بـ17 ضعفًا.

فضلاً عن ذلك، أظهرت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تسع بلدان عربية نتائج أكثر دقة تؤكد زيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر للرجال والنساء ككل.[126] وتراوحت نسبة النساء اللواتي أفدن عن زيادة في الأعمال المنزلية بين 24.3 في المئة في اليمن و62.5 في المئة في تونس، في حين تراوحت نسبة الرجال الذين أفادوا عن الزيادة نفسها بين 19.2 في المئة في اليمن و35 في المئة في تونس (الشكل 5.6). ولكن بالنسبة للأنواع الأخرى من أعمال الرعاية، مثل تعليم الأطفال والعناية بالمسنين والمرضى، كانت نسبة الرجال الذين أفادوا عن زيادة الوقت الذي يقضونه على هذه الأنشطة أعلى من نسبة النساء. كما وجدت دراسة أجريت في دولة فلسطين زيادة في مشاركة الرجال في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.[127] ويبدو أنه مع قضاء الرجال وقتًا أطول في المنزل ومع ازدياد أعمال الرعاية، أصبح الرجال أكثر استعدادًا للمشاركة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. ويشير هذا الأمر إلى أن السياسات المناسبة يمكن أن تؤدي إلى تقاسم مسؤوليات الرعاية المنزلية بإنصاف أكبر.

وجد المرصد العالمي للاستجابة المعنية بالنوع الاجتماعي لجائحة كوفيد-19، المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أنه تم اتخاذ 11 تدبيرًا في إطار الاستجابة للجائحة من أجل دعم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في 8 من أصل 20 بلدًا في المنطقة العربية.[128] وشملت هذه التدابير دعم مراكز الرعاية، وترتيبات العمل المرنة، والمساعدات النقدية للأمهات العاملات، والإجازات المدفوعة للوالدين. في حين أن هذه التدابير محدودة، وبعض الأحكام المؤقتة تعزز مفاهيم النوع الاجتماعي السائدة المتعلقة بأدوار الرعاية، إلا أنها تظهر اهتمامًا متزايدًا بسياسات الرعاية نظرا الى وضوح الحاجة الى اعمال الرعاية خلال الجائحة.

العنف المنزلي

العنف المنزلي مظهرٌ من مظاهر النظام الأبوي وديناميات السلطة غير المتكافئة في العلاقات الأسرية، وهو يشكل مصدر قلق بالغ في المنطقة العربية من قبل الجائحة. ومع أن البيانات المنهجية المتعلقة بهذه المسألة شحيحة، تشير التقديرات، بشكل عام، إلى أن أكثر من ثلث النساء في الدول العربية، اللواتي كنّ شريكات في علاقة خلال حياتهن، تعرّضن للعنف المنزلي في مرحلة ما – ويُعتقد أن هذا الرقم لا يمثل الواقع بالقدر الكافي.[129] وبحسب منظمة الصحة العالمية، تبلغ نسبة التعرض لعنف الشريك الحميم خلال الحياة في منطقة شرق

الشكل 5.6 نسبة المستجيبين المتزوجين الذين أفادوا عن زيادة في الوقت الذي يقضونه في الأعمال المنزلية (الطهي، والتنظيف، وتقديم الوجبات)، بحسب النوع الاجتماعي، 2020

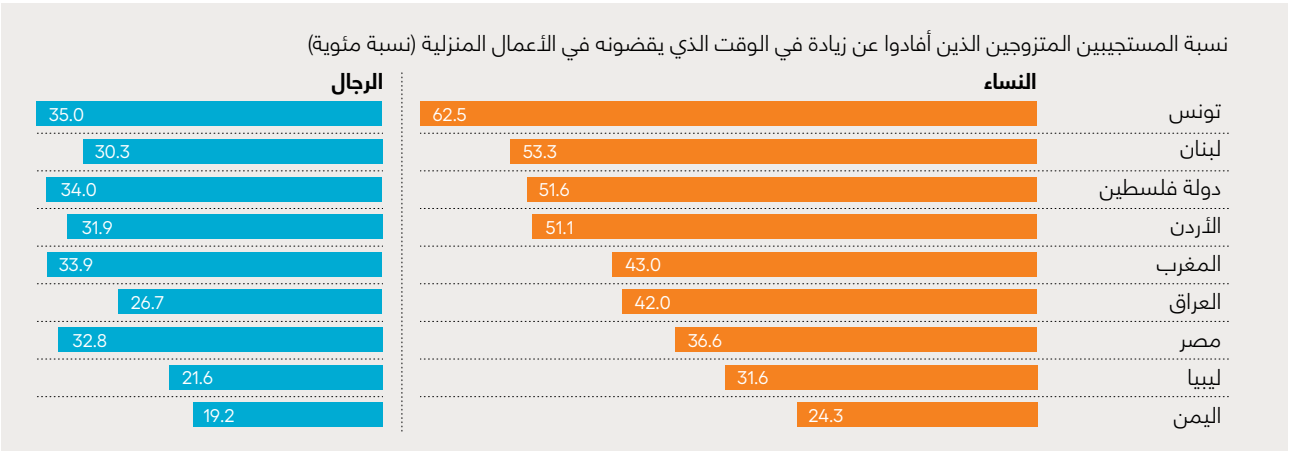

المصدر: UN Women 2020a.

البحر الأبيض المتوسط 31 في المئة، في حين بلغت هذه النسبة 17 في المئة خلال العام السابق للاستطلاع، وكلتا النسبتين أعلى من التقديرات العالمية التي بلغ متوسطها 27 في المئة و13 في المئة على التوالي.[130] ومن شأن العنف المنزلي أن يقوّض سلامة المرأة وأمنها وصحتها العقلية وسلامتها البدنية ويمنع تنميتها البشرية.

وفقًا للاتجاهات العالمية، أدى انتشار كوفيد-19 والحاجة إلى تدابير الاحتواء، فضلًا عن الضغوط الاقتصادية، وتوتر العلاقات الأسرية إلى ارتفاع معدلات العنف المنزلي.[131] ففي دراسة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تضمنت مقابلات مع ممثلات عن أكثر من 220 منظمة نسائية في 15 بلدًا عربيًا، رأى أكثر من نصف المشاركين ازديادًا في حالات العنف المنزلي،[132] وكانت الأسباب الأكثر شيوعًا التي ذكرنها هي قيود التنقل والضغوط المالية وتعطيل خدمات الدعم في بداية الجائحة. وأفاد نحو 40 في المئة أن الجائحة أوقفت الإجراءات القانونية ضد مرتكبي العنف المنزلي، ما أجبر النساء على التماس التدخل من المصادر التقليدية، وبشكل خاص أفراد العائلة الآخرين أو أعيان المجتمع.

وفي استطلاع آخر أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشمل 16462 شخصًا راشدًا من تسع دول عربية، أعرب نحو 20 في المئة من النساء في كل بلد عن مخاوفهن بشأن عنف الشريك الحميم، فيما اعتقد نحو نصف المستجيبين أن خطر عنف الشريك الحميم ارتفع أثناء الجائحة.[133] وقد أكدت دراسات، أجريت في مصر والعراق والأردن ولبنان والصومال ودولة فلسطين وتونس، تزايد حالات العنف ضد المرأة.[134] وفي المقابل، في استطلاع للباروميتر العربي، لم يبلغ النساء والرجال عن حدوث تغيرات في العنف الجسدي المنزلي في أسرهم، ولكنهم اعتقدوا أن العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجتمعهم المحلي قد ازداد. وتجدر الإشارة إلى أن الإجابات تغيرت مع تطور الجائحة في بعض البلدان.[135] فمع أن عدد البلاغات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع المحلي بقي على حاله تقريبًا في ليبيا عامَي 2020 و2021، فإنه ارتفع كثيرًا في الأردن ولبنان. وفي ثلاثة بلدان (هي الجزائر والمغرب وتونس) أبلغت فيها أكثر من نصف النساء عن زيادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجتمعهن عام 2020، ثم انخفضت النسبة عام 2021. وتباينت التقارير عن هذه الحالات بين الرجال والنساء (الشكل 5.7).

وجدير بالذكر أن اللاجئات معرّضات بوجه خاص لخطر العنف المتزايد. فقد عانت اللاجئات السوريات من ازدياد حالات العنف المنزلي، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي والعنف الجسدي والعاطفي والحرمان من الموارد.[136] عانت الفتيات والنساء ذوات الإعاقة والنساء الحوامل من العنف أكثر من غيرهن. وفي دراسة نوعية أجريت على مراهقين لبنانيين وسوريين وفلسطينيين في لبنان، تحدثت الفتيات عن زيادة في حالات العنف المنزلي منذ بداية الجائحة، وهذا اتجاه ثابت بين اللاجئين.[137] وتأثرت أيضًا العاملات المنزليات بهذه الحالة.

من المحتمل أن يكون العنف المنزلي ضد الأطفال قد زاد أيضًا. فقد أفادت دراسات سابقة عن ارتفاع معدلات العنف النفسي والجسدي ضد الأطفال أثناء حالات

الشكل 5.7 التغيرات في الزيادة المتصورة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع المحلي خلال الجائحة، بحسب المستطلَعين الذكور والإناث، من 2020 إلى 2021

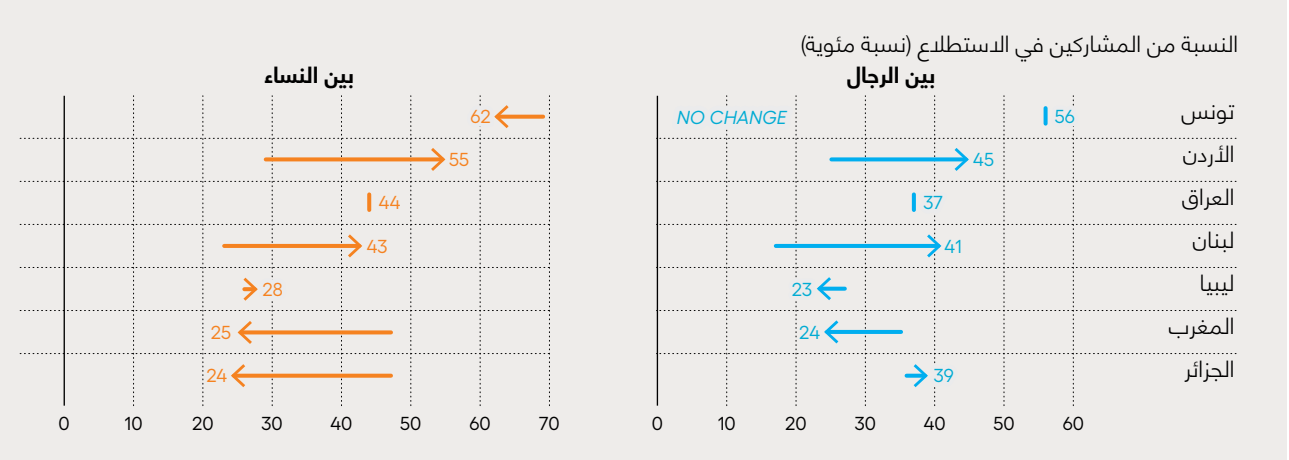

أ. البيانات لعام 2020 غير متوفرة

ملاحظة: تشير الأسهم إلى تغيير من تموز/يوليو-تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى آذار/مارس-نيسان/أبريل 2021

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الأول (تموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر 2020)، والدورة الثالثة (آذار/مارس - نيسان/أبريل 2021)، 2021.

الإطار 5.1 خدمات قضائية عن بُعد لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي

عملت البلدان في المنطقة العربية على الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الإصلاحات القضائية. فكُلفت الشرطة القضائية في لبنان بالنظر في جميع قضايا العنف المنزلي المرفوعة خلال فترة الإغلاق العام، وأخذ الإفادات افتراضيًا بدلاً من أخذها شخصيًا. وفي ربيع 2020، دعا مجلس القضاء الأعلى في لبنان إلى اتباع بروتوكولات افتراضية لتمكين المشتكيات من رفع القضايا عبر البريد الإلكتروني، وبالتالي تسهيل الإجراءات بهذا الصدد.[1] وفي تونس، استخدمت أو حسنت الأدوات الإلكترونية لرفع القضايا أمام المحاكم وعقد جلسات الاستماع أو الإدلاء بالشهادات عبر الفيديو، شأنها شأن خدمات المساعدة القانونية عبر الهاتف والإنترنت. وقد تم إصدار تعليمات وإرشادات حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.[2] وفي المغرب، نشرت رئاسة النيابة العامة على موقعها الإلكتروني معلومات كاملة للاتصال بجميع المحاكم في البلد، بما في ذلك الأرقام المخصصة للشكاوى لدى مختلف المحاكم. كما أنشئت منصات إلكترونية لكل محكمة، لتتمكن الضحية من تقديم الشكوى دون الحاجة إلى الذهاب شخصيًا إلى المحكمة.[3]

ملاحظات:
1. منظمة كفى 2020. **2.** UNDP and UN Women 2020b
3. UNDP and UN Women 2020b

الطوارئ الصحية الواسعة النطاق، والتي غالبًا ما ترتبط بإغلاق المدارس أو تدابير الإغلاق العام.[138] وفي هذا السياق، أفادت دراسة في مصر عن ارتفاع مقلق في حالات العنف ضد الأطفال خلال فترة الإغلاق العام في 2020، فضلاً عن ازدياد أعمال العقاب العنيف.[139]

وفي جميع الدول العربية، كثّفت الحكومات ومنظمات المجتمع المدني استجابتها للعنف المنزلي المتزايد بسبب الجائحة. وقد رصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة 46 تدبيرًا من تدابير الاستجابة المتخذة للحد من العنف المنزلي في المنطقة، وهي تدابير اقتصرت على 11 بلدًا فقط.[140] وشملت الاستجابات الحكومية تكثيف الخدمات المقدمة للناجين، من خلال الخطوط الساخنة وغيرها من آليات الإبلاغ مثلاً، وتوسيع الملاجئ، وتنسيق خدمات يسهل الوصول إليها، وتوسيع نطاق تدابير الشرطة والتدابير القضائية (الإطار 5.1)، وتقديم الدعم النفسي.[141] على سبيل المثال، عززت دولة فلسطين وتونس آليات الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل الخطوط الهاتفية التي تقدم الدعم النفسي والاجتماعي للناجين من العنف على مدار الساعة.[142] وفي السودان، أنشأت فرقة عمل مخصصة لكوفيد-19 أول خط ساخن للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البلاد.[143] بالإضافة إلى ذلك، استعانت تدابير أخرى بوسائل التواصل الاجتماعي والراديو والتلفزيون للترويج للخدمات ونشر المعلومات عن تأثيرات الجائحة على العنف ضد النساء. كما أعدّ الاتحاد الوطني لنساء المغرب تطبيقًا على الجوال يُستخدم في كل البلاد لإيداع البلاغات ومعالجة القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

العلاقات في مكان العمل

تفاوتت درجة صرامة الإقفال والقيود المفروضة على أماكن العمل في منطقة الدول العربية خلال الجائحة. فاعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2021، كان حوالي نصف سكان المنطقة يعيشون في بلدان فرضت قيودًا كبيرة على أماكن العمل بسبب الجائحة،[144] مع العلم بأن حدة هذه القيود بدأت تخفّ بحلول آذار/مارس – نيسان/أبريل 2022. ففي الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والكويت، انتقلت القيود المفروضة على أماكن العمل من المستوى الثاني (إلزامية الإقفال أو العمل من المنزل) إلى المستوى الأول (التوصية بالإقفال أو العمل من المنزل) بالنسبة لبعض القطاعات أو فئات العمال.[145]

التحول إلى العمل عبر الإنترنت

على الصعيد العالمي، كشفت القدرة على التحول إلى العمل عبر الإنترنت عن تفاوتات هائلة بين البلدان المرتفعة الدخل وتلك المنخفضة الدخل – حيث كان بالإمكان تأدية وظيفة واحدة من أصل ثلاثة وظائف من المنزل في البلدان الأولى، مقابل وظيفة من أصل 26 وظيفة في الأخيرة. كما كشفت عن تفاوتات داخل البلدان نفسها لأنه كان باستطاعة العمال ذوي الأجور الأفضل والدخل المرتفع العمل من المنزل أكثر من سواهم.[146]

في آذار/مارس 2021، عندما كانت عمليات الإغلاق العام شديدة الصرامة في العديد من بلدان المنطقة، أفاد 10.1 في المئة فقط من المشاركين في استطلاع للباروميتر العربي في سبعة بلدان بأنهم قادرون على التحول إلى العمل من المنزل (الشكل 5.8)، علمًا بأن هذه النسبة أعلى مما كانت عليه في أواخر عام 2020.[147] وسُجلت أعلى معدلات العمل من المنزل في كل من لبنان (19 بالمئة) والمغرب (17 بالمئة). وبالنسبة للنساء، ارتفع معدل التحول إلى العمل من المنزل (15 في المئة) أكثر من الضعف مقارنةً بالرجال

الشكل 5.8 أثر كوفيد-19 على الوضع الوظيفي

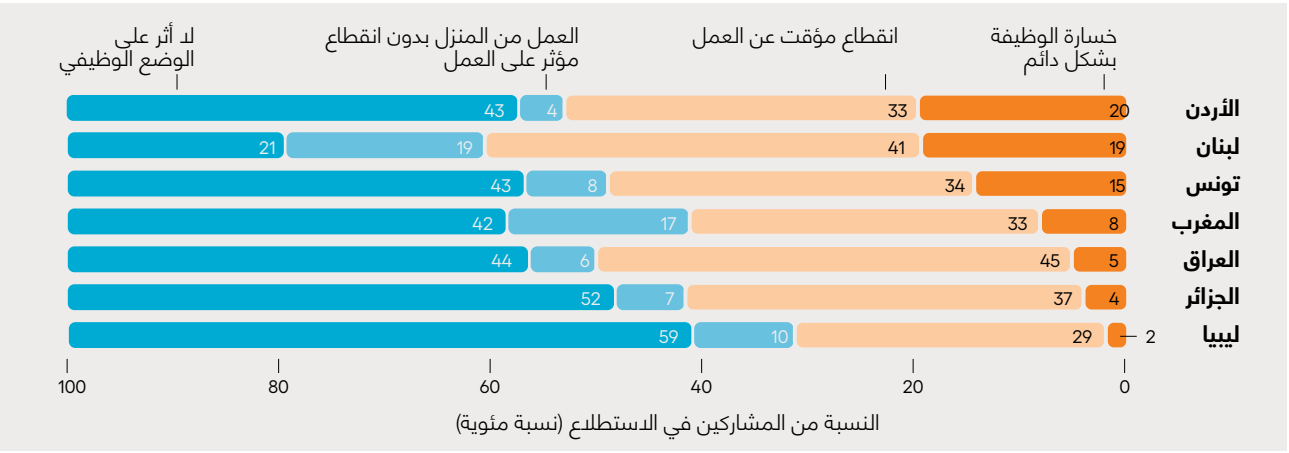

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس - نيسان/أبريل 2021)، 2021.

(7 في المئة)، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن القطاعات التي تعمل فيها الكثير من النساء أكثر ملاءمة للعمل من المنزل. وكانت التحولات في أماكن العمل خلال الجائحة بطيئة في العديد من البلدان العربية بسبب هيمنة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وغلبة العمالة غير الرسمية، والتفاوتات في البنية التحتية للإنترنت وقدرة الوصول إليها، وهو ما أثّر على تجارب مختلف فئات العمال.

العاملون في مجال الرعاية الصحية

واصل العاملون في مجال الرعاية الصحية الذهاب إلى أماكن أعمالهم خلال الجائحة. وغالبًا ما كانت الملابس والمعدات الواقية المناسبة غير متوفرة، خصوصًا في بداية الجائحة، ما أدى إلى تصاعد عدد الإصابات والوفيات في صفوفهم.[148] وازدادت أيضًا مشكلات الإجهاد والصحة العقلية، بخاصة بين العاملات في مجال الرعاية الصحية. ففي استطلاع شمل 209 أطباء (25 في المئة منهم من النساء) يعملون في مراكز للرعاية الصحية في دهوك بمنطقة كردستان في العراق، أفاد 79 في المئة عن الشعور بإجهاد معتدل أو أعلى.[149] وفضلًا عن ذلك، كان العاملون في هذا المجال يعملون لساعات طويلة، وقد تعرّض بعضهم للاعتداء من قبل المرضى، كما حدث في مصر.[150]

بيد أن العاملين في مجال الرعاية الصحية تكاتفوا احتجاجًا على ظروف العمل غير الآمنة.[151] فقد احتجت النقابة الوطنية للممرضين التونسيين على نقص المعدات الطبية المناسبة، وطالبت بظروف عمل لائقة. كما أضرب المهنيون الطبيون والصحيون عن العمل في محافظة السليمانية في العراق، بسبب تأخر حكومة الإقليم عن دفع مستحقاتهم. وعلى المنوال نفسه، سلطت النقابة العامة لأطباء ليبيا الضوء على عدم وجود أماكن لعلاج الأطباء المصابين بكوفيد-19 وعدم كفاية العلاوات. وكذلك احتج العمال في المستشفى الأهلي في الخليل بالضفة الغربية على عدم دفع رواتبهم.

العمال الوافدون

يشكل العمال الوافدون جزءًا كبيرًا من العاملين في مجالات الرعاية الصحية والتنظيف والعمل المنزلي والزراعة وإنتاج الأغذية والوظائف التي تضمن استمرارية سلاسل التوريد في منطقة الدول العربية.[152] وتنطبق هذه الحالة بشكل خاص على دول الخليج التي تستضيف 75 في المئة من العمال الوافدين في المنطقة.[153] وحتى قبل الجائحة، كان العديد من الوافدين يعانون من ظروف عمل صعبة. فقد كانت وظائف الكثير منهم مؤقتة ومتزعزعة،[154] وكان معظمهم يقيمون في مساكن مكتظة، وتجمعات مزدحمة. وفي أكثر الأحيان، لا تضمن لهم شروط العمل حقوقًا ووسائل انتصاف كافية. ونظام "الكفالة" الذي ينظم العلاقة بين أرباب العمل والعمال الوافدين، هو نظام كفالة تقييدي يربط وضع العامل الأجنبي بصاحب العمل، ما يجعله عرضة للاستغلال.[155]

وأثناء الجائحة، تقلصت فرص الوافدين في بعض الحالات على الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة، ما زاد من خطر إصابتهم بالمرض. وفي حين خُفضت أجور بعضهم، لم تُدفع أجور بعضهم الآخر خلال الجائحة. فقد عمدت بعض الشركات في

البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية إلى خفض الأجور أو استبدال العمال الوافدين بالمواطنين، تماشيًا مع مساعي توطين القوى العاملة.[156] ووفقًا لإحدى الدراسات التي تتبعت التغيرات في آليات حماية العمالة لغير المواطنين خلال الجائحة، سعت 9 من أصل 37 شركة في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تجنب دفع الأجور والمستحقات للعمال مقابل العمل المنجز قبل الجائحة.[157] وكان لتزايد مخاطر الإصابة وانعدام أمن الدخل تأثيرات نفسية شديدة على العمال الوافدين.[158]

وعلى الجانب الإيجابي، اتخذت عدة بلدان عربية تدابير تهدف إلى تحسين أوضاع العمال الوافدين، حيث قدمت قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة رعاية صحية مجانية لجميع العمال الوافدين، وضمنت تقاضيهم رواتبهم كاملةً وكفلت لهم أماكن إقامة وأغذية مناسبة خلال فترة الإغلاق العام، كما نظمت حملات إعلامية متعددة اللغات، وأنشأت خدمة الخط الساخن لتلقي شكاوى العمال، وأعفت من متطلبات تمديد التأشيرات.[159] وكذلك، عدّل لبنان[160] وعمان وقطر[161] نظام الكفالة حيث تم إلغاء شرط تأشيرة الخروج، من جملة تغييرات أخرى. ويشار إلى أن المملكة العربية السعودية تتجه نحو إلغاء نظام الكفالة.[162] ولعل هذه التدابير تشير إلى تحول السياسات الحكومية نحو معاملة أكثر مساواة للعمال، بغض النظر عن العرق أو النوع الاجتماعي أو الإثنية أو الجنسية أو وضع الإقامة. مع ذلك، لا يزال حظر النقابات يقف عائقًا أمام المساواة.[163]

عمال الخدمة المنزلية الوافدون

تختلف خصائص عمال الخدمة المنزلية الوافدين بين بلدان المنطقة. ففي غرب آسيا مثلاً، كان معظم عمال الخدمة المنزلية عام 2015 من العمالة الوافدة (83 في المئة)، بينما في شمال أفريقيا كان أكثرهم من المواطنين (92 في المئة).[164] وكان أكثر عمال النظافة والمساعدة المنزلية من النساء، بنسبة تتراوح بين 88.3 في المئة في المملكة العربية السعودية و99 في المئة في الأردن. وتشكل عاملات الخدمة المنزلية المقيمات 93 في المئة من عمالة الخدمة المنزلية في الإمارات العربية المتحدة، و80 في المئة في لبنان، و25 في المئة في الأردن.

وفي أثناء الجائحة، تدهورت ظروف عمل عمال الخدمة المنزلية المقيمين، وتضمّن ذلك زيادة عبء عملهم أثناء فترات الإغلاق العام.[165] وفي الواقع، وثّقت عدة تقارير إعلامية حالات عنف وتحرش ضد عمالة الخدمة المنزلية، ما يعكس على الأرجح زيادة في العوامل الضاغطة.[166] وفي بعض الحالات، قام أصحاب العمل، الذين كانوا يعانون من الضغوط الاقتصادية، بحجز أو تأخير بعض مستحقات عمال الخدمة المنزلية أو كلها أو إنهاء عملهم.[167] كما خسر عمال الخدمة المنزلية الذين فقدوا وظائفهم أيضًا أماكن إقامتهم، وكانوا معرّضين لخطر الترحيل. وازداد خطر الإصابة بكوفيد-19 لدى العمال الذين انتقلوا إلى الملاجئ. وكان من شأن هذه العوامل أن جعلت عمال الخدمة المنزلية أكثر عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر،[168] كما زادت من ضغوطهم النفسية وقلقهم.[169]

حقوق العمال

قبل الجائحة، كانت منطقة الدول العربية تحل في المرتبة الدنيا في تصنيفات مؤشر الحقوق العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العمال، الذي يقيّم حقوق العمال وحرياتهم، بما في ذلك الحق في تكوين النقابات.[170] ويستند المؤشر إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقيتَي منظمة العمل الدولية رقم 87 و98، وإلى الاجتهادات القضائية التي وضعتها آليات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية. وقد استمر هذا الاتجاه عام 2021، حيث سجلت المنطقة درجة 4.5 على مقياس من درجة 1 (انتهاكات متفرقة) إلى 5 (عدم وجود حقوق للعمال).

تضمنت التدابير الإيجابية التي اتخذتها الحكومات لحماية العمال خلال الجائحة ما يلي:

- إلزام أصحاب العمل بدفع إجازات العمال، بما في ذلك الإجازات خلال فترة العزل الذاتي بسبب الإصابة بكوفيد-19 (الجزائر وجيبوتي والأردن وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية).
- تغطية الرواتب الكاملة والجزئية من خلال صناديق البطالة للعمال المسرَّحين في القطاع الخاص (البحرين والأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس).
- توفير قروض بفائدة منخفضة أو صفرية من المصارف التجارية للشركات الخاصة من أجل تغطية كلفة الرواتب (إيران ولبنان والأردن وقطر).
- تقديم تعويضات حكومية للموظفين المسرَّحين (جيبوتي).[171]

وعلى الرغم من هذه التدابير الإيجابية، تعرّضت حقوق العمال لانتهاكات لا تعد ولا تحصى خلال الجائحة. وبحسب الاتحاد العربي للنقابات، تشمل بعض الأمثلة الفصل التعسفي وتعليق دفع الأجور

من قبل الشركات الخاصة، بحجة القيود المرتبطة بكوفيد-19، وذلك في القطاعات التجارية والزراعية والصناعية، في العراق والأردن والمغرب وتونس. كما شهد الموظفون الحاليون والمتقاعدون في القطاع العام، في المغرب وتونس، تخفيضات تعسفية في الأجور. وكان من الشائع أيضًا عدم كفاية تدابير الصحة والسلامة المهنية، فقد وجدت دراسة في الأردن أن أكثر من ثلاثة أرباع (76.5 في المئة) أرباب العمل، في قطاعات البناء والزراعة والخدمات، لا يطبّقون أحكامًا خاصة بالصحة أو السلامة. وفضلاً عن ذلك، جرى انتهاك الحق في التنظيم والاحتجاج، فتمت مثلاً مقاضاة الموظفين بسبب احتجاجهم في شركة الحديد والصلب الوطنية في مصر. أما في البلدان التي تشهد النزاعات، فأدت الظروف الأمنية والاضطرابات الاجتماعية إلى تفاقم مظالم العمال.

باختصار: قبل الجائحة، أدى عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، واختلال موازين القوى داخل المجتمع المحلي والأسرة ومكان العمل، إلى تقويض التماسك الاجتماعي والرعاية في المجتمعات، ما قلل من قدرتها على مواجهة الصدمة. وفي أثناء الجائحة، هدّد تزايد الإقصاء عن الخدمات الصحية والتعليمية بزيادة إضعاف التماسك الاجتماعي، في حين أدى تزايد عبء الرعاية وارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى زيادة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بينما أدى تضييق حقوق العمال إلى زيادة ضعفهم، وخصوصًا العمال الوافدين. ومع ذلك، دفعت الأزمة الحكومات إلى اتخاذ تدابير إيجابية لزيادة إدماج الفئات المحرومة وحمايتها، ومن الممكن أن يمهد ذلك الطريق أمام إصلاحات أكثر شمولاً. وبوسع الدول العربية أن تغتنم هذه الفرصة لتبتعد عن الإصلاحات المجزأة التي كانت تنفذها في الماضي وتضع التماسك والتضامن والرعاية الاجتماعية في صميم مساعي التعافي.

الفصل السادس

تسريع التحول الأخضر

ترتبط الهشاشة في وجه تأثيرات جائحة كوفيد-19 وشدتها في جميع أنحاء الدول العربية ارتباطًا وثيقًا بوضع المنطقة باعتبارها أكثر منطقة في العالم تعاني من ندرة المياه، وتعتمد على الواردات الغذائية، وتشهد ارتفاعًا في درجات الحرارة بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي بسبب تغير المناخ. وفي السنوات التي سبقت الجائحة، تأزمت هذه الاتجاهات، وشهدت تسارعًا غير مسبوق في التأثيرات المناخية، وامتداد دورات الجفاف، وفقدان أسرع للتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية، وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة والمياه. وإذا لم تُضبط هذه الاتجاهات، فستستمر في التسارع، وتعيد بذلك تشكيل آفاق التنمية وتطرح تحديات خطيرة أمام التعافي القادر على مواجهة الأزمات من الجائحة. لذا، يعد تعميم الحلول الخضراء في تدابير التعافي الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة أولوية قصوى.

وبحسب ما أشار تقرير التنمية البشرية العالمية لعام 2020، شكل انتهاك البشرية للحدود البيئية للكوكب أحد الأسباب الرئيسية لأزمة جائحة كوفيد-19.[1] فمع اشتداد الضغوط على النظم البيئية الطبيعية، اتسعت قنوات انتشار الفيروس، وتسارع انتشار الأمراض الحيوانية المصدر بين الحيوانات والبشر، التي تسببت بأكثر من 75 في المئة من الأمراض الجديدة في العقود الأخيرة، بما في ذلك الإيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس)، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ومؤخرًا جائحة فيروس كوفيد-19.[2] وتشكل حالات التفشي هذه أمثلة على ما تنطوي عليه الأزمة البيئية لمستقبل الحضارة، ويشكل الانتشار العالمي لفيروس كورونا وتأثيره المستمر والتراجع السريع في مكاسب التنمية، تذكيرًا صارخًا بكيفية حصول التفاعل المعقد بين الأشخاص والكوكب في النظم المعقدة.[3]

لن يكون كوفيد-19 آخر آخر تفشي مرضي كبير في حياتنا. فمن المرجح أن تتزايد احتمالات ظهور أمثال هذه التفشيات وتأثيراتها حتى العام 2030، ما لم تتم إعادة تشكيل مسارات التنمية وعلاقتنا بالطبيعة. وبدلًا من انتظار التفشي التالي، لا بد من أن نعمل بشكل عاجل لوقف الضرر اللاحق بالنظم البيئية الطبيعية وإزالته وإعادة تلك النظم إلى حالتها الصحية. وبقدر ما يعد ذلك تعهدًا بيئيًا، فهو بالأحرى عمل لمنع نشوب الأزمات ولحماية مكاسب التنمية التي حققتها البلدان بجهد جهيد مستقبلًا.[4]

وهناك العديد من أوجه التشابه بين جائحة كوفيد-19 وتداعياتها وحالة الطوارئ المناخية والأزمة البيئية الأوسع التي يواجهها العالم ومنطقة الدول العربية. فكلتا الأزمتين لهما آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة، تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة.[5] تعرض ما يقارب ثلث السكان العاملين في المنطقة العربية لخطر البطالة المتزايد أو انخفاض الأجور خلال الجائحة،[6] فيما يلحق تغير المناخ وسوء إدارة الأراضي والمياه أضرارًا بالغة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية في منطقة الدول العربية، لا سيما الزراعة، مع ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأمد على الأمن الغذائي وسبل عيش أكثر من 50 مليون شخص.[7]

وكل من جائحة كوفيد-19 والأزمات المناخية هما نتيجة لسلوك الإنسان، وقد فرضتا بدورهما تغييرات في أنماط الحياة، من خلال العزلة الاجتماعية والتدابير الوقائية خلال الجائحة، وبشكل جذري أكثر، من خلال النزوح والتغييرات في استراتيجيات سبل العيش بسبب الأزمة المناخية. وكانت معالجة الأسباب الرئيسية للأزمات والتخفيف من آثارها من قبل المجتمع والحكومات بطيئة.[8] وغالبًا ما تستند هذه الاستجابات المتأخرة إلى حسابات قصيرة الأجل تتجاهل الحلول الطويلة، سعيًا لتخفيف الآثار بشكلٍ فوري ولكن قريب المدى. وتعكس هذه الخيارات فشلًا في الاعتراف بالشواهد العلمية، ومواجهة المخاطر المتعددة الأبعاد بدرجة كبيرة، التي تحدق بالعالم والمنطقة. وعلى ما يبدو، لا تتجلى الإرادة السياسية في كامل صورتها إلا بعد وقوع خسائر اقتصادية أو بشرية كبيرة.[9] كما يتعين زيادة الاستثمارات في التدابير الوقائية. ويتيح المضي قدمًا في البناء بشكلٍ أفضل بعد جائحة كوفيد-19 فرصة مهمة للقيام بذلك.

كما هي الحال مع تغير المناخ، أظهرت الجائحة أن اتخاذ إجراءات متأخرة بشأن الاستجابة والتعافي في بلد ما، يمكن أن يلحق ضررًا بجميع البلدان. وفي حين كان حجم كوفيد-19 بوصفها تهديدًا عالميًا لصحة الإنسان والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، يتطلب حلولًا عالمية، فإن عدة بلدان استجابت من خلال نهج منكفئ داخليًا يعطي الأولوية للبلد. وقد أدى هذا النهج، المتمثل بالقومية في توزيع اللقاح، إلى إطالة أمد الجائحة، ما سمح بتحور سلالات جديدة وتوسيع نطاق الأثر الاجتماعي والانكماش الاقتصادي في العديد من البلدان. وكشفت الاستجابات للجائحة عن عيوب في التعاون الدولي لإدارة الأزمات العالمية، ورسخت العداء الجيوسياسي بين البلدان المتقدمة والنامية، ثم إنها لا تتوافق مع التضامن العالمي والعمل الجماعي المطلوب للتعافي من الجائحة ومعالجة حالة الطوارئ المناخية.

وفيما تمضي البلدان في مختلف أنحاء منطقة الدول العربية قدمًا في العمل بعد جائحة كوفيد-19، ولديها فرصة لتعميم حلول التعافي الأخضر في استراتيجيات التعافي الخاصة بها، بحيث تتمكن عمليات الحد

من الفقر وإعادة بناء النسيج الاجتماعي من مواجهة مستقبل يتصف بتغيير بيئي متسارع.[10] كما توفر القمم العالمية الأخيرة والقادمة حول أزمة الكوكب فرصة مواتية لمراجعة هذه التحديات وتقديم حلول ملموسة.[11] وتشمل هذه التجمعات الدولية مؤتمر الأطراف (COP) القادم ومؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ التي ستستضيفها مصر عام 2022 (COP27) والإمارات العربية المتحدة عام 2023 (COP28)، وكلتاهما منصتان محوريتان لتلبية الحاجة إلى حلول متكاملة لأزمات متقاربة.

وقد أدرجت بعض البلدان في المنطقة حلولاً خضراء ضمن تدابير التعافي الخاصة بها، من خلال تحديد إجراءات للحفاظ على الزخم في التحول إلى الطاقة النظيفة، بهدف توسيع الاستثمارات في النقل والبنى التحتية الخضراء، وسد الفجوات في خدمات المياه وإدارة النفايات، ودمج حلول الاقتصاد الدائري في التنمية المحلية ودعم استعادة الأنظمة البيئية ووضع تدابير لصون الأنظمة البيولوجية. ويمكن لتدابير التعافي الأخضر، إذا خططت تخطيطًا صحيحًا، أن تولد أشكالاً جديدة ومستدامة من الإيرادات؛ وتخلق فرص عمل خضراء للنساء والشباب في المنطقة وتعزز قدرات كل من المجتمعات والنظم البيئية في مواجهة الأزمات التي تعتمد عليها لتحسين حياة الأشخاص وسبل عيشهم.

احتشاد المخاطر ونقاط الضعف

خلال العقد الماضي، عرفت المنطقة احتشادًا غير مسبوق بين الأزمات، إذ شهدت إحدى أسوأ دورات الجفاف منذ ما يقارب ألف عام، وتغيرات في الأنظمة منبثقة عن ثورات الربيع العربي، وإحدى أسوأ حالات اندلاع النزاعات والنزوح الجماعي في العصر الحديث، وظهور متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، والتي تعد آخر تفشيًا كبيرًا لفيروس تاجي قبل جائحة كوفيد-19. وتفاقمت كل هذه الأزمات وتضخمت في أزمة بيئية متسارعة.

ويشكل تغير المناخ أحد أكبر التهديدات للتنمية في منطقة الدول العربية. وما لم يتم بناء القدرات التكيفية بسرعة، فسيقوض تغير المناخ التعافي الطويل الأجل من جائحة كوفيد-19.[12] فدرجات الحرارة في المنطقة، التي تشكل أصلًا بؤرة ساخنة عالمية لمخاطر المناخ، ترتفع بشكل أسرع من المتوسط العالمي، ويُتوقع أن ترتفع بما يصل إلى 5 درجات مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية بحلول العام 2100.[13] ويهدد تغير المناخ بتقليل موارد المياه المتجددة في المنطقة بنسبة 20 في المئة بحلول العام 2030[14] وتعريض ملايين الأشخاص لخطر النزوح.[15] كما يُتوقع حدوث خسائر فادحة في صحة الإنسان، بحيث يتوقع البعض أن تشهد المنطقة أعلى معدلات الوفيات المرتبطة بالمناخ للفرد في النصف الثاني من القرن.[16]

و أدّى التغير المناخي المترافق مع أزمات اجتماعية-اقتصادية الذي شهده العالم خلال العقد الماضي إلى مستويات غير مسبوقة من الضعف وانعدام الاستقرار في السنوات التي سبقت جائحة كوفيد-19.[17] ففي فترة 2006-2010 مثلًا، التي سبقت الانتفاضات العربية وتلاقت مع آخر أزمة مالية عالمية كبرى عام 2008، شهدت المنطقة إحدى أسوأ موجات الجفاف منذ ما يقارب ألف عام.[18] واليوم، يتزامن تغير المناخ والأزمات الاجتماعية والاقتصادية مرة أخرى، فيما تواجه المجتمعات الفقيرة والضعيفة تحديات خاصة، بحيث تهدد أزمة المناخ حياتها وسبل عيشها.

ولا يزال عدد كبير من بلدان المنطقة يواجه أزمات مطولة ناتجة عن الجفاف وانعدام الأمن الغذائي والمائي، حيث سجل عاما 2020 و2021 درجات حرارة من بين الأعلى في تاريخ المنطقة. كما اندلعت حرائق هائلة في الغابات وموجات جفاف حادة غير معهودة في الجزائر ولبنان وسوريا، إلى جانب تسارع وتيرة عواصف الرمال والغبار التي تضرب المنطقة منذ زمن طويل وأسراب من الجراد في شبه الجزيرة العربية، تعزى جزئيًا إلى التغير المناخي.[19] وقد تأثرت البلدان الهشة والتي تدور فيها نزاعات بشكل خاص بالتغير المناخي، ما أدى إلى تنامي الوعي في أرجاء المنطقة بالتهديد الذي يطرحه على السلام والأمن والتعافي الطويل الأمد من الأزمة.[20]

ويطرح تزامن حالة الطوارئ المناخية مع جائحة كوفيد-19 والأزمات الناشئة الأخرى مثل الحرب في أوكرانيا تحديًا كبيرًا للمنطقة، لكن لا يجدر بصناع القرار التركيز على الجائحة والتغاضي عن تداعيات التغير المناخي المتفاقمة. بل على العكس، يجب أن يكون ذلك التزامن بمثابة صيحة إنذار بطبيعة الأزمات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تضرب المنطقة، والحاجة إلى المضي قدمًا بمسارات تعافٍ قادرة على مواجهة التغيرات المناخية وإعادة البناء بشكل أفضل من خلال حلول متكاملة تواجه التغير المناخي والجائحة في آنٍ معًا.[21]

التحول إلى الطاقة المتجددة

في الواقع، تمثل الجائحة وارتفاع أسعار النفط فرصة لتسريع التحول الأخضر. فيما يحاول المجتمع العالمي استيعاب المطالب المتشابكة لإعادة تنشيط الاقتصاد ومكافحة تغير المناخ، ظهر زخم قوي للتنويع بما

يتجاوز اقتصاد الوقود الأحفوري وتسريع التحول إلى الطاقة المتجددة والحلول الموفرة للطاقة.[22] وكان قطاع الطاقة المتجددة، على وجه الخصوص، نقطة إيجابية منذ بداية أزمة كوفيد–19، إذ كان الجزء الوحيد من سوق الطاقة الذي شهد نموًا ملحوظًا، نظرًا لفعاليته من حيث التكلفة وقيمته الاستراتيجية في الاقتصادات المحدودة الكربون بدرجة كبيرة.[23] وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، تشكل الطبيعة الممتدة لأزمة كوفيد–19 واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي مخاطر على التحول إلى الطاقة النظيفة عالميًا وفي منطقة الدول العربية، تتمثل في الهشاشة المحتملة في الاستثمار الأجنبي والموازنات العامة والتمويل الخاص في قطاع الطاقة المتجددة.

ويمكن أن يعتمد توسيع سوق الطاقة الشمسية، في إطار التعافي من أزمة كوفيد–19 وأزمات سعر النفط، على بعض النجاحات التي تحققت في منطقة الدول العربية في السنوات الأخيرة. فمنذ الأزمة الاقتصادية الكبرى الأخيرة في 2008–2009 وانتفاضات عام 2011، وسعت العديد من البلدان استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة ضمن استراتيجياتها للتعافي. فقد نمت قدرات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بعشرة أضعاف خلال العقد الماضي، إذ ارتفعت من قدرة مجمعة تبلغ حوالي 0.5 غيغاواط عام 2008 إلى حوالي 7.2 غيغاواط بحلول العام 2018، واستمرت بالارتفاع في 2019-2020.[24] ومع ذلك، يأتي حوالي 7 في المئة فقط من الطاقة الإجمالية من مصادر الطاقة المتجددة، و1 إلى 2 في المئة فقط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وبالتالي، فعلى الرغم من مكانة المنطقة كأكبر مستقبل للأشعة الشمسية، لا تزال قدرات الاستفادة من هذا الأصل الاستراتيجي في طور النشوء. غير أن الاتجاه التصاعدي خلال العقد الماضي يشكل تطورًا إيجابيًا من شأنه توفير قاعدة يمكن البناء عليها في السنوات القادمة.

وشكلت خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة، التي وضعت خلال السنوات القليلة الماضية، أساسًا مهمًا لزيادة استخدام الطاقة المتجددة في المنطقة. فحاليًا، تؤسس الأهداف الطموحة والسياسات المبتكرة المعتمدة في أرجاء المنطقة قاعدة لجذب الاستثمارات الخاصة، وإصلاح دعم الطاقة وإقامة مؤسسات ومناطق تنموية تعمل بالطاقة المتجددة.[25] وقد حددت بلدان المنطقة هدفًا تراكميًا يتمثل بإنتاج 190 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول 2035، وهو مستوى من المتوقع أن يشكل 30 في المئة من النمو العالمي للطاقة المتجددة.[26]

ويعزز النمو الذي حققته المنطقة على صعيد القدرة الإنتاجية من الطاقة المتجددة خلال العقد الماضي تطلعاتها للابتعاد عن نموذج التنمية القائم على الوقود الأحفوري، والحدّ من كثافة الانبعاثات الكربونية الناجمة عن النمو، وتوسيع قدرة حصول المجتمعات المتضررة بالأزمات على الطاقة. غير أن الحفاظ على هذا الزخم القوي في إطار التعافي الاجتماعي–الاقتصادي من كوفيد–19 سيتطلب تدابير إضافية بحيث لا تؤدي هشاشة الدول الاقتصادية أثناء خروجها من الجائحة إلى خسارة مكاسب محققة بشق الأنفس على صعيد توسيع استخدام الطاقة الشمسية. ومن بين المبادرات الجديدة التي تدرسها بلدان المنطقة الهيدروجين الأخضر، المُنتج بمصادر طاقة متجددة، والذي يمكن أن يوفر مصدرًا نظيفًا للطاقة وبديلًا للوقود الأحفوري.

حماية الأنظمة البيئية واستخدامها بطريقة مستدامة

لما كانت منطقة الدول العربية تفتقر إلى الموارد، فحري بها الحفاظ على أنظمتها البيئية صونًا لصحة المجتمعات ورفاهها. وكانت الأنظمة البيئية في أرجاء المنطقة ترزح تحت وطأة ضغوط متنامية خلال السنوات القليلة الماضية. فأكثر من ألف نوع مهدد اليوم، معظمها "مهدد بشدة بالانقراض"[27] وقد تضررت المجتمعات والأنظمة البيئية التي تعوّل عليها في كسب الرزق من جراء الضغوط المتنامية التي لا تستكين والناتجة عن الحرب والتوسع العمراني والتصنيع وتغير المناخ.

ولا تعرّض الأنظمة البيئية المتدهورة هذه الأنواع للخطر فحسب، بل تهدد صحة البشر ورفاههم.[28] فعندما تدهم الضغوط الموائل الطبيعية، تُدفع الحيوانات إلى الاقتراب من المجتمعات البشرية، ما يزيد خطر انتقال الأمراض الحيوانية المصدر. وبالتالي، تُعتبر إجراءات تعزيز استخدام الأنظمة البيئية وإدارتها بشكل مستدام ضرورية للحدّ من خطر تفشي الأمراض الحيوانية المصدر في المستقبل، سواء على صعيد المنطقة أو عالميًا.

وخلال إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد–19، يجب إيلاء الأولوية لتحسين السياسات والمؤسسات التي تحمي شبكات الأمان البيئية، التي تضمن بدورها تنمية بشرية مستدامة في المنطقة، فضلًا عن الصحة والرفاه. ولا بدّ من اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير حماية موسعة واستخدام مستدام للأنظمة البيئية في أرجاء المنطقة، بما في ذلك نظم الوديان والأهوار والمستنقعات والواحات والأنظمة البيئية الفريدة في المناطق الجافة والجبال والسواحل بالمنطقة. حيث تضم هذه الأنظمة الأنواع المهددة في المنطقة فضلًا عن الأصول الضرورية لتوفير سبل العيش في المجتمعات ورفاهها.

ويجب تعزيز الشراكات الجديدة في المنطقة من أجل الحفاظ على النظم البيئية واستخدامها بشكل مستدام، تحقيقًا لأهداف عقد الأمم المتحدة الجديد لإصلاح النظم البيئية الذي تم إطلاقه عام 2021 والإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي المقرر ظهوره عام 2022 في مؤتمر الأطراف الخامس عشر (COP15) لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي.[29] من أجل منع ووقف وعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي، يجب أن تحول البلدان في المنطقة تركيز سياسات التنمية من توجه استخراجي نفعي إلى حلول قائمة على الطبيعة، مع تبني إدارة معززة للنظام البيئي يمكنها أن تولد فوائد مشتركة لسبل عيش المجتمع والصحة والأمن المائي.

الحفاظ على المياه وإدارة النفايات

يُعتبر الأمن المائي من أبرز أولويات المجتمعات ولا سيما بالنسبة إلى الفقراء. وقد أتت جائحة كوفيد-19 بمثابة تذكير صارخ بمحورية المياه في تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات، إذ إنها أسفرت عن زيادة قدرها 5 في المئة في الطلب على الماء، في عام 2020، نتيجة لممارسات النظافة الصحية المتزايدة، ما زاد الضغوط على إمدادات المياه النادرة أساسًا.[30] حيث لا يحصل الشخص العادي في المنطقة سوى على ثُمن المتوسط العالمي للموارد المائية المتجددة للشخص الواحد، في حين تعاني 18 من أصل الدول العربية البالغ عددها 22 ندرة في المياه.[31] كما يفتقر أكثر من 70 مليون شخص إلى إمدادات المياه المنتظمة في المنازل، فضلًا عما يتجاوز 26 مليون نازح سواء داخل البلدان المتأثرة بالنزاعات أو منها.[32] وتجدر الملاحظة أن معظم المسطحات المائية في المنطقة عابرة للحدود، ما يطرح تحديات إضافية على صعيد إدارتها ويستوجب التعاون بين البلدان للحفاظ على الاستدامة. وقوّض نقص إمكانية الحصول على المياه قدرة المجتمعات على منع انتشار كوفيد-19، وقدرة المرافق الصحية على توفير خدمات الطوارئ. ويتسم الوضع بالسوء الشديد في البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث أدى تدمير الأنظمة المائية إلى تفشي الكوليرا وأمراض أخرى.

كما يهدّد نقص إمكانية الحصول على المياه تحقيق أهداف التعافي الأشمل، حيث تُعتبر المياه عنصرًا أساسيًا في الزراعة والتصنيع وأنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فالطلب على المياه آخذ في الازدياد في أرجاء المنطقة، ومن المتوقع أن يبلغ العجز 75.4 مليار متر مكعب بحلول العام 2030، في ارتفاع كبير عن مستوى 28.3 مليار متر مكعب المسجل عام 2000.[33]

وبسبب الجائحة، توجهت الأنظار نحو خدمات إدارة النفايات. فالحاجة إلى التخلص بشكل آمن من النفايات الطبية ارتفعت بشكل كبير،[34] إلى جانب ازدياد استعمال معدات الحماية البلاستيكية وتلك التي تستخدم لمرة واحدة.[35] فخلال العامين الماضيين، جرى استعمال مليارات الأقنعة والقفازات في أرجاء المنطقة، مما يهدد الأنظمة البيئية في المياه العذبة والبحار.[36]

ويجب إعطاء الأولوية للحفاظ على المياه وإدارة النفايات في إطار سياسات واستثمارات التعافي الأوسع نطاقًا، والتي يجب أن تركز على تحسين إدارة المياه وقدرات التخلص من النفايات وإعادة تدويرها في جميع أنحاء المنطقة، وعلى استعادة إمكانية الوصول الأساسية إلى خدمات المياه وإدارة النفايات، في المجتمعات المتضررة من النزاع. وأدى الاستخدام غير المستدام للأنظمة البيئية، إلى جانب العجز المزمن في الخدمات الرئيسية مثل إدارة المياه والنفايات، إلى زيادة تعريض العديد من المجتمعات لمخاطر تأثيرات الجائحة، ووضع عراقيل أمام التعافي القادر على مواجهة الأزمات. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في المجتمعات النازحة بفعل النزاع، والتي يعتمد استئناف مسارات التنمية فيها إلى إمكانية الاستفادة من الأصول الطبيعية. ومع مضي البلدان قدمًا في خطط واستثمارات التعافي، يمكن أن يؤدي تحسين إدارة الأنظمة البيئية وإمكانية الحصول على المياه وخدمات إدارة النفايات إلى بناء قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات، والإسهام في استدامة التعافي الاجتماعي والاقتصادي.

تحفيز التحول الأخضر

تمثل استضافة المؤتمرين العالميين المقبلين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27) في مصر عام 2022 ومؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) في الإمارات العربية المتحدة عام 2023) فرصة كبيرة للمنطقة لاتخاذ إجراءات بشأن أجندة التعافي الأخضر، وتعزيز السياسات الوطنية الجديدة من أجل دفع محركات التغيير، وتوسيع نطاق الشراكات والتمويل في سبيل التحول الأخضر.[37]

وثمة حاجة إلى سياسات طموحة للتحول الأخضر وإلى بسط نطاق التنفيذ من خلال توسيع الشراكات والتمويل.[38] ويمكن أن يؤدي دمج الحلول الخضراء في سياسات وخطط التعافي إلى تقليل البصمة البيئية لتدابير التعافي من الأزمات، وضمان قدرة النتائج

الاجتماعية والاقتصادية على مواجهة المخاطر المستقبلية الناجمة عن تغير المناخ والهشاشة البيئية. وكما هو مذكور أدناه، يشمل ذلك دمج حوكمة المخاطر في المؤسسات الوطنية ودون الوطنية، وتعميم التدابير الخضراء في ترتيبات التمويل الجديدة لدعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي في القطاعات الرئيسية.

وبدعم من وكالات وبرامج الأمم المتحدة، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، والوكالات المانحة الثنائية، والمستثمرين من القطاع الخاص، وكيانات التمويل العالمية مثل مرفق البيئة العالمي، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، وصندوق البلدان الأقل نموًا، يمكن أن يظهر جيل جديد من مبادرات التحول الأخضر الموسع في السنوات القادمة، لتحصين التعافي من جائحة كوفيد-19 من صدمات المستقبل، ومعالجة المخاطر المتعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة، وتمهيد الطريق لمسارات تنمية جديدة قائمة على دراسة المخاطر وقادرة على مواجهة الأزمات.

تعزيز السياسات المناخية

تمثل الخطط المناخية للمساهمات المعززة المحددة وطنيًا (NDC) التي وضعتها البلدان في جميع أنحاء منطقة الدول العربية اتجاهًا جديدًا طموحًا في السياسات. وتعد المساهمات المعززة المحددة وطنيًا خططًا للاستثمار السيادي من أجل دعم التحول الأخضر وتحقيق الفوائد المشتركة من العمل المناخي من أجل التعافي الاجتماعي والاقتصادي من جائحة كوفيد-19.[39] وعلى وجه الخصوص، مع تقدم البلدان بالمساهمات المحددة وطنيًا تمهيدًا لمؤتمري الأطراف السابع والعشرين والثامن والعشرين، فإن لديها فرصة لدمج التكيف مع تغير المناخ في تدابير التعافي، الأمر الذي يمكنها من أن تحمي التعافي من الصدمات المناخية في المستقبل. وإلى جانب المساهمات المحددة وطنيًا، تبرز خطط التكيف الوطنية (NAPs) في جميع أنحاء المنطقة، بوصفها أدوات لتحديد الأولويات، من أجل توسيع نطاق الإجراءات والاستثمارات في البنية التحتية القادرة على مواجهة تغير المناخ، وحماية الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية من آثار تغير المناخ، في سبيل التعافي من جائحة كوفيد-19. وهي تشمل تطوير حلول البرامج المتكاملة مع توضيح الفوائد المشتركة من العمل المناخي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من الفقر، وتمكين المرأة، والأمن الغذائي والمائي.[40]

إيجاد حلول تمويل مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ

برز التمويل المناخي بوصفه محورًا رئيسيًا على مسار الإعداد لمؤتمري الأطراف السابع والعشرين والثامن والعشرين، حيث دارت المفاوضات حول هدف تقديم البلدان المتقدمة تمويلًا قدره 100 مليار دولار سنويًا إلى البلدان النامية كمتوسط بين عامي 2020 و2025 – وتمويلًا أكثر طموحًا حتى بعد ذلك.[41] وبصورة عامة، يواجه العالم فجوة هائلة في التمويل المناخي تصل إلى تريليونات الدولارات، ما يدعو إلى إقامة شراكات جديدة وتقديم تمويل مبتكر لتسريع التقدم والبقاء ضمن حدود الكوكب. ومن المهم أن تركز آليات التمويل الجديدة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية لزيادة التمويل المستدام ومواءمته مع التعافي الأخضر من جائحة كوفيد-19 والأزمات الأوسع التي يواجهها العالم.[42]

يمكن أن تولد حلول التمويل الأخضر المعدة إعدادًا صحيحًا أشكالًا مستدامة من الإيرادات، وتخلق وظائف خضراء جديدة لشباب المنطقة، وتعزز القدرة على مواجهة الأزمات في المجتمعات والنظم البيئية.[43] كانت هذه خلاصة رئيسية من استعراض السياسات التي وضعت في أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2008-2009.[44] ويُعد دمج مبادئ الإشراف البيئي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية في مجموعة السياسات أساسيًا أيضًا للتخفيف من أي آثار ارتدادية للسياسات البيئية وضمان تكافؤ الفرص للجميع للمساهمة في النمو الاقتصادي.[45]

يقدم الجدول 6.1 لمحة موجزة عن ممارسات التمويل المستدام الأكثر شيوعًا في بعض بلدان المنطقة. وتسلط هذه الممارسات الضوء على جهود البلدان المستمرة لإدراج حلول خضراء ضمن الأسواق المالية وتعزيز العائدات لتحرير المزيد من رؤوس الأموال لتمويل التحول الأخضر بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس والأطر الأخرى.[46]

تمهيدًا لمؤتمري الأطراف السابع والعشرين والثامن والعشرين، يجب أن تكون الأولوية القصوى مواءمة التمويل المستدام مع الأهداف ذات الأولوية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتعزيز القدرة على مواجهته. ويمكن أن تشكل أجندات تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية منصات لتحفيز الاستثمارات العامة والخاصة، من أجل تحقيق التعافي

الجدول 6.1 ممارسات التمويل المستدام في ست دول عربية

ممارسات التمويل المستدام	مصر	الأردن	المغرب	البحرين	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية
التنمية المستدامة/استراتيجية النمو الأخضر	●	●	●	●	●	●
إطار التمويل المستدام	●	●	●	●	●	
المبادئ التوجيهية والتقارير البيئية والاجتماعية والإدارية	●	●	●	●	●	
ابتكارات السوق المالية والسندات الإسلامية	●	●	●	●	●	●
ابتكارات السوق المالية والسندات الخضراء	●		●		●	
مبادرات التوعية والتعليم الخاصة بالتمويل المستدام	●	●	●	●	●	●
الأطر التنظيمية الداعمة وقوانين الشراكات بين القطاعين العام والخاص	●	●	●		●	●

المصدر: مبادرة التمويل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2021.

القادر على التكيف مع تغير المناخ. ويجب استكشاف أوجه التآزر بين الاستثمارات المناخية الجديدة الموجهة نحو التعافي وأدوات التمويل العالمية التابعة لاتفاق باريس، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، وصندوق البلدان الأقل نموًا. وإلى جانب توسيع نطاق المساعدة على شكل منح للمنطقة، ستشمل خيارات التمويل المستدام تعبئة استثمارات القطاع الخاص واسعة النطاق وتمويل القروض الميسرة، والتي يُتوقع أن تدفع بجزء كبير من التعافي الاجتماعي والاقتصادي من جائحة كوفيد-19.

ويمكن تعميم الحلول القادرة على مواجهة تغير المناخ مثلًا في عمليات ضخ رأس المال ومحفزات المالية العامة الرامية إلى تسريع تعافي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقطاعات المعرضة لتغير المناخ، والتي هي محور أهداف الانتعاش الاقتصادي، كالزراعة والسياحة والبنية التحتية. ويتطلب ذلك شراكات جديدة مع مؤسسات التمويل لدفع التمويل بالحجم المناسب دعمًا للتحول إلى النهج الشامل للاقتصاد بأكمله، الذي تتوخاه المساهمات المعززة المحددة وطنيًا. وعند تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا، سيكون التركيز الرئيسي للاستثمارات الجديدة على البنية التحتية، وهي فرصة أساسية لتوسيع نطاق الحلول القادرة على مواجهة تغير المناخ، بحيث يمكن للمدن والمجتمعات الساحلية، من خلال البناء بشكل أفضل وأكثر اخضرارًا، تحمل تأثيرات مناخية أكثر تواترًا وشدة في المستقبل. ويمكن أيضًا توسيع نطاق أدوات الحماية الاجتماعية التكيفية بالتنسيق مع قطاع التأمين لتوسيع منتجات التأمين المرتبطة بأحوال الطقس للمزارعين المعرضين للتأثيرات المناخية. ستكون أسواق الكربون الجديدة بموجب المادة 6 من اتفاق باريس ذات أهمية استراتيجية لتوسيع نطاق الاستثمارات الخاصة، بناءً على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، كما يُظهر ميثاق غلاسكو للمناخ، لمساعدة البلدان والصناعات على إحراز التقدم في تعهداتها طويلة الأجل المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري للعام 2050.[47] ويمكن لآليات التمويل المستدام أيضًا معالجة الديون المتصاعدة في المنطقة، من خلال مقايضة الديون بالعمل المناخي، وهي أحد الخيارات للتعويض عن سداد الديون باستثمارات محلية في الحلول القادرة على مواجهة تغير المناخ.[48] وما لم يتم دمج التكيف مع المناخ ضمن التخطيط الاستثماري للتعافي من الأزمات منذ البداية، يمكن أن يؤدي توسيع تدابير التعافي المالي واستئناف النمو الاقتصادي إلى ترسيخ أشكال غير مستدامة من البنية التحتية والنمو وعرقلة تعافي المنطقة على المدى الطويل.

توسيع نطاق اقتصاد الطاقة المستدامة

إلى جانب التكيف مع تغير المناخ، تكمن الأولوية القصوى الثانية لتحفيز التحول الأخضر في التوسع السريع في اقتصاد الطاقة المستدامة.[49] بالإضافة إلى خطط العمل الوطنية للطاقة المتجددة (NREAPs) وخطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAPs) القائمة أصلًا، تخلق المساهمات المعززة المحددة وطنيًا، المعدة

حديثًا، زخمًا كبيرًا. فقد رفعت البلدان في جميع أنحاء المنطقة مستوى أهدافها المتعلقة بطاقة الكربون في مساهماتها المعززة المحددة وطنيًا، في ظل توخي توجيه مئات المليارات من الدولارات نحو استثمارات جديدة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة حتى العام 2030. وقد اعتمدت الكويت والصومال، على سبيل المثال، للمرة الأولى أهدافًا قابلة للقياس الكمي للتخفيف من التأثيرات المناخية من خلال مساهماتها المعززة المحددة وطنيًا، وضاعف الأردن مستهدفه للتخفيف من آثار تغير المناخ، وسجل لبنان والمغرب ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة زيادات كبيرة من خلال المساهمات المعززة المحددة وطنيًا.[50] كما قدم لبنان والإمارات العربية المتحدة التزامات من خلال تقارير الطاقة الخاصة بهما في حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى حول الطاقة لعام 2021.[51]

وسيتطلب تحقيق هذه الرؤية سياسات للحد من مخاطر المستثمرين، إلى جانب المؤسسات المحلية والصناديق الوطنية ومراكز التميز التي يمكنها دعم وتنظيم المسارات المنخفضة الكربون وتحفيز العمل المحلي. يمكن لتدابير "إزالة المخاطر" أن تقلل من مخاطر السوق وتنقلها وتعوض عنها، ما يساعد على تشكيل موجز المخاطر–العائدات الذي يمكن أن يحفز استثمارات القطاع الخاص على نطاق واسع للتعافي من جائحة كوفيد–19. ويجب توسيع السياسات المالية والأدوات الأخرى للحد من مخاطر استثمارات الطاقة المتجددة وحشد مستويات أكبر بكثير من التمويل العام والخاص كقاعدة لتطوير وتوسيع سوق الطاقة المتجددة الناشئة في المنطقة.[52]

وينبغي اغتنام الفرصة لحشد تمويل الطاقة النظيفة لتلبية احتياجات أفراد المجتمع الفقراء والضعفاء. ومع أن جزءًا كبيرًا من النمو في المنطقة في مجال الطاقة المتجددة خلال العقد الماضي كان في منشآت الطاقة الشمسية الكبيرة التي تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة على المستوى الوطني، لا تزال هناك فجوات كبيرة في وصول الفقراء إلى الطاقة المستدامة. ويجب، على وجه الخصوص، تعزيز حلول الطاقة الشمسية اللامركزية، لدعم التعافي من جائحة كوفيد–19 في المجتمعات الفقيرة والضعيفة، ما يوسع نطاق إمكانية الحصول إلى الطاقة للحد من الفقر، وتدعيم سبل العيش والوظائف الخضراء؛ ويسد فجوات الطاقة المزمنة في المجتمعات الضعيفة، ويحد من تلوث الهواء، باعتباره المصدر الرئيسي لأمراض الجهاز التنفسي والمخاطر الصحية.[53] ويمكن أن يكون لهذه التدابير أثر قوي، على وجه الخصوص، في السياقات الهشة والأزمات، كما هو الحال في لبنان والصومال والسودان وسوريا واليمن، حيث تعجز أنظمة الطاقة التقليدية عن سد فجوة الطاقة للمجتمعات الفقيرة والمعرضة للأخطار.

ويمكن أن تطور هذه المبادرات الإجراءات المتخذة خلال العقد الماضي وتوسع نطاقها في السياقات المتأثرة بالنزاعات، لاستعادة الوصول إلى الطاقة المحلية من قبل الشركات الصغيرة، والمرافق الصحية، والمدارس، ولتلبية احتياجات الري وسبل العيش الزراعية.[54] فتنفيذ هذه المبادرات على نطاق واسع، والانفصام عن الدعم عبر المنح انتقالًا إلى أشكال أوسع من التمويل العام والخاص، يمكن أن يساعدا البلدان على التقدم على طول مسارات الطاقة المستدامة مع توليد منافع مشتركة من أجل التعافي القادر على مواجهة الأزمات المتقاربة.

تعميم حماية النظام البيئي

ثمة حاجة إلى سياسات وتمويل أكثر طموحًا للتصدي للمستويات المتزايدة من انعدام أمن الموارد وهشاشة النظام البيئي. ويشمل ذلك وضع حلول السياسات المتكاملة وإقامة الاستثمارات الخضراء التي تحقق فوائد مشتركة واضحة من الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية المتعلقة بالحد من الفقر وتمكين المرأة والأمن المائي.[55] كما يجب أن تستند الاستثمارات الجديدة، الموجهة نحو التعافي، إلى أدوات التمويل التابعة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي القادم المقرر اعتماده في مؤتمر الأطراف الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي عام 2022. ويجب أن تؤكد هذه الأدوات على الحاجة إلى شبكة أمان بيئية لحماية الأنواع والأنظمة البيئية المهددة بالانقراض، واستعادة الأصول الطبيعية ووظائف الأنظمة البيئية الأساسية، والحفاظ على سبل عيش المجتمع وصحته، والحد من مخاطر تفشي الأمراض الحيوانية المصدر في المستقبل.

ويقدم استكشاف استثمارات التعافي الجديدة فرصة لتعميم تدابير حماية الأنظمة البيئية في مخصصات التعافي المالي في القطاعات المعتمدة على الموارد، مثل الزراعة والسياحة والصناعة والتصنيع. وتشمل الآليات الجديدة المستندة إلى السوق التي يجب مراعاتها: منهجيات الدفع مقابل خدمات الأنظمة البيئية، وسياسات التمويل المستدامة لتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة، وحشد الاستثمارات العامة والخاصة بما يحقق تعافيًا مراعيًا للطبيعة من جائحة كوفيد–19. ويشمل ذلك التوسع في استخدام مقايضة الديون بالحفاظ على الطبيعة والأدوات ذات الصلة بهدف تقليل أعباء الديون، وفي الوقت نفسه

زيادة الاستثمارات لتعزيز الاستخدام المستدام والحفاظ على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية والأمن المائي.

زيادة الأمن المائي

يجب أيضًا أن تعالج استثمارات التعافي الجديدة المراعية للطبيعة الأزمات المتنامية لندرة المياه وإدارة النفايات. حيث يمثل انعدام الأمن المائي تهديدًا للتعافي المستدام، في حين أن التوسع السريع في مصادر النفايات الطبية وغيرها من النفايات سيشكل مخاطر جديدة على الأنظمة البيئية في السنوات القادمة. وما لم تحسن الخدمات البيئية، في إطار البناء بشكل أفضل بعد الأزمة، فستوجد هذه المشكلات عقبات أمام التعافي القادر على مواجهة الأزمات. ويتعين إقامة استثمارات في لجان وجمعيات إدارة المياه والنفايات المحلية، حتى تتمكن من تنشيط إدارة الموارد المجتمعية بشكل أكثر فعالية، وتعزيز مساهمة خدمات المياه وإدارة النفايات في تعزيز قدرة النظام البيئي على الصمود، ودرء أزمات إدارة المياه والنفايات. ومن شأن طرح الحلول المعدة وفق نهج تسلسلي من القاعدة إلى القمة لتحديات إدارة المياه والنفايات أن تحقق فوائد مهمة للقطاع غير الرسمي، بحيث يمكن أن تصبح الاستثمارات المراعية للطبيعة مصدرًا للتوظيف والوظائف الخضراء للشباب.

ويمكن أن يؤدي الاستثمار في البنية التحتية للمياه القادرة على مواجهة تغير المناخ، ومراكز الأبحاث ومحطات الرصد لتحسين قاعدة المعرفة لإدارة المياه والنفايات، إلى تحسين حفظ المياه في القطاعات الرئيسية ذات الاستخدام الكثيف للمياه، مثل الزراعة والصناعة، وتوسيع نطاق إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، ودعم التوسع والتسويق التجاري لأنظمة النفايات القادرة على مواجهة تغير المناخ وتحلية المياه بالطاقة الشمسية، وتعزيز الأنظمة القائمة على عدم إنتاج نفايات، التي تقلل من النفايات البلدية والصناعية وتعيد استخدامها وتدويرها. ويمكن أن تخفف هذه التدابير من أعباء الصحة البيئية على المجتمعات الفقيرة والضعيفة، على وجه الخصوص، الناتجة عن الافتقار إلى إدارة فعالة للمياه والنفايات وعدم كفاية الوصول إلى الخدمات الصحية. كما يمكن أن تمكّن هذه التدابير أيضًا المجتمعات الفقيرة والضعيفة من تكوين سبل عيش ومرافق صحية مستدامة طويلة الأجل.

ويمكن للاستثمارات في تحلية المياه بالطاقة الشمسية أن تدعم الحلول المتكاملة التي تحقق أهدافًا مشتركة تتعلق بالمناخ وأمن الطاقة والمياه في المنطقة. وتمثل منطقة الدول العربية حوالي 45 في المئة من طاقة تحلية المياه في جميع أنحاء العالم، وتشكل اقتصادات شبه الجزيرة العربية النسبة الأكبر من ذلك. ولكن هناك حاجة إلى حلول أكثر استدامة، لتحل محل الاعتماد المفرط على التوليد المشترك القائم على الوقود الأحفوري، والذي يتطلب استخدامًا كثيفًا للطاقة لتحلية المياه.[56] وقد قللت عمليات تحلية المياه بالطاقة الشمسية وتقنيات النانو من كثافة الاعتماد على الطاقة في إنتاج المياه.[57] وبدأت محطات التحلية الشمسية والحرارية الهجينة بالظهور في المنطقة.[58] كما تعد إعادة استخدام مياه الصرف الصحي أولوية استثمارية أخرى، لتحقيق الاقتصاد الأزرق. ويمكن توسيع نطاق إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، التي اقتصرت حتى الآن إلى حد كبير على الزراعة والتعدين، من خلال السياسات والبنية التحتية الجديدة والتمويل الجديد.[59] وتعد إعادة تشكيل المعايير الاجتماعية أيضًا عاملًا رئيسيًا في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، كما يتبين في الأردن والمغرب.[60]

كما يعد سد فجوة تمويل خدمات المياه والخدمات البيئية الأخرى في المنطقة، في إطار التعافي من جائحة كوفيد-19، فرصة استثمارية كبيرة للقطاع الخاص. ومن أجل إيجاد حوافز لاغتنام هذه الفرصة، تحتاج البلدان إلى جيل جديد من السياسات التي تقلل من مخاطر المستثمرين، وتخلق بيئة مواتية لحلول التكنولوجيا النظيفة. ويمكن للسياسات المكرسة لإزالة المخاطر من الاستثمارات الخاصة، أن تؤمن منافع محلية ملموسة للمجتمعات الفقيرة والضعيفة، وتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من قيادة التغيير نحو التعافي الشامل والأخضر من الجائحة.

دعم العمل المحلي وتمكينه

سيتحدد الطريق إلى المستقبل عبر الجيل الجديد من مبادرات التحول الأخضر، التي تعالج المخاطر الممنهجة في المنطقة. وفي معرض بناء القدرات المناسبة للعمل، لا بدّ من التركيز على المستويين المحلي وما دون الوطني وليس فقط على مقاربات تقليدية إزاء المبادرات الوطنية. وتُعتبر زيادة التركيز على العمل على المستوى ما دون الوطني، المترافق مع حلول متكاملة قائمة على أساس المناطق لضمان تعافٍ اجتماعي-اقتصادي محلي أخضر من كوفيد-19، الوسيلة الأفضل لضمان قدرة البنية التحتية المحلية الجديدة ومستويات معيشة الأفراد القائمة على الموارد، على الصمود في وجه أي آثار مستقبلية للتغيرات

البيئية. وفي حين تُعدّ القوانين والسياسات الوطنية حول التغير المناخي والطاقة والنظم أساسية لإقامة بيئة مناسبة للعمل المناخي، وتحديد المسؤوليات ذات الصلة، تبقى السياسات والعمل المحلي ضرورية لتحقيق النتائج على مدى السنوات القادمة وصولًا لعام 2030.

وعلى الرغم من وجود ثغرات في دمج الحلول الخضراء ضمن خطط التعافي على المستوى الوطني، تبقى الفجوات أكبر حتى على المستوى دون الوطني. فالتحديات والفرص المرتبطة بمسائل مثل التغير المناخي، وإمكانية الحصول على الطاقة، وانعدام الأمن المائي تتأثر، إلى حدّ كبير، بالسياقات والجهات الفاعلة المحلية. وتدار معظم الخدمات البيئية التي يعوّل عليها الأفراد، مثل الطاقة والمياه والخدمات المائية، من قبل حكومات محلية وتابعة لشركات عامة أو خاصة، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بفرص التحول الأخضر. فعلى سبيل المثال، تتأثر الحصص الضخمة من انبعاثات الكربون واستعمال الطاقة بالسلوك الاقتصادي المحلي، على الرغم من أن كافة الإجراءات المتخذة في المنطقة المتعلقة بالتكيّف المناخي وإدارة المياه تقريبًا، ينبغي أن تصمم لتناسب إلى حدّ كبير السياقات المحلية الخاصة باستعمال الأراضي وحدة الجفاف.

وتتحمل الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع عبء تداعيات كوفيد-19 على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي والاتجاهات السائدة على صعيد التغير البيئي. وعلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية التعاون عن كثب كي تتمكن منطقة الدول العربية من صياغة استجابة فعالة على الصعيدين. مع ذلك، يتمّ تنفيذ العديد من مبادرات التحول الأخضر في أنحاء المنطقة على المستوى الوطني عمومًا من دون انخراط محلي فعال. فالمبادرات المحلية الجارية غالبًا ما تكون منفردة، كما أنه نادرًا ما تتمّ الاستفادة من نجاحها لتحقيق آثار أوسع نطاقًا.

لكن نظرًا لافتقار الحكومات المحلية إلى القدرة على الانخراط على أكمل وجه في قضايا مثل تغير المناخ، وإمكانية الوصول إلى الطاقة، وانعدام الأمن المائي، فغالبًا ما ترى ذاتها طرفًا غريبًا في عملية صياغة استجابات السياسات وتنفيذها. لذلك، فإن تحقيق التحول الأخضر، من آثار جائحة كوفيد-19 إلى التنمية الشاملة والمستدامة، يتطلب تطوير القدرات المحلية للحوكمة البيئية، سواء لدى الكيانات الحكومية، أو لدى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تؤثر على صنع القرار المحلي، ومنها الحكومات المحلية والهيئات التشريعية والهيئات الإدارية والمجالس البلدية والقروية والهيئات القبلية والمحاكم. والأهم من ذلك أنها تشمل أيضًا الأعمال التجارية المحلية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها مصادر للابتكار وجهات داعية للتغيير.

برز أيضًا التفاعل بين السلطات الوطنية والسلطات المحلية كجانب رئيسي من التحضير لمؤتمري الأطراف السابع والعشرين والثامن والعشرين، بهدف دعم الجهود المحلية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه على الصعيد العالمي وفي المنطقة. فالاستراتيجيات والأهداف المنبثقة عن القمم العالمية تحدد من خلال العمليات بين الحكومية على المستوى الوطني، غير أن المسؤولين المحليين يقودون جزءًا كبيرًا من أجندة التنفيذ. ويشمل ذلك المساهمات المعززة المحددة وطنيًا المعدة حديثًا، والتي حددت رؤيا وطنية طموحة وأنشطة مفصلة للعمل المحلي. وغالبًا ما تعتمد القدرة على تحقيق العديد من أهداف السياسات والتمويل، في إطار المساهمات المحددة وطنيًا وغيرها من الأطر، على الحوكمة المناخية المحلية. ولا بد من تعزيز القدرات المحلية في جميع أنحاء المنطقة، لتوسيع نطاق إجراءات التكيف والتخفيف المحلية وتسريع التقدم نحو الالتزامات الوطنية والأهداف العالمية.

وتعد "المبادئ التوجيهية لتخطيط العمل المناخي في المدن"، التي وضعها موئل الأمم المتحدة، خير مثال على طرق النهوض بأجندة العمل المحلي.[61] حيث تؤكد المبادئ على الحاجة إلى الطموح والشمولية والإنصاف، وتدعو إلى أن تكون الإجراءات المحلية شاملة وقابلة للتطبيق وذات صلة بالمجتمع. ولكي تنجح الإجراءات المحلية في إطار المساهمات المحددة وطنيًا، يجب أن تستند إلى المعرفة العلمية السليمة، والمعرفة التقليدية المحلية، والأهم من ذلك، يجب أن تكون العملية من الإعداد إلى التنفيذ شفافة وخاضعة للمراقبة. وقد حددت المبادئ التوجيهية عملية موصى بها للعمل المناخي المحلي أيضًا، بما في ذلك ضمان القدرات والتفويضات الإدارية والحكومية المحلية الملائمة لتسهيل العمل المناخي، وتحديد أهداف التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته المصممة خصيصًا للسياق المحلي، وتحديد الإجراءات وسبل التنفيذ المحلية ذات الصلة، ورصد النتائج وتقييمها.

نحو عقد جديد مع الطبيعة

تتمثل إحدى العبر الرئيسية المستخلصة من الجائحة فيما يلي: تعتمد القدرة على حل الأزمات المعقدة التي تؤثر على العالم اليوم وتجنب الأزمات المستقبلية على القدرة على إعادة ضبط علاقتنا مع الطبيعة. بالإضافة إلى الأهداف المهمة المذكورة أعلاه، من توسيع سياسات التعافي الأخضر والحلول التقنية،

وتوسيع نطاق التمويل إلى النهوض بالعمل المحلي، تمثل الأزمة فرصة لإعادة النظر في طبيعة العقد الاجتماعي في المنطقة ونماذج التنمية الأساسية التي تواطأت بطرق شتى في تطور الأزمة البيئية اليوم.

وكان التركيز التقليدي للعقود الاجتماعية في المنطقة منصبًا على توفير وظائف القطاع العام، وإعانات الغذاء والوقود، والخدمات العامة المجانية أو المدعومة في الكثير من الأحيان مثل الصحة والتعليم.[62] لكن العقود الاجتماعية أصبحت هشة في جميع أنحاء المنطقة، مع تراجع ثقة المواطنين بالدولة.[63] وشهد العقد الماضي تركيزًا متزايدًا على إعادة تعريف الافتراضات الأساسية التي تكمن وراء العقود الاجتماعية، بما في ذلك طبيعة مؤسسات الدولة والقيم العامة والمنافع العامة. وفي سياق أزمة المناخ، تدعو العديد من الأصوات إلى إبرام عقد اجتماعي جديد قائم على نموذج التنمية المرتكز على الطبيعة وأنظمة المساءلة والعدالة والمواطنة البيئية.[64]

المساءلة والعدالة والمواطنة البيئية

كانت السيطرة على الموارد الطبيعية والبيئة أساسية لضمان شرعية الدولة وسلطتها في المنطقة على مدى عقود، بحيث شكلت معالم أنظمة الحكم المركزية المستبدة. وكانت سيطرة الدولة على الطبيعة أساسية لترسيخ السلطة والثروة، من خلال التأثير على السيادة وأصول الحكم في المنطقة، في حين تم تحديد الميثاق الاجتماعي في العديد من البلدان من خلال التوازن بين سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية وتحويل تلك الموارد إلى أصول اجتماعية اقتصادية. ويتمثل أحد التحديات الخاصة في المنطقة في تأمين الوصول العادل إلى الثروات الطبيعية للمواطنين العاديين والفقراء على وجه الخصوص وفي تقاسم منافعها.

العدالة هي "نموذج المساءلة والإنصاف في حماية الحقوق والدفاع عنها ومنع المخالفات والمعاقبة عليها".[65] ويميل الفقراء إلى العيش في مجتمعات ذات أنظمة بيئية هشة. ويفتقر الفقراء، الذين يعتمدون بشكل كبير على الموارد الطبيعية في كسب الرزق، إلى الوصول العادل إلى هذه الموارد أو فوائد استخدامها، فيما يعانون بشكل غير متناسب من الآثار السيئة لتغير المناخ، وفقدان النظم البيئية والتلوث. كما أنهم المجموعة الأقل قدرة على التعبئة ضد إساءة استخدام السلطة والفساد وضد القوى الأخرى المسؤولة عن التنمية غير المستدامة.[66] وبالنسبة إلى الأشخاص في العديد من المجتمعات الفقيرة والمهمشة، يعد التدهور البيئي تحديًا لقدرتهم وقدرة الجيل القادم على تأمين سبل عيش مستدامة وحياة صحية.

كما أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، يواجه العالم خطر الفصل العنصري البيئي، حيث يستطيع الأثرياء الدفع للهروب من ارتفاع درجة الحرارة والجوع والنزاع بينما يعاني الفقراء.[67] ويعتبر تجنب هذه النتيجة أولوية في منطقة الدول العربية، التي تعد نقطة ساخنة للتغير المناخي العالمي وأكثر مناطق الكوكب ندرة في المياه وتعتمد على استيراد الغذاء، وحيث يشعر الفقراء أكثر من غيرهم بالأزمة البيئية المتسارعة، ما يحفز ارتفاع مستويات عدم المساواة والتظلم الاجتماعي. ما لم يتم تطوير قدرات التكيف بسرعة في المجتمعات الضعيفة، سيصبح تغير المناخ والتدهور البيئي قريبًا المحرك الرئيسي لعدم المساواة بين بلدان المنطقة وفي داخلها.

وبالنسبة للفقراء، لا يعني تعزيز حرية الحصول على الفرص زيادة الاستهلاك الشخصي وتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية فحسب، بل أيضًا زيادة مساءلة الحكومة والتحرر من أوجه عدم المساواة الناتجة عن النظم الراسخة والفاسدة لاستغلال الموارد الطبيعية والآثار غير المتناسبة لتغير المناخ والتدهور البيئي. وقد نشأت حركات من المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة انطلاقًا من هذه القضايا، بما في ذلك تيار بيئي قوي تحت غطاء دعوات أوسع نطاقًا للمناداة بحقوق الإنسان والمساءلة. ويشمل ذلك المطالب المتزايدة للقضاء على استغلال السلطة والفساد في استخدام الموارد الطبيعية، ودعوات إلى اتخاذ إجراءات حكومية تضمن للنواحي المعيشية وسبل كسب الرزق القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث، والتحرر من الآثار السامة للصناعة والحرب، وضمان الحقوق لجميع الأشخاص بالغذاء والماء والطاقة.

اليوم، تظهر توقعات أعلى في جميع أنحاء المنطقة لإعادة ضبط العقد الاجتماعي حول استخدام الموارد البيئية والتحكم فيها. كما تظهر روح جديدة من المواطنة البيئية، خصوصًا لدى الشباب.[68] وهي مرتكزة على وعي أقوى بالعواقب بعيدة المدى للمخاطر البيئية والشبكات العالمية المتصلة بشكل متزايد. ويتم تعريفها من خلال الرؤية القائمة على الاستخدام الأكثر فعالية وخضوعًا للمساءلة وتشاركية للأصول الطبيعية بوصفها منفعة عامة، والحفاظ على الأنظمة البيئية للأجيال القادمة. ويعتبر بعض العلماء أن القضايا البيئية، نظرًا للتصورات بطبيعتها غير السياسية، توفر "مساحة سياسية بديلة" لإعادة تعريف العقد الاجتماعي.[69] ولما كانت الأزمة البيئية تؤدي إلى عواقب مدمرة بدرجة كبيرة، فقد تشتد الاحتجاجات

البيئية إلى حد كبير في السنوات القادمة.[70]

ويعني اتخاذ إجراءات إزاء الظلم البيئي توسيع إمكانية وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بالمخاطر البيئية المرتبطة باستثمارات التنمية، والمشاركة في صنع القرار بشأن استخدام الموارد الطبيعية والبيئة. كما يعني الوصول إلى العدالة والإنصاف، حيث يؤدي الفساد واستغلال السلطة وانتهاك الإجراءات القانونية الواجبة إلى آثار سلبية على النظم البيئية والمجتمعات. ويُعد تعزيز أنظمة وصول المواطنين إلى المعلومات والمشاركة والعدالة خطوة أساسية لإعادة صياغة الميثاق مع الطبيعة والانتقال من الحوار إلى العمل على مسارات التنمية القائمة على الطبيعة.

نموذج التنمية البشرية القائم على الطبيعة

في أعقاب الجائحة، لم يعد من الممكن اعتبار التنمية البشرية مجرد مشروع اجتماعي اقتصادي. فقد أوضحت الجائحة عن كثب الطبيعة المتشابكة للأنظمة البشرية والطبيعية، وأدت إلى فهم التنمية البشرية على أفضل وجه على أنها الخاصية الناشئة لنظام اجتماعي–بيئي متطور.[71] ومن نواح عديدة، تبقي الأطر المعرفية السائدة الكامنة وراء نظرية التنمية البشرية، والمستوحاة جزئيًا من مفهوم التنمية باعتبارها حرية، منحازة ضمنيًا تجاه استغلال الطبيعة، باعتباره وسيلة للحد من تعرض الإنسان للمخاطر وتحقيق نتائج اجتماعية اقتصادية معينة. ولكن تغير المناخ والهشاشة البيئية، اللذين يشكلان اليوم محركين رئيسيين لعدم المساواة والفقر، يجعلان اليوم هذه المعادلة غير مكتملة ويظهران بصفتهما مصادر "لنزع الحرية"، بما يهدد بعكس مسار عقود من نتائج التنمية.

وكما ذكر تقرير التنمية البشرية العالمية لعام 2020، تمثل نماذج وسياسات التنمية الجديدة القائمة على الطبيعة تحولًا نحو توجه للأنظمة يستوعب الطبيعة المعقدة ومتعددة الأبعاد لمخاطر اليوم، بما يتجاوز وجهات النظر القطاعية والأحادية التقليدية للتنمية البشرية. ولا يقتصر جعل الطبيعة صلب التنمية على الاعتراف بقيمة تعزيز قدرة الأنظمة البيئية على الصمود في تحقيق التنمية المستدامة، بل يتطلب مؤسسات تطلعية تكون أكثر قدرة على التكيف والتحول عند بلوغ نقاط التحول الاجتماعي البيئي.[72] ويمكن أن تمثل الجائحة نقطة التحول هذه، بحيث تلهم بطرق جديدة للتفكير بالطبيعة والتنمية. فتدهور النظم الطبيعية يؤدي إلى إحداث تحول عميق في آفاق التنمية المستقبلية، ما يزعزع مفاهيم التقدم بحسب الوضع الراهن ويكشف عن تناقضات عميقة في سياسات وممارسات التنمية. وفي عصر تتسارع فيه الأزمات البيئية، لا بد من إعادة تعريف وصف التنمية البشرية لجعلها مناسبة للغرض المرجو.

وفي عصر التغير البيئي المتسارع، ستتشكل مسارات التنمية البشرية بدرجة أكبر من خلال مجموعة قوى اجتماعية–بيئية، بحيث تلعب النظم البيئية دورها الخاص في قصة التنمية.[73] وتنظر نماذج التنمية البشرية القائمة على الطبيعة إلى النظم البيئية باعتبارها عوامل تغيير، مع وجوب مراعاة "المسارات والنزعات والميول الخاصة بها" عند التفكير في الاتجاه المستقبلي وشكل سياسات التنمية.[74] وتُظهر الأنظمة البيئية، بما لها من قدرة على التحول، قدرات ذاتية التحكم بمكونات مختلفة تؤثر على بعضها البعض وعلى نتائج التنمية البشرية بعدة طرق.[75] ولا تقتصر إعادة النظر في التنمية البشرية بوصفها مركبًا اجتماعيًا–بيئيًا على الاعتراف بالبيئة باعتبارها عاملًا يجب مراعاته في الجيل الجديد من عملية صنع السياسات المتكاملة، بل ينبغي أن تقر بأن التنمية البشرية هي خاصية نابعة من نظام اجتماعي–بيئي أوسع، وأن قوى الطبيعة غير الشخصية لديها مسارات واتجاهات بحد ذاتها، وأن لديها درجات معينة من القدرة على الصمود وتقود العديد من نتائج التنمية إلى حد كبير على غرار الأفعال البشرية.[76]

ويعد تصور أشكال جديدة من التنمية البشرية مهمة أساسية في البناء بشكل أفضل بعد الجائحة. وسيكون الطريق إلى العام 2030 إما مضطربًا بفعل الأزمات البيئية والجائحات الأكثر تواترًا وشدة، أو يمكننا إعادة ضبط مسارنا نحو التغيير التحولي وتعزيز القدرة على الصمود. وفي ظل تسبب أزمة الكوكب اليوم في تسريع وتيرة الجائحات وزعزعتها لأسس الحضارة، فيتعين أن تصبح حقيقة ترابطنا مع المناخ والمحيط الحيوي ومكونات الأنظمة البيئية الأخرى محركًا جديدًا لسياسة التنمية.

الفصل السابع

إعادة التنمية البشرية إلى مسارها الصحيح

سلطت تأثيرات جائحة كوفيد-19 الضوء على التفاوتات الاجتماعية لا بل عمّقتها. كما تُهدد بوقف التقدم الذي حصل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو عكس هذا المسار. وفي حين تصدت جهود التعافي لبعض التحديات، لا بد من بذل جهود إضافية تنطوي على قدر أكبر من التنظيم والاستهداف من أجل معالجة الدوافع الرئيسية لأوجه الضعف وعدم المساواة في الدول العربية، ومن أجل عكس التفاوتات الآخذة بالاتساع بين الشعوب التي تتمتع بتنمية بشرية عالية، وتلك التي يُحتمَل أن تتخلف عن الركب. ويمكن أن يؤدي اتباع نُهج متعددة الأوجه وتنفيذ إصلاحات جوهرية إلى وضع المنطقة على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإيجاد بيئة أنسب تتيح لشعوب المنطقة التمتع بحياة طويلة، وصحية، ومنتجة.

تتطلب إعادة التنمية البشرية في المنطقة إلى المسار الصحيح، كما أظهر التقرير، أن تخضع الحوكمة للمزيد من المساءلة وتتمتع بقدرة أكبر على الاستجابة، وأن تتسم الاقتصادات بالمزيد من التنويع والتنافسية، وأن تكون المجتمعات أكثر شمولية للجميع وتماسكًا – ويترافق كل ذلك مع التوجه نحو التعافي الأخضر والانتقال إلى النمو المستدام.

نحو حوكمة خاضعة للمزيد من المساءلة وأكثر قدرة على الاستجابة

على الدول العربية أن تتعلم من الأزمة الحالية وتخطط للصدمات المستقبلية من خلال تقييم المخاطر وإشراك شعوبها في الأنشطة التي تقلل من تهديد الأزمات وتَحدّ من تأثيراتها. وقد اختلفت الاستجابات لجائحة كوفيد-19 وفقًا لآليات الحوكمة وقدرات الاستجابة الصحية في البلدان. وسيؤدي إصلاح خلل التنمية في المنطقة الآن إلى تسهيل معالجة الصدمات في المستقبل.

تشكل جائحة كوفيد-19 فرصة للبلدان لتقدير، وتقييم، وتنظيم، وتقوية القدرات والإمكانات وبناء بنية مؤسسات فعالة تساعد المجتمعات على التكيف ومواجهة الصدمات والكوارث في المستقبل. وتتمتع بعض الدول العربية بهذه القدرة، لكن دولًا أخرى كثيرة تعيقها عدم الكفاءة المؤسساتية، وعدم جهوزية الحكومات، وعدم ثقة الناس في المؤسسات والحكومة.

بدأت الجائحة كحالة طوارئ صحية عامة سرعان ما تدهورت إلى حالة طوارئ اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية. لذلك، لا يجوز أن تقع مسؤولية تنفيذ تدابير الاستجابة والتعافي على عاتق القطاع الصحي وحده، أو حتى على عاتق الحكومة وحدها. فلا بد من استجابة وإشراك المجتمع بأكمله، وأن تتعاون الحكومات مع الشركات الخاصة، والمتطوعين المدنيين، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية. ويمكن أن تعيد الحكومات النظر في استجاباتها للجائحة وعملية التعافي من خلال الانتقال إلى نهج متكامل – باستخدام مواردها البشرية، والمالية، والطبيعية من أجل الاستجابة لاحتياجات التنمية. ويمكن أن تؤدي زيادة الشراكات بين الوكالات الحكومية، والبلديات، والمنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة، ونقابات العمال، والجامعات، والمواطنين بشكل عام إلى دعم التعافي السريع والشامل.

نظرًا لعمليات الإغلاق لاحتواء جائحة كوفيد-19، اعتمدت عدة حكومات العمل عن بُعد والأدوات المناسبة لذلك عبر الإنترنت من أجل ضمان استمرارية الخدمات العامة والإدارية. وكان التكيف مع التعليم عن بُعد صعبًا بشكل خاص بالنسبة إلى الشباب الذين لا يتمتعون بسهولة الوصول إلى الإنترنت، أو لا يملكون حاسوبًا شخصيًا، أو لا يحظون بمساحة هادئة في المنزل. وتحتاج البلدان إلى زيادة الابتكار، والتحول الرقمي، وتطوير رأس المال البشري، وسياسات التعليم عبر ربطها بالتكنولوجيا الابتكارية، وفي الوقت نفسه تطوير مهارات المستخدمين وقدراتهم، والوصول إلى الجميع في المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة. ويمكن أن تُسرّع الحكومات عملية رقمنة الخدمات العامة والاقتصادات كجزء أساسي من الاستراتيجيات الوطنية، مع القيام بالتزامات ووضع خطط تنفيذ واضحة من أجل ضمان وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت.

أدت النزاعات المستمرة إلى تقويض الثقة الاجتماعية والمدنية، وترسيخ ثقافة العنف، وتعطيل المعايير الاجتماعية والنظام الاجتماعي. كما أنها استنفدت قدرة المؤسسات والأنظمة على مواجهة الأزمات. ويمكن أن يرسي إنشاء عقد اجتماعي جديد الأساس ليس لتحقيق السلام الدائم فحسب بل أيضًا لزيادة الثقة في العلاقات بين الدولة والمجتمع. ويُعتبر تعزيز الحوكمة الخاضعة للمساءلة في الدولة والحكومات المحلية أمرًا أساسيًا لتحقيق التعافي والتنمية البشرية المستدامة. ويتطلب ذلك محاربة الفساد، وزيادة الشفافية والمساءلة، وترسيخ سيادة القانون مع احترام حقوق الإنسان وتعزيز الإدماج. ويمكن أن تؤدي زيادة المشاركة

الشعبية إلى إعادة بناء الثقة والشرعية السياسية وتوطيدهما. كما قد تتحوّل الحكومات المحلية إلى قاعدة لتنفيذ سياسات التنمية البشرية، وتقديم الخدمات، والتخطيط التنموي من أجل مكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة.

يمكن أن تركّز بلدان المنطقة جهود التعافي التي تبذلها على عملية بناء السلام ومنع نشوب النزاعات من خلال تعزيز البنية المؤسساتية الوطنية لبناء الثقة، والإدماج، والتماسك الاجتماعي. ويتطلب ذلك تكثيف الدعم للعمليات التي تتيح الحوار الوطني وتقوية قدرات تحليل النزاعات ومنع نشوبها، بما في ذلك التهدئة وإدارة الخلافات. وبالإضافة إلى تقييم المخاطر العامة الناتجة عن الأزمات والكوارث الإنسانية، لا بد من أن تنظر الدول العربية في مخاطر استنفاد الموارد والصراع الإقليمي. وتتمثل الأولوية الرئيسية في استعادة السلم والحد من النزاعات – كشرطين مسبقين لتحقيق التعافي، والقدرة على مواجهة الأزمات، والتنمية البشرية المستدامة.

نحو اقتصادات تتسم بالمزيد من التنويع والتنافسية

من أجل تحقيق المزيد من الاستقرار في الاقتصاد الكلي، يجب أن تتجنّب الحكومات الأوضاع المالية غير المستدامة واعتماد إطار اقتصادي كلي أكثر معاكسة للتقلبات الاقتصادية على المدى المتوسط. كما يمكنها إعادة تقييم الإنفاق العام وتحسين جمع الإيرادات، عبر السعي إلى فرض ضرائب أكثر تصاعدية على الدخل والثروة وتقليل التهرب والإعفاءات الضريبية قدر الإمكان. ويمكن أن تتخلص الحكومات من التدفقات المالية غير المشروعة. وقد يضمن إطار السياسة المالية الموثوق استدامة الدين العام بينما يتم العمل على التعافي الاقتصادي. وفي الواقع، تستطيع أن تستمر السياسات المالية في توفير تدابير موجهة قصيرة الأجل من أجل دعم الأسر المعيشية والشركات المتضررة بشدة مع السعي إلى تحقيق تعافٍ أخضر ورقمي شامل للجميع.

على المدى المتوسط، لا بد من أن تعالج الحكومات القيود المفروضة على نمو القطاعات العالية الإنتاجية، وتُنشئ فرصًا استثمارية تتجاوز نطاق الهيدروكربونات، وتعزز إنتاجية القوى العاملة من خلال بناء المهارات. ويمكن أن يركّز نطاق الإصلاحات الهيكلية المصممة وفقًا لموقع كل بلد في مسار التنمية على المجالات التي قد تحقق مكاسب كبيرة في الإنتاجية. والإصلاحات المهمة بشكل خاص هي الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تعزز المؤسسات الاقتصادية وتُحسّن بيئة الأعمال للنشاط الاقتصادي القائم على السوق.

يتطلب دعم هذه الجهود تدعيم المؤسسات المالية والضريبية العامة عبر وضع استراتيجيات واضحة وميزانيات سنوية ومتوسطة المدى – مع إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لاستهداف النفقات الاجتماعية والاستثمارية. ويمكن أن تضع البلدان خارطة طريق لتنفيذ الإصلاحات المتتالية التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات الأنظمة القائمة – بما في ذلك نقاط قوتها، وضعفها، ومواردها، والقيود المتعلقة بالقدرات – فضلًا عن الروابط بين تصميم السياسات وتنفيذها. ويمكن أن تزيد هذه الإصلاحات الكفاءة، والفعالية، والإنصاف في الإنفاق العام – مع إعطاء الأولوية للنساء، والشباب، والمستفيدين الأكثر ضعفًا – والاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية. وحان الوقت أيضًا لبدء نقاش مرتبط بالسياسات حول اعتماد نظام ضريبي أكثر عدلًا وأوسع نطاقًا يكون تصاعديًا، وبسيطًا، وفعالًا، وشفافًا.

تتطلب معالجة البطالة والتحديات الأوسع نطاقًا في أسواق العمل في المنطقة اعتماد نهج متعدد الأوجه يعالج أوجه القصور في العرض والطلب على المدى المتوسط والمدى الطويل. وتُعتبَر السياسات التي تزيد بشكل مباشر الطلب على القوى العاملة، وهي المشكلة الأكثر إلحاحًا في سوق العمل في المنطقة، أمرًا أساسيًا. ويمكن أن يشكل إنشاء فرص العمل في القطاع الخاص وتأمين ظروف عمل لائقة – وهو أمر مهم من أجل جذب المزيد من النساء إلى سوق العمل – جزءًا من الجهد الأوسع نطاقًا الذي يهدف إلى زيادة المنافسة. ومن الضروري أيضًا تشجيع التنويع، خاصةً عبر التوسع إلى الصناعات العالية الإنتاجية، وتخفيف الاعتماد على القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل البناء، التي تُنشئ فرص عمل مؤقتة فحسب وتكون معرضة بشدة للصدمات الاقتصادية.

من ناحية العرض، سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أهمية المهارات الرقمية والحاجة إلى المزيد من الاستثمار في المهارات التقنية حتى تتناسب مع الطلب على العمالة. ويستطيع أن يصمم صانعو السياسات عملية تطوير مهارات العمال الأكثر ضعفًا في المجالات ذات مستوى النمو المرتفع، لا سيما في الاقتصادات الرقمية والخضراء، وأن يدعموا هذه العملية. كذلك، يجب أن تستثمر الحكومات في تعليم عالي الجودة يتوافق مع طلب السوق؛ وتوجيه

سياسات التعليم نحو الابتكار، والتكنولوجيا المتقدمة، والصناعات ذات القيمة المضافة العالية؛ وسد الفجوة الرقمية بين المناطق الجغرافيّة، وحسب النوع الاجتماعي، والطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

من ناحية الطلب، يجب إنشاء فرص جديدة تستهدف تحديدًا الشباب والنساء، الذين يُعتبَرون الأكثر ضعفًا في سوق العمل والأكثر ميلًا إلى الخسارة خلال الصدمات الاقتصادية. كما يجب أن تقدّم الحكومات الحوافز لخلق فرص العمل، بموازاة تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات.

على المدى المتوسط والبعيد، يمكن أن تتبنى الحكومات نُهُجًا شاملة على صعيد السياسات من أجل تحديد الحلول العملية لمعالجة الثغرات والقيود في بيئة الأعمال وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة الصدمات المستقبلية. وفي سياق التعافي، بإمكان الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة إيلاء اهتمام أكبر للعوامل الحقيقية التي تقوّض تطور الشركات بالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، ونموها. سيحتاج تطوير مناخ الأعمال التنافسي، والديناميكي، والعادل إلى تحسين الحوكمة (بما في ذلك إدارة الضرائب وقوانين المشتريات العامة)، ومعالجة واقع الأعمال غير الرسمية، وزيادة وصول المشروعات الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة إلى الخدمات المالية وغير المالية. كما ستحتاج إلى معالجة الفساد وتنظيم المنافسة لمنع الممارسات الاحتكارية. وبالمثل، تحتاج الحكومات إلى زيادة جهودها لتعزيز وصول المشروعات الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة إلى الأسواق من خلال استغلال إمكانات السوق المحلية وتحسين قدراتها على التصدير.

وتُعتبر معالجة العوائق التي تحول دون نمو المؤسسات، والاستثمار في الرقمنة (بما في ذلك العمل عن بُعد والمبيعات الإلكترونية) والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتقديم الدعم للابتكار، وتطوير التكنولوجيا، من أهم الأسس التي يمكن أن يُبنى عليها التعافي والتكيف مع بيئة الأعمال المتغيرة. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 الحاجة الماسّة في عدة بلدان من المنطقة إلى الشروع في برنامج طموح للرقمنة والابتكار والسعي إلى تحقيق النمو الأخضر والشامل للجميع.

كذلك، يمكن أن تصبح أنظمة الحماية الاجتماعية أكثر تحويلية بدلاً من أن تستند إلى برامج الحوالات النقدية التقليدية. وفي حين ينبغي تغطية السكان غير النشطين اقتصاديًا، مثل كبار السن والأطفال، بحماية اجتماعية كافية، يجب تطوير برامج التوظيف ودعم إنشاء المشروعات. كذلك، يجب توفير التدريب للمستفيدين من المساعدات الاجتماعية كي يتمكّنوا من الحصول على وظائف لائقة. ويمكن أن تكون الحماية الاجتماعية خضراء ومستدامة بيئيًا من خلال تشجيع وتمويل المؤسسات وخلق فرص العمل في القطاعات الخضراء. كما يعد توسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل العاملين في القطاعات غير الرسمية أمرًا بالغ الأهمية، وسيقلل من نقاط الضعف على المديين المتوسط والبعيد. ينبغي اعتبار الحماية الاجتماعية بمثابة استثمار اجتماعي ويجب أن يكون مدى التغطية والكفاية بنفس أهمية استدامتها المالية. كما يجب بذل المزيد من الجهود لاستكشاف خيارات مبتكرة لتمويل المساعدة الاجتماعية ودعم التأمين الاجتماعي.

نحو مجتمعاتٍ أكثر تماسكًا وشاملة للجميع

يمكن أن توفر جائحة كوفيد-19 منعطفًا حاسمًا للتوقف عن تنفيذ الإصلاحات الجزئية ونموذج التنمية المحدود، كما كان سائدًا في العقود الماضية، واعتناق نموذج تنمية يشمل وينصف الجميع، ويضع التماسك الاجتماعي، والتضامن، والرعاية في صلب جهود التعافي. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات داخل المجتمعات في الدول العربية لتَحمُّل الصدمات المستقبلية – ويمكن أن يشكل الأساس لإنشاء عقود اجتماعية جديدة – وذلك بهدف دعم التنمية البشرية. ويتطلب إحراز التقدم لبناء مجتمعات متماسكة وشاملة للجميع اعتماد نهجًا شاملًا يتصدى للانقسامات، ويستثمر في الرعاية والخدمات الاجتماعية، ويبني التضامن؛ مع اتباع خمس أولويات للعمل.

أولًا، لا بد من الاستثمار في الرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، الذين يُشكّلون حجر الزاوية لبناء الثقة والتضامن، من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق المساواة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية ومعالجة العوامل التي تستبعد الفئات الأكثر ضعفًا، ومعالجة الفساد، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية داخل البلدان.

زادت جائحة كوفيد-19 من استبعاد اللاجئين، والعمال الوافدين، والنساء، والفقراء عن الخدمات الحيوية، ما قد يُؤدّي إلى زيادة عدم المساواة وتعميق الانقسامات الاجتماعية. لذا، يمكن أن تعطي الاستثمارات العامة الأولوية للمناطق التي تعاني من النقص في الخدمات والفئات المستبعَدة تقليديًا.

أما إدراج العمال الوافدين واللاجئين في عمليات الاستجابة الصحية وبرامج التلقيح الوطنية، فقد يمهّد الطريق لسياسات الإدماج الأكثر شمولاً. ويمكن أن تقدّم دول الخليج الخدمات الصحية الأساسية للمقيمين كلهم. وتستطيع البلدان المتوسطة الدخل أن تخفف من الاعتماد على الرعاية الخاصة وأن تستثمر في الرعاية الصحية العامة العالية الجودة. أما في البلدان المتأثرة بالنزاعات، فيمكن أن تتفادى الجهات الفاعلة في الإغاثة الإنسانية الأنظمة الصحية الموازية من خلال تعزيز الأنظمة الصحية الوطنية لتشمل اللاجئين وبناء قدرات العاملين الوطنيين في مجال الصحة.

بإمكان الحكومات أيضًا توسيع نطاق التعليم العام للوصول إلى الطلاب المهمشين وسد الفجوة الرقمية من أجل التصدي لإقصاء الطلاب في المناطق الفقيرة جدًا ومجتمعات النازحين، وخاصةً الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة. ويُعَدّ ترميم العلاقات بين الطلاب، وبين الطلاب والمعلمين، وبين المدارس والمجتمعات أمرًا ضروريًا لتحسين جودة التعليم على المدى البعيد.

ثانيًا، لا بد من الاستثمار في مبادرات التماسك الاجتماعي ورصد واتخاذ الإجراءات ضد كافة أشكال التمييز والممارسات الضارة والعنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن الخاصة والعامة وعلى الإنترنت.

كان التماسك الاجتماعي في المنطقة هشًا – لا سيما في ظلّ النزاع بين النازحين والمجتمعات المضيفة – والثقة بين الأشخاص كانت متدنية. وعلى الرغم من أن السكان المهجرين واجهوا تمييزًا مرتبطًا بجائحة كوفيد-19، مثل العنف الجسدي والخطاب العنصري في بعض الأماكن، تحرّك الأفراد والمجتمعات المحلية لمواجهة الجائحة، وقدّمت الشبكات الاجتماعية يد العون لتخفيف الأثر الناتج على المحرومين.

يمكن أن تعزز الحكومات تعاونها مع منظمات المجتمع المدني وتفتح المجال أمام المشاركة المدنية من خلال إصلاح القوانين التي تقيّد أنشطتها والمتعلقة بحرية تكوين الجمعيات، ومن خلال توسيع مبادرات التماسك الاجتماعي التي تعطلت على مدى العامين الماضيين. ويمكن أن تزيد الحوارات الوطنية التفاهم بين مختلف الفئات المجتمعية. وقد تساهم الروايات الإيجابية حول مساهمات النازحين واللاجئين في المجتمع في التصدّي لأي خطاب تمييزي رسمي وغير رسمي. كذلك، يمكن جمع البيانات لرصد انتشار العنف، والتمييز، ووصمة العار، والعنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل تعزيز آليات الشكاوى وخدمات الاستجابة في المناطق التي يرتفع فيها مستوى الخطورة. ويمكن أن تعطي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الأولوية للخدمات الشاملة التي تهدف إلى منع العواقب الناتجة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لها، بالإضافة إلى توفير الحماية.

أدت وسائل التواصل الاجتماعي خلال انتشار جائحة كوفيد-19 دورًا كبيرًا في الحفاظ على العلاقات الاجتماعية، فأبقت الناس على اطلاع دائم بالمعلومات الهامة، وسهّلت العمل التطوعي، ووفرت المنصات لتأمين استمرارية الخدمات الأساسية. لكن الانتقال إلى المنصات الرقمية كان له تكلفة. فأدى الاعتماد المفرط على وسائل التواصل الاجتماعي إلى استبعاد المجتمعات المحرومة التي لم تكن تتمتع بإمكانية الوصول إليها، وهي تشمل الكثير من النساء، كما نشرت بعض المساحات على وسائل التواصل الاجتماعي معلومات خاطئة، حتى أنها حرضت على العنف ضد المرأة على الإنترنت.

يمكن أن تعمل الحكومات على تضييق الفجوة في الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي بين الرجال والنساء وعبر الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير أكثر من مجرد البنية التحتية. ويمكنها زيادة المعرفة الرقمية والإعلامية والتوعية بشأن مخاطر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ويمكنها أيضًا أن تطور الأنظمة السيبرانية وسياسات الاستجابة وخدماتها من أجل حماية الأشخاص الذين قد يتضررون من العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي والقيم الثقافية التي تستبعد النساء.

ثالثًا، لا بد من إزالة القيود المفروضة على المشاركة المدنية والانتساب إلى النقابات في مكان العمل، من أجل زيادة الحماية الموفرة لكافة العمال، بمن فيهم الوافدون واللاجئون، وذلك للحد من أوجه ضعفهم.

أدت موروثات الحماية غير الكافية للعاملين، والتمييز ضد العاملين الوافدين، والقيود المفروضة على الانتساب إلى النقابات والحريات المدنية، إلى تعرّض الكثير منهم للخطر في فترة انتشار جائحة كوفيد-19. وقد أدى تركز العاملين الوافدين في مجالات العمل الضروري، إلى جانب علاقات العمل التمييزية قبل الجائحة، إلى تعريضهم للمزيد من الانتهاكات. كذلك، كان العاملون الوافدون أكثر عرضة للإصابة بالعدوى والقلق والتوتر، فضلًا عن خفض الأجور وتدني فرص الحصول على الرعاية الصحية.

بإمكان الحكومات ومنظمات المجتمع المدني العمل معًا للسماح بحرية تكوين الجمعيات وإزالة قيود المفاوضة الجماعية. كما يمكن أن تعزز سبل الانصاف من الظلم والتمييز، وإدراج العمال الوافدين في قوانين العمل لكافة القطاعات التي يتركزون فيها، مثل العمل المنزلي والزراعي.

رابعًا، لا بد من معالجة عدم توازن القوى في الأسرة من خلال إصلاح القوانين التمييزية حسب النوع الاجتماعي والاستثمار بشكل كافٍ في سياسات الرعاية والخدمات التي يمكن أن تُفيد المرأة.

تتمثل أبرز تداعيات جائحة كوفيد-19 على العلاقات الأسرية في ازدياد أعمال الرعاية، خاصة لدى النساء، وزيادة العنف المنزلي. فأدى عدم إعطاء أعمال الرعاية مكانة مهمة ضمن أولويات السياسات وقلة الاستثمار في قطاع الرعاية قبل الجائحة إلى إفساد رفاه مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر وإضعاف إمكاناتهم. وازداد الافتقار إلى الوقت لدى النساء بسبب تحمل عبء غير متناسب من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتعرضت سلامتهن للخطر بسبب ارتفاع نسبة العنف المنزلي.

يتطلّب اتباع نهجًا أكثر شمولًا في اقتصاد الرعاية إعطاء الأولوية لخدمات الرعاية الاجتماعية، والسياسات الصديقة للأسرة، وتغيير الأعراف الاجتماعية، وجمع البيانات بشكل منظم حول أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. ويمكن أن تطبّق الحكومات سياسات الرعاية وإصلاحات قانونية، مثل إعطاء إجازة والديّة وتوفير المرونة في العمل. كما يمكنها توسيع نطاق الرعاية العامة، وتقديم الحوافز للاستثمارات الخاصة في خدمات الرعاية، وتعزيز الأنظمة لضمان جودة الرعاية.

كذلك، تستطيع منظمات المجتمع المدني التعاون مع المجموعات النسائية المحلية لإنشاء تعاونيات من أجل توفير الرعاية في المجتمعات المحلية، وبالتالي تسهيل مشاركة المرأة في الاقتصاد.

ويمكن أن تسن أو تُعدّل الدول القوانين المحلية المتعلّقة بالعنف المنزلي كي تتماشى مع المعايير الدولية، وأن تعمل على تغيير القيم الاجتماعية التي تتغاضى عن العنف المنزلي وتحدّ من الإبلاغ عنه عبر معالجة التحيزات من خلال اتباع مناهج التوعية التقليدية والمبتكرة على حدٍ سواء.

خامسًا، لا بد من ضمان الإدماج المتكافئ للفئات المستبعدة تقليديًا في كافة جوانب التعافي – لا سيما النساء، والعاملين الوافدين، واللاجئين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم. كذلك، يمكن تطوير استراتيجيات وطنية لعدم إقصاء أي شخص من خلال الاستشارات والحوار الواسع من أجل نهج يشمل الحكومة كلها والمجتمع بأكمله، يتم تفعيلها من خلال الخطط والميزانيات القطاعية.

سيكون تحقيق تعافٍ أخضر على المستوى المحلي أساسيًا

بينما تبني البلدان في كافة أنحاء منطقة الدول العربية بشكلٍ أفضل بعد انتشار جائحة كوفيد١٩-، تبرز أمامها فُرصة لدمج حلول التعافي الأخضر في استراتيجيات التعافي الخاصة بها، حتى يتمكن الحد من الفقر وإعادة البناء الاجتماعي من الصمود في المستقبل أمام التغير البيئي الأيكولوجي المتسارع. بدأت بعض البلدان في المنطقة بتضمين الحلول الخضراء في تدابير التعافي الخاصة بها، فحددت الإجراءات اللازمة من أجل الحفاظ على الزخم في عملية الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وتوسيع نطاق النقل الأخضر واستثمارات البنى التحتية، وسد الثغرات في خدمات المياه والنفايات، ودمج حلول الاقتصاد الدائري في التنمية المحلية، ودفع عجلة الترميم البيئي وإجراءات حماية الأنظمة البيولوجية. وإذا تم التخطيط بشكل صحيح، يمكن أن تولّد تدابير التعافي الأخضر أشكالًا جديدة ومستدامة من الإيرادات، وتُنشئ فرص عمل خضراء لنساء المنطقة وشبابها، وتعزز قدرات كل من المجتمعات والأنظمة البيئية لمواجهة الأزمات والتي تعتمد عليها في حياة الناس وسبل عيشهم.

عند بناء القدرات لتنفيذ العمل، يجب أن ينصبّ التركيز على المستويين دون الوطني والمحلي تحديدًا بدلًا من المبادرات التقليدية الموجهة على المستوى الوطني فحسب. ويمكن أن يضمن العمل دون الوطني، مع الحلول المتكاملة القائمة على المناطق للتعافي الاجتماعي والاقتصادي المحلي الأخضر من جائحة كوفيد-19، أن البنية التحتية المحلية الجديدة وسبل العيش المجتمعية القائمة على الموارد ستقاوم التأثيرات المستقبلية للتغيّر البيئي، فيما تقوم القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ والطاقة والأنظمة البيئية بإنشاء المناخ التمكيني وتحدد المسؤوليات للعمل المناخي، ستشكل السياسات والإجراءات المحلية الأساس للنتائج التي ستتحقق حتى عام 2030.

تتأثر التحديات والفرص المتعلقة بتغير المناخ وإمكانية الوصول إلى الطاقة وانعدام الأمن المائي بالسياقات المحلية والجهات الفاعلة المحلية إلى حد كبير. فتدير الحكومات المحلية والشركات

الخاصة أو العامة المرتبطة بها معظم الخدمات البيئية التي يعتمد عليها الناس، مثل خدمات الطاقة والمياه والنفايات، والتي ترتبط بشكل ملحوظ بالتحول الأخضر. ويتأثر قسم كبير من انبعاثات الكربون واستخدامات الطاقة مثلًا بالسلوك الاقتصادي المحلي، ويجب أن تُصمَّم كافة إجراءات التكيف المناخي وإدارة المياه في المنطقة تقريبًا حتى تتلاءم مع السياقات المحلية جدًا من حيث استخدام الأراضي وشدة الجفاف.

يتطلب تحديد شكل الحوكمة المحلية إنشاء تحالفات جديدة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية على صعيد الترتيبات المؤسساتية وآليات المساءلة، والتمتع بقدرات جديدة من أجل توليد الموارد المحلية. ويمكن أن تقوم عملية صنع القرار الأكثر شمولًا بإشراك المجتمع المدني وممثلين عن المجتمع المحلي، وتقريب وجهات النظر العالمية البديلة ووجهات النظر العلمية والمعارف التقليدية. كما يمكنها تنسيق السياسات عبر القطاعات وربط النجاحات المحلية والعمليات الوطنية. ويمكنها أن تضمن قدرًا أكبر من المساءلة بين الحكومة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال وبين أصحاب المصلحة على مستوى المقاطعات والأقاليم والمستويات المحلية.

تُعتبَر المدن ذات أهمية خاصة، كمحاور للنشاط الاقتصادي وكمستفيدة من تمويل عملية التعافي، إذ تمثّل الجزء الأكبر من استخدام الطاقة واستهلاك الموارد الطبيعية وانبعاثات الكربون وتلوث المياه وإنتاج النفايات في منطقة الدول العربية. وفيما تقع المدن بمعظمها في المناطق الساحلية وتواجه تحديات بسبب البنى التحتية القديمة، فهي الأكثر عرضة للكوارث التي يسببها المناخ مثل الفيضانات وارتفاع مستويات سطح البحر، والتي تصبح أكثر تواترًا وتزداد حدّة. ولكن مع وجود الحوافز المناسبة وتفويض السلطة واعتماد آليات المساءلة، يمكن أن تشكل المدن مراكز قوية مهمة في عملية التحول الأخضر.

تُعتبَر إدارة الإنفاق العام المحلي أمرًا أساسيًا أيضًا، إذ تُمكّن المدن من دمج الحلول الخضراء في عمليات التعافي الاجتماعي والاقتصادي المحلية. وتوفر إدارة الإيرادات المالية للمدن الوسائل من أجل إنشاء الحوافز المناسبة لتحقيق التحول الأخضر. وتشمل حوافز دمج الحلول الخضراء، توفير الدعم المالي للطاقة النظيفة والنقل الأخضر، وتشريع التخفيضات الضريبية لحفظ الطاقة في تشييد المباني، وفرض ضرائب الكربون على استخدام الوقود الأحفوري أو إنشاء آليات جديدة لتجارة الكربون من أجل ربط البلديات بسوق الكربون العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي إجراء التقييمات البيئية الاستراتيجية عند التخطيط لتوسيع البنية التحتية المحلية إلى تجنب الآثار البيئية الضارة لاستثمارات التعافي وتحديد الخيارات المناسبة لدمج الحلول الخضراء.

نحو عقد اجتماعي جديد

تذكرنا شدة الجائحة بأن نماذج التنمية الحالية غير مستدامة.[1] وتتمثل إحدى العبر الرئيسية التي يمكن استخلاصها من الجائحة بما يلي: تعتمد القدرة على حل الأزمات المعقدة التي تؤثر على العالم اليوم وتفادي الأزمات المستقبلية على القدرة على إعادة ضبط العلاقة بين المواطنين والدولة وعلاقتنا مع الطبيعة. تمثل الأزمة تحديدًا فرصة لإعادة النظر في طبيعة العقد الاجتماعي في المنطقة ونماذج التنمية الأساسية التي كانت متواطئة بطرق عديدة في تطور أوجه الضعف التي تؤدي إلى تكرار الأزمات.

أصبحت العقود الاجتماعية هشة في جميع أنحاء المنطقة، مع تراجع ثقة الناس بالدولة.[2] شهد العقد الماضي تركيزًا متزايدًا على إعادة تعريف الافتراضات الأساسية التي تكمن وراء العقود الاجتماعية القائمة، بما في ذلك طبيعة مؤسسات الدولة ونماذج النمو والقيم العامة. وفي سياق أزمة المناخ، تدعو العديد من الأصوات أيضًا إلى إبرام عقد اجتماعي جديد قائم على نموذج التنمية المرتكز على الطبيعة، وأنظمة المساءلة، والعدالة، والمواطنة البيئية.[3]

سيفرض التحول إلى عقد اجتماعي قائم على الطبيعة تحولًا في قيم ونماذج التنمية. وتتطلب الطبيعة المعقدة ومتعددة المجالات للمخاطر اليوم النظر إلى ما بعد النُهج القطاعية الضيقة لصنع القرار وبناء نماذج وسياسات تنموية جديدة متمحورة حول البشر والطبيعة. يمكن أن يحفز هذا التحول في المنظور التحول من نموذج التنمية الموروث القائم على التوجه الاستخلاصي والزبائني إلى نموذج يأخذ الأنظمة الاجتماعية–البيئية المعقدة بالاعتبار ويقوم على الفرص المتساوية.

الحلول متوفرة، ولقد تم تطوير العديد منها واختبارها في المنطقة. وبإمكان الدول العربية، إذا عملت بتصميم، أن تعيد ضبط مسار التنمية الحالي بالكامل وتوجيهه نحو مسار أكثر منعة وشمولية للجميع، يستطيع مواجهة الأزمات المستقبلية بفعالية أكبر.

الهوامش

ملخص تنفيذي

1 تشمل منطقة الدول العربية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 20 بلدً وإقليمًا هي: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان ودولة فلسطين وقطر والسعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

2 وفق بعض التقديرات، قد تكون حالات الوفاة الفعلية جراء كوفيد-19 في العديد من بلدان المنطقة أعلى بكثير من الأرقام الرسمية – وسط ارتفاع المتوسط الإقليمي بنحو خمس مرات، وفي الصومال بما يصل إلى 67 مرة (Covid-19 Excess Mortality Collaborators 2022).

3 إن المؤسسات الرسمية القوية هي التي تتيح للدولة تعزيز قدرتها على فرض سلطتها وتحقيق سيادة القانون وتعبئة الموارد وتقديم الخدمات للسكان.

4 UNDP 2002, 2003, 2004, 2005

5 World Bank 2018.

6 UNHCR, 2022b.

7 . UNHCR 2022a

8 https://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/economic-update-october-2021.

9 https://www.arabnews.com/node/1733941/middle-east

10 المستويات المتفاوتة للرضا عن الاستجابة الحكومية لجائحة كوفيد-19 في الدول العربية الشرق أوسطية: دراسة متعددة الجنسيات، https://bmcpublichealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12889-022-13292-9.

11 شملت الدول المستطلعة الجزائر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس (الباروميتر العربي، 2021).

12 جمال وباغلياني وهسو 2020. الدول الإثنتي عشرة هي الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب ودولة فلسطين والصومال والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن.

13 Edelman 2021.

14 University of Oxford n.d.

15 https://www.edelman.com/trust/2022-trust-barometer/trust-government-stark-divide

16 الباروميتر العربي، 2021.

17 شملت الدول المستطلعة الجزائر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وتونس (الباروميتر العربي، 2021).

18 International IDEA 2020.

19 ICNL n.d.

20 المادة 19 2020.

21 IMF 2021a.

22 IMF 2021a.

23 Yee and Alami 2022; Beaubien 2022; Aydıntaşbaş and others 2022; Krieg 2022; Tataru 2022.

24 IMF 2021b.

25 IMF 2021b.

26 IMF, 2022.

27 IMF, 2022.

28 Arezki and others 2020; UNCT AD 2022.

29 Arezki and others 2020; UNCT AD 2022.

30 تستند حسابات المؤلفين على بيانات الهجرة والتحويلات المالية الصادرة عن البنك الدولي (تم تحديثها ابتداءً من أيار/مايو 2022).

31 متوسط النفقات الإضافية أو الإيرادات الضائعة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) في 17 دولة عربية استنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي (2021c). تتوقع الإسكوا أن يكون متوسط الدعم المالي الحكومي في المنطقة العربية (بما فيها جزر القمر وموريتانيا) نأهز 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، مع العلم بأن الأرقام لا تشمل الإيرادات الضائعة التي لا تتوفر قيمها النقدية (UN ESCWA n.d).

32 UNDP 2020.

33 تم احتسابها كمعدلات مرجحة للسكان في الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان والمغرب وقطر ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

34 تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT

35 تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT

36 تم احتسابها كمعدلات مرجحة للبيانات الربعية "للشرق الأوسط العربي" الذي يشمل البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن، و"لشمال أفريقيا" الذي يشمل الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس. لا يوفر مرصد منظمة العمل الدولية تقديرات فردية للدول (ILO 2020d، 2021a)، في حين توفر ILOSTAT (تحديث تشرين الثاني/نوفمبر 2021) بيانات فصلية فحسب لمجموعات دول وليس لدول فردية. فالتقديرات السنوية متوفرة لكل دولة، لكنها لا تكشف عن الكثير من التفاصيل بشأن أثر الجائحة المتغير وإقفال أماكن العمل الذي رافقها على التوظيف خلال العام.

37 تم احتسابها كمعدلات مرجحة للسكان في الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان والمغرب وقطر ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن استنادًا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT.

38 تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT

39 ILO 2020b.

40 Hoogeveen and Lopez-Acevedo 2021.

41 UNDP 2021.

42 ILO 2021b.

43 أجرى منتدى البحوث الاقتصادية سلسلة من الاستطلاعات السريعة عبر الهاتف لشريحة محددة خلال عامي 2020 و2021 لتعقب الأسر والعمال في مصر والأردن والمغرب وتونس والسودان خلال عدة فترات. ويقوم القسم التالي على بيانات من استطلاعات في المغرب وتونس امتدت على الفترة الأطول وجرت في أربع فترات زمنية منفصلة: تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وشباط/فبراير 2021 ونيسان/أبريل 2021 وتموز/يوليو 2021، ما سمح بتحليل الآثار المترتبة على سوق العمل على المدى الطويل.

44 WBG Enterprise Surveys

45 Covid-19 MENA Monitor Enterprise Survey of the Economic Research Forum (ERF).

46 تشمل تدابير الحماية الاجتماعية الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وخدمات الرعاية.

47 تمّ تقديم المزيد من المساعدات إلى المستفيدين القائمين.

48 تمّ توسيع البرامج لتشمل عددًا أكبر من الأسر.

49 قاعدة بيانات استفسار منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي، https://ilostat.ilo.org/topics/social-protection/

50 ILO 2021c.

51 تعتبر البيانات المتعلقة بالحماية الاجتماعية قليلة، وتستند الأرقام الخاصة بتغطية الحماية الاجتماعية على المعلومات الجزئية المتوفرة في بعض الدول.

52 ILO 2021d.

53 World Value Survey Wave 7, 2017–2022.

54 IOM 2021.

55 بيانات البنك الدولي، متوفرة على: https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.CH.ZS.

56 Batniji and others 2014.

57 UNHCR 2021a.

58 UNICEF 2020.

59 International Rescue Committee 2020.

60 بحسب مسح أجري مؤخرًا، يملك 86 بالمئة حسابات على فيسبوك و84 بالمئة حسابات على واتساب و43 بالمئة حسابات على تويتر و56 بالمئة حسابات على إنستاغرام و44 بالمئة حسابات على سنابتشات (Khamis 2020).

61 Khamis 2020.

62 Salem 2017.

63 UN Women 2021.

64 United Nations 2020a; Cookson and others 2020; UN Women 2020a; UN Women 2020b.

65 Charmes 2019.

66 UNDP and UN Women 2020a.

67 Diab 2021.

68 UN Women 2020.

69 Abokresha, Abdelkreem and Ali 2021.

70 UNDP and UN Women 2020a.

71 Egyptian Initiative for Personal Rights 2021.

الفصل الأول

1 فضلاً عن ذلك، تشير بعض التقديرات إلى أن عدد الوفيات الفعلية المرتبطة بكوفيد في العديد من بلدان المنطقة قد يكون أعلى بكثير من العدد الرسمي - بمتوسط إقليمي أعلى بنحو 5 أضعاف، وفي حالة الصومال أعلى بنحو 67 ضعفًا. Lancet 2022; 399: 1513–36. Estimating excess mortality due to the pandemic: a systematic analysis of 19-COVID 2020Ã¢â‚¬â€œ21 ,related mortality-19-COVID (thelancet.com).

2 UNDP 1990.

3 UNDP 2020.

4 UNDP 2020.

5 وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2009)، العقد الاجتماعي هو "اتفاق دينامي بين الدولة والمجتمع بشأن أدوارهما ومسؤولياتهما المتبادلة".

6 عبر المؤسسات الرسمية القوية تعزز الدولة قدرتها على فرض سلطتها وتحقيق سيادة القانون وتعبئة الموارد وتقديم الخدمات للسكان.

7 وفقًا للبنك الدولي (World Bank) (2015)، كان العقد الاجتماعي السائد في المنطقة قبل الربيع العربي يقوم على الوظائف في القطاع العام والإعانات الحكومية والخدمات العامة المتاحة بسهولة، بينما احتفظت الدولة بالسلطة الاستبدادية وفق معايير حوكمة محدودة. ولم تعد الموارد المالية المتضائلة، إلى جانب تزايد نسبة تعليم الشباب، قادرة على الحفاظ على العقد، وأدت إلى المطالبة بإصلاحه استنادًا إلى مبادئ الكرامة والديمقراطية والمساءلة والإنصاف.

8 UNDP 2020.

9 UNRISD 2021.

10 Alkire 2005.

الفصل الثاني

1 UNDP 2022.

2 UNDP 2022.

3 UNDP 2022.

4 UNDP 2022.

5 EDA and SDSN 2019.

6 UN Habitat 2020.

7 UNDP 2022.

8 الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2020 ب.

9 الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2020 ب.

10 Global Health 5050 n.d.

11 وفقًا لبعض التقديرات، قد تكون الوفيات الفعلية المرتبطة بجائحة كوفيد19- في عدة بلدان من المنطقة أعلى بكثير من الوفيات المبلغ عنها رسميًا – مع متوسط إقليمي أعلى بحوالي 5 مرات، وصولاً إلى متوسط أعلى بـ67 مرة في الصومال (Covid-19 Excess Mortality Collaborators 2022).

12 مراجعة على سبيل المثال Ziadé and others (2020) و Al Hanawi and others (2020)

13 بيانات من المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في تونس لعام 2018.

14 هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2020.

15 هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2020.

16 UNFPA 2020a.

17 Oxfam 2020; UNFPA 2020a; Morocco Haut-Commissariat au Plan 2020; Médecins sans Frontières 2020; UN Women 2020.

18 Morocco Haut-Commissariat au Plan 2020; UNICEF 2020.

19 Morocco: Haut-Commissariat au Plan 2020.

20 WHO 2022.

21 Banati, Jones and Youssef 2020.

22 UNESCO 2022.

23 UNDP n.d.

24 UNESCO 2022.

25 البوابة العربية للتنمية 2020.

26 البوابة العربية للتنمية 2020.

27 Cousins 2020.

28 Abdulrahim and others 2017.

29 Chaturvedi and others 1994.

30 راز 2020.

31 UNICEF and ITU 2020

32 UNICEF and ITU 2020.

33 UNICEF and ITU 2020.

34 ITU 2020.

35 UNDP Arab States n.d.

36 تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات البنك الدولي من PovcalNet.

37 UN ESCWA 2020.

38 ILO 2022.

39 ILO 2022.

40 المتوسط الإقليمي المرجح حسب السكان (غير دول مجلس التعاون الخليجي) بناءً على الدول التسع التي تتوافر بيانات عنها: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، فلسطين، الصومال، السودان، تونس، اليمن (ILO, 2022).

41 UNICEF 2019.

42 بناءً على بيانات من التقرير السنوي الموجه نحو النتائج لعام 2020 لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان؛ تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)UNDP Lebanon (2020a CO 2020 ROAR; UN ESCWA) ؛ وبيانات البنك الدولي بشأن الصومال. وفقًا للإسكوا (2020a)، وباستخدام خط الفقر الوطني، من المتوقع أن يقع 16 مليون شخص إضافي في براثن الفقر بحلول عام 2021، في سيناريو الحالة الأساسية، مع حدوث معظم التأثير في عام 2020، ما يرفع عدد الفقراء الإجمالي إلى 116 مليون نسمة - أي حوالي ثلث سكان المنطقة التي تم فيها احتساب التقديرات. وتفوق هذه التقديرات بشكل كبير الزيادة في المتوسط العالمي التي قدّرها البنك الدولي، وهي: 8.1 نقطة مئوية عام 2020 و1.4-1.9 نقطة مئوية عام 2021. ويشار إلى أن تقديرات البنك الدولي للبنان وتونس أعلى.

43 UNESCWA, 2021

44 UNDP 2021.

45 Aydıntaşbaş and others 2022; Beaubien 2022; Krieg 2022; Tataru 2022; Yee and Alami 2022.

46 UNDP 2021.

47 تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات من الباروميتر العربي (2021).

48 Hoogeveen and Lopez-Acevedo 2021.

49 يأخذ الفقر المتعدد الأبعاد بدرجة الحرمان في ثلاثة أبعاد وعشرة مؤشرات هي: الصحة (وفيات الأطفال والتغذية)، والتعليم (سنوات الدراسة والالتحاق بالمدارس)، والمستويات المعيشية (المياه والمرافق الصحية والكهرباء ووقود الطهي والسقف/الأرضية والأصول). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية UNDP and OPHI 2021.

50 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية UNDP and OPHI 2021. يعرض التقرير بيانات عن 7 دول وأقاليم فقط، هي: مصر (5.2 في المئة) والعراق (8.6 في المئة) والأردن (0.4 في المئة) وليبيا (2 في المئة) ودولة فلسطين (0.5 في المئة) والسودان (52.3 في المئة) وتونس (0.8 في المئة).

51 UNDP and OPHI 2021.

52 في حين أن الحرمان على مستوى التعليم هو المساهم الرئيسي في معظم البلدان والأقاليم، يعدّ الحرمان المرتبط بالمستوى المعيشي المساهم العام الرئيسي في الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية. ويعود ذلك إلى العدد الكبير من الفقراء المتعددي الأبعاد (وهو ما يشكل ثقلاً كبيرًا مقارنة بالدول الأخرى) في السودان، حيث يشكل الحرمان المتعلق بالمستوى المعيشي العامل المساهم الأكبر.

53 تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات من الباروميتر العربي (2021).

54 الأمم المتحدة 2020.

55 World Bank 2020.

72 ATUC 2020.

73 UNDP 2020; UN ESCWA 2020.

74 Alsahi 2020; Equidem 2020.

75 Begum 2020; ILO 2021c.

76 Equidem 2020; ILO 2020b; HRW 2020; Sovereign Group 2020.

77 United Nations 2020b.

78 Khoday 2012.

79 Cooke and others 2016.

80 Malik 2021; FAO 2021; Ogema and Broom 2020; World Bank 2019.

81 Saghir 2020; Smith and Krampe 2019; Smith and others 2019; Khoday 2019

82 Bieler, Bischoff and Melches 2020; IPCC 2022.

83 Steiner and La Camera 2020

84 IEA 2020

85 UNDP and RCREEE 2019.

86 IRENA 2020.

87 UNDP and RCREEE 2022.

88 UNDP and RCREEE 2022.

89 UN ESCWA 2016a.

90 El-Zein and others 2014.

91 UN ESCWA 2020b.

92 UN ESCWA 2020a; UNDP 2013.

93 UN ESCWA 2020b.

94 UN ESCWA 2016b.

95 WHO 2019; UNDP 2020b.

96 UNEP 2020b.

97 Hughes 2020.

98 UNDP 2004.

99 Folke and others 2021.

100 Devarajan and Ianchovichina 2017; El-Haddad 2021; Trautner, Zintl and Loewe 2019; Belhaj and Hoogeveen 2020

101 O'Brien, Hayward and Berkes 2009; Kempf and Hujo 2022.

56 Alvaredo, Assouad and Piketty 2017; UN ESCWA 2020a.

57 نمو أسرع بين الشريحتين الخُمسيتين السفليتين من السكان مقارنةً بإجمالي السكان.

58 أشار تقرير فوربس الأخير إلى أن ثروة 22 مليارديرًا في الدول العربية (الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة) من بين مجموع يقدر بنحو 2674 مليارديرًا، تعادل تقريبًا 2.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 للمنطقة بأكملها. غير أن عدد أصحاب المليارات المنخفض المعلن في المنطقة - وهو الأدنى في العالم (حوالي 0.8 في المئة فقط من المجموع) – ليس واقعيًا، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير.

59 استنادًا إلى بيانات من مختبر اللامساواة العالمية World Inequality Lab.

60 ينبغي توخي الحذر عند تفسير البيانات الواردة عن المنطقة في هذا القسم بسبب محدودية البيانات المتوفرة من المصادر الرسمية، بما في ذلك استطلاعات الأسر المعيشية والبيانات الضريبية والتقديرات الوطنية.

61 تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات مختبر اللامساواة العالمية World Inequality Database.

62 تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات مختبر اللامساواة العالمية World Inequality Database.

63 WID 2022.

64 UN ESCWA 2022.

65 Hashemi and Intini 2015; UN ESCWA 2022.

66 Hendy and Ben Mimoune 2021.

67 UN ESCWA 2020b.

68 تحليل العاملين في تقرير التنمية الإنسانية العربية بناءً على بيانات مستقاة من مؤشر التنمية البشرية (http://hdr.undp.org/en/composite/IHDI).

69 WID 2022.

70 Bonacini and others 2021; Etheridge and others 2020; Sostero and others 2021.

71 Pieh and others 2020.

72 Hoogeveen and Lopez-Acevedo 2021.

73 Hoogeveen and Lopez-Acevedo 2021.

74 Hoogeveen and Lopez-Acevedo 2021.

75 البارومتر العربي 2019.

76 البارومتر العربي 2019.

77 ICNL n.d

78 UNDP 2020.

79 UNDP 2020.

80 UNDP 2022 ص 57.

81 UNDP Arab States 2021.

82 UNDP Arab States 2021.

الفصل الثالث

1 UNDP 2002, 2003, 2004, 2005.

2 فاجأت نتائج الانتخابات الحركة الاحتجاجية بما ان معظم المجموعات قاطعتها، وحصلت "حركة امتداد" على تمثيل جيد بنيلها 9 مقاعد في الجنوب (Higel 2021)

3 World Bank 2018.

4 UNHCR 2022a.

5 UNHCR 2022b.

6 UNDP 2022.

7 UN ESCWA 2022

8 World Bank 2021a

9 Malek 2022

10 Itani and others 2022. بالإضافة إلى ذلك، اعتبارًا من 4 أيلول/سبتمبر 2021، بلغ عدد حالات الإصابة والوفيات من جرّاء جائحة كوفيد-19 في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت أكثر من 520000 حالة (5.2٪ من السكان ~ 10 مليون) مع 1590 حالة وفاة (0.3٪)، و418000 حالة (1.2٪ من السكان ~ 35.4 مليون) مع 7000 حالة وفاة (1.7٪)، و178000 حالة (9.9٪ من السكان ~ 1.8 مليون) مع 648 حالة وفاة (0.4٪)، و275000 حالة (6.5٪ من السكان ~ 4.2 مليون) مع 1570 حالة وفاة (0.6٪) على التوالي. راجع لوحة معلومات منظمة الصحة العالمية الخاصة بفيروس كورونا (كوفيد-19) مع بيانات التلقيح. [تم الاستشهاد بها في 4 أيلول/سبتمبر 2021]. متاحة على الموقع الآتي: https://covid19.who.int/

11 National Preparedness Collaborators 2022.

12 UN ESCWA 2021.

13 Edelman 2021.

14 University of Oxford n.d.

15 https://www.edelman.com/trust/2022-trust-barometer/trust-government-stark-divide تضمّنَ مؤشر إيدلمان للثقة (Edelman Trust Barometer) لعام 2022 دولتين عربيتين من بين قائمة مختارة من 27 دولة حول العالم تم قياس الثقة فيها. ويعكس مؤشر الثقة متوسط النسبة المئوية للثقة في المنظمات غير الحكومية والشركات والحكومة ووسائل الإعلام.

16 Arab Center for Research and Policy Studies 2020.

17 الدول الثلاثة عشرة هي الجزائر ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب ودولة فلسطين وقطر والسعودية والسودان وتونس (البارومتر العربي).

18 الدول الإثنتي عشرة هي الجزائر ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب ودولة فلسطين والسودان وتونس واليمن (البارومتر العربي، 2019).

19 Thomas 2019.

20 WVSA 2019.

21 شملت الدول المستطلعة الجزائر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس (البارومتر العربي، 2021).

22 جمال وباغلياني وهسو 2020. الدول الإثنتي عشرة هي الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب ودولة فلسطين والصومال والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن.

23 عجزت المنطقة العربية عن خفض مستويات الفقر المدقع بواقع النصف منذ عام 1990 (أحد الأهداف الإنمائية للألفية) وسجلت أدنى مستوى لخفض الفقر عند 19 في المئة بسبب النزاعات في اليمن وسوريا... (علمًا بأن معدل خفض الفقر العالمي بلغ 72 في المئة). راجع Abu-Ismail (2020).

24 يجب أن يدق واقع أن 37 مليارديرًا في المنطقة يملكون ثروة فعلية توازي ثروة نصف سكان المنطقة الأفقر ناقوس الخطر بغية بدء تطبيق إجراءات السياسة. راجع UN ESCWA (2020, p. 22).

25 البارومتر العربي، 2021.

26 United Nations 2022b.

27 Arab Center for Research and Policy Studies 2020.

28 UN ESCWA 2022.

29 Freedom House 2021a.

30 شملت الدول المستطلعة الجزائر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وتونس (البارومتر العربي، 2021).

31 ICNL n.d.

32 Reuters 2021.

33 Crisis 24 2021.

34 البارومتر العربي، 2021

35 المصدر نفسه.

36 Reuters 2020.

37 Freedom House 2021b.

38 ICNL n.d.

39 المصدر نفسه.

40 المادة 19، 2020.

41 IFES 2021.

42 Chen, Cao and Yang 2020.

43 مؤشر الأمن الصحي العالمي هو تقييم للأمن الصحي طورته المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي (NTI) ومركز جونز هوبكنز للأمن الصحي (Johns Hopkins Center for Health Security) بالاشتراك مع إيكونوميست إمباكت (Economist Impact)، وأطلق للمرة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2019. يقيّم مؤشر الأمن الصحي العالمي لعام 2021 البلدان عبر ست فئات هي: الوقاية، والكشف والإبلاغ، والاستجابة السريعة، والنظام الصحي، والامتثال للمعايير الدولية، وبيئة المخاطر. وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب العالمي مسجلةً 75.9، فيما جاءت الصومال في المرتبة الأخيرة مسجلةً 16.

44 JHCHS, NTI and EIU 2019.

45 Gatti and others 2021.

46 El-Jardali, Fadlallah and Daher 2021.

47 المصدر نفسه.

48 المصدر نفسه.

49 المصدر نفسه.

50 المصدر نفسه.

51 المصدر نفسه.

52 المصدر نفسه.

53 JHU CSSE 2022.

54 El-Jardali, Fadlallah and Daher 2021.

55 المصدر نفسه.

56 المصدر نفسه.

57 المصدر نفسه.

58 المصدر نفسه.

59 المصدر نفسه.

60 UNICEF 2020.

61 El-Jardali, Fadlallah and Daher 2021.

62 المصدر نفسه.

63 Women Deliver 2020; World Bank 2020.

64 El-Jardali, Fadlallah and Daher 2021.

65 المصدر نفسه.

66 United Nations 2020.

67 United Nations 2022B.

68 Jenkins and Jones 2020.

69 المصدر نفسه.

70 World Bank 2021.

71 World Bank 2022.

72 Bahrain News Agency 2020, cited in El-Jardali, Fadlallah and Daher 2021.

73 المصدر نفسه.

74 Yousef 2020.

75 Brookings Doha Center 2020; Hizaoui 2020; Samaro and Sayadi 2020.

76 أبي راشد وآخرون، 2020.

77 للمزيد من التفاصيل، راجع El-Jardali, Fadlallah and Daher (2021).

78 الكيالي، 2021.

79 UNICEF and ITU 2020.

80 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020.

81 ITU 2021.

82 المصدر نفسه.

83 ITU 2020.

84 UNDP 2004.

الفصل الرابع

1 استنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي IMF (2021a).

2 استنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي IMF (2021a).

3 UNDP 2020a.

4 عند النظر بالتفصيل إلى بنية قطاع الخدمات في عدد من بلدان المنطقة (مصر والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة)، تشكل أنشطة الوساطة المالية والأعمال التجارية نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي حسب التقديرات. ويؤدي أيضًا التعليم والصحة والخدمات الأخرى وتجارة الجملة والتجزئة دورًا مهمًا (UNDP 2021a).

5 تقيّم تصنيفات الدول، التي يجريها مختبر النمو في هارفرد، الحالة الراهنة للمعرفة الإنتاجية في بلد ما من خلال مؤشر التعقيد الاقتصادي. وتحسّن البلدان مؤشر التعقيد الاقتصادي لديها من خلال زيادة عدد المنتجات التي تصدرها بنجاح وتعقيدها. https://atlas.cid.har-vard.edu/

6 OECD 2020a.

7 IMF 2018.

8 Neaime 2019.

9 تستند حسابات المؤلفين إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN Comtrade) المستخرجة من أداة الحلول المتكاملة العالمية للتجارة (WITS). https://wits.worldbank.org

10 Arezki and others 2020.

11 OECD 2018.

12 UNDP 2020b.

13 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف 2022 يصدر قريبًا.

14 الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف 2022 يصدر قريبًا.

15 IMF 2021a.

16 IMF 2021a.

17 IMF 2021a; World Bank 2022.

18 Yee and Alami 2022; Beaubien 2022; Aydıntaşbaş and others 2022; Krieg 2022; Tataru 2022.

19 IMF 2022.

20 صندوق النقد الدولي 2021ب.

21 IMF 2022.

22 IMF 2022.

23 Arzeki and others 2020; UNCTAD 2022.

24 Arzeki and others 2020; UNCTAD 2022.

25 تستند حسابات المؤلفين إلى بيانات البنك الدولي حول الهجرة والتحويلات (بتحديث أيار/مايو 2022).

26 متوسط الإنفاق الإضافي أو الإيرادات المفقودة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في 17 دولة عربية استنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي IMF (2021c). تقدّر الإسكوا أن يبلغ متوسط الدعم المالي الحكومي في المنطقة العربية (بما فيها جزر القمر وموريتانيا) حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مشيرة إلى أن الأرقام لا تشمل الإيرادات المفقودة التي لا تتوفر عنها قيم نقدية (UN ESCWA n.d.).

27 Elgin and Yalaman 2021؛ صندوق النقد الدولي 2021ج.

28 Breisinger and others 2020.

29 الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسف 2022.

30 صندوق النقد الدولي 2021د.

31 Arezki and others 2020.

32 Rouis and others 2013.

33 Rouis and Tabor 2013؛ Arezki and others 2020؛ OECD 2021.

34 OECD 2021.

35 OECD 2021.

36 OECD 2021.

37 OECD 2021.

38 Assaad 2014.

39 انطوي هذا العقد على تدخل حكومي كبير في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وضمّن في الوقت نفسه خدمات مجانية كالرعاية الصحية والتعليم، ودعم الاحتياجات الأولية (بما في ذلك العديد من المواد الغذائية والطاقة) كما قدّم ضوابط مباشرة للأسعار وتدابير حماية مقابل هامش ضيق من الحرية السياسية. ولدى العديد من البلدان العربية أيضًا ضمانة صريحة أو ضمنية للتوظيف في القطاع العام يدفع الطلب على التعليم العالي (AlAzzawi 2022; and AlAzzawi and Hlasny 2022).

40 انظر على سبيل المثال: AlAzzawi (2022), AlAzzawi and Hlasny (2022), El-Haddad (2020), Harrigan (and El-Said (2014) and Korayem (1996.

41 حتى في هذه البلدان الغنية نسبيًا المصدرة للنفط، كان معدل البطالة يرتفع وفرص العمل للمواطنين في القطاع العام تتراجع في ظل تشبّع القطاع العام.

42 استخدم تحليل الفريق المعني بإعداد تقرير التنمية الإنسانية العربية النسب المتوسطة المرجحة استنادًا إلى التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT، تشرين الثاني/نوفمبر 2021) للجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، سلطنة عمان، المغرب، قطر، دولة فلسطين، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

43 دول شمال أفريقيا هي: الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والصومال والسودان وتونس.

44 دول وأقاليم الشرق الأوسط العربية هي: البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وعُمان وقطر ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية سوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

45 تحليل فريق تقرير التنمية البشرية العربية.

46 ارتفعت معدلات البطالة بين مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص، ولكن معدلات البطالة الإجمالية انخفضت بسبب الأعداد الكبيرة من العمال المهاجرين.

47 عام 2019، بلغت نسبة بطالة الشباب في شمال أفريقيا 26.3 في المئة وكانت الأعلى في العالم، وكانت قد ارتفعت بين عامَي 2010 و2015 من 24.1 في المئة إلى 31.7 في المئة قبل أن تنخفض إلى 26.3 في المئة عام 2019 (وفق التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ILOSTAT).

48 ILO 2020a, 2020b.

49 النسب المتوسطة المرجحة حسب السكان للبيانات المتسقة للعمل غير الرسمي في جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، دولة فلسطين، الصومال، السودان، تونس، اليمن للسنوات الأخيرة المتوفرة البيانات لها. (ILO-STAT، حزيران/يونيو 2022)

50 ILO 2018, 2020a.

51 Amer 2014, 2015, 2018, 2019; Amer and Atallah 2019; Assaad and Krafft 2014, 2015, 2020; Assaad, Krafft and Salemi 2019; Schäfer 2017; Yassine 2015.

52 AlAzzawi and Hlasny 2022; Assaad, Krafft and Salemi 2019.

53 AlAzzawi and Hlasny 2022; Assaad, Krafft and Salemi 2019.

54 التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT.

55 انظر على سبيل المثال Krafft and Assaad (2014 و AlAzzawi and Hlasny 2022). جدير بالذكر أن معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، ومع أنها الأدنى في العالم، تشهد ارتفاعًا بطيئًا على مدى السنوات القليلة الماضية خصوصًا بين الشابات، في ظل وصول النساء إلى مستويات تعليمية أعلى وتنامي القبول الثقافي لهذه المسألة.

56 انظر على سبيل المثال AlAzzawi and Hlasny (2022)، Hendy (2015)، Assaad, Krafft, and Selwaness (2017)، Assaad, Krafft and Salehi-Isfahani (2018)، Selwaness and Krafft (2020، وغيرهم.

57 التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT.

58 التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT.

59 Campante and Chor 2012, 2014; Pellicer and others 2020.

60 التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT.

61 لا يعطي مرصد منظمة العمل الدولية تقديرات فردية لكل دولة (ILO 2020b, 2021a)، في حين لا توفر إحصاءات ILOSTAT (المحدثة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021) سوى بيانات فصلية فقط للمجموعات القطرية، وليس للبلدان المنفردة. وتتوفر التقديرات السنوية بحسب البلد، ولكنها لا تبيّن بالقدر نفسه من التفاصيل الأثر المتغير للجائحة وما صاحبه من إغلاق أماكن العمل خلال السنة.

62 التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، ILOSTAT.

63 التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية (أيار/مايو 2022)، ILOSTAT.

64 Hoogeveen and Lopez-Acevedo 2021.

65 UNDP 2021a.

66 ILO 2021a.

67 أجرى منتدى البحوث الاقتصادية سلسلة من الاستطلاعات الهاتفية السريعة خلال عامَي 2020 و2021 لتتبع الأسر والعمال في مصر والأردن والمغرب وتونس والسودان على عدة فترات زمنية. يستند القسم التالي إلى بيانات من استطلاعات المغرب وتونس التي امتدت لأطول فترة وأجريت على أربع مراحل، هي: تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وشباط/فبراير 2021 ونيسان/أبريل 2021 وتموز/يوليو 2021، ما يسمح بإجراء تحليل طويل الأجل للتأثيرات المترتبة على سوق العمل.

68 UNDP 2021a.

69 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2020؛ Krafft, Assad and Merouani 2021.

70 https://data.undp.org/gendertracker/. تشمل هذه الإجراءات سياسات مختلفة مثل إعانات الأجور

وتنشيط العاطلين عن العمل وتطوير المؤسسات وخفض وقت العمل واعتماد العمل عن بُعد.

71 في حين أن أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفّذة استجابةً لكوفيد-19 التابعة للإسكوا (UN ESCWA n.d.) لم تجد أي تدابير متخذة في سوق العمل في دولة فلسطين، أفاد جنتيليني (Gentilini) وآخرون (2022) أن وزارة العمل نفذت في آذار/مارس 2020، وبرعاية البنك الدولي، برنامج إعانات الأجور لدعم العمال المتأثرين بالجائحة.

72 AlAzzawi 2021.

73 انظر على سبيل المثال: ديوان وحيدر (2017)، Assaad and others (2019); Assaad, Krafft and Yassin (2020)) من بين مراجع أخرى.

74 أظهرت العديد من الدراسات الحديثة أن الشركات ذات الروابط السياسية في المنطقة والتي تجني عادةً الكم الأكبر من الأرباح وتحظى بالأفضلية في الحصول على رؤوس الأموال والموارد والامتيازات التنظيمية، تكون أقل إنتاجية وتخلق فرص عمل قليلة فيما تزاحم الشركات التي تصغرها حجمًا إنما تفوقها كفاءةً (El-Haddad, 2020; Diwan, Keefer and Schiffbauer 2015؛ ديوان وحيدر (2017).

75 انظر على سبيل المثال Morsy, Levy and Sanchez (2015) and AlAzzawi 2021.

76 Blattman and Ralston 2015.

77 UNDP 2021b. تستند حسابات المؤلفين إلى قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية للمنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة (2019).

78 IMF 2019.

79 للأمثلة، انظر: El-Haddad (2020), Diwan, Keefer and Schiffbauer (2015)، ديوان وحيدر (2017).

80 صندوق النقد الدولي 2019. أظهر استطلاع أجراه البنك الدولي واتحاد المصارف العربية عام 2011 لأكثر من 130 مصرفًا إقليميًا أن 2 في المائة فقط من القروض في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

81 World Bank 2016.

82 قُدّرت نسبة انتشار عمليات الإقفال في أعقاب تدابير الإغلاق الصارمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يصل إلى 67 في المئة، وحلّت في المرتبة الثانية بعد منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (79 في المائة) فقط – وهي نسبة أعلى بمرتين من منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (36 في المائة)، وأعلى من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (60 في المائة).

83 بما أن بعض هذه الاستطلاعات لا تغطي سوى جزء صغير من مجموع المؤسسات، يجب توخي الحذر عند قراءة نتائجها.

84 أجري الاستطلاع الهاتفي بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2020 (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية 2021).

85 AfDB 2021.

86 AfDB and ILO 2021.

87 IACE Tunisia 2020.

88 استطلاع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووزارة التجارة والصناعة الصومالية (كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021).

89 استطلاع أجرته الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الشبكة العالمية لسياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجامعة الأمير سلطان (الحول ونورونابي واليوسف 2020). تألفت العينة من شركات بالغة الصغر (47 في المائة) وصغيرة (47 في المائة) ومتوسطة (6 في المائة).

90 وضعت بعض البلدان منذ بداية الجائحة سياسات هيكلية تهدف إلى مساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التصدي للتحديات الطارئة القصيرة الأجل التي نتجت عن الجائحة، ولكن أيضًا إلى المساهمة في تعزيز مرونتها بطريقة أكثر تنظيمًا ودعم نموها بشكل أكبر.

91 OECD 2020b.

92 OECD 2020b, annex 2.

93 OECD 2020b, annex 2.

94 أجرت منظمة العمل الدولية ومعهد فافو للبحوث العمالية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا الاستطلاع.

95 IOM and FAO 2021.

96 AfDB and ILO 2021.

97 OECD 2020c.

98 تشمل الخدمات غير المالية المساعدة في مجال التسويق وبرامج تطوير الموردين ودعم تحسين المهارات وتنمية مهارات جديدة، فضلاً عن المساعدة في الحصول على المواد الأولية، ومتطلبات الإنتاج، وتحديث المعدات والآلات، وما إلى ذلك).

99 ILO 2017. لم تتوفر أي معلومات مجمّعة عن المنطقة العربية في التقرير.

100 يشير الضمان الاجتماعي النقابوي بالدرجة الكبرى إلى العاملين وأسرهم باعتبارهم يمثلون مقدار مساهماتهم في الضمان الاجتماعي. لمزيد من التفاصيل حول هذا التصنيف للحماية الاجتماعية، انظر Esping-Anderson (1990)).

101 Perry and others 2007; Merouani, El Moudden and Hammouda 2021.

102 ILO 2017. يغطي المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية منطقة الشرق الأوسط، وهي: البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة.

103 نسبة المستفيدين من إعانات البطالة النقدية إلى عدد العاطلين عن العمل.

104 The ILO Social Security Inquiry Database, https://ilostat.ilo.org/topics/social-protection/.

105 ILO 2017.

106 نسبة العاملين المشمولين بالتأمين ضد الإصابات إلى مجموع العاملين أو القوى العاملة.

107 قد يعود سبب ارتفاع نسبة التغطية ضد إصابات العمل في الكويت إلى أن هذا التأمين هو مسؤولية صاحب العمل (ولا يعني أن العاملين مشمولين بنظام الحماية الاجتماعية). وفي عُمان، ارتفع معدل التغطية من 14 في المئة عام 2009 إلى 40 في المائة عام 2019.

108 تم تقديم مساعدة إضافية للمستفيدين الراهنين.

109 تم توسيع نطاق البرامج لتشمل عددًا أكبر من الأسر المعيشية.

110 تشمل تدابير الحماية الاجتماعية سياسات من نوع التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وخدمات الرعاية.

111 ILO Social Security Inquiry Database, https://ilostat.ilo.org/topics/social-protection/.

112 ILO 2021b.

113 البيانات المتوفرة حول تغطية الحماية الاجتماعية قليلة، أما الإحصاءات المتعلقة بها فتستند إلى البيانات الجزئية المتوفرة في بعض الدول.

114 ILO 2021c.

115 ILO Social Security Inquiry Database, https://ilostat.ilo.org/topics/social-protection/.

116 صندوق المعونة الوطنية 2020.

117 صندوق المعونة الوطنية 2020.

118 UN ESCWA 2020.

119 UN ESCWA 2020.

120 UN ESCWA 2020.

121 WFP 2019.

122 World Bank 2020.

123 صندوق المعونة الوطنية 2020.

124 Mazloum 2022.

125 "Regime d'assistance Médicale": نظام المساعدة الطبية

126 قُدّر مجموع المتقدمين بأربعة ملايين شخص.

127 UN ECSWA 2020.

128 UN ECSWA 2020.

129 Gentilini and others 2022

130 شمل استطلاع الدورة السادسة (الجزء الثالث) من الباروميتر العربي كلاً من الجزائر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس.

131 World Bank 2021.

132 World Bank 2021.

133 ILO 2021d.

134 انظر Merouani (2021) للاطلاع على الحالة الجزائرية، و Hertog (2020)للكويت، و Merouani, Gheroufella (and Smaili (2021 لتونس.

135 UN ESCWA 2020.

136 ينبغي مراعاة النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة وحالة الهجرة والحالة الاجتماعية والاقتصادية والوضع الوظيفي وغير ذلك من الخصائص التي تحدد الفئات المعرضة للخطر عند استهداف المستفيدين وتصميم التدخلات وتنفيذها في مجال الحماية الاجتماعية.

الفصل الخامس

1 UNDP 2022a.

2 Long and others 2022.

3 Al Lily and others 2020.

4 Al Lily and others 2020.

5 Barakat 1993.

6 Ceyhun 2019.

7 UNDP 2022b.

8 مصر 2018، العراق 2018، الأردن 2018، لبنان 2018، ليبيا 2022، المغرب 2021، تونس 2019.

9 رابطة مسح القيم العالمية 2022

10 Gallup 2018. يعتمد المؤشر على ثلاثة أسئلة تُطرح على المستجيبين في 140 بلدًا، وهي: هل تبرع المستجيبون بالمال لجمعية خيرية، وهل تطوعوا بوقتهم للعمل في منظمة، وهل ساعدوا غريبًا محتاجًا خلال الشهر الماضي؟

11 Thomas 2019.

12 Thomas 2019. من الممكن أن يعكس استطلاع الباروميتر العربي لعام 2019-2018 اتجاهًا أطول أمدًا من مؤشر غالوب العالمي للمشاركة المدنية لعام 2017، أم أنه يعكس فائضًا في الإجابات نظرًا لطريقة طرح السؤال.

13 مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وتونس.

14 World Value Survey Wave 7, 2017–2022.

15 World Value Survey Wave 7, 2017–2022.

16 International Alert 2020.

17 Alqutob and others 2020

18 وزارة الصحة، مملكة البحرين، 2020.

19 المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في الإمارات العربية المتحدة.

20 الجردلي، ر. وفضلالله، ر. وضاهر، ن. 2021

21 اليوسف 2020.

22 Gallopin 2020.

23 Al-Tammemi 2020; Al Gharaibeh 202.

24 اليوسف 2020.

25 كنه 2020.

26 وكالة أنباء الإمارات 2020أ، Emirates News Agency 2020b.

27 International Alert 2020.

28 Farrah 2020.

29 IOM 2021.

30 El-Abed and Shabaitah 2020.

31 Middle East Monitor 2020; Al-Aees 2021.

32 DTM and IOM Sudan 2021.

33 Beaujouan, Rasheed and Taha 2020.

34 World Bank 2021a.

35 IOM Iraq 2020.

36 Norwegian Refugee Council 2020.

37 هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2020ج.

38 Global Protection Cluster 2020.

39 الأردن ومصر وتونس والجزائر والعراق والسودان وليبيا واليمن.

40 IOM 2021.

41 UNDP and IOM Iraq 2020.

42 DTM and IOM Sudan 2021.

43 Protection Cluster Iraq 2020.

44 Phelps 2020.

45 تستند حسابات المؤلفين إلى "عالمنا في البيانات" (2018).

46 في حين لا يوجد "رقم سحري" للإنفاق الصحي، يتم استخدام هذا الرقم الصادر عن منظمة الصحة العالمية على سبيل التقدير (منظمة الصحة العالمية 2016).

47 بيانات البنك الدولي، متوفرة على الرابط: Out-of-pocket expenditure (% of current health expenditure) | Data (albankaldawli.org).

48 الجزائر، ومصر ، والأردن والعراق، ولبنان، وليبيا، وفلسطين، والمغرب، والصومال، وسوريا ،وتونس، واليمن.

49 UNDP 2020c.

50 Khoja and others 2017.

51 Asi 2020.

52 Batniji and others 2014.

53 UNDP 2022a.

54 البوابة العربية للتنمية 2020.

55 INEE 2010.

56 UNICEF 2015.

57 Jalbout 2015.

58 اليونيسف 2019.

59 WHO and World Bank 2011.

60 فاعور 2013.

61 المكتب الإقليمي لليونيسف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2017.

62 فاعور 2013.

63 United Nations 2005.

64 لم تتوفر بيانات عن الجزائر والكويت وليبيا وموريتانيا والمغرب ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس (WHO 2021a).

65 يغطي إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط كلاً من أفغانستان والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وباكستان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة. واليمن. مع أن هذه المنطقة تضم دولاً غير عربية مثل أفغانستان وإيران وباكستان ولا تشمل كل البلدان العربية المذكورة في هذا التقرير، إلا أنها تُستخدم هنا نظرًا لتداخلها الإقليمي الواسع مع المنطقة العربية.

66 المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية 2020.

67 SHCC 2021.

68 Oxfam 2020.

69 UNFPA 2020a.

70 اليونيسف 2020؛ المندوبية السامية للتخطيط في المغرب 2020.

71 UNICEF, UNHCR and WFP 2020.

72 WHO 2020.

73 Chehayeb and Sewell 2020.

74 WHO 2021b.

75 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2021أ.

76 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. UNHCR 2021c؛ 2021ب.

77 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2022.

78 Equidem 2020.

79 اليونيسف 2020.

80 اليونيسف 2020.

81 International Rescue Committee 2020.

82 البنك الدولي 2020.

83 International Rescue Committee 2020.

84 International Rescue Committee 2020.

85 Al Lily and others 2020.

86 الباروميتر العربي 2019.

87 الباروميتر العربي 2020أ.

88 وفقًا لاستطلاع حديث، تملك نسبة 86 بالمائة حسابات على فيسبوك، و84 بالمائة حسابات على واتساب، و43 بالمائة حسابات على تويتر، و56 بالمائة على إنستغرام، و44 بالمائة على سناب شات (Khamis 2020).

89 Khamis 2020.

90 World Value Survey 2022.

91 Salem 2017.

92 لبنان والأردن والجزائر وتونس والمغرب وليبيا.

93 الباروميتر العربي 2019؛ الباروميتر العربي 2020ب.

94 الأردن والبحرين ومصر والسودان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت وعمان (القليني 2021). استندت الدراسة إلى استطلاع عبر الإنترنت حيث تمتع المشاركون بمستوى تعليمي متوسط على الأقل، ما أدى إلى عدم توازن النتائج. ومن المتوقع أن تكون النتائج الإجمالية أقل مما ورد.

95 Al Lily and others 2020.

96 Bebawi and Mutsvairo 2019.

97 UNICEF 2021.

98 OHCHR 2018.

99 UN Women 2021.

100 UN Women 2021.

101 UN Women 2021.

102 Clough, Griffon and Lannazzone 2021.

103 Said-Foqahaa and Maziad 2011.

104 Joseph 2015

105 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2018.

106 Charmes 2019.

107 Charmes 2019. وقد يكون الانخفاض في نسب أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الدول الخليجية عائدًا إلى ازدياد الاعتماد على العمّال المنزليين الأجانب بأجر في أعمال الرعاية.

108 تستند الأرقام إلى بيانات استطلاع حول استخدام الوقت في العراق وعمان وقطر ودولة فلسطين في غرب آسيا، والجزائر والمغرب وتونس في شمال أفريقيا. ويشار إلى أن تقسيم هذه المناطق الفرعية مستند إلى منظمة العمل الدولية.

109 Charmes 2019.

110 Charmes 2019.

111 Charmes 2019.

112 https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.FE.ZS?locations=1A.

113 هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى البحوث الاقتصادية 2020. استمد المؤلفون هذه المعلومات من إدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية (2016 و2018 و2019) وقوانين العمل الوطنية

114 هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى البحوث الاقتصادية 2020.

115 مركز وورلد للسياسات 2020.

116 CAWTAR and OECD 2014.

117 الرعاية الاجتماعية هي رعاية شخصية يقدمها العاملون في مجال الرعاية والمنظمات العامة أو الخاصة لمساعدة أبناء المجتمع الذين يحتاجون إلى مساعدة متخصصة ليعيشوا حياة مريحة وصحية ومرضية.

118 هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى البحوث الاقتصادية 2020.

119 El Feki, Heilman and Barker 2017.

120 Diwan and Vartanova 2017.

121 الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

122 Gallup and ILO 2017.

123 United Nations 2020a.

124 شملت الدراسة 17586 أنثى و21062 ذكرًا من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في البلدان العربية (Cookson and others 2020).

125 هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2020ب.

126 UN Women 2020a. هذه البلدان التسعة هي مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب ودولة فلسطين وتونس واليمن.

127 UNFPA and Juzoor 2020.

128 UNDP and UN Women 2020a.

129 هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2020د، 2020هـ.

130 WHO 2018. تشمل المنطقة مصر والمغرب وتونس وفلسطين والأردن والعراق من المنطقة العربية، بالإضافة إلى أفغانستان وإيران وباكستان.

131 Diab 2021.

132 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020د. البلدان الخمسة عشر هي البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس والمملكة العربية المتحدة والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن.

133 UN Women 2020a. هذه البلدان العربية التسعة هي مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب ودولة فلسطين وتونس واليمن.

134 DeJong and Fahme 2021.

135 روش 2021.

136 Global Protection Cluster 2020.

137 Banati, Jones and Youssef 2020.

138 Peterman and others 2020.

139 Abokresha, Abdelkreem and Ali 2021.
140 UNDP and UN Women 2020a.
141 UNDP and UN Women 2020b.
142 UNFPA 2020b.
143 UNFPA 2020c.
144 ILO 2021a.
145 Ritchie and others 2020.
146 Garrote Sanchez and others 2020.
147 الباروميتر العربي 2021.
148 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2021.
149 Abdulah and Mohammed 2020.
150 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2021.
151 ATUC 2020.
152 UN ESCWA 2020.
153 UNDP 2020.
154 UN ESCWA 2020.
155 Aoun 2020.
156 الصاحي 2020.
157 Equidem 2020.
158 ATUC 2020.
159 Equidem 2020.
160 منظمة العمل الدولية 2020ب.
161 هيومن رايتس واتش 2020.
162 Equidem 2020.
163 Equidem 2020.
164 Equidem 2020.
165 بيغم 2020.
166 منظمة العفو الدولية 2020أ، 2020ب.
167 منظمة العمل الدولية 2020أ؛ Aoun 2020.
168 ILO 2021c.
169 Belhaj, Soliman and Kalle 2021; ATUC 2020.
170 ITUC 2021.
171 الأمم المتحدة 2020ب.

الفصل السادس

1 UNDP 2020a; IPBES 2019.
2 Sole and Santiago 2019.
3 IPCC 2022.
4 Bradshaw and others 2021; Austin 2020; Daily and Ehrlich 1996; Daszak and others 2020; Dobson and others 2020; Roe and others 2020.
5 Celasun, Jaumotte and Spilimbergo 2021.
6 UN ESCWA and ILO 2021.
7 UNDP 2018.
8 Schmidt 2021.
9 Lehne 2021.
10 Khoday 2021.
11 تشمل القمم الرئيسية في العام 2022 ما يلي: المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت عنوان "التعافي من جائحة كوفيد-19"، والمؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) الذي ستستضيفه مصر، والمؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (COP15) الذي استضافته الصين.
12 Phillips and others 2020.
13 UN ESCWA 2020a; UN ESCWA 2017; MedECC 2020.
14 UN ESCWA 2020a.
15 UNDP 2018.
16 UNDP 2022.
17 Khoday 2012.
18 Cooke and others 2016.
19 Malik 2021; FAO 2021; Ogema and Broom 2020; World Bank 2019.
20 Saghir 2020; Smith and Krampe 2019; Smith and others 2019; Khoday 2019.
21 Bieler, Bischoff and Melches 2020; IPCC 2022.
22 Steiner and La Camera 2020.
23 IEA 2020.
24 UNDP and RCREEE 2019.
25 UNDP and RCREEE 2022.
26 UNDP and RCREEE 2022.
27 UN ESCWA 2016a.
28 El-Zein and others 2014.
29 UNCBD 2019; UNEP and FAO n.d.
30 UN ESCWA 2020b.
31 UN ESCWA 2020a; UNDP 2013.
32 UN ESCWA 2020b.
33 UN ESCWA 2016b.
34 WHO 2019; UNDP 2020b.
35 UNEP 2020b.
36 Hughes 2020.
37 Levy, Brandon and Studart 2020.
38 IPCC 2022.
39 Climate Action Tracker 2020; Stanley Center and E3G 2019.
40 UNDP 2019a.
41 UNFCCC 2021.
42 Quatrini 2021.
43 Cox, Prag and Piccolo 2020.
44 Agrawala, Dussaux and Monti 2020.
45 OECD 2020.
46 مبادرة التمويل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2021.
47 IRENA 2021.
48 Widge 2021; UN ESCWA 2020c.
49 IPCC 2022.
50 انظر https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/Pages/Home.aspx.
51 انظر https://www.un.org/en/energycompacts/page/registry.
52 CEBC 2022.
53 Kumar, Burston and Karliner 2020.
54 UNDP 2019b; UNDP 2019c.
55 UNDP 2019a; UNDP 2018.
56 Dawoud and others 2020.
57 Singh and others 2020.
58 القائد، مصطفى والمحمادي 2021.
59 Al-Saidi and Dehnavi 2021; Al-Saidi, Das and Saadaoui 2021.
60 القريشي 2020.
61 UN-Habitat 2015.
62 Ianchovichina 2018; Larbi 2016.
63 Devarajan and Ianchovichina 2017; El-Haddad 2021; Trautner, Zintl and Loewe 2019; Belhaj and Hoogeveen 2020.
64 O'Brien, Hayward and Berkes 2009; Kempf and Hujo 2022.
65 Anand and Sen 1994, ص 3.
66 El-Naggar and El-Sayed 2005.
67 Alston 2019; Ban and Verkooijen 2019.
68 Michel and Yacoubian 2013.
69 Loschi 2019، ص 108؛ Onodera and others 2020، ص 292.
70 Sowers 2020.
71 Khoday 2020.
72 Flack and Mitchell 2020.
73 Latour 2017.
74 Bennet 2010، ص 8.
75 Connolly 2017.
76 Khoday 2020.

الفصل السابع

1 Folke and others 2021.
2 Devarajan and Ianchovichina 2017; El-Haddad 2021; Trautner, Zintl and Loewe 2019; Belhaj and Hoogeveen 2020.
3 O'Brien, Hayward and Berkes 2009; Kempf and Hujo 2022.

المراجع

Diab, J. L. 2021. "Pandemic-linked Vulnerabilities for Forced Migrants: The Increase in Gender-based Violence in the Arab World." *Journal of Migration Affairs* 3 (1): 90–98. https://bit.ly/38of847.

Edelman. 2021. "Edelman Trust Barometer." https://www.edelman.com/trust/2021-trust-barometer.

Edelman. 2022. "Trust in Government: A Stark Divide." https://www.edelman.com/trust/2022-trust-barometer/trust-government-stark-divide.

Egyptian Initiative for Personal Rights. 2021. "After Corona Victims Exceeded 500 deaths among Physicians: The State Must Declare a State of Mourning for the Defenders of Our Lives, and Double Efforts to Protect Medical Teams and Compensate for Their Sacrifices." Press Release, 3 May. https://eipr.org/en/press/2021/05/corona-victims-exceeded-500-deaths-among-physicians.

El-Haddad, A. 2021. "Has the 'Unsocial' Social Contract Perished in the Middle East?" Bonn, Germany: German Development Institute.

El-Zein, A., Jabbour, S., Tekce, B., Zurayk, H., Nuwayhid, I., Khawaja, M., Tell, T., and others. 2014. "Health and Ecological Sustainability in the Arab World: A Matter of Survival." *The Lancet* 383: 458–476.

Equidem. 2020. "The Cost of Contagion: The Human Rights Impacts of Covid-19 on Migrant Workers in the Gulf." https://respect.international/wp-content/uploads/2020/11/The-cost-of-contagion.pdf.

FAO (Food and Agriculture of the United Nations). 2021. *Desert Locust Crisis Appeal*. Rome: FAO.

Freedom House. 2021. *Freedom in the World 2021*. Washington, DC: Freedom *House*.

Hoogeveen, J. G., and Lopez-Acevedo, G. (eds.). 2021. *Distributional Impacts of COVID-19 in the Middle East and North Africa Region*. MENA Development Report. Washington, DC: World Bank, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36618/9781464817762.pdf?sequence=2&isAllowed=y.

HRW (Human Rights Watch). 2020. "Qatar: End of Abusive Exit Permits for Most Migrant Workers." 20 January. HRW, Washington, DC.

Hughes, K. 2020. "Protector or Polluter? The Impact of COVID-19 on the Movement to End Plastic Waste." World Economic Forum, 6 May. https://www.weforum.org/agenda/2020/05/plastic-pollution-waste-pandemic-covid19-coronavirus-recycling-sustainability/.

article/unsettled-the-impact-of-the-russia-ukraine-crisis-on-the-middle-east-and-north-africa/.

Batniji, R., Khatib, L., Cammett, M., Sweet, J., Basu, S., Jamal, A., Wise, P., and others. 2014. "Governance and Health in the Arab World." *The Lancet* 383 (9914): 343–355.

Beaubien, J. 2022. "Russia's Invasion of Ukraine May Cause Havoc for Wheat-importing Mideast Nations." *NPR*, 25 February. https://www.npr.org/2022/02/25/1082893801/russias-invasion-of-ukraine-may-cause-havoc-for-wheat-importing-mideast-nations.

Begum, R. 2020. "Domestic Workers in Middle East Risk Abuse amid Covid-19 Crisis." Human Rights Watch, 6 April. https://www.hrw.org/news/2020/04/06/domestic-workers-middle-east-risk-abuse-amid-covid-19-crisis.

Bieler, M., Bischoff, S., and Melches, O. 2020. "COVID-19: How to Integrate Crisis Management with Transformative Climate and Sustainability Action." GIZ, Bonn, Germany.

CEBC (Clean Energy Business Council). 2022. "Venture Capital and Private Equity for Clean Energy." Clean Energy Business Council, Dubai.

Charmes, J. 2019. *The Unpaid Care Work and the Labour Market: An Analysis of Time Use Data Based on the Latest World Compilation of Time-use Surveys*. Geneva: International Labour Organization. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/publication/wcms_732791.pdf.

Cooke, B., Anchukaitis, K. J., Touchan, R., Meko, D. M., and Cook, E. R. 2016. "Spatiotemporal Drought Variability in the Mediterranean over the Last 900 Years." *JGR Atmospheres* 121 (5): 2060–2074.

Cookson, T. P., Carlitz, R., Fuentes, L., and Berryhill, A. 2020. "Survey on Gender Equality at Home Report: A Gender Data Snapshot of Life during Covid-19." Ladysmith and Facebook.

Covid-19 Excess Mortality Collaborators. 2022. "Estimating Excess Mortality Due to the Covid-19 Pandemic: A Systematic Analysis of Covid-19–related Mortality, 2020–21." *The Lancet* 399: 1513–36.

Dawoud, M. A., Alaswad, S. O., Ewea, H. A., and Dawoud, R. M. 2020. "Towards Sustainable Desalination Industry in Arab Region: Challenges and Opportunities." *Desalination and Water Treatment* 193: 1–10. https://doi.org/10.5004/dwt.2020.25686.

Devarajan, S., and Ianchovichina, E. 2017. "A Broken Social Contract, Not High Inequality, Led to the Arab Spring." *Review of Income and Wealth* 64 (S1): 5–25.

ملخص تنفيذي

Abokresha, S. A., Abdelkreem, E., and Ali, R. A. E. 2021. "Impact of Pandemic and Related Isolation Measures on Violence against Children in Egypt." *Journal of the Egyptian Public Health Association* 96 (1): 1–10.

Al-Saidi, M., and Dehnavi, S. 2021. "Toward a Circular Economy in the MENA Region: Insights from the Water—Food Nexus." In *Economic Development in the MENA Region*. Cham, Switzerland: Springer.

Alsahi, H. 2020. "Covid-19 and the Intensification of the GCC Workforce Nationalization Policies." Arab Reform Initiative, Paris. www.arab-reform.net/publication/covid-19-and-the-intensification-of-the-gcc-workforce-nationalization-policies/. Accessed 16 January 2021.

Al-Saidi, M., Das, P., and Saadaoui, I. 2021. "Circular Economy in Basic Supply: Framing the Approach for the Water and Food Sectors of the Gulf Cooperation Council Countries." *Sustainable Production and Consumption* 27: 1273–1285. https://doi.org/10.1016/j.spc.2021.03.004.

Alqaed, S., Mustafa, J., and Almehmadi, F. A. 2021. "Design and Energy Requirements of a Photovoltaic-Thermal Powered Water Desalination Plant for the Middle East." *International Journal of Environmental Research and Public Health* 18 (3): 1001. https://doi.org/10.3390/ijerph18031001.

Arab Barometer. 2021. "Arab Barometer Wave VI, Part 3 (March–April 2021)." https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Domestic_Conditions_MEI_FINAL.pdf.

Arezki, R., Moreno-Dodson, B., Yuting Fan, R., Gansey, R., Nguyen, H., Nguyen, M. C., Mottaghi, L., and others. 2020. *Trading Together: Reviving Middle East and North Africa Regional Integration in the Post-Covid Era. Middle East and North Africa Economic Update (October)*. Washington, DC: World Bank.

ATUC (Arab Trade Union Confederation). 2020. "A Special Report on the Most Important Trade Union Rights and Freedoms Violations Recorded in the Arab Region during the Pandemic Period." https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/rapport_des_violations_pendant_la_pand_mie.pdf.

Aydıntaşbaş, A., Barnes-Dacey, J., Bianco, C., Lovatt, H., Megerisi, T., and Petillo, K. 2022. "Unsettled: The Impact of the Russia–Ukraine Crisis on the Middle East and North Africa." European Council on Foreign Relations, 10 February. https://ecfr.eu/

ourperspective/ourperspectivearticles/2018/decarbonizing-development-in-the-middle-east.html.

Krieg, A. 2022. "Ukraine Conflict: Could Qatar's Gas Bail out Europe?" *Middle East Eye*, 27 January. https://www.middleeasteye.net/opinion/ukrain-conflict-qatar-gas-bail-out-europe.

Larbi, L. 2016. "Rewriting the Arab Social Contract: Toward Inclusive Development and Politics in the Arab World." Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.

Malik, C. 2021. "Locust Swarms Pose New Threat to Middle East and Africa's Food Security." *Arab News*, 5 February. https://www.arabnews.com/node/1804536/middle-east.

Ogema, N. M., and Broom, F. 2020. "Famine Risk for Millions in Second Locust Wave." 28 May, SciDev.Net, Phys.org. https://phys.org/news/2020-05-famine-millions-locust.html.

Saghir, J. 2020. "Climate Change and Conflicts in the Middle East and North Africa." Working Paper. American University, Beirut.

Salem, F. 2017. *The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data-Driven Policymaking in the Arab World*. Volume 7. Dubai, UAE: MBR School of Government.

Singh, T., Atieh, M. A., Al-Ansari, T., Mohammad, A. W., and McKay, G. 2020. "The Role of Nanofluids and Renewable Energy in the Development of Sustainable Desalination Systems: A Review." *Water* 12 (7): 2002. https://doi.org/10.3390/w12072002.

Smith, D., and Krampe, F. 2019. "Climate Related Security Risks in the Middle East." In A. Jägerskog, M. Schulz, and A. Swai, eds. *Routledge Handbook on Middle East Security*. Abingdon, UK: Routledge Taylor & Francis Group.

Smith, D., Mobjörk, M., Krampe, F., and Eklöw, K. 2019. *Climate Security.* The Hague, Netherlands: Clingendael Institute.

Sovereign Group. 2020. "Saudi Arabia to Abolish 'Kafala' Sponsorship System in March 2021." 8 December.

Steiner, A., and La Camera, F. 2020. "Turning the Page on the Age of Oil." *Euractiv*, 14 May. https://www.euractiv.com/section/development-policy/opinion/turning-the-page-on-the-age-of-oil/.

Tataru, C.-D. 2022. "The Potential Impact of Ukraine-Russia Conflict on the MENA Region." *Middle East Eye*, 7 February. https://www.mei.edu/publications/potential-impact-ukraine-russia-conflict-mena-region.

UNDP (United Nations Development Programme). 2002. *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2003. *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2004. *Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World*. New York: UNDP.

IMF (International Monetary Fund). 2021b. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia—Arising from the Pandemic: Building Forward Better*. Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2021c. *Fiscal Monitor Database of Country Fiscal Measures in Response to the Covid-19 Pandemic—July 2021 Update*. Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2022. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia – Divergent Recoveries in Turbulent Times.* Washington, DC: IMF.

International IDEA (International Institute for Democracy and Electoral Assistance). 2020. *The Impact of the Covid-19 Pandemic on Constitutionalism and the Rule of Law in North African Countries Analytical report, Webinar*. 30 June. https://www.idea.int/publications/catalogue/impact-covid-19-Pandemic-constitutionalism-and-rule-law-north-african.

International Rescue Committee. 2020. "Learning in a Covid-19 World: The Unique Risks of Falling behind for Children in Humanitarian Settings." https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/learninginacovidworldvf082820.pdf.

IOM (International Organization for Migration). 2021. *Assessing the Socio-Economic Impact of Covid-19 on Migrants and Displaced Populations in the MENA Region*. Geneva: IOM.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2022. *Sixth Assessment Report (AR6) Working Group II on Impacts, Adaptation and Vulnerability*. Geneva: IPCC.

IRENA (International Renewable Energy Agency). 2020. *Green Hydrogen: A Guide to Policy Making*. IRENA, Abu Dhabi, UAE.

Jamal, A., Pagliani, P., and Hsu, E. 2020. "Citizenship 360° in the Arab Region: Perceptions on Sustainable Development across Countries, Income and Gender." Arab Human Development Report Research Paper. New York: United Nations Development Programme.

Khamis, S. 2020. "Media Use and Its Anomalies a Decade after the Arab Spring." 18 December. Washington, DC: Arab Center Washington DC. https://arabcenterdc.org/resource/media-use-and-its-anomalies-a-decade-after-the-arab-spring/.

Khoday, K. 2012. "Sustainable Development as Freedom: Climate Change, Environment and the Arab Uprisings." Background Paper for the Arab Development Challenges Report, UNDP Regional Center, Cairo.

Khoday, K. 2019. "Climate Change, Peace and Security." United Nations Development Programme, 31 October. https://medium.com/@UNDPArabStates/climate-change-peace-and-security-f5a290b6d28c.

Khoday, K. 2021. *Rethinking Nature, Crisis and Complexity after the Pandemic*. Development Future Series, UNDP, New York.

Khoday, K., and Gitonga, S. 2018. "Decarbonizing Development." 3 December. UNDP, New York. https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/

Hujo, K. 2021. "A New Eco-Social Contract: Vital to Deliver the 2030 Agenda for Sustainable Development." Geneva: United Nations Office for Disaster Risk Reduction.

Ianchovichina, E. 2018. "Eruptions of Popular Anger: The Economics of the Arab Spring and Its Aftermath." Washington, DC: World Bank.

ICNL (The International Center for Not-for-Profit Law). n.d. "Middle Eastern and North African Government Responses to Covid-19." https://www.icnl.org/post/news/mena-government-responses-to-covid-19.

IEA (International Energy Agency). 2020. *World Energy Investment 2020*. Paris: IEA.

ILO (International Labour Organization). 2020a. *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work*. Sixth Edition, Updated Estimates and Analysis. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_755910.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2020c. "Lebanon Takes Crucial First Step towards Dismantling Kafala in Lebanon." Press release, 10 September. ILO, Beirut. https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_755008/lang--en/index.htm#:~:text=Tools&text=BEIRUT%20%E2%80%93%20(ILO%20News)%20Lebanon,and%20elsewhere%20across%20the%20region.

ILO (International Labour Organization). 2020b. "Preventing Exclusion from the Labour Market: Tackling the Covid-19 Youth Employment Crisis." Policy Brief, 27 May, ILO, Geneva.

ILO (International Labour Organization). 2021a. *ILO Covid Monitor, 7th Edition*. Geneva: ILO.

ILO (International Labour Organization). 2021e. "Making Decent Work a Reality for Domestic Workers. Progress and Prospects 10 Years after the Adoption of the Domestic Workers Convention, 2011 (No. 189)." ILO, Geneva. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_802551.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2021d. "Social Protection Spotlight, March 2021: Extending Social Security to Workers in the Informal Economy: Information and Awareness." Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_749491.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2021c. *World Social Protection Report 2020–22: Regional Companion Report for the Middle East and North Africa (MENA) Region*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_830406.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2021b. *World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads—In Pursuit of a Better Future.* Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_817572.pdf.

IMF (International Monetary Fund). 2021a. *World Economic Outlook Database, October 2021*. Washington, DC: IMF.

https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/sand-and-dust-storms-in-the-middle-east-and-north-africa-mena-region-sources-costs-and-solutions.

Yee, V., and Alami, A. 2022. "In North Africa, Ukraine War Strains Economies Weakened by Pandemic." *The New York Times*, 25 February. https://www.nytimes.com/2022/02/25/world/middleeast/in-north-africa-ukraine-war-strains-economies-weakened-by-pandemic.html.

المراجع المتوفرة باللغة العربية

الباروميتر العربي، 2021. "الباروميتر العربي الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس – نيسان/أبريل 2021)". https://www.arabbarometer.org/ar/surveys/covid-19-survey/

صندوق النقد الدولي. 2021أ. قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر 2021. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي. 2021ب. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - النهوض من الجائحة: بناء مستقبل أفضل. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي. 2021ج. قاعدة بيانات تقرير "الراصد المالي" لإجراءات المالية العامة التي اتخذتها البلدان لمواجهة جائحة كوفيد-19 – تحديث تموز/يوليو 2021. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

أماني جمال، باولا باغلياني، إلين هسو، 2020 "المواطنة من منظور شامل في المنطقة العربية التصورات المتعلقة بالتنمية المستدامة في مختلف البلدان، وعلى مختلف مستويات الدخل، وبين الجنسين"، تقرير التنمية الإنسانية العربية ورقة بحثية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2002. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2003. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو مجتمع المعرفة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2004. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2005. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2013. حوكمة المياه في المنطقة العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020أ. تفاقم الأزمات: هل سيحث فيروس كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط على ظهور نموذج تنموي جديد في المنطقة العربية؟ نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2021. تعرض البلدان العربية لصدمة كوفيد-19: تركيز على سلاسل القيمة والسياحة العالمية. نيويورك. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2022. تقرير التنمية الإنسانية الخاص: "التهديدات الجديدة للأمن البشري في الأنثروبوسين – إلى مزيد من التضامن عبر الحدود". نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

COVID-19 on the Water Scarce Arab Region. Policy Brief 5. Beirut: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). n.d. Covid Stimulus Tracker. https://tracker.unescwa.org/?p=1.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2021. "First Refugee Covid-19 Vaccinations Commence in Jordan." UNHCR, Geneva. https://www.unhcr.org/jo/14487-first-refugee-covid-19-vaccinations-commence-in-jordan.html.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2022a. "UNHCR: Ukraine, Other Conflicts Push Forcibly Displaced Total over 100 million for First Time." 23 May. https://www.unhcr.org/news/press/2022/5/628a389e4/unhcr-ukraine-other-conflicts-push-forcibly-displaced-total-100-million.html.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2022b. *Global Trends in Forced Displacement in 2021*. Geneva: UNHCR.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2020. "The Impact of Covid-19 on Children in the Middle East and North Africa." UNICEF, New York.

United Nations. 2020a. "Policy Brief: The Impact of Covid–19 on Women." United Nations, New York.

United Nations. 2020b. "Social Protection Responses to the Covid-19 Crisis in the MENA/Arab States Region." United Nations, New York.

University of Oxford. n.d. "Covid-19 Government Response Tracker." Oxford, UK. https://www.bsg.ox.ac.uk/research/research-projects/covid-19-government-response-tracker.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020b. "Covid-19 and Women's Economic Empowerment: Policy Recommendations for Strengthening Jordan's Recovery." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020c. "Impact of Covid-19 on Violence against Women and Girls in the Arab States through the Lens of Women's Civil Society Organizations." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020a. "Rapid Assessment the Effects of Covid-19 Violence against Women and Gendered Social Norms." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2021. *Measuring the Shadow Pandemic: Violence against Women during Covid-19*. UN Women, New York.

WHO (World Health Organization). 2019. *Overview of Technologies for the Treatment of Infectious and Sharp Waste from Health Care Facilities*. Geneva: WHO.

World Bank. 2018. *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2019. *Sand and Dust Storms in the Middle East and North Africa (MENA) Region: Sources, Costs, and Solutions*. Washington, DC: World Bank.

UNDP (United Nations Development Programme). 2005. *Arab Human Development Report 2005: Towards the Rise of Women in the Arab World*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2013. *Water Governance in the Arab Region*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020a. *Compounding Crises: Will Covid-19 and Lower Oil Prices Lead to a New Development Paradigm in the Arab Region?* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020b. *Guidelines for Sustainable Procurement of Healthcare Commodities and Services*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2021. *The Exposure of the Arab Countries to the Covid-19 Shock: A Focus on the Global Value Chain of Tourism and Transport*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022. *HDR Special Report: New Threats to Human Security in the Anthropocene—Demanding Greater Solidarity*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme) and RCREEE (Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency). 2019. *Arab Future Energy Index (AFEX) Report*. Cairo, Egypt: UNDP and RCREEE.

UNDP (United Nations Development Programme) and RCREEE (Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency). 2022. *Arab Future Energy Index (AFEX) Report*. Cairo, Egypt: UNDP and RCREEE.

UNDP (United Nations Development Programme) and UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020. "Covid-19 Global Gender Response Tracker." UNDP and UN Women, New York. https://data.undp.org/gendertracker/.

UNEP (United Nations Environment Programme). 2020. "COVID-19 Waste Management Factsheet." UNEP, Nairobi.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2016. *Arab Sustainable Development Report*. Beirut: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2016. *Developing the Capacity of Member Countries to Address the Water and Energy Nexus for Achieving the SDGs, Regional Policy Toolkit*. Beirut, Lebanon: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2020b. *Arab Sustainable Development Report*. Beirut: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020c. "The Impact of Covid-19 on Migrants and Refugees in the Arab Region." Policy Brief 2. UN ESCWA Beirut. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/briefingnote/wcms_764761.pdf.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2020a. *The Impact of*

Beaubien, J. 2022. "Russia's Invasion of Ukraine May Cause Havoc for Wheat-importing Mideast Nations." *NPR*, 25 February. https://www.npr.org/2022/02/25/1082893801/russias-invasion-of-ukraine-may-cause-havoc-for-wheat-importing-mideast-nations.

Bonacini, L., Gallo, G., and Scicchitano, S. 2021. "Working from Home and Income Inequality: Risks of a 'New Normal' with Covid-19." *Journal of Population Economics* 34: 303–360. https://doi.org/10.1007/s00148–020–00800–7.

Chaturvedi, S., Kapil, U., Bhanthi, T., Gnanasekaran, N., and Pandey, R. M. 1994. "Nutritional Status of Married Adolescent Girls in Rural Rajasthan." *Indian Journal of Pediatrics* 61 (6): 695–701.

Cousins, S. 2020. "2.5 Million More Child Marriages Due to Covid-19 Pandemic." *The Lancet* 396 (10257): P1059.

Credit Suisse. 2021. *Global Wealth Report 2021*. https://www.credit-suisse.com/media/assets/corporate/docs/about-us/research/publications/global-wealth-report-2021-en.pdf.

EDA (Emirates Diplomatic Academy) and SDSN (Sustainable Development Solutions Network). 2019. *2019 Arab Region SDG Index and Dashboards Report*. https://www.sdgindex.org/reports/2019-arab-region-sdg-index-and-dashboards-report/.

Etheridge, B., Wang, Y., and Tang, L. 2020. "Worker Productivity during Lockdown and Working from Home: Evidence from Self-Reports." ISER Working Paper Series 2020–12, University of Essex, Institute for Social and Economic Research (ISER), Colchester, UK.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2022. FAOSTAT Database. Suite of Food Security Indicators. Rome: FAO. https://www.fao.org/faostat/en/#data/FS.

Global Health 5050. n.d. "The Sex, Gender and Covid-19 Project." Global Health 5050, African Population and Health Research Center and International Center for Research on Women. https://globalhealth5050.org/the-sex-gender-and-covid-19-project/.

Hashemi, A., and Intini, V. 2015. "Inequality of Opportunity in Education in the Arab Region." https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2797695.

Hendy, R., and Ben Mimoune, N. 2021. "Evolution of Inequality of Opportunity in Education in the Jordanian Case: From 2008 to 2017." Working Paper No. 1480, Economic Research Forum, Giza, Egypt. https://erf.org.eg/publications/evolution-of-inequality-of-opportunity-in-education-in-the-jordanian-case-from-2008-to-2017/.

Hoogeveen, J. G., and Lopez-Acevedo, G. 2021. *Distributional Impacts of COVID-19 in the Middle East and North Africa Region*. MENA Development Report. Washington, DC: World Bank.

ICNL (The International Center for Not-for-Profit Law). n.d. "Middle Eastern and North African Government Responses to Covid-19." https://www.icnl.org/post/news/mena-government-responses-to-covid-19.

UNDP (United Nations Development Programme) in Iraq. 2020. "Impact of the Oil Crisis and COVID-19 on Iraq's Fragility." Baghdad.

UNRISD (United Nations Research Institute for Sustainable Development). 2021. "A New Eco-Social Contract: Vital to Deliver the 2030 Agenda for Sustainable Development." Issue Brief 11. Geneva.

World Bank. 2015. "Economic and Social Inclusion for Peace and Stability in the Middle East and North Africa: A New Strategy for the World Bank Group." Washington, DC.

المراجع المتوفرة باللغة العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020. تقرير التنمية البشرية لعام 2020: أفق جديد: التنمية البشرية والأنثروبوسين. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الفصل الثاني

Abdo, N., and Almasri, S. 2020. "For a Decade of Hope Not Austerity in the Middle East and North Africa: Towards a Fair and Inclusive Recovery to Fight Inequality." Oxford, UK: Oxfam International.

Abdulrahim, S., DeJong, J., Mourtada, R., Sbaity, F., Khawaja, M., and Zurayk, H. 2017. "Early Marriage and Its Key Determinants among Syrian Adolescent Refugee Women in Bekaa, Lebanon." Unpublished report.

Al-Hanawi, M. K., Mwale, M. L., Alshareef, N., Qattan, A. M. N., Angawi, K., Almubark, R., and Alsharqi, O. 2020. "Psychological Distress amongst Health Workers and the General Public During the Covid pandemic in Saudi Arabia." *Risk Management & Healthcare Policy* 13 (2020): 733–742.

Alvaredo, F., Assouad, L., and Piketty, T. 2017. "Measuring Inequality in the Middle East 1990–2016: The World's Most Unequal Region?" WID.world Working Paper Series 2017/15, World Inequality Lab, Paris.

Arab Barometer. 2019. "Arab Barometer, Wave V (2018–2019)." https://www.arabbarometer.org/survey-data/data-analysis-tool/.

Arab Barometer. 2021. "Arab Barometer, Wave VI, Part III (March–April 2021)." https://www.arabbarometer.org/survey-data/data-analysis-tool/.

Arab Development Portal. 2020. Arab Development Portal database. https://www.arabdevelopmentportal.com/.

Aydıntaşbaş, A., Barnes-Dacey, J., Bianco, C., Lovatt, H., Megerisi, T., and Petillo, K. 2022. "Unsettled: The Impact of the Russia–Ukraine Crisis on the Middle East and North Africa." European Council on Foreign Relations, 10 February. https://ecfr.eu/article/unsettled-the-impact-of-the-russia-ukraine-crisis-on-the-middle-east-and-north-africa/.

Banati, P., Jones, N., and Youssef, S. 2020. "Intersecting Vulnerabilities: The Impacts of Covid-19 on the Psychoemotional Lives of Young People in Low-and Middle-Income Countries." *The European Journal of Development Research*. https://doi.org/10.1057/s41287–020–00325–5.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. 2019. تقرير المؤشر العربي لطاقة المستقبل. القاهرة، مصر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2016. تقرير التنمية المستدامة في المنطقة العربية. بيروت: الإسكوا.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2016. تنمية قدرة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لمعالجة الترابط بين المياه والطاقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: أداة السياسات الإقليمية. بيروت، لبنان: الإسكوا.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2020أ. آثار جائحة كوفيد-19 على المنطقة العربية الشحيحة بالمياه موجز السياسات 5. بيروت.الإسكوا.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2020ب. تقرير التنمية المستدامة في المنطقة العربية. بيروت: الإسكوا.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)، بدون تاريخ. أداة تعقب حزمة التحفيز لمواجهة أزمة كورونا. https://tracker.unescwa.org/?p=1

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). 2020ب. "أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19 "والتمكين الاقتصادي للمرأة: توصيات سياسة تعزيز تعافي الأردن". هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). 2020ج. "تأثيرات جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية من خلال عدسة منظمات المجتمع المدني النسائية". هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 2021. "قياس الجائحة المستترة: العنف ضد النساء في أثناء جائحة كوفيد-19". "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، نيويورك.

البنك الدولي. 2018. مسارات السلام: نهج شاملة لدرء النزاعات العنيفة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

الفصل الأول

Alkire, S. 2005. "Capability and Functionings: Definition and Justification." Introductory Briefing Note. Human Development and Capability Association, Brewster, MA.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2009. "Concepts and Dilemmas of State-Building in Fragile Situations: From Fragility to Resilience." *OECD Journal on Development* 9 (3): 61–148.

UNDP (United Nations Development Programme). 1990. Human Development Report 1990: Concept and Measurement of Human Development. New York: Oxford University Press.

UNDP (United Nations Development Programme). 2016. Human Development Report 2016: Human Development for Everyone. New York.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020. Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene. New York.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020a. Impact of Covid-19 on Money Metric Poverty in Arab Countries. Beirut: UN ESCWA. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/impact-covid-19-money-metric-poverty-arab-countries-english_1.pdf.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020b. Arab Sustainable Development Report 2020. Beirut: UN ESCWA. https://asdr.unescwa.org/.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2022. "Rising Wealth Inequality in the Arab Region amid Covid-19." Beirut: UN ESCWA. https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/22-00183_rising_wealth_inequality_in_the_arab_region_amid_covid-19_-policy-brief-en.pdf.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2020. "Arab States Region Covid-19 Situation Report No. 2 (April 2020)." New York: UNFPA. https://reliefweb.int/report/egypt/arab-states-region-covid-19-situation-report-no-2.

UN Habitat (United Nations Human Settlements Programme). 2020. *Regional Office for Arab States Overview 2020*. Nairobi: UN Habitat.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2019. "MENA: Generation 2030: Investing in Children and Youth Today to Secure a Prosperous Region Tomorrow." New York: UNICEF.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2020. "MENA Situation Report No. 5." New York: UNICEF.

UNICEF (United Nations Children's Fund) and ITU (International Telecommunication Union). 2020. *How Many Children and Young People Have Internet Access at Home? Estimating Digital Connectivity during the Covid Pandemic*. New York: UNICEF.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020. "Gender and the Crisis of Covid-19 in Tunisia: Challenges and Recommendations." New York: UN Women.

Wang, H., Paulson, K. R., Pease, S. A., Watson, S., Comfort, H., Zheng, P., Aravkin, A. Y., and others. 2022. "Estimating Excess Mortality Due to the Covid-19 Pandemic: A Systematic Analysis of Covid-19-related Mortality, 2020–21." *The Lancet* 399(10334): 1513–1536.

WHO (World Health Organization). 2022. "Mental Health and COVID-19: Early Evidence of the Pandemic's Impact: Scientific Brief, 2 March 2022." Geneva: WHO. https://www.who.int/publications/i/item/WHO-2019-nCoV-Sci_Brief-Mental_health-2022.1.

WID (World Inequality Database). 2022. World Inequality Database. Paris: WID. https://wid.world/.

World Bank. 2020. World Development Indicators database. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators.

World Bank. 2021. "Somalia Country Economic Memorandum: Towards an Inclusive Jobs Agenda." Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35943.

UN (United Nations). 2020. "Policy Brief: The Impact of Covid-19 on the Arab Region: An Opportunity to Build Back Better." New York: United Nations.

UNDESA (United Nations Department for Economic and Social Affairs). 2021. *2021 Voluntary National Reviews Synthesis Report*. New York: UNDESA.

UNDP (United Nations Development Programme). 2016. *Human Development Report 2016: Human Development for Everyone*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020. *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2021. *Potential Impact of Covid-19 on Poverty and Food Security in the Arab Region*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022. *HDR Special Report: New Threats to Human Security in the Anthropocene—Demanding Greater Solidarity*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). n.d. "Assessing COVID Impacts on the SDGs." *UNDP Covid-19 Data Futures Platform* (blog). https://data.undp.org/content/assessing-covid-impacts-on-the-sdgs/. Accessed 28 April 2021.

UNDP (United Nations Development Programme) and OPHI (Oxford Poverty and Human Development Institute). 2021. *Global Multidimensional Poverty Index 2021: Unmasking Disparities by Ethnicity, Caste and Gender*. New York: UNDP and OPHI.

UNDP (United Nations Development Programme) Arab States. 2021. "SDG Climate Facility: Climate Action for Human Security in the Arab Region." May 2021. New York: UNDP Arab States.

UNDP (United Nations Development Programme) Arab States. n.d. "Compounding Crisis: Will Covid-19 and Lower Oil Prices Lead to a New Development Paradigm in the Arab Region?" Regional report. New York: UNDP Arab States.

UNDP (United Nations Development Programme) Lebanon. 2020. *2020 UN Lebanon Annual Results Report*. Beirut: UNDP Lebanon.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2022. UNESCO Institute for Statistics Database. Paris: UNESCO. http://data.uis.unesco.org/#.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020a. *Impact of Covid-19 on Money Metric Poverty in Arab Countries*. Beirut: UN ESCWA. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/impact-covid-19-money-metric-poverty-arab-countries-english_1.pdf.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020b. *Arab Sustainable Development Report 2020*. Beirut: UN ESCWA. https://asdr.unescwa.org/.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2021. Multidimensional poverty in Lebanon (2019-2021)

IDMC (International Displacement Monitoring Centre). 2020. *Global Report on International Displacement 2020*. Geneva: IDMC. https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/2020-IDMC-GRID.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2021. ILOSTAT Database. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer27/?lang=en&segment=indicator&id=EIP_2EET_SEX_RT_A.

ILO (International Labour Organization). 2022. *World Employment and Social Outlook: Trends 2022*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_834081.pdf.

IMF (International Monetary Fund). 2020. World Economic Outlook Database. Washington, DC: IMF. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/.

ITU (International Telecommunication Union). 2020. "Measuring Digital Development Facts and Figures." Geneva: ITU.

Krieg, A. 2022. "Ukraine Conflict: Could Qatar's Gas Bail out Europe?" *Middle East Eye*, 27 January. https://www.middleeasteye.net/opinion/ukrain-conflict-qatar-gas-bail-out-europe.

Médecins sans Frontières. 2020. "Displaced people Are Extremely Vulnerable to COVID-19 in Iraq." Press Release, 14 July. https://www.msf.org/displaced-iraq%E2%80%99s-laylan-camp-express-fears-forced-returns-commence.

Morocco Haut-Commissariat au Plan. 2020. "Survey on the Impact of the Coronavirus on the Economic, Social and Psychological Situation of Households: Summary Notes of the Main Results."

Our World in Data. 2022. https://ourworldindata.org/covid-cases and https://ourworldindata.org/deaths.

Pieh, C., Budimir, S., and Probst, T. 2020. "The Effect of Age, Gender, Income, Work, and Physical Activity on Mental Health during Coronavirus Disease (Covid-19) Lockdown in Austria." *Journal of Psychosomatic Research* 136: 110186. https://doi.org/10.1016/j.jpsychores.2020.110186.

Raz, D. 2020. "The Arab World's Digital Divide." Arab Barometer, 25 September. https://www.arabbarometer.org/2020/09/the-mena-digital-divide/.

Sostero, M., Milasi, S., Hurley, J., Fernández-Macías, E., and Bisello, M. 2020. "Teleworkability and the COVID-19 Crisis: A New Digital Divide?" JRC Working Papers Series on Labour, Education and Technology 2020/05, European Commission, Joint Research Centre, Seville, Spain.

Stantcheva, S. 2022. "Inequalities in the Times of a Pandemic." Working Paper 29657, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Tataru, C.-D. 2022. "The Potential Impact of Ukraine-Russia Conflict on the MENA Region." *Middle East Eye*, 7 February. https://www.mei.edu/publications/potential-impact-ukraine-russia-conflict-mena-region.

Government Responses to Covid-19." https://www.icnl.org/post/news/mena-government-responses-to-covid-19.

IFES (The International Foundation for Electoral Systems). 2021. "Elections Postponed Due to Covid-19." 11 May. https://www.ifes.org/sites/default/files/elections_postponed_due_to_covid-19.pdf.

Higel, L. 2021. 2021. "Iraq's Surprise Election Results." International Crisis Group, 16 November. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraqs-surprise-election-results.

International IDEA (International Institute for Democracy and Electoral Assistance). 2020. *The Impact of the Covid-19 Pandemic on Constitutionalism and the Rule of Law in North African Countries Analytical report, Webinar*. 30 June. https://www.idea.int/publications/catalogue/impact-covid-19-Pandemic-constitutionalism-and-rule-law-north-african.

Itani, R., Karout, S., Khojah, H., Rabah, M., Kassab, M., Welty, F., AlBaghdadi, M., and others. 2022. "Diverging Levels of Covid-19 Governmental Response Satisfaction across Middle Eastern Arab Countries: A Multinational Study." *BMC Public Health* 22 (893).

ITU (International Telecommunication Union). 2020. "Individuals Using the Internet (from Any Location), by Gender." Geneva: ITU. https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2018/Individuals%20using%20the%20Internet%20by%20gender%20-%20Jan2018.xls.

ITU (International Telecommunication Union). 2021. *Digital Trends in the Arab States Region in 2021*. Geneva: ITU. https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-DIG_TRENDS_ARS.01–2021-PDF-E.pdf.

Jamal, A., Pagliani, P. and Hsu, E. 2020. "Citizenship 360° in the Arab Region: Perceptions on Sustainable Development across Countries, Income and Gender." Arab Human Development Report Research Paper. New York: United Nations Development Programme.

Jenkins, B., and Jones, B. 2020. "Reopening the World: The WHO, International Institutions, and the Covid-19 Response." *Order from Chaos* (blog), Brookings Institution, 16 June. https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/06/16/reopening-the-world-the-who-international-institutions-and-the-covid-19-response/.

JHCHS (Johns Hopkins Center for Health Security), NTI (Nuclear Threat Initiative) and EIU (Economist Intelligence Unit). 2019. *GHS Index: Global Health Security Index: Building Collective Action and Accountability*. Washington, DC: NTI.

JHU CSSE (Johns Hopkins University Center for Systems Science and Engineering). 2022. "COVID-19 Data Repository by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University." https://github.com/CSSEGISandData/Covid-19.

Kayyali, A.-W. 2021. "Digital Media Usage during Times of Distress." Arab Barometer, 10 February. https://www.arabbarometer.org/2021/02/digital-media-usage-during-times-of-distress/.

Abu-Ismail, K. 2020. "Note on Poverty and Conflict in Arab States." Beirut: UN ESCWA. https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2020/03/Abu-Ismail-paper.pdf.

Arab Barometer. 2019. "Arab Barometer Wave V (2018–2019)."

Arab Barometer. 2020. "Arab Barometer Wave VI, Part 1 (July–October 2020)."

Arab Barometer. 2021. "Arab Barometer Wave VI, Part 3 (March–April 2021)." https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Domestic_Conditions_MEI_FINAL.pdf.

Arab Center for Research and Policy Studies. 2020. *The 2019–2020 Arab Opinion Index: Main Results in Brief 2020*. Washington, DC: Arab Center for Research and Policy Studies. https://arabcenterdc.org/resource/the-2019–2020-arab-opinion-index-main-results-in-brief/.

Article 19. 2020. "Coronavirus Apps and Human Rights: What You Need to Know." 13 May. https://www.article19.org/resources/coronavirus-tracking-apps-and-human-rights-what-you-need-to-know/.

Brookings Doha Center. 2020. "Governance in the Arab Region: Experts Discuss Public Responses to Covid-19." 3 September. https://www.brookings.edu/opinions/governance-in-the-arab-region-experts-discuss-public-responses-to-covid-19/.

Chen, Z., Cao, C. and Yang, G. 2020. "Coordinated Multi-Sectoral Efforts Needed to Address the Covid Pandemic: Lessons from China and the United States." *Global Health Research and Policy* 5 (22).

Crisis 24. 2021. "Jordan: Authorities Further Relax Domestic Covid-19 Restrictions July 1/Update 71." 1 July. https://crisis24.garda.com/alerts/2021/07/jordan-authorities-further-relax-domestic-covid-19-restrictions-july-1-update-71.

Edelman. 2021. "Edelman Trust Barometer." https://www.edelman.com/trust/2021-trust-barometer.

El-Jardali, F., Fadlallah, R. and Daher, N. 2021. "Assessing Multi-Sectoral Collaborations in the Covid Pandemic Response in Selected Arab Countries." *Arab Human Development Report* background paper.

Freedom House. 2021a. *Freedom in the World 2021*. Washington, DC: Freedom House.

Freedom House. 2021b. *Freedom on the Net 2021*. Washington, DC: Freedom House.

Gatti, R., Lederman, D., Fan, R. Y., Hatefi, A., Nguyen, H., Sautmann, A., Sax, J. M. and Wood, C. A. 2021. "Overconfident: How Economic and Health Fault Lines Left the Middle East and North Africa Ill-Prepared to Face Covid-19." Middle East and North Africa Economic Update (October). Washington, DC: World Bank.

Hizaoui, A. 2020. "Tunisia: Coronavirus and the Media." European Journalism Observatory, 26 March. https://en.ejo.ch/ethics-quality/tunisia-coronavirus-and-the-media.

ICNL (The International Center for Not-for-Profit Law). n.d. "Middle Eastern and North African

Yee, V., and Alami, A. 2022. "In North Africa, Ukraine War Strains Economies Weakened by Pandemic." *The New York Times*, 25 February. https://www.nytimes.com/2022/02/25/world/middleeast/in-north-africa-ukraine-war-strains-economies-weakened-by-pandemic.html.

Ziadé, N., El Kibbi, L., Hmamouchi, I., Abdulateef, N., Halabi, H., Hamdi, W., Abutiban, F., and others. 2020. "Impact of the Covid pandemic on Patients with Chronic Rheumatic Diseases: A Study in 15 Arab Countries." *International Journal of Rheumatic Diseases* 23 (11).

المراجع المتوفرة باللغة العربية

الباروميتر العربي. 2019. "الباروميتر العربي، الدورة الخامسة (2019-2018)".

الباروميتر العربي. 2021. "الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس-نيسان/إبريل 2021)".

البوابة العربية للتنمية. 2020. قاعدة بيانات البوابة العربية للتنمية. https://www.arabdevelopmentportal.com/.

راز، د. 2020. "الانقسام الرقمي في العالم العربي". الباروميتر العربي، 25 أيلول/سبتمبر. https://www.arabbarometer.org/2020/09/the-mena-digital-divide/.

الأمم المتحدة. 2020 "موجز سياساتي: كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل". نيويورك: الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020. تقرير التنمية البشرية لعام 2020: أفق جديد: التنمية البشرية والأنثروبوسين. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). 2020 ب. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020. بيروت: الإسكوا. https://asdr.unescwa.org/.

المركز الدولي للقانون غير الربحي. بدون تاريخ. "استجابة حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لجائحة فيروس كورونا المستجد". https://www.icnl.org/post/news/mena-government-responses-to-covid-19.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. 2021. "الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021)".

مركز رصد النزوح الداخلي. 2020. التقرير العالمي حول النزوح الداخلي 2020. جنيف: مركز رصد النزوح الداخلي. https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/2020-IDMC-GRID.pdf..

صندوق النقد الدولي. 2020. قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). 2020. "النوع الاجتماعي وأزمة كوفيد19- في تونس: التحديات والتوصيات" نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الفصل الثالث

Abi-Rached, J. M, Issa, N., Khalife, J., Salameh, P., Karra-Aly, A. and Asmar, M. K. 2020. "Towards a Zero-Covid Lebanon: A Call for Action." Arab Reform Initiative.

Its History." Press Release, 19 July. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/07/19/world-bank-group-s-157-billion-Pandemic-surge-is-largest-crisis-response-in-its-history.

World Bank. 2022. "World Bank Group's Operational Response to Covid-19 (Coronavirus)—Projects List." Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/about/what-we-do/brief/world-bank-group-operational-response-covid-19-coronavirus-projects-list.

World Justice Project. 2021. *Rule of Law Index 2021.* Washington, DC: World Justice Project. https://worldjusticeproject.org/sites/default/files/documents/WJP-INDEX-21.pdf.

WVSA (World Values Survey Association). 2019. World Values Survey. Vienna: WVSA. https://www.worldvaluessurvey.org.

Yousef, M. 2020. "Gulf Youth and Civil Society Mobilize to Fight the Coronavirus." The Arab Gulf States Institute in Washington, 30 March. https://agsiw.org/gulf-youth-and-civil-society-mobilize-to-fight-the-coronavirus-on-the-frontlines/.

المراجع المتوفرة باللغة العربية

جويل أبي راشد، نهلة عيسى، جايد سلامة، آية قرة علي، كوسرميلي أسمر 2022. "نحو لبنان خالٍ من فيروس كورونا: دعوة للعمل". مبادرة الإصلاح العربي.

الباروميتر العربي. 2019. الباروميتر العربي الدورة الخامسة (2018 – 2019)".

الباروميتر العربي. 2020. الباروميتر العربي الدورة السادسة، الجزء الأول (تموز/يوليو – تشرين الأول/أكتوبر 2020)".

الباروميتر العربي. 2021. الباروميتر العربي الدورة السادسة، الجزء الثالث (آذار/مارس – نيسان/أبريل 2021)". https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Domestic_Conditions_MEI_FINAL.pdf

المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح، بدون تاريخ، "استجابة حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لجائحة فيروس كورونا المستجد" https://www.icnl.org/post/news/mena-government-responses-to-covid-19

أماني جمال، باولا باغلياني، إلين هسو، 2020 "المواطنة من منظور شامل في المنطقة العربية - التصورات المتعلقة بالتنمية المستدامة في مختلف البلدان، وعلى مختلف مستويات الدخل، وبين الجنسين"، تقرير التنمية الإنسانية العربية ورقة بحثية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عبد الوهاب الكيالي 2021. "الاستهلاك الإعلامي الرقمي في الأزمنة المضطربة". الباروميتر العربي 10 شباط/فبراير. https://www.arabbarometer.org/2021/02/digital-media-usage-during-times-of-distress/

مملكة البحرين وزارة الصحة. 2020 "مؤتمر للفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-19): تسليط الضوء على الإجراءات والمستجدات". 28 نيسان/أبريل. https://www.moh.gov.bh/Covid19/Details/4186?lang=en

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. 2020. الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (covid-19) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الأمم المتحدة 2022. استجابة الأمم المتحدة الشاملة لكوفيد-19: إنقاذ الأرواح وحماية المجتمعات وإعادة البناء بشكل أفضل. تحديث 202. نيويورك: الأمم المتحدة. https://

UNDP (United Nations Development Programme). 2004. *Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2005. *Arab Human Development Report 2005: Towards the Rise of Women in the Arab World*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022. *Demanding Greater Solidarity: New Threats to Human Security in the Anthropocene*. New York: UNDP.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020a. *Wealth Inequality and Closing the Poverty Gap in Arab Countries: The Case for a Solidarity Wealth Tax*. Beirut: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020b. "Policy Brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region: An Opportunity to Build Back Better." Beirut: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2021. *Towards an Arab Governance Index, 2021*. Beirut: UN ESCWA. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-governance-index-english.pdf.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2022. "Executive Summary." https://publications.unescwa.org/2022/sdr4/sdgs/pdf/en/chapters/Executive_Summary.pdf.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2020. "Middle East & North Africa Region Covid-19 Situation Report No. 4, 1–15 May 2020." New York: UNICEF.

UNICEF (United Nations Children's Fund) and ITU (International Telecommunication Union). 2020. *How Many Children and Young People Have Internet Access at Home? Estimating Digital Connectivity during the Covid Pandemic*. New York: UNICEF.

University of Oxford. n.d. "Covid-19 Government Response Tracker." Oxford, UK. https://www.bsg.ox.ac.uk/research/research-projects/covid-19-government-response-tracker.

Women Deliver. 2020. "A Crisis Within a Crisis: Grassroots Feminist Organizations Press on During Covid-19 in Lebanon." https://womendeliver.org/a-crisis-within-a-crisis-grassroots-feminist-organizations-press-on-during-covid-19-in-lebanon/.

World Bank. 2018. *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2020. "Women are leading the fight against Coronavirus in Kuwait." *Arab Voices* (blog), World Bank, 19 May. https://blogs.worldbank.org/arabvoices/women-are-leading-fight-against-coronavirus-kuwait.

World Bank. 2021a. "GCC Economic Update: October 2021." 7 October. https://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/economic-update-october-2021.

World Bank. 2021b. "World Bank Group's $157 Billion Pandemic Surge Is Largest Crisis Response in

Kingdom of Bahrain Ministry of Health. 2020 "The National Taskforce for Combating the Coronavirus (Covid-19) Highlights Measures and Developments." 28 April. https://www.moh.gov.bh/Covid19/Details/4186?lang=en.

Malek, C. 2022. "High Covid-19 Recovery Rates put GCC Region in the Limelight." Arab News, 13 September. https://www.arabnews.com/node/1733941/middle-east.

National Preparedness Collaborators. 2022. "Pandemic Preparedness and COVID-19: An Exploratory Analysis of Infection and Fatality Rates, and Contextual Factors Associated with Preparedness in 177 Countries, from Jan 1, 2020 to Sept 30, 2021." *The Lancet* 399 (10334): 1489–1512.

OECD (Organization for Economic Co-operation and Development). 2020. *Covid-19 Crisis Response in MENA (Middle East and North Africa) Countries*. Paris: OECD Publishing.

Reuters. 2020. "Morocco Makes a Dozen Arrests over Coronavirus Fake News." 19 March. https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-morocco-idUSKBN2162DI.

Reuters. 2021. "Egypt Lifts Coronavirus Restrictions from June 1, Cabinet Says." 30 May. https://www.reuters.com/world/africa/egypt-lifts-coronavirus-restrictions-june-1-cabinet-says-2021–05–30/.

Samaro, D., and Sayadi, E. 2020. "Tunisia's Parliament on Covid-19: An Initiative to Fight Disinformation or an Opportunity to Violate Fundamental Rights?" *Accessnow*, 1 April. https://www.accessnow.org/tunisias-parliament-on-covid-19-an-initiative-to-fight-disinformation-or-an-opportunity-to-violate-fundamental-rights/.

Thomas, K. 2019. *Challenges of Health Care in the Middle East and North Africa*. Arab Barometer. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABV_Health_Report_FINAL_Public-Opinion-2019.pdf.

Transparency International. 2021. Corruption Perceptions Index database. https://www.transparency.org/en/cpi/2021. Accessed 9 May 2022.

United Nations. 2020. *United Nations Comprehensive Response to Covid-19: Saving Lives, Protecting Societies, Recovering Better. 2021 Update*. New York: United Nations. https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/un-comprehensive-response-covid-19–2021.pdf.

United Nations. 2022, A. "Covid-19 Response." 2 April. https://www.un.org/en/coronavirus/UN-response.

United Nations. 2022.B "what is the Rule of law." https://www.un.org/ruleoflaw/what-is-the-rule-of-law-archived/

UNDP (United Nations Development Programme). 2002. *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2003. *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society*. New York: UNDP.

www.un.org/sites/un2.un.org/files/un-comprehen-sive-response-covid-19-2021.pdf.

الأمم المتحدة. 2022. "استجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19" 2 نيسان/أبريل. https://www.un.org/ar/coronavirus/UN-response

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2002. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2003. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003: نحو مجتمع المعرفة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2004. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2005. تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2022. تقرير التنمية البشرية الخاص: "التهديدات الجديدة للأمن البشري في الأنثروبوسين – إلى مزيد من التضامن عبر الحدود". نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. 2020أ. عدم المساواة في الثروة وتكلفة فجوة الفقر في البلدان العربية: حالة تضامن الثروة. بيروت. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. 2020ب. "موجز السياسات: أثر كوفيد-19 على المنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل." بيروت. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. 2021. "نحو مؤشر حوكمة عربي"، 2021. بيروت. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-governance-index-english.pdf

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. 2022. "الملخص التنفيذي". https://publications.unescwa.org/2022/sdr4/sdgs/pdf/en/chapters/Executive_Summary.pdf.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). 2020 " تقرير عن وضع كوفيد-19 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: رقم 4، 15-1 أيار/مايو 2020". نيويورك: اليونيسف.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والاتحاد الدولي للاتصالات. 2020. "كم عدد الأطفال والشباب الذين يتمكنون من الوصول إلى الإنترنت في المنزل؟ تقدير الارتباط الرقمي خلال جائحة كوفيد." نيويورك: اليونيسف.

البنك الدولي. 2018. مسارات للسلام: نُهج شاملة لمنع نشوب الصراع العنيف. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

البنك الدولي 2020. "المرأة تقود المعركة ضد فايروس كورونا في الكويت". أصوات عربية (مدونة). البنك الدولي، 19 أيار/مايو https://blogs.worldbank.org/arabvoices/women-are-leading-fight-against-coronavirus-kuwait

البنك الدولي 2021أ. "تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي – أكتوبر 2021". 7 تشرين الأول/أكتوبر. https://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/economic-update-october-2021

البنك الدولي 2021ب. "157 مليار دولار من مجموعة البنك الدولي لمكافحة جائحة كورونا في أكبر استجابة للأزمات في تاريخها". بيان صحفي. 19 تموز/يوليو. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/07/19/world-bank-group-s-157-billion-Pandemic-surge-is-largest-crisis-response-in-its-history

محمد اليوسف 2020 "الشباب الخليجي والمجتمع المدني في الصفوف الأمامية لمكافحة فيروس كورونا". معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 30 آذار/مارس. https://agsiw.org/ar/gulf-youth-and-civil-society-mobilize-to-fight-the-coronavirus-arabic/

الفصل الرابع

AfDB (African Development Bank). 2021. "Financial Inclusion, Entrepreneurship and MSME Support Programme for Economic Recovery." Kingdom of Morocco, November 2021. Abidjan, Côte d'Ivoire: AfDB.

AfDB (African Development Bank) and ILO (International Labour Organization). 2021. *Impact of the Covid-19 Crisis on Employment and MSMEs in Morocco*. Abidjan, Côte d'Ivoire: AfDB.

AlAzzawi, S. 2021 "Lives versus Livelihoods: The Covid-19 Pandemic and Labour Markets in Arab Countries." UNDP RBAS Working Paper Series, UNDP, New York. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/ma/Lives-Versus-Livelihoods-R.pdf.

AlAzzawi, S. 2022. "Egypt: Economy." In *The Middle East and North Africa 2022*. Routledge.

AlAzzawi, S., and Hlasny, V. 2022. "Youth Labor Market Vulnerabilities: Evidence from Egypt, Jordan and Tunisia." *International Journal of Manpower*, forthcoming. https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/IJM-04-2021-0239/full/html.

Alhawal, H. M., Nurunnabi, M., and Al-Yousef, N. 2020. "The Impact of Covid-19 on SME in Saudi Arabia: A Large-Scale Survey." White Paper 02, Global SME Policy Network, Riyadh, Saudi Arabia. https://www.psu.edu.sa/psu/articles/2020/06/25/survey-impact-of-covid-19-on-sme-in-saudi-arabia-white-paper-02_1593062630.pdf.

Amer, M. 2014. "The School-to-Work Transition of Jordanian Youth." In *The Jordanian Labour Market in the New Millennium*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Amer, M. 2015. "Patterns of Labor Market Insertion in Egypt, 1998–2012." In *The Egyptian Labor Market in an Era of Revolution*. Oxford: Oxford University Press.

Amer, M. 2018. "School-to-Work Transition in Jordan, 2010–2016." Working Paper Series 1196, Economic Research Forum, Cairo, Egypt.

Amer, M. 2019. "School-to-Work Transition in Jordan, 2010–2016." In *The Jordanian Labor Market Between Fragility and Resilience*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Amer, M., and Atallah, M. 2019. "The School to Work Transition and Youth Economic Vulnerability in Egypt." Working Paper Series 1353, Economic Research Forum, Cairo, Egypt.

Arezki, R., Moreno-Dodson, B., Yuting Fan, R., Gansey, R., Nguyen, H., Nguyen, M. C., Mottaghi, L., and others. 2020. *Trading Together: Reviving Middle East and North Africa Regional Integration in the Post-Covid Era. Middle East and North Africa Economic Update (October)*. Washington, DC: World Bank.

Assaad, R. 2014. "Making Sense of Arab Labor Markets: The Enduring Legacy of Dualism." *IZA Journal of Labor & Development* 3(1): 1–25.

Assaad, R., AlSharawy, A., and Salemi, C. 2019. "Is the Egyptian Economy Creating Good Jobs? Job Creation and Economic Vulnerability from 1998 to 2018." Working Paper Series 1354, Economic Research Forum, Cairo, Egypt.

Assaad, R., and Krafft, C. 2014. "Youth Transitions in Egypt: School, Work, and Family Formation in an Era of Changing Opportunities." Working Paper 14–1, Silatech, Doha, Qatar.

Assaad, R., and Krafft, C. 2015. "The Structure and Evolution of Employment in Egypt: 1998–2012. In *The Egyptian Labor Market in an Era of Revolution*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Assaad, R., and Krafft, C. 2020. "Employment's Role in Enabling and Constraining Marriage in the Middle East and North Africa." *Demography* 57 (6): 2297–2325.

Assaad, R., Krafft, C., and Salehi-Isfahani, D. 2018. "Does the Type of Higher Education Affect Labor Market Outcomes? Evidence from Egypt and Jordan." *Higher Education* 75(6): 945–995. https://doi.org/10.1007/s10734-017-0179-0.

Assaad, R., Krafft, C., and Salemi, C. 2019. "Socioeconomic Status and the Changing Nature of the School-to-Work Transition in Egypt, Jordan, and Tunisia." Working Paper 1287, Economic Research Forum, Cairo, Egypt.

Assaad, R., Krafft, C., and Selwaness, I. 2017. "The Impact of Marriage on Women's Employment in the Middle East and North Africa." Working Paper Series 1086. Economic Research Forum, Cairo, Egypt.

Assaad, R., Krafft, C., and Yassin, S. 2020. "Job Creation or Labor Absorption? An Analysis of Private Sector Job Growth in Egypt." *Middle East Development Journal* 12(2): 177–207.

Aydıntaşbaş, A., Barnes-Dacey, J., Bianco, C., Lovatt, H., Megerisi, T., and Petillo, K. 2022. "Unsettled: The Impact of the Russia–Ukraine Crisis on the Middle East and North Africa." European Council on Foreign Relations, 10 February. https://ecfr.eu/article/unsettled-the-impact-of-the-russia-ukraine-crisis-on-the-middle-east-and-north-africa/.

Beaubien, J. 2022. "Russia's Invasion of Ukraine May Cause Havoc for Wheat-importing Mideast Nations." *NPR*, 25 February. https://www.npr.org/2022/02/25/1082893801/russias-invasion-of-ukraine-may-cause-havoc-for-wheat-importing-mideast-nations.

Blattman, C., and L. Ralston. 2015. "Generating Employment in Poor and Fragile States: Evidence from Labor Market and Entrepreneurship Programs." Unpublished manuscript.

Breisinger, C., Raouf, M., Wiebelt, M., Kamaly, A., and Karara, M. 2020. "Impact of Covid-19 on the Egyptian Economy: Economic Sectors, Jobs, and

IMF (International Monetary Fund). 2021b. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia—Arising from the Pandemic: Building Forward Better*. Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2021c. *Fiscal Monitor Database of Country Fiscal Measures in Response to the Covid-19 Pandemic—October 2021 Update*. Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2021d. *Fiscal Monitor: April 2021*. Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2022. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia – Divergent Recoveries in Turbulent Times*. Washington, DC: IMF.

IOM (International Organization for Migration) and FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2021. *Panel Study IV: Impact of Covid-19 on Small- and Medium-Sized Enterprises in Iraq: June 2020 to June 2021*. Geneva: IOM.

Korayem, K. 1996. *Structural Adjustment Stabilization Policies and the Poor in Egypt*. Cairo, Egypt: American University in Cairo Press.

Krafft, C., Assaad, R., and Marouani, M. 2021. "The Impact of Covid-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: Vulnerable Workers, Small Entrepreneurs, and Farmers Bear the Brunt of the Pandemic in Morocco and Tunisia." Policy Brief 55, Economic Research Forum, Cairo, Egypt.

Krieg, A. 2022. "Ukraine Conflict: Could Qatar's Gas Bail out Europe?" *Middle East Eye*, 27 January. https://www.middleeasteye.net/opinion/ukrain-conflict-qatar-gas-bail-out-europe.

Mazloum, A. 2022. "Expanding Use of E-Wallets in Egypt: Strengthening the Social Contract One Transaction at a Time." 3 March. https://www.mei.edu/publications/expanding-use-e-wallets-egypt-strengthening-social-contract-one-transaction-time.

Merouani, W. 2021. "The Three Worlds of Welfare Capitalism: A Lesson from Algeria." In *Social Policy in the Islamic World*. International Series on Public Policy. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978–3-030–57753–7_8.

Merouani, W., El Moudden, C., and Hammouda, N. E. 2021. "Social Security Enrollment as an Indicator of State Fragility and Legitimacy: A Field Experiment in Maghreb Countries." *Social Sciences* 10 (7): 266. https://doi.org/10.3390/socsci10070266.

Merouani, W., Gheroufella, M., and Smaili, D. 2021. "The State of the Art of Social Protection in Algeria and Tunisia." In *Comparer la protection sociale en France et au Maghreb*. Paris: Mare & Martin.

Morsy, H., Levy, A., and Sanchez, C. 2015. "Growing without Changing: A Tale of Egypt's Weak Productivity Growth." Working Paper 940, Economic Research Forum, Cairo, Egypt.

NAF (National Aid Fund). 2020. Amman, Jordan: NAF. https://naf.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_List_Page/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2020.pdf.

Development Report. Washington, DC: World Bank, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36618/9781464817762.pdf?sequence=2&isAllowed=y.

IACE (Institut Arabe des Chefs d'Entreprises) Tunisia. 2020. "Mesure d'impact de la propagation de la pandémie (Covid-19) sur l'emploi, April." Tunis.

ILO (International Labour Organization). 2017. *ILO World Social Protection Report 2017–19*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2018. *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*. Third edition. Geneva: ILO.

ILO (International Labour Organization). 2020a. "*Global Employment Trends for Youth 2020: Technology and the Future of Jobs*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_737648.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2020b. *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work*. Sixth Edition, Updated Estimates and Analysis. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_755910.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2020c. "Preventing Exclusion from the Labour Market: Tackling the Covid-19 Youth Employment Crisis." Policy Brief, 27 May, ILO, Geneva.

ILO (International Labour Organization). 2021a. *ILO Covid Monitor, 7th Edition*. Geneva: ILO.

ILO (International Labour Organization). 2021b. *World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads—In Pursuit of a Better Future*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_817572.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2021c. *World Social Protection Report 2020–22: Regional Companion Report for the Middle East and North Africa (MENA) Region*. Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_830406.pdf.

ILO (International Labour Organization). 2021d. "Social Protection Spotlight, March 2021: Extending Social Security to Workers in the Informal Economy: Information and Awareness." Geneva: ILO. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_749491.pdf.

IMF (International Monetary Fund). 2018. "Trade and Foreign Investment: Keys to Diversification and Growth in the GCC." Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2019. "Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia." Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2021a. *World Economic Outlook Database, October 2021*. Washington, DC: IMF.

Households." MENA Policy Note, International Food Policy Research Institute, Washington, DC.

Campante, F., and Chor, D. 2012. "Why Was the Arab World Poised for Revolution? Schooling, Economic Opportunities, and the Arab Spring." *Journal of Economic Perspectives* 26 (2): 167–188.

Campante, F., and Chor, D. 2014. "The People Want the Fall of the Regime: Schooling, Political Protest, and the Economy." *Journal of Comparative Economics* 42 (3): 495–517.

CAPMAS (Egyptian Central Agency for Public Mobilization and Statistics). 2020. "Coronavirus Effects on Egyptian Households, until May 2020." Cairo: CAPMAS.

CAPMAS (Egyptian Central Agency for Public Mobilization and Statistics), UNDP (United Nations Development Programme), AfDB (African Development Bank) and JICA (Japan International Cooperation Agency). 2020. "Covid-19 Impacts on MSMEs." Cairo: CAPMAS.

Diwan, I., and Haidar, J. I. 2017. *Creating Jobs through Pro-Market Rather than Pro-Business Policies*. The Lebanese Center for Policy Studies.

Diwan, I., Keefer, P., and Schiffbauer, M. 2015. "Pyramid Capitalism: Political Connections, Regulation, and Firm Productivity in Egypt." Policy Research Working Paper 7354, World Bank, Washington, DC.

Elgin, C., and Yalaman, A. 2021. "COVID-19 Economic Stimulus Packages Database." 7 May Update.

El-Haddad, A. 2020. "Redefining the Social Contract in the Wake of the Arab Spring: The Experiences of Egypt, Morocco and Tunisia." *World Development* 127: 104774.

Esping-Anderson, G. 1990. *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Gentilini, U., Almenfi, M., Blomquist, J. Dale, P., De la Flor Giuffra, L., Desai, V., Mujica, I. V., and others. 2022. "Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures (Vol. 2): Global Database on Social Protection Responses to COVID-19 (English)." COVID-19 Living Paper, World Bank, Washington, DC. http://documents.worldbank.org/curated/en/482751643897737073/Global-Database-on-Social-Protection-Responses-to-COVID-19.

Harrigan, J., and El-Said, H. 2014. "Economic Reform, Social Welfare, and Instability: Jordan, Egypt, Morocco, and Tunisia, 1983–2004." *The Middle East Journal* 68(1): 99–121.

Hendy, R. 2015. "Women's Participation in the Egyptian Labor Market: 1998–2012." In *The Egyptian Labor Market in an Era of Revolution*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Hertog, S. 2020. "Reforming Wealth Distribution in Kuwait: Estimating Costs and Impacts." Kuwait Programme Paper Series 5, LSE Middle East Centre, London.

Hoogeveen, J. G., and Lopez-Acevedo, G. (eds.). 2021. *Distributional Impacts of COVID-19 in the Middle East and North Africa Region*. MENA

Yee, V., and Alami, A. 2022. "In North Africa, Ukraine War Strains Economies Weakened by Pandemic." *The New York Times*, 25 February. https://www.nytimes.com/2022/02/25/world/middleeast/in-north-africa-ukraine-war-strains-economies-weakened-by-pandemic.html.

المراجع المتوفرة باللغة العربية

الحول، ه. ونوروناباي، م. واليوسف، ن. 2020. "تأثير أزمة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: استطلاع واسع النطاق". التقرير 2، الشبكة العالمية لسياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الرياض، المملكة العربية السعودية. https://www.psu.edu.sa/psu/articles/2020/06/22/the-impact-of-covid-19-on-sme-in-saudi-arabia-a-large-scale-survey-arabic_1592836999.pdf

أرزقي، رباح؛ مورينو-دودسون، بلانكا؛ يوتنج فان، راتشيل؛ جانسي، روميو؛ نجوين، ها؛ نجوين، مينه كونج؛ متقي، ليلى؛ تساكاس، وآخرون. 2020. "تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا" تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر/تشرين الأول)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

الباروميتر العربي. 2020. "الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الأول (تموز/يوليو – تشرين الأول/أكتوبر 2020)". https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. "أثر فيروس كورونا على الأسر المعيشية المصرية حتى مايو". القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ديوان، إيهاب وحيدر، جمال. 2017. خلق الوظائف من خلال السياسات المواتية للسوق لا الشركات. المركز اللبناني للدراسات.

هوغيفين، ي. ولوبيز أسيفيدو، غ. (محرران). 2021. آثار جائحة كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير عن التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36618/211776ovAR.pdf

صندوق النقد الدولي. 2019. "الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى". واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي. 2021ب. آفاق الاقتصاد الإقليمي: النهوض من الجائحة: بناء مستقبل أفضل. العاصمة واشنطن: صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي. 2021ه. الراصد المالي: أبريل 2021. العاصمة واشنطن: صندوق النقد الدولي.

صندوق المعونة الوطني. 2020. عمان، الأردن: صندوق المعونة الوطني: https://naf.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_List_Page/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-2020.pdf.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. 2020أ. "الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (Covid-19) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. 2021. التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: تقرير مرحلي. باريس: منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

Lower Oil Prices Lead to a New Development Paradigm in the Arab Region? New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020b. *Debt Sustainability in the Arab Region*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2021a. *The Exposure of the Arab Countries to the Covid-19 Shock: A Focus on the Global Value Chain of Tourism and Transport*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2021b. *Micro-, Small and Medium-sized Enterprises in the Arab Region: Structural Vulnerabilities at a Time of Multiple Shocks*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2021c. *Lives versus Livelihoods: The COVID-19 Pandemic and Labour Markets in Arab States, 2021*. New York: UNDP.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020. *Targeted Social Protection in Arab Countries before and during the Covid-19 Crisis*. Beirut, Lebanon: UN ESCWA. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/targeted-social-protection-arab-countries-covid-19-english.pdf.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). n.d. Covid Stimulus Tracker. https://tracker.unescwa.org/?p=1.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia), UNDP (United Nations Development Programme), and UNICEF (United Nations Children's Fund). 2022. *Social Expenditure Monitor*. Beirut, Lebanon: UN ESCWA.

WFP (World Food Programme). 2019. *Lebanon Annual Country Report 2019: Country Strategic Plan 2018–21*. Rome: WFP. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000113831/download/.

World Bank. 2016. *What's Holding Bank the Private Sector in MENA? Lessons From the Enterprise Survey*. Washington, DC: World Bank. https://www.enterprisesurveys.org/content/dam/enterprisesurveys/documents/reports/MENA/MENA-Business-Climate-2016.pdf.

World Bank. 2020. "Targeting Poor Households in Lebanon." Factsheet, 21 April. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/04/21/targeting-poor-households-in-lebanon.

Word Bank. 2021. "Distributional Impacts of Covid-19 in the Middle East and North Africa Region." Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36618/9781464817762.pdf?sequence=2&isAllowed=y.

World Bank. 2022. *Global Economic Prospects, January 2022*. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36519/9781464817601.pdf.

Yassine, C. 2015. "Job Accession, Separation and Mobility in the Egyptian Labor Market Over the Past Decade." In *The Egyptian Labor Market in an Era of Revolution*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Neaime, S. 2019. "Arab Economic Integration: Trade and Growth Policy after the Crises." Economic Research Forum Policy Portal, 28 January. https://theforum.erf.org.eg/2019/01/28/arab-economic-integration-trade-growth-policy-crises/.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2018. "Trends in Trade and Investment Policies in the MENA Region." Paris: OECD Publishing.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2020a. "Investment in the MENA Region in the Time of Covid-19." Paris: OECD Publishing.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2020b. "OECD Policy Responses to Coronavirus: Covid-19 Crisis Response in MENA Countries." Paris: OECD Publishing.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Develoment). 2020c. "OECD Policy Responses to Coronavirus: Removing Administrative Barriers, Improving Regulatory Delivery, September 2020." Paris: OECD Publishing.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2021. *Regional Integration in the Union for the Mediterranean: Progress Report*. Paris: OECD Publishing.

Papageorgiou, M. C., and Spatafora, M. N. 2012. "Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications." Staff Discussion Note SDN/12/13, International Monetary Fund, Washington, DC.

Perry, G. E., Maloney, W. F., Arias, O. S., Fajnzylber, P., Mason, A. D., and Saavedra-Chanduvi, J. 2007. *Informality: Exit and Exclusion*. World Bank Latin American and Caribbean Studies. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/6730.

Rouis, M., and Tabor, S. 2013. *Regional Economic Integration in the Middle East and North Africa: Beyond Trade Reform*. Directions in Development series. Washington, DC: World Bank.

Schäfer, I. 2017. *Political Revolt and Youth Unemployment in Tunisia: Exploring the Education-Employment Mismatch*. Palgrave Macmillan.

Selwaness, I., and Krafft, C. 2020. "The Dynamics of Family Formation and Women's Work: What Facilitates and Hinders Female Employment in the Middle East and North Africa?" *Population Research and Policy Review* 40: 1–55.

SME Finance Forum. 2019. MSME Economic Indicators Database. https://www.smefinanceforum.org/data-sites/msme-country-indicators.

Tataru, C.-D. 2022. "The Potential Impact of Ukraine-Russia Conflict on the MENA Region." *Middle East Eye*, 7 February. https://www.mei.edu/publications/potential-impact-ukraine-russia-conflict-mena-region.

The Growth Lab at Harvard University. The Atlas of Economic Complexity. http://www.atlas.cid.harvard.edu.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020a. *Compounding Crises: Will Covid-19 and*

Beaujouan, J., A. Rasheed, and M. Y. Taha. 2020. "Political Trust and Social Cohesion at a Time of Crisis: The Impact of Covid-19 on Kurdistan Region-Iraq." Open Think Tank and the Political Settlements Research Programme, University of Edinburgh. www.politicalsettlements.org/wp-content/uploads/2020/07/Covid-19-KRI.pdf.

Bebawi, S., and Mutsvairo, B. 2019. *Journalism Educators, Regulatory Realities, and Pedagogical Predicaments of the "Fake News" Era: A Comparative Perspective on the Middle East and Africa*. Journalism & Mass Communication Educator.

Begum, R. 2020. "Domestic Workers in Middle East Risk Abuse amid Covid-19 Crisis." Human Rights Watch, 6 April. https://www.hrw.org/news/2020/04/06/domestic-workers-middle-east-risk-abuse-amid-covid-19-crisis.

Belhaj, F., Soliman, A., and M. Kalle. 2021. "MENA must take bold action against Gender-Based Violence (GBV)." *Arab Voices* blog, World Bank, 10 December. https://blogs.worldbank.org/arabvoices/mena-must-take-bold-action-against-gender-based-violence-gbv.

CAWTAR (Center of Arab Women for Training and Research) and OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2014. *Women in Public Life. Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa*. Paris: OECD Publishing. https://www.oecd.org/gov/women-in-public-life-9789264224636-en.htm.

Ceyhun, H. E. 2019. "Social Capital in the Middle East and North Africa." Arab Barometer, November. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/social-capital-public-opinion-2019.pdf.

Charmes, J. 2019. *The Unpaid Care Work and the Labour Market: An Analysis of Time Use Data Based on the Latest World Compilation of Time-use Surveys*. Geneva: International Labour Organization. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/publication/wcms_732791.pdf.

Chehayeb, K., and A. Sewell. 2020. "How Covid-19 Is Limiting Healthcare Access for Refugees in Lebanon." *The New Humanitarian*, 21 April. https://www.thenewhumanitarian.org/feature/2020/04/21/Lebanon-coronavirus-refugee-healthcare.

Clough, L., Griffon, L., and Lannazzone, S. 2021. "Spaces of Violence and Resistance: Women's Rights in the Digital World." *EuroMed Rights*, 27 May. https://euromedrights.org/publication/online-gender-based-violence-what-scenario-for-the-mena-region/.

Cookson, T. P., Carlitz, R., Fuentes, L., and Berryhill, A. 2020. "Survey on Gender Equality at Home Report: A Gender Data Snapshot of Life during Covid-19." Ladysmith and Facebook.

DeJong, J., and Fahme, S. A. 2021. "Covid-19 and Gender in the Arab States: Using a Human Development Lens to Explore the Gendered Risks, Outcomes and Impacts of the Pandemic on Women's Health." Background paper.

Diab, J. L. 2021. "Pandemic-linked Vulnerabilities for Forced Migrants: The Increase in Gender-based Violence in the Arab World." *Journal of Migration Affairs* 3 (1): 90–98. https://bit.ly/38of847.

Experience." *Frontiers in Public Health* 8: 188. doi: 10.3389/fpubh.2020.00188.

Al Yousef, M. J. 2020. "Gulf Youth and Civil Society Mobilize to Fight the Coronavirus." The Arab Gulf States Institute in Washington. https://agsiw.org/gulf-youth-and-civil-society-mobilize-to-fight-the-coronavirus-on-the-frontlines/.

Amnesty International. 2020a. "Qatar: Migrant Workers Illegally Expelled during Covid-19 Pandemic." 15 April. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/qatar-migrant-workers-illegally-expelled-during-covid19-pandemic/.

Amnesty International. 2020b. "Lebanon: Migrant Domestic Workers Must be Protected during Pandemic." 14 April. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/lebanon-migrant-domestic-workers-must-be-protected-during-covid19-pandemic/.

Aoun, R. 2020. "Covid-19 Impact on Female Migrant Domestic Workers in the Middle East." Geneva: ILO.

Arab Barometer. 2019. "Arab Barometer Wave V (2018–2019)." https://www.arabbarometer.org/survey-data/data-analysis-tool/.

Arab Barometer. 2020a. "Fact Sheet: Are Arab Citizens Satisfied with The Education System?" 13 January. https://www.arabbarometer.org/2020/01/we-asked-over-25000-arab-citizens-to-evaluate-the-educational-services-in-their-country-here-is-what-we-found-out/.

Arab Barometer. 2020b. "Arab Barometer Wave VI, Part 1 (2020)." https://www.arabbarometer.org/survey-data/data-analysis-tool/.

Arab Barometer. 2021. "Arab Barometer Wave VI, Part 3 (2021)." https://www.arabbarometer.org/survey-data/data-analysis-tool/.

Arab Development Portal. 2020. "Arab Development Portal." https://arabdevelopmentportal.com/.

Asi, Y, (2020) Healthcare in the Arab World: outcomes of a broken social contract, Arab Center Washington D.C. available at: https://arabcenterdc.org/resource/health-care-in-the-arab-world-outcomes-of-a-broken-social-contract/

ATUC (Arab Trade Union Confederation). 2020. "A Special Report on the Most Important Trade Union Rights and Freedoms Violations Recorded in the Arab Region during the Pandemic Period." https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/rapport_des_violations_pendant_la_pand_mie.pdf.

Banati, P., Jones, N., and Youssef, S. 2020. "Intersecting Vulnerabilities: The Impacts of Covid-19 on the Psychoemotional Lives of Young People in Low- and Middle-Income Countries." *The European Journal of Development Research* 32: 1613–1638. https://doi.org/10.1057/s41287–020–00325–5.

Barakat, H. 1993. *The Arab World: Society, Culture, and State*. Berkeley, CA: University of California Press. https://teachmideast.org/articles/facets-of-arab-identity-halim-barakat/.

Batniji, R., Khatib, L., Cammett, M., Sweet, J., Basu, S., Jamal, A., Wise, P., and others. 2014. "Governance and Health in the Arab World." *The Lancet* 383 (9914): 343–355.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020. تفاقم الأزمات: هل سيحث فيروس كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط على ظهور نموذج تنموي جديد في المنطقة العربية؟ نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة). إطار رصد النفقات الاجتماعية في البلدان العربية. بيروت، لبنان: الإسكوا

البنك الدولي. 2020. "دعم الأسر الفقيرة في لبنان". صحيفة وقائع، 21 نيسان/أبريل. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://www.albank-aldawli.org/ar/news/factsheet/2020/04/21/targeting-poor-households-in-lebanon

البنك الدولي. 2021. "آثار جائحة فيروس كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36618/211776ovAR.pdf

الفصل الخامس

Abdulah, D. M., and Mohammed, A. A. 2020. "The Consequences of the Covid pandemic on Perceived Stress in Clinical Practice: Experience of Doctors in Iraqi Kurdistan." *Romanian Journal of Internal Medicine* 58 (4): 219–227.

Abokresha, S. A., Abdelkreem, E., and Ali, R. A. E. 2021. "Impact of Pandemic and Related Isolation Measures on Violence against Children in Egypt." *Journal of the Egyptian Public Health Association* 96 (1): 1–10.

Al-Aees, S. 2021. "Egyptian Food Bank Offers EGP 400m in Financial Aid to Underprivileged during 2020." *Egypt Daily News*, 26 January. https://dailynewsegypt.com/2021/01/26/egyptian-food-bank-offers-egp-400m-in-financial-aid-to-underprivileged-during-2020/.

Al Lily, A. E., Ismail, A. F., Abunasser, F. M., and Alqahtani, R. H. A. 2020. "Distance Education as a Response to Pandemics: Coronavirus and Arab Culture." *Technology in Society* 63: 101317. https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/32836570/.

Al Gharaibeh, F. 2020. "The Response of Jordanian Society and Social Workers to the Covid-19 Crisis." *International Social Work* 63 (6): 811–814.

Alqutob, R., Al Nsour, M., Tarawneh, M. R., Ajlouni, M., Khader, Y., Aqel, I., and others. 2020. "Covid-19 Crisis in Jordan: Response, Scenarios, Strategies, and Recommendations." *JMIR Public Health and Surveillance* 6 (3): e19332. https://publichealth.jmir.org/2020/3/e19332/.

Alsahi, H. 2020. "Covid-19 and the Intensification of the GCC Workforce Nationalization Policies." Arab Reform Initiative, Paris. www.arab-reform.net/publication/covid-19-and-the-intensification-of-the-gcc-workforce-nationalization-policies/. Accessed 16 January 2021.

Alterman, J. B. 2019. "Ties that Bind: Family, Tribe, Nation, and the Rise of Arab Individualism." https://www.csis.org/analysis/ties-bind-family-tribe-nation-and-rise-arab-individualism.

Al-Tammemi, A. B. 2020. "The Battle against Covid-19 in Jordan: An Early Overview of the Jordanian

International Alert. 2020. "Covid-19: Seven Trends That Will Shape Peacebuilding in Lebanon." International Alert blog, April. https://www.international-alert.org/blogs/covid-19-seven-trends-that-will-shape-peacebuilding-in-lebanon/.

International Rescue Committee. 2020. "Learning in a Covid-19 World: The Unique Risks of Falling behind for Children in Humanitarian Settings." https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/learninginacovidworldvf082820.pdf.

IOM (International Organization for Migration). 2021. *Assessing the Socio-Economic Impact of Covid-19 on Migrants and Displaced Populations in the MENA Region*. Geneva: IOM.

IOM (International Organization for Migration) Iraq. 2020. "The Impact of Covid-19 on Small and Medium-Sized Enterprises in Iraq." https://reliefweb.int/report/iraq/impact-covid-19-small-and-medium-sized-enterprises-iraq-june-2020.

IOM (International Organization for Migration) Libya. 2020. "Study on the Perceptions of Migrants among Host Communities in Tripoli and Benghazi." https://libya.iom.int/sites/g/files/tmzbdl931/files/documents/LHD%2520Report%2520Layout%2520-%2520Perception%2520of%2520Migrants%2520in%2520Tripoli%2520and%2520Benghazi.pdf.

ITUC (International Trade Union Confederation). 2021. *ITUC 2021 Global Rights Index*. Brussels: ITUC.

Jalbout, M. 2015. "How Can the Middle East Close Its Education Gap?" World Economic Forum, 21 May. https://www.weforum.org/agenda/2015/05/how-can-the-middle-east-close-its-education-gap/.

Joseph, S. 2015. "Gender and Family in the Arab World." https://prezi.com/-osmilpapxxb/gender-and-family-in-the-arab-world-by-suad-joseph/.

KAFA. 2020. "Between the Corona Epidemic and That of Domestic Violence." KAFA, Beirut.

Khamis, S. 2020. "Media Use and Its Anomalies a Decade after the Arab Spring." 18 December. Washington, DC: Arab Center Washington DC. https://arabcenterdc.org/resource/media-use-and-its-anomalies-a-decade-after-the-arab-spring/.

Khoja T, Rawaf S, Qidwai W, Rawaf D, Nanji K, Hamad A. 2017. "Health Care in Gulf Cooperation Council Countries: A Review of Challenges and Opportunities." Cureus. 2017;9(8): e1586. Published 2017 Aug 21. doi:10.7759/cureus.1586

Kunna, E. 2020. "Sudan: Managing Pandemic during a Time of Transition." Arab Reform Initiative, Paris.

Long, E., Patterson, S., Maxwell, K., Blake, C., Perez, R. B., Lewis, R., McCann, M., and others. 2022. "Covid-19 Pandemic and Its Impact on Social Relationships and Health." *Journal of Epidemiology and Community Health* 76 (2): 128–132.

Middle East Monitor. 2020. "Egypt Food Bank Serving 300% More Families This Ramadan." 4 May. https://www.middleeastmonitor.com/20200504-egypt-food-bank-serving-300-more-families-this-ramadan/.

Fouad, F. M., McCall, S. J., Ayoub, H., Abu-Raddad, L. J., and Mumtaz, G. R. 2021. "Vulnerability of Syrian Refugees in Lebanon to Covid-19: Quantitative Insights." *Conflict and Health* 15 (1): 1–6. https://conflictandhealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s13031–021–00349–6.

Gallopin, J. 2020. "Multiplying Crises: The Coronavirus in Sudan." European Council on Foreign Relations, 8 June. https://ecfr.eu/article/commentary_brink_of_collapse_the_coronavirus_in_sudan/.

Gallup. 2018. *The 2018 World's Most Generous Countries Report*. https://www.gallup.com/analytics/245165/worlds-most-generous-countries-2018.aspx?thank-you-report-form=1.

Gallup and ILO (International Labour Organization). 2017. *Towards a Better Future for Women and Work: Voices of Women and Men*. Geneva: ILO and Gallup.

Garrote Sanchez, D., Gomez Parra, N., Ozden, C., Rijkers, B., Viollaz, M., and Winkler, H. 2020. "Who on Earth Can Work from Home?" Policy Research Working Paper 9347, World Bank, Washington, DC.

Global Protection Cluster. 2020. "Covid-19 Protection Risks and Responses: Situation Report No. 7 as of 24 August 2020." 24 August. https://www.globalprotectioncluster.org/2020/08/24/covid-19-protection-risks-responses-situation-report-no-7-as-of-24-august-2020/. Accessed 18 February 2021.

HRW (Human Rights Watch). 2020. "Qatar: End of Abusive Exit Permits for Most Migrant Workers." 20 January. HRW, Washington, DC.

ILO (International Labour Organization). 2020a. "Covid-19: Labour Market Impact and Policy Response in the Arab States." Briefing Note with FAQs. ILO, Geneva.

ILO (International Labour Organization). 2020b. "Lebanon Takes Crucial First Step towards Dismantling Kafala in Lebanon." Press release, 10 September. ILO, Beirut. https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_755008/lang--en/index.htm#:~:text=Tools&text=BEIRUT%20%E2%80%93%20(ILO%20News)%20Lebanon,and%20elsewhere%20across%20the%20region.

ILO (International Labour Organization). 2021a. *The ILO Monitor: Covid-19 and the World of Work*. 7th Edition. Geneva: ILO.

ILO (International Labour Organization). 2021b. "Homeworkers Need to Be Better Protected." Press Release, 13 January. ILO, Geneva. https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_765901/lang--en/index.htm.

ILO (International Labour Organization). 2021c. "Making Decent Work a Reality for Domestic Workers. Progress and Prospects 10 Years after the Adoption of the Domestic Workers Convention, 2011 (No. 189)." ILO, Geneva. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_802551.pdf.

INEE (Inter-Agency Network for Education in Emergencies). 2010. "The Multiple Faces of Education in Conflict-Affected and Fragile Contexts." https://themimu.info/sites/themimu.info/files/documents/report_inee_multiple_faces_of_ed_in_conflict-affected_fragile_contexts.pdf.

Diwan, I., and Vartanova, I. 2017. "The Effect of Patriarchal Culture on Women's Labor Force Participation." Working Paper, Economic Research Forum, Cairo, Egypt.

DTM (Displacement Tracking Matrix) and IOM (International Organization for Migration) Sudan. 2021. "Covid-19 Socio-Economic Impact on Migrant, IDP and Returnee Communities in Sudan." https://dtm.iom.int/reports/sudan-%E2%80%94-covid-19-socio-economic-impact-migrant-idp-and-returnee-communities-pilot-study.

Egyptian Initiative for Personal Rights. 2021. "After Corona Victims Exceeded 500 deaths among Physicians: The State Must Declare a State of Mourning for the Defenders of Our Lives, and Double Efforts to Protect Medical Teams and Compensate for Their Sacrifices." Press Release, 3 May. https://eipr.org/en/press/2021/05/corona-victims-exceeded-500-deaths-among-physicians.

El-Abed, O., and Shabaitah, N. 2020. "Impact of Covid-19 on Syrian Refugees in Jordan from the Refugee Perspective." https://wrmcouncil.org/wp-content/uploads/2020/11/Jordan_Impact-of-COVID-19-Refugee-Perspective_El-Abed-Shabaitah_WRMC_Nov2020.pdf.

El Feki, S., Heilman, B., and Barker, G., eds. 2017. *Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa.* Cairo and Washington, DC: UN Women and Promundo-US. https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/5/understanding-masculinities-results-from-the-images-in-the-middle-east-and-north-africa.

Elkalliny, S. 2021. "The Impact of Social Media on Arab Health Risk Perception during Covid-19." *Arab Media & Society*. https://www.arabmediasociety.com/the-impact-of-social-media-on-arab-health-risk-perception-during-covid-19/.

Emirates News Agency. 2020a. "Dubai Chamber to Support UAE Medical Research with Donation to Al Jalila Foundation." 23 November. https://www.mediaoffice.ae/en/news/2020/November/23–11/Dubai-Chamber-to-support-UAE-medical-research-with-donation-to-Al-Jalila-Foundation.

Emirates News Agency. 2020b. "UAE Launches Online Campaign for Mental Support amid Coronavirus Outbreak." 5 April. https://wam.ae/en/details/1395302834864.

Equidem. 2020. "The Cost of Contagion: The Human Rights Impacts of Covid-19 on Migrant Workers in the Gulf." https://respect.international/wp-content/uploads/2020/11/The-cost-of-contagion.pdf.

Faour, M. 2013. *A Review of Citizenship Education in Arab Nations*. Washington, DC: Carnegie Middle East Center.

Farrah, R. 2020 "Algeria's Migration Dilemma: Migration and Human Smuggling in Southern Algeria." Global Initiative against Transnational Organised Crime. https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2020/12/Algerias-migration-dilemma-Migration-and-human-smuggling-in-southern-Algeria.pdf.

Jordan." UNHCR, Geneva. https://www.unhcr.org/jo/14487-first-refugee-covid-19-vaccinations-commence-in-jordan.html.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2021b. "Refugees Receive Covid-19 Vaccinations in Jordan." Press Release, 14 January. https://www.unhcr.org/news/press/2021/1/5ffffe614/refugees-receive-covid-19-vaccinations-jordan.html.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2021c. "UNHCR Regional Bureau for the Middle East and North Africa (MENA) Covid-19 Vaccinations: Update No. 1, 7 February 2021." https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20MENA%20COVID-19%20Vaccinations%20update%207%20February%202021.pdf.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2022. "UNHCR Highlights Great Progress on Refugee Vaccine Inclusion but Inequities Hamper Rollout." Press release, 2 March. https://www.unhcr.org/news/press/2022/3/621e499f4/unhcr-highlights-great-progress-refugee-vaccine-inclusion-inequities-hamper.html.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2015. "Equity, Educational Access and Learning Outcomes in MENA Reducing Education Inequalities in the Middle East and North Africa." UNICEF, New York. https://www.unicef.org/mena/reports/equity-educational-access-and-learning-outcomes-mena.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2019. "MENA: Generation 2030: Investing in Children and Youth Today to Secure a Prosperous Region Tomorrow." UNICEF, New York.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2020. "The Impact of Covid-19 on Children in the Middle East and North Africa." UNICEF, New York.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2021. "Tackling the Infodemic Using Conversational Insights: Case Study of UNICEF Response in MENA (November 2021)." UNICEF, New York. https://www.unicef.org/mena/media/13496/file/unicef-x-talkwalker-case-study2.pdf%20.pdf.

UNICEF (United Nations Children's Fund), UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees), and WFP (World Food Programme). 2020. "Multi-Sectoral Rapid Needs Assessment: Covid-19—Jordan." https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Multi-Sector%20Rapid%20Needs%20Assessment%20Findings%20-%20UNHCR%20WFP%20UNICEF%20May%202020.pdf.

United Nations Development Programme 2020. Arab Human Development Report Data "Citizenship 360° - Socio-economic exclusion". https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2021/09/UNDP-Regional-Hub-Amman-Citizenship-360-Boxes-V4-140921.pdf

United Nations. 2020a. "Policy Brief: The Impact of Covid–19 on Women." United Nations, New York.

United Nations. 2020b. "Social Protection Responses to the Covid-19 Crisis in the MENA/Arab States Region." United Nations, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020a. "Rapid Assessment the Effects of Covid-19 Violence against wp-content/uploads/2021/05/2021-SHCC-Yemen.pdf.

Sovereign Group. 2020. "Saudi Arabia to Abolish 'Kafala' Sponsorship System in March 2021." 8 December.

Thomas, K. 2019. "Civic Engagement in the Middle East and North Africa." Arab Barometer, August. https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB_Civic_Engagement_public-opinion-2019–1.pdf.

UNDP (United Nations Development Programme). 2018. *Gender Justice and Equality before the Law*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020. *Compounding Crises: Will Covid-19 and Lower Oil Prices Lead to a New Development Paradigm in the Arab Region?* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022a. *New Threats to Human Security in the Anthropocene*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022b. "Data Futures Platform: Horizontal Relations (Citizen-Citizen)." UNDP, New York. https://data.undp.org/covid-19/social-cohesion/citizen-citizen/.

UNDP (United Nations Development Programme) and IOM (International Organization for Migration) Iraq. 2020. "Impact of Covid-19 on Social Cohesion in Iraq." UNDP and IOM, Beirut. https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/crisis-response0/impact-of-covid-19-on-social-cohesion-in-iraq.html.

UNDP (United Nations Development Programme) and UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020a. "Covid-19 Global Gender Response Tracker." UNDP and UN Women, New York. https://data.undp.org/gendertracker/.

UNDP (United Nations Development Programme) and UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020b. "Covid-19 Global Gender Response Tracker Factsheet (March 2021): Northern Africa and Western Asia." UNDP and UN Women, New York.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020. "The Impact of Covid-19 on Migrants and Refugees in the Arab Region." Policy Brief 2. UN ESCWA Beirut. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/briefingnote/wcms_764761.pdf.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2020a. "GBV/FGM Rapid Assessment Report in the Context of Pandemic in Somalia." UNFPA Somalia, July 2020.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2020b. "Arab States Region: Covid-19 Situation Report No. 1." UNFPA, New York.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2020c. "Arab States Region: Covid-19 Situation Report No. 2." UNFPA, New York.

UNHCR (United Nations Refugee Agency). 2021a. "First Refugee Covid-19 Vaccinations Commence in

Moghadam, V. M. 1992. "Development and Patriarchy: The Middle East and North Africa in Economic and Demographic Transition." UNU–WIDER (United Nations University–World Institute for Development Economics Research), Helsinki.

Morocco Haut-Commissariat au Plan. 2021. "Survey on the Impact of the Coronavirus on the Economic, Social and Psychological Situation of Households: Summary Notes of the Main Results." Morocco Haut-Commissariat au Plan, Casablanca. [https://morocco.unwomen.org/fr/ressources-medias/publications/2021/02/hcp-impact-covid-19-menages]

Norwegian Refugee Council. 2020. "Downward Spiral: The Economic Impact of Covid-19 on Refugees and Displaced People." 21 September. https://www.nrc.no/resources/reports/downward-spiral-the-economic-impact-of-covid-19-on-refugees-and-displaced-people/#:~:text=More%20than%20three%20quarters%20of,hunger%2C%20homelessness%20and%20education%20crisis.

OHCHR (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights). "Human Rights Council holds Panel Discussion on Online Violence against Women Human Rights Defenders." Press release, 22 June. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2018/06/human-rights-council-holds-panel-discussion-online-violence-against-women.

Our World in Data. 2018. "Share of Public Expenditure on Healthcare by Country." https://ourworldindata.org/grapher/share-of-public-expenditure-on-healthcare-by-country.

Oxfam. 2020. "Gender Analysis of the Pandemic in Iraq: Conducted in Kirkuk, Diyala and Sulaimaniyah Governorates." 22 June. Oxfam, Oxford, UK.

Peterman, A., Potts, A., O'Donnell, M., Thompson, K., Shah, N., Oertelt-Prigione, S., and others. 2020. "Pandemics and Violence against Women and Children." Working Paper. Center for Global Development, Washington, DC. https://www.cgdev.org/publication/pandemics-and-violence-against-women-and-children.

Ritchie, H., Mathieu, E., Rodés-Guirao, L., Appel, C., Giattino, C., Ortiz-Ospina, E., Hasell, J., and others. 2020. "Coronavirus Pandemic (Covid-19)." Our World in Data. https://ourworldindata.org/coronavirus.

Roche, M. 2021. "Bearing the Brunt: Covid's Impact on MENA Women at Home and at Work." Arab Barometer, 23 July. https://www.arabbarometer.org/2021/07/bearing-the-brunt-covids-impact-on-mena-women-at-home-and-at-work/.

Said-Foqahaa, N., and Maziad, M. 2011. "Arab Women: Duality of Deprivation in Decision-making under Patriarchal Authority." *Hawwa* 9 (1–2): 234–272. https://www.awrad.org/files/server/Article%20Arab%20women%20by%20Nader.pdf.

Salem, F. 2017. *The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data-Driven Policymaking in the Arab World*. Volume 7. Dubai, UAE: MBR School of Government.

SHCC (Safeguarding Health in Conflict Coalition). 2021. "Violence against or Obstruction of Health Care in Yemen in 2020." http://insecurityinsight.org/

Women and Gendered Social Norms." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020b. "Covid-19 and Women's Economic Empowerment: Policy Recommendations for Strengthening Jordan's Recovery." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020c. "Rapid Assessment of the Impact of Covid-19 on Vulnerable Women in Jordan." UN Women, New York. https://data2.unhcr.org/en/documents/details/87869.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020d. "Impact of Covid-19 on Violence against Women and Girls in the Arab States through the Lens of Women's Civil Society Organizations." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2020e. "Covid-19 and Essential Services Provision for Survivors of Violence against Women and Girls: A Snapshot from the Arab States." UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2021. *Measuring the Shadow Pandemic: Violence against Women during Covid-19*. UN Women, New York.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women) and ERF (Economic Research Forum). 2020. "The Role of the Care Economy in Promoting Gender Equality, Progress of Women in the Arab States 2020." UN Women, New York.

WHO (World Health Organization). 2016. "Spending Targets for Health: No Magic Numbers." Health Financing Working Paper 1. WHO, Geneva.

WHO (World Health Organization). 2020. "Occupied Palestinian Territory Health Access Monthly Report October 2020." WHO, Geneva. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO_oct_2020_Monthly_Report.pdf.

WHO (World Health Organization). 2021a. "Tracking Continuity of Essential Health Services during the Pandemic." Dashboard, January–March 2021. Geneva: WHO. https://www.who.int/teams/integrated-health-services/monitoring-health-services/national-pulse-survey-on-continuity-of-essential-health-services-during-the-covid-19-pandemic/dashboard.

WHO (World Health Organization). 2021b. *Refugees and Migrants in Times of Covid-19: Mapping Trends of Public Health and Migration Policies and Practices*. Geneva: WHO.

WHO (World Health Organization) and World Bank. 2011. *World Report on Disability*. Geneva and Washington, DC: WHO and World Bank. https://www.who.int/teams/noncommunicable-diseases/sensory-functions-disability-and-rehabilitation/world-report-on-disability#:~:text=World%20Report%20on%20Disability%202011,a%20figure%20of%20around%2010%25.

WHO EMRO (World Health Organization Eastern Mediterranean Regional Office). 2020.

World Bank. 2020. "The Covid Pandemic: Shocks to Education and Policy Responses." World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2021a. "Covid-19 Somali High-Frequency Phone Survey 2020, Round 1 (June 2020)." World Bank, Washington, DC. https://microdata.worldbank.org/index.php/catalog/4077/related-materials.

World Bank. 2021b. "Vaccinating Refugees: Lessons from the Inclusive Lebanon Vaccine Roll-Out Experience." World Bank, Washington, DC. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2021/06/18/vaccinating-refugees-lessons-from-the-inclusive-lebanon-vaccine-roll-out-experience.

World Policy Center. 2020. "Gender." World Policy Analysis Center. World Policy Analysis Center, UCLA Fielding School of Public Health, Los Angeles. https://www.worldpolicycenter.org/.

World Values Survey. 2022. "Wave 7 2017–2022." World Values Survey, Vienna. https://www.worldvaluessurvey.org/WVSContents.jsp.

المراجع المتوفرة باللغة العربية

الصاحي، ه. 2020. "كورونا وتزايُد سياسات توطين الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجيّ". مبادرة الإصلاح العربي، باريس. https://www.arab-reform.net/ar/publication/كورونا-وتزايُد-سياسات-توطين-الوظائف-ف/ . تاريخ دخول الموقع: 16 كانون الثاني/يناير 2021.

اليوسف، م. ج. 2020. " الشباب الخليجي والمجتمع المدني في الصفوف الأمامية لمكافحة فيروس كورونا". معهد دول الخليج العربية في واشنطن. https://agsiw.org/ar/gulf-youth-and-civil-society-mobilize-to-fight-the-coronavirus-arabic/

منظمة العفو الدولية. 2020أ. " قطر: طرد العمال الأجانب بشكل غير قانوني أثناء تفشي وباء فيروس كوفيد-19". 15 نيسان/أبريل. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/04/2020/qatar-migrant-workers-illegally-pandemic-expelled-during-covid19/

منظمة العفو الدولية. 2020ب. "لبنان: يجب حماية عاملات المنازل الوافدات خلال تفشي وباء فيروس كوفيد-19". 14 نيسان/أبريل. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/04/2020/lebanon-migrant-domestic-workers-pandemic-must-be-protected-during-covid19/

الباروميتر العربي. 2019. "الباروميتر العربي، الدورة الخامسة (2018-2019)". https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/

الباروميتر العربي. 2020أ. "صحيفة وقائع: هل المواطنون العرب راضون عن النظام التعليمي؟" 13 كانون الثاني/يناير. https://www.arabbarometer.org/ar/2020/01/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%85%d8%b9%d9%84%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa%d9%8a-%d9%87%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8-%d8%b1%d8%a7%d8%b6/

الباروميتر العربي. 2020ب. "الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الأول (2020)". https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/

الباروميتر العربي. 2021. "الباروميتر العربي، الدورة السادسة، الجزء الثالث (2021)". https://www.arabbarometer.org/ar/survey-data/data-analysis-tool/

البوابة العربية للتنمية. 2020. "البوابة العربية للتنمية". https://arabdevelopmentportal.com/ar/node

بيغم، ر. 2020. " عاملات المنازل في الشرق الأوسط أكثر عرضة لسوء المعاملة في خضم أزمة فيروس كورونا المستجد". هيومن رايتس واتش، 6 نيسان/أبريل. https://www.hrw.org/news/04/07/04/2020/ar/340424

بلحاج، ف. وسليمان، آ. وكالي، م. 2021. "بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووجوب اتخاذ إجراءات جريئة لمناهضة العنف ضد المرأة". مدونات البنك الدولي، أصوات عربية، البنك الدولي، 10 كانون الأول/ديسمبر. https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/mena-must-take-bold-action-against-gender-based-violence-gbv

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. 2021. "بعد تجاوز ضحايا كورونا 500 طبيب وطبيبة: على الدولة إعلان الحداد على المدافعين عن أرواحنا ومضاعفة جهود حماية الفرق الطبية وتعويض تضحياتها". بيان صحفي، 3 أيار/مايو. https://eipr.org/press/2021/05/بعد-تجاوز-ضحايا-كورونا-500-طبيب-وطبيبة-على-الدولة-إعلان-الحداد-على-المدافعين-عن

وكالة أنباء الإمارات. 2020أ. " غرفة دبي تتبرع بـ 750,000 درهم دعمًا للأبحاث الطبية لمؤسسة الجليلة". 23 تشرين الثاني/نوفمبر. https://www.mediaoffice.ae/ar/news/2020/November/23-11/Dubai%20Chamber%20to%20support%20UAE%20medical%20research%20with%20donation%20to%20Al%20Jalila%20Foundation

فاعور، م. 2013. واقع التربية المواطنية في الدول العربية. واشنطن العاصمة: مركز مالكوم-كير كارنيغي للشرق الأوسط.

هيومن رايتس واتش. 2020. "قطر: وقف تصاريح الخروج المسيئة للعمال الوافدين". 20 كانون الثاني/يناير. هيومن رايتس واتش، واشنطن العاصمة.

منظمة العمل الدولية. 2020أ. "كوفيد-19: وقعُه على سوق العمل واستجابة السياسات العامة في الدول العربية". مذكرة موجزة ومجموعة من الأسئلة والأجوبة. منظمة العمل الدولية، جنيف.

منظمة العمل الدولية. 2020ب. "لبنان يتخذ أول خطوة أساسية نحو إلغاء نظام الكفالة". بيان صحفي، 10 أيلول/سبتمبر. منظمة العمل الدولية، بيروت. https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_755009/lang--ar/index.htm

منظمة العمل الدولية. 2021ب. "منظمة العمل الدولية تقول إن العاملين من المنزل بحاجة إلى حماية أفضل". خبر، 13 كانون الثاني/يناير. منظمة العمل الدولية، جنيف. https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_766228/lang--ar/index.htm

كفى عنف واستغلال. 2020. " بين وباء كورونا ووباء العنف الأسري: تقرير كفى لشهر آذار". كفى، بيروت.

كنّه، إ. 2020. "السودان: إدارة أزمة جائحة كوفيد-19 خلال الفترة الانتقالية". مبادرة الإصلاح العربي، باريس.

المندوبية السامية للتخطيط في المغرب. 2021. "تحليل حسب النوع الاجتماعي لتأثير جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر: ملخص النتائج الرئيسية". المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، الدار البيضاء. https://morocco.unwomen.org/sites/default/files/Field/2021/20Morocco/Documents/Publications%Office20%20FINAL%20AR%20Genre%20Analyse%HCP20Publi.pdf%2402

روش، م. 2020. "تحمل الوطأة العظمى: أثر فيروس كورونا على النساء في المسكن والمعمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". الباروميتر العربي، 23 تموز/يوليو. https://www.arabbarometer.org/ar/2021/07/%d8%aa%d8%88%d9%84%d9%a7%d8%-84%d9%85%%d9%b9%d8%84%d9%a7%d8%-a9%d8%a3%d8%b7-b1%ab%d8%a3%d8%-89%d9%85%d9%b8%8

Bieler, M., Bischoff, S., and Melches, O. 2020. "COVID-19: How to Integrate Crisis Management with Transformative Climate and Sustainability Action." GIZ, Bonn, Germany.

Bradshaw, C.J.A., Ehrlich, P.R., Beattie, A., Ceballos, G., Crist, E., Diamond, J., Dirzo, R., and others. 2021. "Underestimating the Challenges of Avoiding a Ghastly Future." *Frontiers in Conservation Science* 1: 615419.

Braverman, I. 2021. "Environmental Justice, Settler Colonialism, and More-than-Humans in the Occupied West Bank: An Introduction." *Environment and Planning E: Nature and Space* 4 (1): 3–27.

CEBC (Clean Energy Business Council). 2022. "Venture Capital and Private Equity for Clean Energy." Clean Energy Business Council, Dubai.

Celasun, O., Jaumotte, F., and Spilimbergo A. 2021. "What COVID-19 Can Teach Us About Mitigating Climate Change." *IMF Blog*. https://blogs.imf.org/2021/07/09/what-covid-19-can-teach-us-about-mitigating-climate-change/.

Climate Action Tracker. 2020. *A Government Roadmap for Addressing the Climate and Post COVID-19 Economic Crises*. Berlin: Climate Analytics and New Climate Institute.

Connolly, W. 2017. *Facing the Planetary: Entangled Humanism and the Politics of Swarming*. Durham, NC: Duke University Press.

Cooke, B., Anchukaitis, K. J., Touchan, R., Meko, D. M., and Cook, E. R. 2016. "Spatiotemporal Drought Variability in the Mediterranean over the Last 900 Years." *JGR Atmospheres* 121 (5): 2060–2074.

Cox, A., Prag, A., and Piccolo, A. 2020. "Making the Green Recovery Work for Jobs, Income and Growth." OECD Policy Brief.

Daily, G. C., and Ehrlich, P. R. 1996. "Global Change and Human Susceptibility to Disease." *Annual Review of Energy and the Environment* 21: 125–144.

Daszak, P., das Neves, C., Amuasi, J., Hayman, D., Kuiken, T., Roche, B., Zambrana-Torrelio, C., and others. 2020. *Workshop Report on Biodiversity and Pandemics of the Intergovernmental Platform on Biodiversity and Ecosystem Services*. Bonn: IPBES Secretariat.

Dawoud, M. A., Alaswad, S. O., Ewea, H. A., and Dawoud, R. M. 2020. "Towards Sustainable Desalination Industry in Arab Region: Challenges and Opportunities." Desalination and Water Treatment 193: 1–10. https://doi.org/10.5004/dwt.2020.25686.

Devarajan, S., and Ianchovichina, E. 2017. "A Broken Social Contract, Not High Inequality, Led to the Arab Spring." *Review of Income and Wealth* 64 (S1): 5–25.

Dobson, A. P., Pimm, S. L., Hannah, L., Kaufman, L., Ahumada, J. A., Ando, A. W., Bernstein, A., and others. 2020. "Ecology and Economics for Pandemic Prevention." *Science* 369: 379–381.

El-Haddad, A. 2021. "Has the 'Unsocial' Social Contract Perished in the Middle East?" Bonn, Germany: German Development Institute.

البنك الدولي. 2020. " جائحة كورونا: صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات". البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

البنك الدولي. 2021ب. "تلقيح اللاجئين: الدروس المستفادة من حملة التلقيح الشاملة في لبنان". البنك الدولي، واشنطن العاصمة. https://www.albankaldawli.org/ar/news/vaccinating-refugees-lessons-/18/06/2021/feature from-the-inclusive-lebanon-vaccine-roll-out-experience

مركز World للسياسات. 2020. "النوع الاجتماعي". مركز وورلد لتحليل السياسات. مركز وورلد لتحليل السياسات، كلية فيلدينغ للصحة العامة في جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس، لوس أنجلوس. https://www.worldpolicycenter.org/. https://www.worldpolicycenter.org

الفصل السادس

Agrawala, S., Dussaux, D., and Monti, N. 2020. "What Policies for Greening the Crisis Response and Economic Recovery?" OECD Environment Working Papers. OECD Publishing, Paris. https://www.oecd.org/finance/what-policies-for-greening-the-crisis-response-and-economic-recovery-c50f186f-en.htm.

Al-Saidi, M., Das, P., and Saadaoui, I. 2021. "Circular Economy in Basic Supply: Framing the Approach for the Water and Food Sectors of the Gulf Cooperation Council Countries." *Sustainable Production and Consumption* 27: 1273–1285. https://doi.org/10.1016/j.spc.2021.03.004.

Al-Saidi, M., and Dehnavi, S. 2021. "Toward a Circular Economy in the MENA Region: Insights from the Water—Food Nexus." In *Economic Development in the MENA Region*. Cham, Switzerland: Springer.

Alqaed, S., Mustafa, J., and Almehmadi, F. A. 2021. "Design and Energy Requirements of a Photovoltaic-Thermal Powered Water Desalination Plant for the Middle East." *International Journal of Environmental Research and Public Health* 18 (3): 1001. https://doi.org/10.3390/ijerph18031001.

Alston, P. 2019. "Climate Change and Poverty: Report of the Special Rapporteur on Extreme Poverty and Human Rights." Geneva: OHCHR (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights). https://digitallibrary.un.org/record/3810720?ln=en.

Anand, S., and Sen, A. 1994. *Sustainable Human Development*. New York: United Nations Development Programme.

Austin, K. F. 2020. "Degradation and Disease: Ecologically Unequal Exchanges Cultivate Emerging Pandemics." *World Development* 137: 105163.

Ban K.-M., and Verkooijen, P. 2019. "Time is Running Out to Stop the Forces Driving a New Climate Apartheid." *Devex Opinion*, 18 October. https://www.devex.com/news/opinion-time-is-running-out-to-stop-the-forces-driving-a-new-climate-apartheid-95841.

Belhaj, F., and Hoogeveen, J. 2020. "MENA: It Is Urgent to Rebuild the Social Contract for Post-COVID Recovery." https://blogs.worldbank.org/arabvoices/mena-urgent-rebuild-social-contract-post-covid-recovery. Accessed 29 October 2020.

Bennet, J. 2010. *Vibrant Matter: A Political Ecology of Things*. Durham, NC: Duke University Press.

d9%-b3%d8%88%d9%b1%8a%d8%d9%81%d9%
d8 %86 %d9 %88 %d9 %b1%d8 %88 %d9 %83 %
/84%d9%b9%d8%-a7%

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2018. العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الهجرة الدولية في العراق. 2020. "أثر فيروس كورونا على التماسك المجتمعي في العراق". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الهجرة الدولية في العراق، بيروت. https://www.undp.org/ar/iraq/publications/أثر-فيروس-كورونا-على-التماسك-المجتمعي-في-العراق

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2021أ. "بدء أول تطعيمات ضد فيروس كورونا COVID-19 للاجئين في الأردن". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف. https://www.unhcr.org/jo/ar-14491-بدء-أول-تطعيمات-ضد-فيروس-كورونا-covid-19-للاج.html

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2021ب. "اللاجئون يبدأون بالحصول على التطعيمات ضد فيروس كورونا في الأردن". خبر صحفي، 14 كانون الثاني/يناير. https://www.unhcr.org/ar/news/press/60002d154/1/2021/html.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2022. "المفوضية ترحب بالتقدم المحرز في مجال إدراج اللاجئين في خطط التطعيم رغم عدم المساواة في طرحها". بيان صحفي، 2 آذار/مارس. https://www.unhcr.org/ar/news/press/621fcd2b4/3/2022/html.

اليونيسف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة). 2019. "جيل 2030 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاستثمار في الأطفال والشباب اليوم لضمان منطقة مزدهرة في المستقبل". اليونيسف، نيويورك.

اليونيسف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة). 2020. تأثير "كوفيد-19" على الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". اليونيسف، نيويورك.

الأمم المتحدة. 2020ب. "استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/ الدول العربية". الأمم المتحدة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020ب. "أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" والتمكين الاقتصادي للمرأة: توصيات سياسة تعزيز تعافي الأردن". هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020ج. "التقييم السريع لأثر تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على النساء المستضعفات في الأردن". هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020د. "تأثيرات جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية من خلال عدسة منظمات المجتمع المدني النسائية". هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك. https://jordan.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Jordan/Images/%20Women%20and%20COVID-19%20pdf.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020ه. "فيروس كوفيد-19 وتوفير الخدمات الأساسية للناجيات من العنف ضد النساء والفتيات – لمحة من الدول العربية". هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى البحوث الاقتصادية. 2020. "دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي – تقدم المرأة في الدول العربية 2020". هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك.

منظمة الصحة العالمية. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. 2020

Levy, J., Brandon, C., and Studart, R. 2020. "Designing the COVID-19 Recovery for a Safe and More Resilient World." World Resources Institute, Washington, DC.

Loschi, C. 2019. "Local Mobilisations and the Formation of Environmental Networks in a Democratizing Tunisia." *Social Movement Studies* 18 (1): 93–112.

Malik, C. 2021. "Locust Swarms Pose New Threat to Middle East and Africa's Food Security." *Arab News*, 5 February. https://www.arabnews.com/node/1804536/middle-east.

MedECC. 2020. *Climate and Environmental Change in the Mediterranean Basin: Current Situation and Risks for the Future.* First Mediterranean Assessment Report. Marseille, France: Union for the Mediterranean, Plan Bleu, UNEP/MAP.

Michel, D., and Yacoubian, M. 2013. "Sustaining the Spring: Economic Challenges, Environmental Risks, and Green Growth." In C. E. Werrell and F. Femia, eds., *The Arab Spring and Climate Change: A Climate and Security Correlations Series*. Washington, DC: Center for American Progress, Stimson, and The Center for Climate and Security.

Ogema, N. M., and Broom, F. 2020. "Famine Risk for Millions in Second Locust Wave." 28 May, SciDev.Net, Phys.org. https://phys.org/news/2020–05-famine-millions-locust.html.

O'Brien, K., Hayward, B., and Berkes, F. 2009. "Rethinking Social Contracts: Building Resilience in a Changing Climate." *Ecology and Society* 14 (2): 12.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2020. *The Inequalities-Environment Nexus: Towards a People-centred Green Transition*. Paris: OECD Publishing.

Onodera, H., Lefort, B., Maiche, K., and Laine, S. 2020. "Dynamics of Engagement among Youth in Arab Mediterranean Countries." *The Journal of North African Studies* 25 (2): 280–303.

Phillips, C., Caldas, A., Cleetus, R., Dahl, K. A., Declet-Barreto, J., Licker, R., Merner, L. D., and others. 2020. "Compound Climate Risks in the COVID-19 Pandemic." *Nature Climate Change* 10: 586–588.

Quatrini, S. 2021. "Challenges and Opportunities to Scale up Sustainable Finance after the COVID-19 Crisis: Lessons and Promising Innovations from Science and Practice." *Ecosystem Services* 48: 101240.

Qureshi, A. S. 2020. "Challenges and Prospects of Using Treated Wastewater to Manage Water Scarcity Crises in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries." *Water* 12 (7): 1971. https://doi.org/10.3390/w12071971.

Roe, D., Dickman, A., Kock, R., Milner-Gulland, E. J., Rihoy, E., and Sas-Rolfes, M. 2020. "Beyond Banning Wildlife Trade: COVID-19, Conservation and Development." *World Development* 136: 105121.

Saghir, J. 2020. "Climate Change and Conflicts in the Middle East and North Africa." Working Paper. American University, Beirut.

Schmidt, R. C. 2021. "Are There Similarities between the Corona and the Climate Crisis?" *Journal*

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2022. *Sixth Assessment Report (AR6) Working Group II on Impacts, Adaptation and Vulnerability*. Geneva: IPCC.

IRENA (International Renewable Energy Agency). 2020. *Green Hydrogen: A Guide to Policy Making*. IRENA, Abu Dhabi, UAE.

IRENA (International Renewable Energy Agency). 2021. *Net Zero by 2050: A Roadmap for the Global Energy Sector*. IRENA, Abu Dhabi, UAE.

Islam, S., and Winkel, J. 2017. "Climate Change and Social Inequality." DESA Working Paper 152, United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York. https://www.un.org/esa/desa/papers/2017/wp152_2017.pdf.

Kempf, I., and Hujo, K. 2022. "Why Recent Crises and SDG Implementation Demand a New Eco-Social Contract." In A. Antoniades, S. Alexander, S. Antonarakis and I. Kempf, eds., *Financial Crises, Poverty and Environmental Sustainability: Challenges in the Context of the SDGs and Covid-19 Recovery*. Cham, Switzerland: Springer.

Khoday, K. 2012. "Sustainable Development as Freedom: Climate Change, Environment and the Arab Uprisings." Background Paper for the Arab Development Challenges Report, UNDP Regional Center, Cairo.

Khoday, K. 2019. "Climate Change, Peace and Security." United Nations Development Programme, 31 October. https://medium.com/@UNDPArabStates/climate-change-peace-and-security-f5a290b6d28c.

Khoday, K. 2020. "Rethinking Development in an Era of Planetary Transformation." Occasional Paper 1 for the 2020 Human Development Report. Human Development Report Office, United Nations Development Programme, New York.

Khoday, K. 2021. *Rethinking Nature, Crisis and Complexity after the Pandemic*. Development Future Series, UNDP, New York.

Khoday, K., and Gitonga, S. 2018. "Decarbonizing Development." 3 December. UNDP, New York. https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/ourperspective/ourperspectivearticles/2018/decarbonizing-development-in-the-middle-east.html.

Kumar, A., Burston, J., and Karliner, J. 2020. "The Deadly Link between COVID-19 and Air Pollution." 15 April. World Economic Forum, Davos, Switzerland. https://www.weforum.org/agenda/2020/04/the-deadly-link-between-covid-19-and-air-pollution/.

Larbi, L. 2016. "Rewriting the Arab Social Contract: Toward Inclusive Development and Politics in the Arab World." Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.

Latour, B. 2017. *Facing Gaia*. Cambridge, UK: Polity Press.

Lehne, S. 2021. "What the COVID-19 Pandemic Tells Us About Climate Change and Diplomacy." Carnegie Europe, 26 October. https://carnegieeurope.eu/2021/10/26/what-covid-19-pandemic-tells-us-about-climate-change-and-diplomacy-pub-85643.

El-Naggar, S., and El-Sayed, A. 2005. "The Geography of Economic Resources and Its relationship to Poverty in Arab Countries: Comparative Indicators with Developed and Developing Countries." In A. El-Naggar, ed., *Poverty in the Arab World*. Cairo, Egypt: Centre for Political and Strategic Studies.

El-Zein, A., Jabbour, S., Tekce, B., Zurayk, H., Nuwayhid, I., Khawaja, M., Tell, T., and others. 2014. "Health and Ecological Sustainability in the Arab World: A Matter of Survival." *The Lancet* 383: 458–476.

FAO (Food and Agriculture of the United Nations). 2021. *Desert Locust Crisis Appeal*. Rome: FAO.

Flack, J., and Mitchell, M. 2020. "Uncertain Times." *American Scientist* (November–December): 372–373.

Folke, C. 2016. "Resilience." *Oxford Research Encyclopedia of Environmental Science*.

Folke, C., Carpenter, S. R., Walker, B., Scheffer, M., Elmqvist, T., Gunderson, L., and Holling, C. S. 2004. "Regime Shifts, Resilience, and Biodiversity in Ecosystem Management." *Annual Review of Ecology, Evolution and Systematics* 35: 557–581.

Folke, C., Polasky, S., Rockstrom, J., Galaz, V., Westley, F., Lamont, M., Scheffer, M., and others. 2021. "Our Future in the Anthropocene Biosphere: Global Sustainability and Resilient Societies. *Ambio* 50: 834–869.

Hendershot, J. N., Smith, J. R., Anderson, C. B., Letten, A. D., Frishkoff, L. O., Zook, J. R., Fukami, T., and others. 2020. "Intensive Farming Drives Long-term Shifts in Community Composition." *Nature* 579: 393–396.

Hooper, D.U., Chapin, F. S., Ewel, J. J., Hector, A., Inchausti, P., Lavorel, S., Lawton, J. H., and others. 2005. "Effects of Biodiversity on Ecosystem Functioning: A Consensus of Current Knowledge." *Ecological Monographs* 75: 3–35.

Hughes, K. 2020. "Protector or Polluter? The Impact of COVID-19 on the Movement to End Plastic Waste." World Economic Forum, 6 May. https://www.weforum.org/agenda/2020/05/plastic-pollution-waste-pandemic-covid19-coronavirus-recycling-sustainability/.

Hujo, K. 2021. "A New Eco-Social Contract: Vital to Deliver the 2030 Agenda for Sustainable Development." Geneva: United Nations Office for Disaster Risk Reduction.

Ianchovichina, E. 2018. "Eruptions of Popular Anger: The Economics of the Arab Spring and Its Aftermath." Washington, DC: World Bank.

IBA (International Bar Association). 2014. *Achieving Justice and Human Rights in an Era of Climate Disruption*. London: IBA.

IEA (International Energy Agency). 2020. *World Energy Investment 2020*. Paris: IEA.

IPBES (Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services). 2019. *Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services*. Bonn, Germany: IPBES Secretariat. https://doi.org/10.5281/zenodo.3831673.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2020b. *The Impact of COVID-19 on the Water Scarce Arab Region*. Policy Brief 5. Beirut, Lebanon: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2020c. *Climate/SDG Debt Swap Mechanism*. Beirut, Lebanon: UN ESCWA. https://www.unescwa.org/publications/climatesdgs-debt-swap-mechanism.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia) and ILO (International Labour Organization). 2021. *Towards a Productive and Inclusive Path: Job Creation in the Arab Region*. Beirut, Lebanon: UN ESCWA and ILO. https://publications.unescwa.org/projects/jcar/sdgs/pdf/en/21-00024_Job%20Creation%20in%20the%20Arab%20Region_IDigital.pdf.

UNFCCC (United Nations Framework Convention on Climate Change). 2021. "Glasgow Climate Pact." UNFCCC, Bonn, Germany. https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-glasgow-climate-pact-key-outcomes-from-cop26.

UN-Habitat (United Nations Human Settlement Programme). 2015. *Guiding Principles for Climate City Planning Action*. Nairobi, Kenya: UN-Habitat. https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/English%20Publication.pdf.

WHO (World Health Organization). 2019. *Overview of Technologies for the Treatment of Infectious and Sharp Waste from Health Care Facilities*. Geneva: WHO.

Widge, V. 2021. "Debt for Climate Swaps: Are They Really a Good Idea, and What Are the Challenges?" *Devex*, 5 January. https://www.devex.com/news/opinion-debt-for-climate-swaps-are-they-really-a-good-idea-and-what-are-the-challenges-98842.

World Bank. 2018. *3 Big Ideas to Achieve Sustainable Cities and Communities*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2019. *Sand and Dust Storms in the Middle East and North Africa (MENA) Region: Sources, Costs, and Solutions*. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/sand-and-dust-storms-in-the-middle-east-and-north-africa-mena-region-sources-costs-and-solutions.

المراجع المتوفرة باللغة العربية

ألستون، ب. 2019. "تغير المناخ والفقر: تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان". جنيف. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. https://digitallibrary.un.org/record/3810720?ln=en.

فريد بلحاج ويوهانز هوجفين، 2020. "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعادة بناء العقد الاجتماعي ضروري لتحقيق التعافي بعد انقضاء جائحة كورونا". https://blogs.worldbank.org/arabvoices/mena-urgent-rebuild-social-contract-post-covid-recovery. تم الدخول إليه في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. 2019. "المسودة الأولية للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020". الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مونتريال، كيبيك. https://www.

UNDP (United Nations Development Programme). 2019b. *Energy for Crisis Recovery: Solar Solutions for Crisis-Affected Communities in the Arab Region*. Amman, Jordan: UNDP Regional Hub for Arab States.

UNDP (United Nations Development Programme). 2019c. *SDG Achievement in Crisis Contexts: Climate Change, Energy and Nature Based Solutions for Conflict Affected Communities in the Arab Region*. Amman, Jordan: UNDP Regional Hub for Arab States.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020a. *Human Development Report 2020: The Next Frontier: Human Development in the Anthropocene*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020b. *Guidelines for Sustainable Procurement of Healthcare Commodities and Services*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022. *New Threats to Human Security in the Anthropocene*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme) and RCREEE (Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency). 2019. *Arab Future Energy Index (AFEX) Report*. Cairo, Egypt: UNDP and RCREEE.

UNDP (United Nations Development Programme) and RCREEE (Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency). 2022. *Arab Future Energy Index (AFEX) Report*. Cairo, Egypt: UNDP and RCREEE.

UNEP (United Nations Environment Programme). 2020a. "Zoonotic Diseases Factsheet." UNEP, Nairobi.

UNEP (United Nations Environment Programme). 2020b. "COVID-19 Waste Management Factsheet." UNEP, Nairobi.

UNEP (United Nations Environment Programme) and FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). n.d. "The UN Decade of Ecosystem Restoration Strategy." Nairobi, Kenya: UNEP. https://www.decadeonrestoration.org/.

UNEP (United Nations Environment Programme) Finance Initiative. 2021. "Promoting Sustainable Finance and Climate Finance in the Arab Region." Nairobi, Kenya: UNEP.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2016a. *Arab Sustainable Development Report*. Beirut, Lebanon: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2016b. *Developing the Capacity of Member Countries to Address the Water and Energy Nexus for Achieving the SDGs, Regional Policy Toolkit*. Beirut, Lebanon: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2017. *Arab Climate Change Assessment Report*. Beirut, Lebanon: UN ESCWA.

UN ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for West Asia). 2020a. *Arab Sustainable Development Report*. Beirut, Lebanon: UN ESCWA.

of Environmental Studies and Sciences 11: 159–163. https://doi.org/10.1007/s13412-021-00666-5.

Scott, J. 2017. Against the Grain: A Deep History of the Earliest States. New Haven, CT: Yale University Press.

Singh, T., Atieh, M. A., Al-Ansari, T., Mohammad, A. W., and McKay, G. 2020. "The Role of Nanofluids and Renewable Energy in the Development of Sustainable Desalination Systems: A Review." *Water* 12 (7): 2002. https://doi.org/10.3390/w12072002.

Smith, D., and Krampe, F. 2019. "Climate Related Security Risks in the Middle East." In A. Jägerskog, M. Schulz, and A. Swai, eds. *Routledge Handbook on Middle East Security*. Abingdon, UK: Routledge Taylor & Francis Group.

Smith, D., Mobjörk, M., Krampe, F., and Eklöw, K. 2019. *Climate Security*. The Hague, Netherlands: Clingendael Institute.

Sole, R., and Santiago, E. 2019. *Viruses as Complex Adaptive Systems*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Sowers, J. L. 2020. *Environmental Activism in the Middle East: Prospects and Challenges*. Durham, N.C.: Humanities Futures, Franklin Humanities Institute, Duke University.

Stanley Center and E3G. 2019. *Global Financial Crisis and Climate Change: A Playbook for Action*. Washington, DC: Stanley Center for Peace and Security and E3G.

Steiner, A., and La Camera, F. 2020. "Turning the Page on the Age of Oil." *Euractiv*, 14 May. https://www.euractiv.com/section/development-policy/opinion/turning-the-page-on-the-age-of-oil/.

Tilman, D., Isbell, F., and Cowles, J. M. 2014. "Biodiversity and Ecosystem Functioning." *Annual Review of Ecology, Evolution, and Systematics* 45: 471–493.

Trautner, B., Zintl, T., and Loewe, M. 2019. "The Social Contract: An Analytical Tool for Countries in the Middle East and North Africa (MENA) and Beyond." German Development Institute, Bonn.

UNCBD (United Nations Convention on Biodiversity). 2019. "Zero Draft of the Post-2020 Global Biodiversity Framework." UNCBD, Montreal, QC. https://www.cbd.int/conferences/post2020/post2020-prep-01/documents.

UNDP (United Nations Development Programme). 2013. *Water Governance in the Arab Region*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2018. *Climate Change Adaptation in the Arab States: Best Practices and Lessons Learned*. New York: UNDP. https://www.undp.org/publications/climate-change-adaptation-arab-states.

UNDP (United Nations Development Programme). 2019a. *Transformation Towards Sustainable and Resilient Societies: Ecosystem Resilience for SDG Achievement and Human Security in the Arab Region*. Amman, Jordan: UNDP Regional Hub for Arab States.

/01-prep-post2020/cbd.int/conferences/post2020
.documents

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2013. حوكمة المياه في المنطقة العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2020ب. "صحيفة وقائع لإدارة النفايات المتعلقة بكوفيد-19". برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. بدون تاريخ. "عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي". نيروبي، كينيا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. https://www.decadeonrestoration.org/.

مبادرة التمويل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2021. "تعزيز التمويل المستدام وتمويل الأنشطة المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية". نيروبي، كينيا: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2016أ. التقرير العربي للتنمية المستدامة. بيروت، لبنان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2016ب. تنمية قدرة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لمعالجة الترابط بين المياه والطاقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: أداة السياسات الإقليمية. بيروت، لبنان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2017. التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ. بيروت، لبنان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2020أ. التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ. بيروت، لبنان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2020ب. آثار جائحة كوفيد-19 على المنطقة العربية الشحيحة بالمياه. موجز السياسات 5. بيروت، لبنان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2020ج. مقايضة الديون بالعمل المناخي. بيروت، لبنان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. https://www.unescwa.org/publications/climatesdgs-debt-swap-mechanism.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية. 2021. نحو مسار منتج وشامل: استحداث فرص العمل في المنطقة العربية. بيروت، لبنان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية. https://publications.unescwa.org/projects/jcar/sdgs/pdf/20%20the%20in%20Creation%Job_00024-21/en.20Region_IDigital.pdf%Arab

موئل الأمم المتحدة. 2015. دليل الموجهات والإرشادات لتخطيط الأعمال والإجراءات المتعلقة بالمناخ على مستوى المدن. نيروبي. كينيا: موئل الأمم المتحدة. https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/20Publication.pdf%English.

منظمة الصحة العالمية. 2019. نظرة عامّة على التقنيّات المستخدمة لمعالجة النفايات المُعدِية والحادّة الناتجة عن مرافق الرعاية الصحيّة. جنيف: منظمة الصحة العالمية.

Devarajan, S., and Ianchovichina, E. 2017. "A Broken Social Contract, Not High Inequality, Led to the Arab Spring." *Review of Income and Wealth* 64 (S1): 5–25.

El-Haddad, A. 2021. "Has the 'Unsocial' Social Contract Perished in the Middle East?" Bonn, Germany: German Development Institute.

Folke, C., Polasky, S., Rockstrom, J., Galaz, V., Westley, F., Lamont, M., Scheffer, M., and others. 2021. "Our Future in the Anthropocene Biosphere: Global Sustainability and Resilient Societies. *Ambio* 50: 834–869.

Hujo, K. 2021. "A New Eco-Social Contract: Vital to Deliver the 2030 Agenda for Sustainable Development."Geneva: United Nations Office for Disaster Risk Reduction.

Ianchovichina, E. 2018. "Eruptions of Popular Anger: The Economics of the Arab Spring and Its Aftermath." Washington, DC: World Bank.

Kempf, I., and Hujo, K. 2022. "Why Recent Crises and SDG Implementation Demand a New Eco-Social Contract." In A. Antoniades, S. Alexander, S. Antonarakis and I. Kempf, eds., *Financial Crises, Poverty and Environmental Sustainability: Challenges in the Context of the SDGs and Covid-19 Recovery.* Cham, Switzerland: Springer.

Larbi, L. 2016. "Rewriting the Arab Social Contract: Toward Inclusive Development and Politics in the Arab World." Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.

O'Brien, K., Hayward, B., and Berkes, F. 2009. "Rethinking Social Contracts: Building Resilience in a Changing Climate." *Ecology and Society* 14 (2): 12.

Trautner, B., Zintl, T., and Loewe, M. 2019. "The Social Contract: An Analytical Tool for Countries in the Middle East and North Africa (MENA) and Beyond." German Development Institute, Bonn.

الفصل السابع

Belhaj, F., and Hoogeveen, J. 2020. "MENA: It Is Urgent to Rebuild the Social Contract for Post-COVID Recovery." https://blogs.worldbank.org/arabvoices/mena-urgent-rebuild-social-contract-post-covidrecovery. Accessed 29 October 2020.

تقرير التنمية الإنسانية العربية / 2022

الجداول الإحصائية ولوحات بيانات التنمية الإنسانية

ملاحظة: البيانات مستمدة من تقرير التنمية الإنسانية لعام 2020 وهي الأحدث للمنطقة العربية.

مؤشرات التنمية البشرية ومكوناتها

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بدولار عام 2017)	الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
	القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)			
	2019	2019	2019	2019	2019	2019	2018
تنمية بشرية مرتفعة جدًا							
31 الإمارات العربية المتحدة	0.890	78.0	14.3	12.1	67,462	-24	30
40 المملكة العربية السعودية	0.854	75.1	16.1	10.2	47,495	-16	40
42 البحرين	0.852	77.3	16.3	9.5	42,522	-12	41
45 قطر	0.848	80.2	12.0	9.7	ب92,418	-43	45
60 عمان	0.813	77.9	14.2	ج9.7	25,944	-5	56
64 الكويت	0.806	75.5	14.2	7.3	58,590	-51	62
تنمية بشرية مرتفعة							
91 الجزائر	0.748	76.9	14.6	د8.0	11,174	13	91
92 لبنان	0.744	78.9	11.3	ه8.7	14,655	-11	90
95 تونس	0.740	76.7	15.1	7.2	10,414	14	94
102 الأردن	0.729	74.5	ز11.4	د10.5	9,858	8	103
105 ليبيا	0.724	72.9	ه12.9	ج7.6	15,688	-29	106
115 دولة فلسطين	0.708	74.1	13.4	9.2	6,417	12	114
116 مصر	0.707	72.0	13.3	د7.4	11,466	-14	117
تنمية بشرية متوسطة							
121 المغرب	0.686	76.7	13.7	د5.6	7,368	1	121
123 العراق	0.674	70.6	ز11.3	ج7.3	10,801	-16	123
151 الجمهورية العربية السورية	0.567	72.7	ج8.9	ه5.1	ب3,613	2	152
156 جزر القمر	0.554	64.3	11.2	ه5.1	3,099	5	154
تنمية بشرية منخفضة							
157 موريتانيا	0.546	64.9	8.6	د4.7	5,135	-21	157
166 جيبوتي	0.524	67.1	ج6.8	ه4.1	5,689	-34	166
170 السودان	0.510	65.3	ج7.9	د3.8	3,829	-18	171
179 اليمن	0.470	66.1	ج8.8	د3.2	ب1,594	2	179
الأراضي أو البلدان الأخرى							
الصومال	..	57.4	..	..	..	..	..
الدول العربية	0.705	72.1	12.1	7.3	14,869	–	–
البلدان النامية	0.689	71.3	12.2	7.5	10,583	–	–
العالم	**0.737**	**72.8**	**12.7**	**8.5**	**16,734**	**–**	**–**

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ بيانات عام 2019 أو آخر البيانات المتوفرة.

ب لحساب دليل التنمية البشرية، اعتبر الحد الأقصى لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 75,000 دولار

ج تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNESCO Institute for Statistics (2020)

د تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونيسف للفترة 2006-2019.

ه بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان

و بالاستناد إلى إسقاطات من Lee and Barro 2018.

ز مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى إسقاطات من Barro and Lee (2018).

ح تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح الديمغرافية والصحية التي أجرتها شركة ICF Macro للفترة 2006-2019

ط تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من World Bank (2020a); United Nations Statistics division (2020b) ومعدلات النمو المتوقعة من UNESCWA (2020).

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf

العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفيات المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة حياته.

العدد المتوقع لسنوات الدراسة: عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتمّها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياته.

متوسط سنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر، محسوبًا بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: مجموع الدخل في اقتصاد معين، وهو حصيلة قيمة الإنتاج وملكية عوامل الإنتاج، تُطرح منها المداخيل التي تنفق على استخدام عوامل الإنتاج التي تملكها اقتصادات العالم الأخرى، وتحوّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دوليًا على أساس معدلات تعادل القوة الشرائية وتقسم على عدد السكان في منتصف السنة.

الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية: الفارق بين الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والترتيب حسب دليل التنمية البشرية، وتشير القيمة السلبية إلى أن ترتيب البلد حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أفضل من ترتيبه حسب دليل التنمية البشرية.

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018: الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018، وقد استند في حسابه إلى أحدث البيانات المنقحة والمتاحة في عام 2020 والمستخدمة في قياس دليل التنمية البشرية لعام 2019.

مصادر البيانات

العمودان 1 و7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA (2019a), UNESCO Institute for Statistics (2020), United Nations Statistics Division (2020b), and IMF (2018) World Bank (2020a), Barro and Lee (2020).

العمود 2: UNDESA (2019a).

العمود 3: UNESCO Institute for Statistics (2020)، المسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro، المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونيسف؛ OECD (2019b).

العمود 4: UNESCO Institute for Statistics (2020), Barro and Lee (2018)، المسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro، المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونيسف؛ OECD (2019b).

العمود 5: World Bank (2020a), IMF (2020), United Nations Statistics Division (2020b)

العمود 6: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 1 و5.

الجدول 2

اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1990–2019

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية (القيمة)				التغيير في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية)			
		1990	2000	2010	2019	2019[أ]-2014	2000-1990	2010-2001	2019-2010	2019-1990
تنمية بشرية مرتفعة جدًا										
31	الإمارات العربية المتحدة	0.723	0.782	0.820	0.890	6	0.79	0.48	0.91	0.72
40	المملكة العربية السعودية	0.697	0.743	0.809	0.854	-4	0.64	0.85	0.60	0.70
42	البحرين	0.749	0.795	0.800	0.852	6	0.60	0.06	0.70	0.45
45	قطر	0.750	0.816	0.834	0.848	0	0.85	0.22	0.19	0.42
60	عمان	..	0.693	0.782	0.813	-3	..	1.22	0.43	..
64	الكويت	0.705	0.781	0.788	0.806	-5	1.03	0.09	0.25	0.46
تنمية بشرية مرتفعة										
91	الجزائر	0.572	0.637	0.721	0.748	0	1.08	1.25	0.41	0.93
92	لبنان	..	..	0.766	0.744	-6	..	..	-0.32	..
95	تونس	0.567	0.651	0.716	0.740	7	1.39	0.96	0.37	0.92
102	الأردن	0.625	0.711	0.737	0.729	-3	1.30	0.36	-0.12	0.53
105	ليبيا	0.724	0.780	0.798	0.724	-4	0.75	0.23	-1.08	0.00
115	دولة فلسطين	..	..	0.684	0.708	-6	..	..	0.38	..
116	مصر	0.548	0.613	0.668	0.707	1	1.13	0.86	0.63	0.88
تنمية بشرية متوسطة										
121	المغرب	0.457	0.529	0.616	0.686	2	1.47	1.53	1.20	1.41
123	العراق	0.560	0.595	0.636	0.674	4	0.61	0.67	0.65	0.64
151	الجمهورية العربية السورية	0.550	0.600	0.672	0.567	-2	0.87	1.14	-1.87	0.11
156	جزر القمر	..	0.465	0.521	0.554	-4	..	1.14	0.68	..
تنمية بشرية منخفضة										
157	موريتانيا	0.397	0.464	0.505	0.546	-2	1.57	0.85	0.87	1.10
166	جيبوتي	..	0.360	0.454	0.524	3	..	2.35	1.61	..
170	السودان	0.331	0.403	0.469	0.510	-5	1.99	1.53	0.94	1.50
179	اليمن	0.401	0.444	0.506	0.470	-16	1.02	1.32	-0.82	0.55
الأراضي أو البلدان الأخرى										
	الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	الدول العربية	0.556	0.614	0.676	0.705	–	1.00	0.97	0.47	0.82
	البلدان النامية	0.517	0.571	0.642	0.689	–	1.00	1.18	0.79	1.00
	العالم	**0.601**	**0.644**	**0.699**	**0.737**	**–**	**0.69**	**0.82**	**0.59**	**0.71**

ملحوظات

مقارنة قيمة دليل التنمية البشرية عبر السنوات وبين البلدان، يمكن استخدام هذا الجدول أو البيانات المستخلصة الواردة على الموقع http://hdr.undp.org/en/data، التي تبين الاتجاهات باستخدام بيانات متسقة.

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ تشير القيمة الإيجابية إلى تحسن في الترتيب.

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf

المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية: النمو السنوي البسيط لدليل التنمية البشرية خلال فترة زمنية محددة محسوبًا كمعدل النمو المركب السنوي.

مصادر البيانات

العمودان 1 و7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى **بيانات من الأعمدة 8-1:** حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA (2019a), UNESCO Institute for Statistics (2020), United Nations Statistics Division (2020b), World Bank (2020) (2020a), Barro and Lee (2018) and IMF.

العمود 9: حسابات بالاستناد إلى البيانات في العمودين 4 و8.

الأعمدة 10-13: حسابات بالاستناد إلى البيانات في الأعمدة 1 و2 و3 و8.

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية[ب]	معامل عدم المساواة بين البشر	عدم المساواة في العمر المتوقع	دليل العمر المتوقع معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في التعليم	دليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة	عدم المساواة في الدخل[أ]	دليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة	حصة الدخل (بالنسبة المئوية)			معامل جيني
	القيمة	القيمة	Overall loss (%)				(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	(بالنسبة المئوية)	القيمة	أفقر 40 في المئة من السكان	أغنى 10 في المئة من السكان	أغنى 1 في المئة من السكان	
	2019	2019	2019	2019	2019	2019	2020-2015[ج]	2019	2019[د]	2019	2019[د]	2019	2018-2010[هـ]	2018-2010[هـ]	2017-2010[هـ]	2018-2010
تنمية بشرية مرتفعة جدًا																
31 الإمارات العربية المتحدة	0.890	..	..	..	..	..	5.2	0.845	18.2	0.656	..	..	18.2	21.4	22.8	32.5
40 المملكة العربية السعودية	0.854	..	..	..	..	..	6.4	0.794	18.0	0.647	..	..	..	..	19.7	..
42 البحرين	0.852	..	..	..	..	..	5.5	0.833	22.7	0.594	..	..	..	..	18.0	..
45 قطر	0.848	..	..	..	..	..	5.7	0.874	11.8	0.581	..	..	..	..	29.0	..
60 عمان	0.813	0.706	13.2	0	12.9	6.7	0.831	11.9	0.633	20.1	0.671	..	..	..	19.5	..
64 الكويت	0.806	..	..	..	..	5.9	0.803	22.1	0.497	..	..	..	..	..	19.9	..
تنمية بشرية مرتفعة																
91 الجزائر	0.748	0.596	20.3	-2	19.7	14.1	0.752	33.7	0.445	11.4	0.631	23.1	20.3	22.9	9.7	27.6
92 لبنان	0.744	..	..	..	..	7.4	0.840	6.2	0.567	..	..	20.6	..	24.8	23.4	31.8
95 تونس	0.740	0.596	19.5	-1	18.9	9.0	0.794	30.7	0.458	16.9	0.583	20.1	25.6	10.7	32.8
102 الأردن	0.729	0.622	14.7	9	14.6	10.6	0.750	15.4	0.564	17.9	0.569	20.3	27.5	16.1	33.7
105 ليبيا	0.724	..	..	..	..	9.1	0.740	..	..	..	..	..	..	..	13.5	..
115 دولة فلسطين	0.708	0.613	13.4	16	13.4	12.0	0.732	11.6	0.599	16.6	0.524	19.2	25.2	15.8	33.7	
116 مصر	0.707	0.497	29.7	-9	28.7	11.6	0.707	38.1	0.383	36.5	0.455	21.8	26.9	15.8	31.5	
تنمية بشرية متوسطة																
121 المغرب	0.686	..	..	..	..	13.0	0.759	..	..	..	..	17.4	31.9	15.0	39.5	
123 العراق	0.674	0.541	19.7	2	19.4	15.9	0.655	29.7	0.392	12.7	0.618	21.9	23.7	22.0	29.5	
151 الجمهورية العربية السورية	0.567	..	..	..	..	13.0	0.705	..	..	..	..	..	..	14.7	..	
156 جزر القمر	0.554	0.303	45.3	-21	44.2	28.9	0.485	47.6	0.252	56.0	0.228	13.6	33.7	14.1	45.3	
تنمية بشرية منخفضة																
157 موريتانيا	0.546	0.371	32.1	-4	31.8	30.0	0.484	40.8	0.234	24.6	0.449	19.9	24.9	10.6	32.6	
166 جيبوتي	0.524	..	..	..	..	23.4	0.555	..	..	27.7	0.441	15.8	32.3	15.7	41.6	
170 السودان	0.510	0.333	34.7	-3	34.3	27.4	0.506	42.5	0.198	33.0	0.369	19.9	27.8	11.2	34.2	
179 اليمن	0.470	0.321	31.7	4	30.9	24.7	0.534	46.1	0.189	21.8	0.327	18.8	29.4	15.7	36.7	
الأراضي أو البلدان الأخرى																
الصومال	..	..	..	..	..	..	38.9	0.352	..	..	..	..	..	..	16.9	..
الدول العربية	0.705	0.531	24.7	–	24.3	15.0	0.681	32.5	0.391	25.4	0.563	20.7	26.6	15.8	–	
البلدان النامية	0.689	0.535	22.4	–	22.3	16.7	0.657	25.5	0.439	24.6	0.531	17.4	31.3	17.7	–	
العالم	**0.737**	**0.587**	**20.4**	**–**	**20.2**	**14.7**	**0.692**	**22.1**	**0.497**	**23.8**	**0.589**	**17.6**	**30.6**	**17.1**	**–**	

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ	قائمة المسوح المستخدمة لتقدير عوامل عدم المساواة متاحة على الموقع http://hdr.undp.org/en/composite/IHDI
ب	للبلدان التي شملها حساب دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة
ج	حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى جداول الحياة للفترة 2015-2020 من UNDESA 2019a.
د	بيانات عام 2019 أو آخر البيانات المتوفرة.
ه	آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf

دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة: دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية. وتتضمن الملاحظة الفنية 2 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf.

مجموع الخسارة: الفارق النسبي بين دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة ودليل التنمية البشرية.

الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية: الفارق في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة ودليل التنمية البشرية، وهو محسوب للبلدان التي شملها حساب الدليل معدلًا بعامل عدم المساواة.

معامل عدم المساواة بين البشر: متوسط أوجه عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية.

عدم المساواة في العمر المتوقع: عدم المساواة في توزيع العمر المتوقع بالاستناد إلى البيانات المستمدة من جداول الحياة المقدرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة.

دليل العمر المتوقع معدلًا بعامل عدم المساواة: دليل العمر المتوقع في دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة في توزيع العمر المتوقع بالاستناد إلى البيانات المستمدة من جداول الحياة الواردة في مصادر البيانات.

عدم المساواة في التعليم: عدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية المقدرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة.

دليل التعليم معدلًا بعامل عدم المساواة: دليل التعليم في دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية الواردة في مصادر البيانات.

عدم المساواة في الدخل: عدم المساواة في توزيع الدخل بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية المقدرة باستخدام دليل أتكينسون لعدم المساواة.

دليل الدخل معدلًا بعامل عدم المساواة: دليل الدخل في دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة في توزيع الدخل بالاستناد إلى البيانات المستمدة من مسوح الأسر المعيشية الواردة في مصادر البيانات.

حصة الدخل (%): نسبة حصة الدخل (أو الاستهلاك) التي تحصل عليها المجموعة المحددة من السكان.

حصة دخل أغنى 1 في المئة من السكان: حصة الدخل القومي، قبل اقتطاع الضريبة، لأغنى 1 في المئة من السكان. والدخل القومي قبل اقتطاع الضريبة هو مجموع مصادر الدخل الفردي التي يحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج والعمل ورأس المال قبل خضوعها لنظام الضرائب/التحويلات وبعد خضوعها لنظام معاشات التقاعد.

معامل جيني: قياس الفارق في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر المعيشية في بلد معين نسبة إلى التوزيع المتساوي التام. والنقطة صفر تشير إلى المساواة التامة، والنقطة 100 إلى انعدام المساواة.

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA (2019a)؛ UNESCO Institute for Statitstics (2020)؛ Unit-ed Nations Statistics Division (2020b)؛ World Bank (2020a)؛ Barro and Lee (2018)؛ IMF (2020).

العمود 2: حسابات المتوسط الهندسي للبيانات الواردة في دليل العمر المتوقع معدلًا بعامل عدم المساواة، ودليل التعليم معدلًا بعامل عدم المساواة، ودليل الدخل معدلًا بعامل عدم المساواة، باستخدام المنهجية المفصلة في الملاحظة الفنية 2 (https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf).

العمود 3: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 1 و2.

العمود 4: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة، وترتيب البلدان المصنفة حسب دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة.

العمود 5: المتوسط الحسابي لبيانات عدم المساواة في العمر المتوقع، وعدم المساواة في التعليم، وعدم المساواة في الدخل، باستخدام المنهجية المفصلة في الملاحظة الفنية 2.

العمود 6: حسابات بالاستناد إلى جداول الحياة الموجزة من UNDESA (2019).

العمود 7: حسابات بالاستناد إلى عدم المساواة في العمر المتوقع ودليل العمر المتوقع في دليل التنمية البشرية.

العمودان 8 و10: حسابات بالاستناد إلى بيانات من قاعدة بيانات دراسة الدخل في لكسمبرغ، وإحصاءات الاتحاد الأوروبي عن الدخل وظروف المعيشة، وقاعدة بيانات توزيع الدخل في العالم الصادرة عن البنك الدولي، ومركز دراسات التوزيع والعمل والشؤون الاجتماعية(CEDLAS) وقاعدة بيانات البنك الدولي الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Mac-ro، والمسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونيسف، باستخدام المنهجية المفصلة في الملاحظة الفنية 2.

العمود 9: حسابات بالاستناد إلى عدم المساواة في التعليم ودليل التعليم في دليل التنمية البشرية.

العمود 11: حسابات بالاستناد إلى عدم المساواة في الدخل ودليل الدخل في دليل التنمية البشرية.

الأعمدة 12 و13 و15: World Bank. (2020a).

العمود 14: World Inequality Database (2020)

الجدول 4

اتجاهات دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة، 2010–2019

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة		
		القيمة		
		2010	2015	2019
تنمية بشرية مرتفعة جدًا				
31	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..
40	المملكة العربية السعودية	..	..	..
42	البحرين	..	..	..
45	قطر	..	..	..
60	عمان	..	..	0.706
64	الكويت	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة				
91	الجزائر	..	..	0.596
92	لبنان	..	0.587	..
95	تونس	0.535	0.565	0.596
102	الأردن	0.595	0.609	0.622
105	ليبيا	..	..	..
115	دولة فلسطين	..	0.595	0.613
116	مصر	0.484	0.491	0.497
تنمية بشرية متوسطة				
121	المغرب	0.443	0.464	..
123	العراق	..	0.504	0.541
151	الجمهورية العربية السورية	0.532	0.42	..
156	جزر القمر	0.293	0.295	0.303
تنمية بشرية منخفضة				
157	موريتانيا	0.327	0.362	0.371
166	جيبوتي	0.285	0.326	..
170	السودان	..	..	0.333
179	اليمن	0.333	0.32	0.321
	الدول العربية	0.491	0.504	0.531
	البلدان النامية	0.474	0.504	0.535
	العالم	**0.534**	**0.561**	**0.587**

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

تعاريف

دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة: دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية. وتتضمن الملاحظة الفنية 2 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf.

مصادر البيانات

الأعمدة 1-3: حسابات المتوسط الهندسي للبيانات الواردة في دليل العمر المتوقع معدلاً بعامل عديم المساواة، ودليل التعليم معدلاً بعامل عدم المساواة، ودليل الدخل معدلاً بعامل عدم المساواة، باستخدام المنهجية المفصلة في الملاحظة الفنية 2 (https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf).

دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي		دليل التنمية البشرية (القيمة)		العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		العدد المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات)		متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات)		النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بدولار عام 2017)	
		القيمة	المجموعةب	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
		2019	2019	2019	2019	2019	2019	2019ج	2019ج	2019ج	2019ج	2019	2019
تنمية بشرية مرتفعة جدًا													
31	الإمارات العربية المتحدة	0.931	3	0.842	0.905	79.3	77.3	14.8	14.1	11.7 د	12.4 د	28,578	84,723 ه
40	المملكة العربية السعودية	0.896	5	0.791	0.883	76.8	73.9	16.0	16.2	9.8	10.5	16,512	70,181
42	البحرين	0.922	4	0.806	0.874	78.4	76.4	16.7	16.1	9.1	9.7	19,059	55,565
45	قطر	1.030	2	0.866	0.841	82.0	79.1	14.1	11.3	11.3	9.4	45,338	107,833 ه
60	عمان	0.936	3	0.768	0.821	80.3	76.1	15.0	13.7	10.6 د	9.4 د	7,959	35,201
64	الكويت	0.983	1	0.793	0.807	76.6	74.8	15.2	13.2	8.0	6.8	31,698	75,840 ه
تنمية بشرية مرتفعة													
91	الجزائر	0.858	5	0.671	0.782	78.1	75.7	14.8	14.4	7.7 و	8.3 و	3,296	18,891
92	لبنان	0.892	5	0.691	0.774	80.9	77.1	11.1	11.5	8.5 ز	8.9 ز	6,078	23,124
95	تونس	0.900	4	0.689	0.766	78.7	74.7	15.8	14.3	6.5	8.0	4,587	16,341
102	الأردن	0.875	5	0.664	0.758	76.3	72.8	11.6 ط	11.1 ط	10.3 ح	10.7 ح	3,324	16,234
105	ليبيا	0.976	1	0.713	0.731	76.0	70.1	13.1 ز	12.6 ز	8.5 ي	7.2 ي	9,249	21,999
115	دولة فلسطين	0.870	5	0.638	0.733	75.8	72.4	14.3	12.6	8.9	9.4	2,045	10,666
116	مصر	0.882	5	0.652	0.739	74.4	69.7	13.3	13.3	6.8 ح	8.1 ح	4,753	18,039
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	0.835	5	0.612	0.734	77.9	75.4	13.3	14.1	4.7 ح	6.6 ح	2,975	11,831
123	العراق	0.774	5	0.566	0.731	72.7	68.6	10.4 د	12.2 د	6.0 ه	8.6 ه	2,427	18,975
151	الجمهورية العربية السورية	0.829	5	0.492	0.593	78.1	67.9	8.9 ه	8.8 ه	4.6 ز	5.6 ز	989	6,225
156	جزر القمر	0.891	5	0.519	0.583	66.1	62.6	11.1	11.4	4.0 ز	6.0 ز	2,300	3,885
تنمية بشرية منخفضة													
157	موريتانيا	0.864	5	0.500	0.579	66.5	63.3	8.7	8.5	3.8 ح	5.6 ح	2,782	7,468
166	جيبوتي	..	..	..	..	69.4	65.1	6.7 ه	6.9 ه	..	..	4,151	7,077
170	السودان	0.860	5	0.466	0.542	67.2	63.5	7.7 ه	8.3 ه	3.3 ح	4.2 ح	1,981	5,679
179	اليمن	0.488	5	0.270	0.553	67.8	64.4	7.4 ه	10.2 ه	2.9 ح	5.1 ح	186	2,980
الأراضي أو البلدان الأخرى													
	الصومال	..	..	..	..	59.1	55.7	..	..	..	..	..	..
	الدول العربية	0.856	–	0.636	0.743	73.9	70.4	11.9	12.4	6.5	8.1	5,092	23,923
	البلدان النامية	0.919	–	0.659	0.717	73.4	69.3	12.2	12.3	6.9	8.3	6,923	14,136
	العالم	**0.943**	**–**	**0.714**	**0.757**	**75.0**	**70.6**	**12.7**	**12.7**	**8.1**	**9.2**	**12,063**	**21,323**

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ تمت الاستعانة بالتقديرات لعدم توفر بيانات الدخل المفصلة. وتتضمن التعاريف والملاحظة الفنية 3 تفاصيل عن كيفية حساب دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf

ب البلدان مصنفة في خمس مجموعات حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ حسب النوع الاجتماعي في دليل التنمية البشرية.

ج بيانات عام 2019 أو آخر البيانات المتوفرة

د تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNESCO Institute for Statistics (2020).

ه لحساب دليل التنمية البشرية للذكور، اعتبر الحد الأقصى للنصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي 75,000 دولار.

و تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونيسف للفترة 2006-2019.

ز بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان

ح بالاستناد إلى إسقاطات من Barro and Lee (2018).

ط تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات المسوح الديمغرافية والصحية التي أجرتها شركة ICF Macro للفترة 2006-2019.

ك تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى إسقاطات من Barro and Lee (2018).

تعاريف

دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي: نسبة قيمة دليل التنمية البشرية للإناث إلى قيمة دليل التنمية البشرية للذكور. وتتضمن الملاحظة الفنية 3 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf

مجموعات البلدان وفق دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي: تصنف البلدان في خمس مجموعات حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ حسب النوع الاجتماعي في دليل التنمية البشرية. وتضم المجموعة 1 البلدان التي تسجل مستوىً مرتفعًا من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق دون 2.5 في المئة)؛ والمجموعة 2 البلدان التي تسجل مستوىً مرتفعًا إلى متوسط من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 2.5 و5 في المئة)؛ والمجموعة 3 البلدان التي تسجل مستوىً متوسطًا من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 5 و7.5 في المئة)؛ والمجموعة 4 البلدان التي تسجل مستوىً متوسطًا إلى منخفض من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق بين 7.5 و10 في المئة)؛ والمجموعة 5 البلدان التي تسجل مستوىً منخفضًا من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية (انحراف مطلق فوق 10 في المئة.)

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf

العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفيات المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة حياته.

العدد المتوقع لسنوات الدراسة: عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتمّها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياته.

متوسط سنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر، محسوبًا بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة.

النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الإجمالي: يُحسب بالاستناد إلى نسبة راتب المرأة إلى راتب الرجل، وحصة كلٍّ من الجنسين من مجموع الناشطين اقتصاديًا، والدخل القومي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية لعام 2017). وتتضمن الملاحظة الفنية 3 تفاصيل عن كيفية الحساب https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 3 و4.

العمود 2: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 1.

العمودان 3 و4: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNESCO Institute for Statitstics (2019a)؛ UNDESA (2020)؛ World Bank (2018)؛ Barro and Lee (2020)؛ ILO (2020) and IMF (2020).

العمودان 5 و6: UNDESA. (2019a).

العمود 7 و8: UNESCO Institute for Statistics (2020)؛ المسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro؛ المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونيسف؛ OECD (2019b).

العمودان 9 و10: UNESCO Institute for Statistics (2020)؛ Barro and Lee (2018)؛ المسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro؛ المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونيسف؛ OECD (2019b).

العمودان 11 و12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من ILO (2020)؛ UNDESA (2019a)؛ World Bank (2020a)؛ United Nations Statistics Division (2020b)؛ IMF (2020).

اتجاهات دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي، 1995–2019

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية حسب الجنس					
		القيمة					
		1995	2000	2005	2010	2015	2019
تنمية بشرية مرتفعة جدًا							
31	الإمارات العربية المتحدة	0.952	..	..	..	0.935	0.931
40	المملكة العربية السعودية	..	0.834	0.879	0.875	0.876	0.896
42	البحرين	0.932	0.940	0.968	0.973	0.938	0.922
45	قطر	0.981	1.012	0.964	0.972	1.032	1.03
60	عمان	..	0.864	0.873	0.901	0.943	0.936
64	الكويت	0.940	0.960	0.984	0.972	0.977	0.983
تنمية بشرية مرتفعة							
91	الجزائر	..	0.777	0.801	0.830	0.854	0.858
92	لبنان	..	..	0.874	0.894	0.897	0.892
95	تونس	0.810	0.843	0.867	0.887	0.896	0.9
102	الأردن	0.806	0.843	0.835	0.855	0.859	0.875
105	ليبيا	..	0.936	0.967	1.009	0.964	0.976
115	دولة فلسطين	..	..	0.810	0.840	0.870	0.870
116	مصر	0.798	0.808	0.826	0.843	0.878	0.882
تنمية بشرية متوسطة							
121	المغرب	0.742	0.775	0.804	0.822	0.822	0.835
123	العراق	0.647	0.713	0.742	0.776	0.788	0.774
151	الجمهورية العربية السورية	0.795	0.821	0.815	0.854	0.816	0.829
156	جزر القمر	..	0.839	0.851	0.876	0.888	0.891
تنمية بشرية منخفضة							
157	موريتانيا	0.779	0.807	0.825	0.837	0.848	0.864
166	جيبوتي	..	..	..	..	..	..
170	السودان	..	..	0.804	0.822	0.847	0.860
179	اليمن	0.613	0.638	0.662	0.672	0.544	0.488
	الدول العربية	0.768	0.807	0.821	0.835	0.853	0.856
	البلدان النامية	0.852	0.866	0.881	0.900	0.916	0.919
	العالم	**0.905**	**0.913**	**0.921**	**0.932**	**0.940**	**0.943**

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

تعاريف

دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي: نسبة قيمة دليل التنمية البشرية للإناث إلى قيمة دليل التنمية البشرية للذكور. وتتضمن الملاحظة الفنية 3 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل (https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2020pdf.pdf).

مصادر البيانات

الأعمدة 1-6: حسابات المتوسط الهندسي للمؤشرات الثلاثية الأبعاد لكل جنس باستخدام المنهجية المفصلة في الملاحظة الفنية 3 (https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2020technicalnotesp-df.pdf).

دليل عدم المساواة حسب النوع الاجتماعي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل الفوارق بين الجنسين		الهدف 3.1	الهدف 3.7	الهدف 5.5	الهدف 4.4		الهدف 4.4	
				نسبة وفيات الأمهات	معدل الولادات للمراهقات	المقاعد في المجالس النيابية	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر)		معدل المشاركة في القوى العاملة[أ] (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	
		القيمة	الترتيب	عدد وفيات الأمهات لكل 100,000 مولود حي)	(عدد الولادات لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 15-19 سنة)	(النسبة المئوية التي تشغلها النساء)	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
		2019	2019			2019	2015-2019[ج]		2019	2019
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا									
31	الإمارات العربية المتحدة	0.079	18	3	6.5	50.0	76.0	81.0	52.4	93.4
40	المملكة العربية السعودية	0.252	56	17	7.3	19.9	64.8	72.4	22.1	78.4
42	البحرين	0.212	49	14	13.4	18.8	68.1	74.3	45.0	87.2
45	قطر	0.185	43	9	9.9	9.8	76.1	66.2	56.8	94.7
60	عمان	0.306	68	19	13.1	9.9	73.4	63.7	31.0	89.9
64	الكويت	0.242	53	12	8.2	4.6	56.6	49.1	49.7	87.5
	تنمية بشرية مرتفعة									
91	الجزائر	0.429	103	112	10.1	21.5	39.1 د	38.9 د	14.6	67.4
92	لبنان	0.411	96	29	14.5	4.7	54.3 د	55.6 د	22.9	71.4
95	تونس	0.296	65	43	7.8	22.6	42.4	54.6	23.8	69.4
102	الأردن	0.450	109	46	25.9	15.4	82.2 د	86.1 د	14.4	63.7
105	ليبيا	0.252	56	72	5.8	16.0	70.5 ز	45.1 ز	33.9	65.3
115	دولة فلسطين	..	..	27	52.8	..	63.5	64.9	17.7	69.5
116	مصر	0.449	108	37	53.8	14.9	73.5 د	72.5 د	21.9	70.9
	تنمية بشرية متوسطة									
121	المغرب	0.454	111	70	31.0	18.4	29.1 د	36.0 د	21.5	70.1
123	العراق	0.577	146	79	71.7	25.2	39.5	56.5	11.6	74.2
151	الجمهورية العربية السورية	0.482	122	31	38.6	13.2	37.1 د	43.4 د	14.4	74.1
156	جزر القمر	..	..	273	65.4	6.1	..	..	36.6	49.9
	تنمية بشرية منخفضة									
157	موريتانيا	0.634	151	766	71.0	20.3	12.7 د	25.0 د	28.9	63.1
166	جيبوتي	..	..	248	18.8	26.2	..	..	50.7	68.8
170	السودان	0.545	138	295	64.0	27.5	15.4 د	19.5 د	29.1	68.2
179	اليمن	0.795	162	164	60.4	1.0	19.9 د	36.9 د	5.8	70.2
	الأراضي أو البلدان الأخرى									
	الصومال	..	..	829	100.1	24.3	..	..	21.8	73.6
	الدول العربية	0.518	–	135	46.8	18.0	49.3	55.8	20.7	73.0
	البلدان النامية	0.463	–	224	47.2	22.7	53.0	62.3	45.6	75.7
	العالم	**0.436**	**–**	**204**	**43.3**	**24.6**	**61.0**	**68.3**	**47.2**	**74.2**

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية

ب البيانات هي تقديرات للمتوسطات السنوية للفترة 2015-2020.

ج آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة

د بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان

ه بالاستناد إلى إسقاطات من Barro and Lee (2018).

و تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونيسف للفترة 2006-2019.

ز تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى إسقاطات من Barro and Lee (2018)

تعاريف

دليل الفوارق حسب النوع الاجتماعي: دليل مركب يقيس الفارق في الإنجازات بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل. وتتضمن الملاحظة الفنية 4 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل https://hdr.undp.org/system/files/documents//hdr2020pdf.pdf

نسبة وفيات الأمهات: عدد الوفيات لأسباب مرتبطة بالحمل لكل 100,000 مولود حي.

معدل الولادات للمراهقات: عدد الولادات للنساء من الفئة العمرية 15-19 سنة لكل 1,000 امرأة من الفئة العمرية 15-19 سنة.

المقاعد في المجالس النيابية: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء من مجموع المقاعد في المجلس النيابي. وفي البلدان التي تعتمد نظامًا تشريعيًا من مجلسين، تحسب حصة المقاعد بالاستناد إلى عدد المقاعد في المجلسين.

السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل: نسبة السكان من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر الذين بلغوا مستوى من التعليم الثانوي (ولو لم يتمّوه).

معدل المشاركة في القوى العاملة: نسبة السكان في سن العمل (الفئة العمرية 15 سنة وأكثر) المنخرطين في سوق العمل، من عاملين أو باحثين عن عمل، من مجموع السكان في سن العمل.

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات الواردة في الأعمدة 3 إلى 9.

العمود 2: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 1.

العمود 3: WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and United Nations Population Division (2019).

العمود 4: UNDESA (2019a)

العمود 5: IPU (2020)

العمودان 6 و7: UNESCO Institute for Statistics (2020)؛ Barro and Lee (2018)

العمودان 8 و9: ILO (2020)

الحالة الصحية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الرضع الذين تغذوا حصريًا من الرضاعة الطبيعية	الرضع الذين لم يحصنوا ضد		سوء تغذية الأطفال	معدل الوفيات				معدل الوفيات الناجمة عن أمراض غير سارية		معدلات الإصابة		معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين	العمر المتوقع بصحة جيدة عند الولادة	نسبة الإنفاق الجاري على الصحة
		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 0-5 أشهر)	الخناق والشهاق والكزاز	الحصبة	التقزم (معتدل أو حاد)	الرضع	الأطفال دون الخامسة	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الملاريا	السل	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15-49)		
		2019-2010أ	2019	2019	(بالنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة) 2019-2010أ	2018	(عدد الوفيات لكل 1,000 مولود حي) 2018	بين البالغين (لكل 1,000 شخص) 2018		(عدد الوفيات لكل 100,000 شخص) 2016		(لكل 1000 شخص معرض للخطر) 2018	(لكل 100,000 من السكان) 2018		(بالسنوات) 2019	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2017
تنمية بشرية مرتفعة جدًا																
31	الإمارات العربية المتحدة	..	1	1	..	6.5	7.6	45	70	460.0	517.2	0.0	1.0	..	64.4	3.3
40	المملكة العربية السعودية	..	4	5	..	6.0	7.1	76	92	508.5	609.5	0.0	10.0	..	64.5	5.2
42	البحرين	..	1	1	..	6.1	7.1	56	72	430.1	449.5	..	11.0	..	66.6	4.7
45	قطر	29.3	1	1	..	5.8	6.8	32	41	425.5	488.2	..	31.0	..	66.3	2.6
60	عمان	23.2	1	1	11.4	9.8	11.4	63	101	404.6	528.8	0.0	5.9	0.2	64.8	3.8
64	الكويت	..	1	2	6.4	6.7	7.9	41	69	541.4	603.6	..	23.0	<0.1	70.3	5.3
تنمية بشرية مرتفعة																
91	الجزائر	25.4	4	20	11.7	20.1	23.5	81	103	430.7	462.8	0.0	69.0	<0.1	66.3	6.4
92	لبنان	..	4	18	..	6.4	7.4	53	76	516.4	635.7	..	11.0	<0.1	66.0	8.2
95	تونس	13.5	3	5	8.4	14.6	17.0	67	107	460.6	630.4	..	35.0	<0.1	67.4	7.2
102	الأردن	25.4	10	13	7.8	13.9	16.2	89	124	542.4	693.0	..	5.0	<0.1	68.0	8.1
105	ليبيا	..	26	27	38.1	10.2	12.0	99	180	567.9	766.0	..	40.0	0.2	65.3	..
115	دولة فلسطين	38.1	1	1	7.4	17.3	20.3	92	127	..	..	..	0.8	..	64.4	..
116	مصر	39.5	4	5	22.3	18.1	21.2	105	183	711.8	965.7	0.0	12.0	<0.1	62.5	5.3
تنمية بشرية متوسطة																
121	المغرب	35.0	1	1	15.1	19.2	22.4	62	72	483.8	580.1	0.0	99.0	<0.1	63.8	5.2
123	العراق	25.8	7	18	12.6	22.5	26.7	129	186	604.5	695.5	0.0	42.0	..	63.4	4.2
151	الجمهورية العربية السورية	42.6د	28	41	27.9	14.0	16.7	73	237	594.7	723.1	0.0	19.0	<0.1	63.9	..
156	جزر القمر	11.4	4	10	31.1	51.3	67.5	194	246	627.5	742.7	18.8	35.0	<0.1	60.3	7.4
تنمية بشرية منخفضة																
157	موريتانيا	40.3	11	22	22.8	51.5	75.7	176	218	635.9	669.1	39.4	93.0	0.2	62.2	4.4
166	جيبوتي	12.4	10	17	33.5	49.8	59.3	178	232	565.5	658.7	35.2	260.0	1.2	58.9	3.3
170	السودان	54.6	3	10	38.2	42.1	60.5	187	245	700.1	795.5	46.8	71.0	0.2	61.4	6.3
179	اليمن	9.7	19	33	46.4	42.9	55.0	175	220	819.7	951.6	45.8	48.0	<0.1	58.6	4.2د
الأراضي أو البلدان الأخرى																
	الصومال	5.3د	48	54	25.3د	76.6	121.5	269	325	624.7	666.9	37.1ب	262.0	0.1	51.5	..
	الدول العربية	32.2	9	16	23.4	25.8	33.2	109	153	606.3	730.7	..	47.0	0.1	63.1	4.9
	البلدان النامية	43.0	11	15	26.3	31.0	40.7	123	178	529.5	666.8	..	154.9	1.4	63.0	5.4
	العالم	**42.8**	**10**	**14**	**25.1**	**28.4**	**37.2**	**114**	**170**	**491.9**	**638.3**	**..**	**131.9**	**1.3**	**63.9**	**9.9**

الحالة الصحية

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ	آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة
ب	بيانات عام 2017
ج	0.1 أو أقل
د	بيانات لعام من 2007 إلى 2009.

تعاريف

الرضع الذين يتغذون حصريًا من الرضاعة الطبيعية: النسبة المئوية للأطفال من الفئة العمرية 0-5 أشهر الذين يتغذون حصرًا من حليب الأم في الساعات 24 السابقة للمسح.

الرضع الذين لم يحصَّنوا ضد الخناق والشهاق والكزاز: النسبة المئوية للأطفال الباقين على قيد الحياة الذين لم يتلقوا الجرعة الأولى من لقاح الخناق والكزاز والشهاق.

الرضع الذين لم يحصَّنوا ضد الحصبة: النسبة المئوية للأطفال الباقين على قيد الحياة الذين لم يتلقوا الجرعة الأولى من لقاح الحصبة.

سوء تغذية الأطفال (تقزم معتدل أو حاد): النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين لديهم أكثر من انحرافين معياريين دون متوسط الطول حسب العمر للسكان المرجعيين، وفقا لمعايير نمو الطفل الصادرة عن منظمة الصحة العالمية عام 2006.

معدل وفيات الرضع: احتمال الوفاة بين الولادة وعمر السنة بالتمام لكل 1000 مولود حي.

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة: احتمال الوفاة بين الولادة وعمر 5 سنوات بالتمام لكل 1000 مولود حي.

معدل وفيات البالغين: احتمال وفاة الأشخاص في سن 15 عامًا قبل بلوغ الستين لكل 1000 شخص.

معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض غير سارية: معدل الوفيات المعياري للعمر والناجم عن أمراض غير سارية كمتوسط مرجح لمعدلات الوفيات حسب العمر لكل 100000 شخص، حيث تكون النسب الترجيحية هي نسب الأشخاص في الفئات العمرية المقابلة من السكان المرجعيين حسب منظمة الصحة العالمية. تشمل الأمراض غير السارية أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة.

معدلات الإصابة بالملاريا: عدد حالات الملاريا لكل 1000 شخص معرض للخطر. الأشخاص المعرضون للخطر هم أولئك الذين يعيشون في منطقة ينتقل فيها الملاريا.

معدلات الإصابة بالسل: العدد التقديري لحالات السل الجديدة والمعاودة بجميع أشكالها، بما في ذلك الحالات لدى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، لكل 100000 شخص.

معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين: النسبة المئوية للسكان في الفئة العمرية 15-49 المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

متوسط العمر المتوقع بصحة جيدة عند الولادة: متوسط عدد السنوات التي يتوقعها أن يعيشها الشخص بصحة كاملة مع مراعاة السنوات التي يعيشها بصحة أقل من كاملة بسبب المرض والإصابة.

نسبة الإنفاق الجاري على الصحة: النسبة المئوية للإنفاق على سلع وخدمات الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء النفقات الصحية الرأسمالية مثل المباني والآلات وتكنولوجيا المعلومات ومخزونات اللقاحات لحالات الطوارئ أو تفشي المرض.

مصادر البيانات

العمود 1: United Nations Children's Fund, division of data re- search and Policy (2020). Global UNiCeF Global data- bases: infant and Young Child Feeding: exclusive breast- feeding, Predominant breastfeeding, New York, July 2020. تاريخ زيارة الموقع: 25 آب/أغسطس 2020.

العمودان 2 و3: WHO (World Health Organization) and UNICEF (United Nations Children's Fund) (2020). Estimates of national routine immunization coverage, 2019 revision (completed July 2020). https://data.unicef.org/topic/child-health/immuniza- tion/. تاريخ زيارة الموقع: 26 آب/أغسطس 2020

العمود 4: UNICEF (United Nations Children's Fund), WHO (World Health Organization) and World Bank (2020). Joint Child Malnutrition Estimates Expanded Database: Stunting. July 2020 edition. New York. https://data.unicef.org/topic/nu- trition/malnutrition/. تاريخ زيارة الموقع: 26 آب/أغسطس 2020.

العمودان 5 و6: UN Inter-agency Group for Child Mortality Esti- mation (2019). Child mortality estimates. www.childmortality. org. تاريخ زيارة الموقع: 26 آب/أغسطس 2020.

الأعمدة 7 و8 و13 و15: World Bank (2020a). World Develop- ment Indicators database. Washington, DC. http://data. worldbank.org. تاريخ زيارة الموقع: 22 تموز/يوليو 2020.

العمودان 9 و10: WHO (World Health Organization) (2018). Global Health Observatory. https://apps.who.int/gho/data/ view.main.2490. تاريخ زيارة الموقع: 26 آب/أغسطس 2020.

العمودان 11 و12: United Nations Statistics Division (2020a). Global SDG Indicators Database. https://unstats.un.org/ sdgs/indicators/database/. تاريخ زيارة الموقع: 21 تموز/يوليو 2020.

العمود 14: Institute for Health Metrics and Evaluation (IHME),2020. Global Burden of Disease Collaborative Net- work. Global Burden of Disease Study 2019 (GBD 2019) Disability-Adjusted Life Years and Healthy Life Expectancy 1990-2019. Seattle, United States. Accessed 30 October 2020.

الإنجازات في التعليم

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهدف 4.6	الهدف 4.6		الهدف 4.6	الهدف 4.4	الهدف 4.2	الهدف 4.1	الهدف 4.1	الهدف 4.3		الهدف 8.1	
		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة				السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	النسبة الإجمالية للالتحاق				معدلات التسرب من التعليم الابتدائي	معدل مواصلة التعليم حتى آخر صف من التعليم الثانوي العام الأدنى	الإنفاق العام على التعليم
		البالغون (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 وأكثر)	الشباب (بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15-24)				بالتعليم ما قبل الابتدائي	بالتعليم الابتدائي	بالتعليم الثانوي	بالتعاليم الجامعي			
		الإناث	الذكور			(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 25 وأكثر)	(بالنسبة المئوية من الأطفال بعمر ما قبل المدرسة)	(بالنسبة المئوية من السكان بعمر التعليم الابتدائي)	(بالنسبة المئوية من السكان بعمر التعليم الثانوي)	(بالنسبة المئوية من السكان بعمر التعليم الجامعي)	(بالنسبة المئوية مجموع طلاب التعليم الابتدائي)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
		2018-2008	2018-2008	2018-2008		2019-2015	2019-2014	2019-2014	2019-2014	2019-2014	2018-2008	2018-2008	2018-2013
تنمية بشرية مرتفعة جدًا													
31	الإمارات العربية المتحدة	93.2	99.1	99.6		78.9	78	108	105	..	8.0	97	..
40	المملكة العربية السعودية	95.3	99.3	99.3		68.8	21	100	110	68	30.4	81	..
42	البحرين	97.5	99.3	100.0		72.3	54	99	99	50	2.8	98	2.3
45	قطر	93.5	96.1	94.1		68.2	60	104	..	18	3.8	97	2.9
60	عمان	95.7	99.0	98.4		66.6	52	103	107	38	1.9	98	5.0
64	الكويت	96.1	99.5	98.8		51.5	62	92	98	54	7.2	94	..
تنمية بشرية مرتفعة													
91	الجزائر	81.4	97.3	97.6		38.9 ب	..	110	..	51	3.7	77	..
92	لبنان	95.1	99.8	99.7		54.9 د	..	..	..	..	14.5	83	2.4
95	تونس	79.0	95.8	96.6		44.9	45	115	93	32	5.8	79	6.6
102	الأردن	98.2	99.5	99.2		84.2 ج	27	81	63	34	4.1	86	3.6
105	ليبيا	..	..	..		57.5 e	..	..	..	..	..	..	..
115	دولة فلسطين	97.2	99.4	99.3		64.2	56	99	89	44	1.1	85	5.3
116	مصر	71.2	86.8	89.5		73.0 ج	29	106	88	35	3.0	92	..
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	73.8	97.4	98.0		32.4 ج	51	114	80	36	7.0	79	..
123	العراق	85.6	92.1	94.9		48.0	..	..	..	..	..	..	..
151	الجمهورية العربية السورية	..	..	..		41.0 ج	..	..	..	40	6.8	10	..
156	جزر القمر	58.8	78.3	78.2		..	22	100	59	9	29.1	67	2.5
تنمية بشرية منخفضة													
157	موريتانيا	53.5	56.8	70.9		19.0 ج	10	100	37	5	35.1	72	2.6
166	جيبوتي	..	..	..		..	9	75	52	..	15.6	86	5.6
170	السودان	60.7	73.5	72.5		17.5 ج	47	77	47	17	24.8	97	..
179	اليمن	..	..	..		28.0 ج	2	94	52	..	30.5	85	..
الأراضي أو البلدان الأخرى													
..	الصومال	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
	الدول العربية	79.4	90.2	91.6		52.5	31	100	77	38	12.5	88	..
	البلدان النامية	84.0	89.3	92.1		57.6	47	104	72	33	21.0	90	..
	العالم	**84.9**	**89.6**	**92.4**		**64.5**	**52**	**104**	**76**	**39**	**19.8**	**91**	**4.7**

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة

ب تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونيسف للفترة 2006-2019.

ج بالاستناد إلى إسقاطات من Barro and Lee (2018)

د بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان.

ه تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى إسقاطات من Barro and Lee (2018)

تعاريف

معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: النسبة المئوية للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وأكثر والذين يمكنهم قراءة وكتابة بيان بسيط قصير عن الحياة اليومية، وفهم هذا البيان.

معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة: النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية 15-24 سنة الذين يمكنهم قراءة وكتابة بيان بسيط قصير عن الحياة اليومية، وفهم هذا البيان.

السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل: نسبة السكان من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر الذين بلغوا مستوى من التعليم الثانوي (ولو لم يتمّوه).

النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس: النسبة المئوية لإجمالي الالتحاق بمستوى معين من التعليم (قبل الابتدائي أو الابتدائي أو الثانوي أو الجامعي)، بغض النظر عن العمر، من السكان بسن الدراسة الرسمية لمستوى التعليم نفسه.

معدل التسرب من التعليم الابتدائي: النسبة المئوية للطلاب من مجموعة معينة التحقوا بالمدارس الابتدائية ولكنهم انقطعوا عن الدراسة قبل بلوغ الصف الأخير من التعليم الابتدائي. ويُحسب بالعدد 100 ناقص معدل مواصلة التعليم حتى الصف الأخير من التعليم الابتدائي ويفترض أن معدلات التدفق الملحوظة لا تتغير طوال حياة المجموعة وأن المتسربين لا يعاودون الالتحاق بالمدرسة.

معدل مواصلة التعليم حتى آخر صف من التعليم العام الثانوي الأدنى: النسبة المئوية لمجموعة من الطلاب الملتحقين بالصف الأول من التعليم الثانوي العام الأدنى خلال عام دراسي معين، والذين يتوقع أن يصلوا إلى الصف الأخير، بغض النظر عن الرسوب وإعادة الصف.

الإنفاق العام على التعليم: النسبة المئوية للإنفاق الجاري والرأسمالي والتحويلي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي.

مصادر البيانات

الأعمدة 1-3 و5-10: UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics (2020). Data Centre. http://data.uis.unesco.org. تاريخ زيارة الموقع: 21 تموز/يوليو 2020.

العمود 4: UNESCO Institute for Statistics (2020)؛ Barro and lee (2018)

العمود 11: World Bank (2020a). World Development Indicators) database. Washington, DC. http://data.worldbank.org. تاريخ زيارة الموقع: 22 تموز/يوليو 2020.

الدخل القومي وتركيبة الموارد

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الناتج المحلي الإجمالي (الهدف 8.1)				حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية)[أ] (الهدف 10.4)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	النفقات الحكومية على الاستهلاك النهائي	مجموع الإيرادات الضريبية	الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال	الديون (الهدف 17.4)		الأسعار
		المجموع	نصيب الفرد		النمو السنوي		(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المجموع (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	مجموع الإيرادات الضريبية	(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	مجموع خدمة الدين	دليل أسعار الاستهلاك
		تعادل القوة الشرائية بمليارات الدولار لعام (2017)	تعادل القوة الشرائية بمليارات الدولار لعام (2017)										
		2019	2019	2019	2019-2014	2017	2019-2014	2019-2014	2019-2014	2019-2014	2018-2017	2018	2019
	تنمية بشرية مرتفعة جدًا												
31	الإمارات العربية المتحدة	655.8	67,119	0.2		36.8	17.6	13.3	14.3	0.1	..	..	115
40	المملكة العربية السعودية	1,609.3	46,962	-1.3		31.5	22.1	23.8	-3.5	8.9	1.8	..	118
42	البحرين	73.9	45,026	-2.6		30.0	29.6	16.3	0.6	..	..	..	118 ج
45	قطر	262.4	92,651	-2.0		18.6	..	18.4	-6.1	..	..	..	115
60	عمان	138.8	27,896	-2.4		54.9	24.5	26.4	0.6	..	..	..	114
64	الكويت	209.7	49,846	-1.3		29.4	..	22.7	6.3	1.4	..	..	127
	تنمية بشرية مرتفعة												
91	الجزائر	488.6	11,350	-1.1		46.3	40.5	18.6	1.9	..	3.2	0.1	151
92	لبنان	100.9	14,717	-5.7		47.5	18.4	15.2	-6.2	15.3	145.1	30.0	130
95	تونس	125.8	10,756	-0.1		45.9	18.6	20.6	..	د21.1	د26.7	7.3	155
102	الأردن	100.1	9,906	0.5		36.5	18.4	15.5	3.7	15.1	76.1	5.4	126
105	ليبيا	102.8	15,174	1.0		41.2	..	..	..	..	..	..	..
115	دولة فلسطين	د25.9	د5,662	د-1.6		38.2	23.2	26.2	0.9	6.4	4.6	..	113
116	مصر	1,180.9	11,763	3.5		34.9	16.3	8.4	1.7	12.5	24.1	3.2	264 ج
	تنمية بشرية متوسطة												
121	المغرب	278.5	7,515	1.0		43.5	28.5	18.9	3.5	21.9	33.0	3.4	111
123	العراق	427.7	10,881	2.1		27.3	12.9	22.0	6.3	2.0	4.8	..	120 ج
151	الجمهورية العربية السورية	..	..	..		39.4	..	..	..	..	..	..	..
156	جزر القمر	2.6	3,081	0.5		34.8	14.9	10.3	0.0	..	..	0.5	..
	تنمية بشرية منخفضة												
157	موريتانيا	23.5	5,197	3.1		43.3	37.1	12.9	5.5	..	97.8	5.5	135
166	جيبوتي	5.4	5,519	5.9		40.8	25.0	19.5	3.2	..	157.6	21.4	120
170	السودان	169.5	3,958	-4.9		34.4	18.7	5.9	-9.8	8.0	56.9	0.9	1,344
179	اليمن	..	..	د-1.6		42.6	..	..	..	..	26.1	0.4	158 د
	الأراضي أو البلدان الأخرى												
	الصومال	..	..	..		39.6	..	..	..	..	39.4	..	..
	الدول العربية	5,955.9	16,487	–		34.4	21.2	18.7	2.1	7.7	44.8	..	–
	البلدان النامية	67,363.2	10,845	–		47.6	31.6	15.2	4.2	11.1	25.1	3.3	–
	العالم	**127,400.6**	**16,980**	**–**		**53.8**	**25.5**	**16.6**	**2.6**	**13.3**	**25.5**	**3.6**	**–**

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ	تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية
ب	آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة
ج	بيانات 2018
د	بيانات 2014
ه	بيانات 2012

تعاريف

الناتج المحلي الإجمالي: حصيلة إجمالي القيمة المضافة من جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أي ضرائب على المنتجات، تطرح منها أي إعانات حكومية غير مدرجة في قيمة المنتجات، وتحوَّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دوليًا عام 2017 على أساس معدلات معادل القوة الشرائية.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي في فترة معينة مقسومًا على مجموع السكان في الفترة نفسها.

النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: معدل النمو السنوي بالنسبة المئوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاستناد إلى العملة المحلية الثابتة.

حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية: النسبة المئوية لإجمالي تعويضات الموظفين من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تقيس إجمالي الناتج. مجموع التعويضات هو مجموع الأجور، النقدية أو العينية، الذي تدفعه المؤسسة للموظف مقابل العمل الذي قام به الموظف خلال فترة المحاسبة.

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي: قيمة عمليات حيازة الأصول الثابتة الجديدة أو القائمة من قبل قطاع الأعمال والحكومات والأسر المعيشية (باستثناء مؤسساتها غير المدمجة) ناقص عمليات التصرف في الأصول الثابتة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. لم يجر أي تعديل لاستهلاك الأصول الثابتة.

النفقات الحكومية على الاستهلاك النهائي: كافة النفقات الحكومية الجارية لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين ومعظم النفقات المتعلقة بالدفاع والأمن الوطنيين، باستثناء النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس مال الحكومة) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

مجموع الإيرادات الضريبية: التحويلات الإلزامية إلى الحكومة المركزية لأغراض عامة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال: الضرائب المفروضة على الدخل الصافي الفعلي أو المفترض للأفراد، وعلى أرباح الشركات والمؤسسات وعلى أرباح رأس المال، سواء أكانت محققة أم لا، وعلى الأراضي والأوراق المالية والأصول الأخرى.

كتلة الدين الخارجي: الدين المستحق لغير المقيمين والقابل للسداد بالعملة أو السلع أو الخدمات، وهو حصيلة الديون الطويلة الأجل العامة والمضمونة من القطاع العام والخاصة غير المضمونة، وائتمانات صندوق النقد الدولي المستعملة، والديون القصيرة الأجل، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي.

مجموع خدمة الدين: حصيلة أقساط أصل الديون والفوائد المدفوعة فعليًا بالعملة الأجنبية أو السلع أو الخدمات على الديون الطويلة الأجل؛ والفوائد المدفوعة على الديون القصيرة الأجل؛ وأقساط السداد (عمليات إعادة الشراء والرسوم) لصندوق النقد الدولي، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي.

دليل أسعار الاستهلاك: دليل يعكس التغيرات في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي لاقتناء سلة من السلع والخدمات، ويمكن تثبيتها أو تغييرها على فترات محددة، مثل الفترة السنوية.

مصادر البيانات

الأعمدة 1-3 و5-12: World Development Indicators database. Washington, DC. http://data.world-bank.org. تاريخ زيارة الموقع: 22 تموز/يوليو 2020.

العمود 4: ILO (2020). ILO ILOSTAT database. https://ilostat.ilo./org/data. تاريخ زيارة الموقع: 21 تموز/يوليو 2020.

العمل والتشغيل

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهدف 9.2	الهدف 9.2	الهدف 8.5	الهدف 8.5	الهدف 8.6	الهدف 8.7	الهدف 1.1	الهدف 8.3	الهدف 8.3	الهدف 1.3	
		التشغيل			البطالة		العمل الذي يهدد التنمية البشرية					
		نسبة العاملين من السكان[أ]	معدل المشاركة في القوى العاملة[أ]	التشغيل في قطاع الزراعة[أ]	التشغيل في قطاع الخدمات[أ]	مجموع البطالة[أ]	بطالة الشباب[أ]	الشباب خارج التعليم والتشغيل	عمل الأطفال	الفقراء العاملون على أساس معادل قوة شرائية 3.20 دولار في اليوم[أ]	نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاعات غير الزراعية	نسبة العاملين ذوي المهارات المرتفعة إلى العاملين ذوي المهارات المنخفضة	السكان الذين يحصلون على معاشات تقاعد[ب]
		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 وأكثر)		(بالنسبة المئوية من إجمالي التشغيل)		(بالنسبة المئوية من القوى العاملة)	(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15-24)		(بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 5-17)	(بالنسبة المئوية من إجمالي التشغيل)	(بالنسبة المئوية من إجمالي التشغيل في القطاعات غير الزراعية)	(نسبة التشغيل)	(بالنسبة المئوية من السكان في سن التقاعد القانونية)
		2019	2019	2019	2019	2019	2019	2019	2019-2010[ج]	2019	2019-2011[ج]	2019-2009[ج]	2019-2014[ج]
تنمية بشرية مرتفعة جدًا													
31	الإمارات العربية المتحدة	80.2	82.1	1.4	64.2	2.3	7.3	11.2	..	0.4	..	1.86	27.0
40	المملكة العربية السعودية	52.6	55.9	2.4	72.9	5.9	28.6	16.0	..	0.1	..	..	5.1
42	البحرين	72.8	73.4	1.0	63.8	0.7	4.6	18.0	..	..	..	0.61	..
45	قطر	86.7	86.8	1.2	44.4	0.1	0.4	10.5	..	0.1	..	0.96	13.1
60	عمان	70.4	72.4	4.6	62.7	2.7	13.2	19.8	..	0.2	..	..	..
64	الكويت	71.9	73.5	2.0	73.6	2.2	15.8	27.0	..	0.6	..	0.82	41.9
تنمية بشرية مرتفعة													
91	الجزائر	36.3	41.2	9.9	59.4	11.7	29.5	21.1	4.3	1.3	..	0.84	..
92	لبنان	44.1	47.0	13.6	63.9	6.2	17.6	25.5	..	0.2	..	..	..
95	تونس	38.7	46.1	13.0	54.4	16.0	36.3	24.8	2.3	0.9	..	0.95	54.0
102	الأردن	33.5	39.3	3.1	72.4	14.7	35.0	32.5	1.7	1.4	..	..	46.6
105	ليبيا	40.5	49.7	18.9	59.2	18.6	50.5	31.8	..	0.4	..	..	..
115	دولة فلسطين	32.4	43.8	6.1	62.3	26.2	42.0	33.8	9.4	1.4	50.6	1.40	31.0
116	مصر	41.4	46.4	23.8	48.5	10.8	31.1	27.7	4.8	11.9	54.2	3.68	37.5
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	41.2	45.3	34.7	43.6	9.0	22.1	22.1	..	5.0	..	0.45	..
123	العراق	37.5	43.0	18.1	59.6	12.8	25.1	44.6	4.5	6.8	..	1.30	..
151	الجمهورية العربية السورية	40.4	44.1	10.7	62.7	8.4	20.9	33.4	..	53.8	..	1.64	..
156	جزر القمر	41.4	43.3	50.4	36.6	4.3	9.9	27.2	28.5	29.3	93.4	4.86	..
تنمية بشرية منخفضة													
157	موريتانيا	41.5	45.9	51.3	35.8	9.5	14.8	39.9	14.0	15.9	89.4	9.95	..
166	جيبوتي	54.0	60.2	33.1	53.8	10.3	20.8	33.2	..	..	..	..	14.2
170	السودان	40.4	48.4	39.9	43.8	16.5	31.4	32.2	18.1	21.5	77.3	..	11.0
179	اليمن	33.1	38.0	29.0	61.0	12.9	24.0	44.8	..	85.1	68.4	1.53	7.0
الأراضي أو البلدان الأخرى													
..	الصومال	42.0	47.4	83.1	13.3	11.4	17.0	25.1	..	85.9	..	..	..
	الدول العربية	43.0	48.0	19.8	55.2	10.9	27.4	29.6	..	14.4	..	1.56	..
	البلدان النامية	57.4	60.8	32.3	44.6	5.8	15.8	23.6	..	23.9	..	0.85	65.2
	العالم	**57.4**	**60.7**	**26.9**	**50.1**	**5.6**	**15.4**	**22.2**	**..**	**23.0**	**..**	**1.45**	**76.3**

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية

ب نظرًا لاختلاف أعمار التقاعد القانونية بين البلدان، يجب إجراء المقارنات بين البلدان بحذر.

ج آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة

تعاريف

نسبة العاملين من السكان: النسبة المئوية للسكان العاملين من الفئة العمرية 15 وأكثر.

معدل المشاركة في القوى العاملة: النسبة المئوية لسكان البلد في سن العمل الذين يشاركون بنشاط في سوق العمل، إما عن طريق العمل أو البحث عن عمل. وهو يعتبر مؤشرًا على الحجم النسبي لليد العاملة المتاحة للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات.

التشغيل في قطاع الزراعة: حصة العمالة الإجمالية في قطاع الزراعة.

التشغيل في قطاع الخدمات: حصة العمالة الإجمالية في قطاع الخدمات.

مجموع البطالة: النسبة المئوية للقوى العاملة من السكان في سن 15 عامًا وأكثر الذين لا يعملون بأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص ولكنهم متاحون للعمل واتخذوا خطوات للبحث عن عمل مدفوع الأجر أو عمل لحسابهم الخاص.

معدل بطالة الشباب: النسبة المئوية للقوى العاملة من السكان في الفئة العمرية 15-24 الذين لا يعملون بأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص ولكنهم متاحون للعمل وقد اتخذوا خطوات للبحث عن عمل مدفوع الأجر أو عمل لحسابهم الخاص.

الشباب خارج التعليم أو التشغيل: النسبة المئوية للأشخاص من الفئة العمرية 15-24 الذين لا يعملون أو لا يتلقون التعليم أو التدريب.

عمل الأطفال: النسبة المئوية للأطفال من الفئة العمرية 5-11 سنة الذين يمارسون، خلال الأسبوع المرجعي، ما لا يقل عن ساعة واحدة من الأنشطة الاقتصادية و/أو يشاركون في خدمات منزلية غير مدفوعة الأجر لأكثر من 21 ساعة؛ والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 سنة والذين شاركوا، خلال الأسبوع المرجعي، في 14 ساعة على الأقل من الأنشطة الاقتصادية و/أو شاركوا في خدمات منزلية غير مدفوعة الأجر لأكثر من 21 ساعة؛ والأطفال من الفئة العمرية 15-17 سنة الذين يمارسون، خلال الأسبوع المرجعي، ما لا يقل عن 43 ساعة من النشاط الاقتصادي؛ أو الأطفال من الفئة العمرية 5-17 سنة الذين يمارسون، خلال الأسبوع المرجعي، ظروف عمل خطرة أو أي شكل آخر من أشكال عمل الأطفال غير الخطرة.

الفقراء العاملون الذين يعيشون على 3.20 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية): نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من 3.20 دولارات في اليوم (تعادل القوة الشرائية)، كنسبة مئوية من مجموع السكان العاملين من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر.

نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاعات غير الزراعية: حصة التشغيل غير الرسمي من مجموع التشغيل في القطاعات غير الزراعية.

نسبة العاملين ذوي المهارات المرتفعة إلى العاملين ذوي المهارات المنخفضة: نسبة التشغيل الإجمالي في المهن ذات المهارات العالية (مستوى المهارات 3 و4: المديرون والمهنيون والفنيون والمهنيون المساعدون) إلى إجمالي التشغيل في المهن ذات المهارات المنخفضة (مستوى المهارات 1: المهن الأولية).

المسنّون الذين يحصلون على معاشات التقاعد: نسبة الأشخاص الذين يفوق عمرهم السن القانونية للتقاعد والذين يحصلون على معاش تقاعد للشيخوخة (النظام القائم على الاشتراكات أو غير القائم على الاشتراكات أو النظامين)، كنسبة مئوية من السكان المؤهلين.

مصادر البيانات

الأعمدة 1-7 و9-11: ILO ILOSTAT database. https:// .(2020) ILO ILOSTAT. تاريخ زيارة الموقع: 21 تموز/يوليو 2020.

العمودان 8 و13: United Nations Statistics Division (2020a). Global SDG Indicators Database. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/. تاريخ زيارة الموقع: 21 تموز/يوليو 2020.

العمود 12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى ILO ILOSTAT database. (2020) ((International Labour Organization https://ilostat.ilo.org/data/. تاريخ زيارة الموقع: 21 تموز/يوليو 2020.

الدخل القومي وتركيبة الموارد

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهدف 16.9 الولادات المسجلة (النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة) 2009-2019أ	الهدف 11.5 ,1.5 أعداد اللاجئين حسب بلد المنشأ (بالآلاف) 2019ب	الهدف 11.5 ,1.5 النازحون داخليًا (بالآلاف) 2019	الهدف 13.1 ,11.5 ,1.5 السكان المشردون بسبب الكوارث الطبيعية (المتوسط السنوي لكل مليون شخص) 2009/2019	الأيتام (بالآلاف) 2019	الهدف 16.3 السجناء (لكل 100,000 من السكان) 2018-2013أ	الهدف 16.1 معدل جرائم القتل (لكل 100,000 من السكان) 2018-2013أ	الهدف 3.4 معدل الانتحار (لكل 100,000 من السكان)		تبرير ضرب الزوجة (النسبة المئوية من الفئة العمرية 15-19)		الهدف 2.1 عمق العجز الغذائي متوسط كفايات إمدادات الطاقة الغذائية (بالنسبة المئوية) 2017/2019
									الإناث 2016	الذكور 2016	الإناث 2019-2012أ	الذكور 2019-2012أ	
تنمية بشرية مرتفعة جدًا													
31	الإمارات العربية المتحدة	100	0.2	..	..	..	107	0.5	0.8	3.5	..	..	125
40	المملكة العربية السعودية	..	1.8	..	30	..	206	1.3	1.7	4.6	..	..	132
42	البحرين	100	0.6	..	..	..	233	0.5	2.1	7.9	..	..	..
45	قطر	100	0.0	..	..	..	47	0.4	1.1	7.3	6 د	22	..
60	عمان	100	0.0	..	0	29	..	0.3	0.9	4.8	10	..	117
64	الكويت	..	1.3	..	..	..	148	..	1.7	2.5	..	..	141
تنمية بشرية مرتفعة													
91	الجزائر	100	4.5	2.5 ه	6	450	149	1.4	1.8	4.9	55 د	..	145
92	لبنان	100	5.8	7.0	0	31	92	2.5	2.2	4.2	22 د,ه	..	123
95	تونس	100	2.1	0.0	0	110	195	..	2.2	4.4	14	22	149
102	الأردن	98	2.4	..	0	..	160	1.4	2.7	4.7	63 د	64 د	116
105	ليبيا	..	16.0	451.0	0	99	97	..	2.3	8.7	..	..	..
115	دولة فلسطين	96	96.3 و	243.0	10	..	22	0.5	..	..	..	..	94
116	مصر	99	27.5	65.0	0	1,760	112	..	1.7	7.2	46 د	..	143
تنمية بشرية متوسطة													
121	المغرب	96	4.6	..	0	350	233	1.4	3.6	2.5	64 د	..	141
123	العراق	99	343.9	1,555.0	5	..	105 ز	10.1	3.4	4.7	31	..	113
151	الجمهورية العربية السورية	..	6,599.3	6,495.0	0	450	..	0.9	1.1	3.8	..	..	125
156	جزر القمر	87	0.7	..	0	28	27	..	5.4	17.6	43	29	103
تنمية بشرية منخفضة													
157	موريتانيا	66	37.4	..	53	110	46	..	3.6	12.1	26	18	125
166	جيبوتي	..	2.4	..	0	33	69	..	5.3	11.9	..	..	112
170	السودان	67	732.8	2,134.0	374	1,520	52	..	4.6	14.5	36	..	114
179	اليمن	31	36.5	3,635.0	4	930	54	6.8	6.2	13.4	49	..	96
الأراضي أو البلدان الأخرى													
	الصومال	..	904.7	2,648.0	136	850	..	..	5.4	11.5	75 د,ه	..	76
	الدول العربية	87	8,782.7 ح	17,235.5 ح	..	1,084	126	..	2.8	6.9	46	..	127
	البلدان النامية	68	19,736.3 ح	45,401.4 ح	173	..	114	6.2	7.7	12.2	38	..	118
	العالم	**72**	19,834.1 ح	45,631.2 ح	152	..	142	5.6	7.4	13.7	..	..	122

الدخل القومي وتركيبة الموارد

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ	آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة
ب	يشمل اللاجئون الأفراد المعترف بهم بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة
ج	يختلف عن التعريف النموذجي أو يشير إلى جزء من البلد فقط
د	سنوات أو فترات غير تلك المحددة
ه	بيانات عام 2016
و	اللاجئون الفلسطينيون التابعون للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقط. يوجد 5629829 لاجئًا فلسطينيًا آخر تحت مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (UNRWA 2020).
ز	منطقة العراق الوسطى
ح	حصيلة غير مرجحة للتقديرات الوطنية

تعاريف

الناتج المحلي الإجمالي: حصيلة إجمالي القيمة المضافة من جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أي ضرائب على المنتجات، تطرح منها أي إعانات حكومية غير مدرجة في قيمة المنتجات، وتحوّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دوليًا عام 2017 على أساس معدلات تعادل القوة الشرائية.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي في فترة معينة مقسومًا على مجموع السكان في الفترة نفسها.

النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: معدل النمو السنوي بالنسبة المئوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاستناد إلى العملة المحلية الثابتة.

حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية: النسبة المئوية لإجمالي تعويضات الموظفين من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تقيس إجمالي الناتج. مجموع التعويضات هو مجموع الأجور، النقدية أو العينية، الذي تدفعه المؤسسة للموظف مقابل العمل الذي قام به الموظف خلال الفترة المحاسبية.

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي: قيمة عمليات حيازة الأصول الثابتة الجديدة أو القائمة من قبل قطاع الأعمال والحكومات والأسر المعيشية (باستثناء مؤسساتها غير المدمجة) ناقص عمليات التصرف في الأصول الثابتة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. لا يتم إجراء أي تعديل لاستهلاك الأصول الثابتة.

النفقات الحكومية على الاستهلاك النهائي: كافة النفقات الحكومية الجارية لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين ومعظم النفقات المتعلقة بالدفاع والأمن الوطنيين، باستثناء النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس مال الحكومة) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

مجموع الإيرادات الضريبية: التحويلات الإلزامية إلى الحكومة المركزية لأغراض عامة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال: الضرائب المفروضة على الدخل الصافي الفعلي أو المفترض للأفراد، وعلى أرباح الشركات والمؤسسات، وعلى أرباح رأس المال، سواء أكانت محققة أم لا، وعلى الأراضي والأوراق المالية والأصول الأخرى.

كتلة الدين الخارجي: الدين المستحق لغير المقيمين والقابل للسداد بالعملة أو السلع أو الخدمات، وهو حصيلة الديون الطويلة الأجل العامة والمضمونة من القطاع العام والخاصة غير المضمونة، وائتمانات صندوق النقد الدولي المستعملة، والديون القصيرة الأجل، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي.

مجموع خدمة الدين: حصيلة أقساط أصل الديون والفوائد المدفوعة فعليًا بالعملة الأجنبية أو السلع أو الخدمات على الديون الطويلة الأجل؛ والفوائد المدفوعة على الديون القصيرة الأجل؛ وأقساط السداد (عمليات إعادة الشراء والرسوم) لصندوق النقد الدولي، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي.

دليل أسعار الاستهلاك: دليل يعكس التغيرات في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي لاقتناء السلع والخدمات، ويمكن تثبيتها أو تغييرها على فترات محددة، مثل الفترة السنوية.

مصادر البيانات

العمود 1: United Nations Statistics Division (2020a). Global SDG Indicators Database. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/. تاريخ زيارة الموقع 21 تموز/يوليو 2020.

العمود 2: UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees) (2020). UNHCR Global Trends 2019. www.unhcr.org/globaltrends2019/. Geneva. تاريخ زيارة الموقع 4 آب/أغسطس 2020.

العمود 3: IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre) (2020). Global Internal Displacement Database. www.internal-displacement.org/database. تاريخ زيارة الموقع 22 تموز/يوليو 2020.

العمود 4: UNDESA (2019a); CRED EM-DAT(2020)

الأعمدة 5 و10 و11: UNICEF (United Nations Children's Fund) (2020a). UNICEF Data. https://data.unicef.org. تاريخ زيارة الموقع 21 تموز/يوليو 2020.

العمودان 6 و7: UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime) (2020). DATAUNODC. https://dataunodc.un.org. تاريخ زيارة الموقع 21 تموز/يوليو 2020.

العمودان 8 و9: WHO(World Health Organization) (2020). Global Health Observatory. www.who.int/gho/ تاريخ زيارة الموقع 21 تموز/يوليو 2020.

العمود 12: FAO(Food and Agriculture Organization) (2020a). FAOSTATdatabase. http://www.fao.org/faostat/en تاريخ زيارة الموقع 21 تموز/يوليو 2020.

نوعية التنمية البشرية

توزيع البلدان: المجموعة العليا | المجموعة الوسطى | المجموعة الدنيا

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان ضمن المؤشرات. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. ويمكن مراجعة الملحوظات لمزيد من التفاصيل.

		نوعية الصحة				نوعية التعليم								نوعية المعيشة			
		الهدف 3.2				الهدف 4.c	الهدف 4.a	الهدف 4.1						الهدف 7.1	الهدف 6.1	الهدف 6.2	
		التدهور الصحي المتوقع	الأطباء	أسرة المستشفيات	نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم الابتدائي	المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي	المدارس الموصولة بشبكة الإنترنت	المدارس الابتدائية	المدارس الثانوية	مجموع النقاط في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة			العاملون المعرضون للمخاطرة	سكان الأرياف الذين يحصلون على الكهرباء	السكان الذين يحصلون على خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة	السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة آمنة
		(بالنسبة المئوية)	(10,000 لكل من السكان)		(عدد التلاميذ لكل معلم)	(بالنسبة المئوية)				القراءة ب	الرياضيات ج	العلوم ج	(بالنسبة المئوية من مجموع العاملين)	(بالنسبة المئوية)			
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		2019	2018-2010 أ	2019-2010 أ	2019-2010 أ	2019-2010 أ	2019-2010 أ	2019-2010 أ	2019-2010 أ	2018	2018	2018	2019	2018	2017	2017	
تنمية بشرية مرتفعة جدًا																	
31	الإمارات العربية المتحدة	12.9	25.3	14	25	100	100	100	100	432	435	434	0.9	100.0	..	96	
40	المملكة العربية السعودية	13.5	26.1	22	14	100	100	100	100	399	373	386	3.0	100.0	..	78	
42	البحرين	13.6	9.3	17	12	100	100	100	100	..	..	..	1.1	100.0	99	96	
45	قطر	13.1	24.9	13	12	49 د	100	100	100	407	414	419	0.1	100.0	96	96	
60	عمان	12.4	20.0	15	10	100	100	100	100	..	..	..	2.6	100.0	90	..	
64	الكويت	13.8	26.5	20	9	79	..	..	..	..	..	..	1.1	100.0	100	100	
تنمية بشرية مرتفعة																	
91	الجزائر	13.0	17.2	19	24	100	..	..	..	..	..	..	27.0	100.0	..	18	
92	لبنان	13.8	21.0	27	12	..	90	94	..	353	393	384	26.9	100.0	48	22	
95	تونس	13.2	13.0	22	17	100	49	97	..	..	..	..	20.0	99.6	93	78	
102	الأردن	13.1	23.2	15	19	100	13	74	..	419	400	429	9.2	98.9	94	81	
105	ليبيا	14.0	20.9	32	..	..	..	..	..	..	..	..	5.7	6.6 و	..	26	
115	دولة فلسطين	13.9	..	..	24	100	85	95	..	..	..	..	23.1	100.0	..	..	
116	مصر	12.0	4.5	14	24	83	48	49	..	..	..	..	20.7	100.0	..	61	
تنمية بشرية متوسطة																	
121	المغرب	13.0	7.3	10	27	100	79	90	359	368	377	47.5	99.8	70	39		
123	العراق	13.5	7.1	13	17 ه	..	..	..	..	..	..	..	19.8	99.9	59	41	
151	الجمهورية العربية السورية	13.5	12.9	14	..	..	..	..	..	..	..	..	32.4	69.5	..	..	
156	جزر القمر	12.2	2.7	22	28	55	8	11	..	..	..	..	63.7	77.0	..	..	
تنمية بشرية منخفضة																	
157	موريتانيا	12.2	1.9	..	34	91	..	..	..	..	..	..	52.5	0.6	..	..	
166	جيبوتي	11.8	2.2	14	29	100	..	..	..	..	..	..	44.7	23.8	..	36	
170	السودان	12.9	2.6	7	38 ز	60 ه	..	..	..	..	..	..	50.4	47.1	..	..	
179	اليمن	13.5	5.3	7	27	..	..	..	..	..	..	..	45.6	48.7	..	..	
الأراضي أو البلدان الأخرى																	
	الصومال	12.0	0.2	9	36 ه	..	..	..	..	..	..	..	87.2	14.6	..	..	
	الدول العربية	12.9	10.4	14	22	90	..	–	–	–	–	–	25.1	79.7	..	53	
	البلدان النامية	11.9	15.8	36	18	..	..	–	–	–	–	–	46.4	96.3	..	..	
	العالم	**13.2**	**15.5**	**27**	**24**	**..**	**..**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**44.7**	**80.3**	**..**	**..**	

نوعية التنمية البشرية

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجاميع ضمن المؤشرات في هذا الجدول. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. وتتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات. (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020_technical_notes.pdf)

أ تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية.

ب يبلغ متوسط النقاط المحققة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 487.

ج يبلغ متوسط النقاط المحققة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 489.

د آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.

ه بيانات سنة واحدة من 2007 إلى 2009.

و بيانات عام 2011.

ز تغطي البيانات السودان قبل انفصال جنوب السودان.

تعاريف

التدهور الصحي المتوقع: الفارق النسبي بين العمر المتوقع والعمر المتوقع بصحة جيدة، ويُحسب بالنسبة المئوية من العمر المتوقع عند الولادة.

الأطباء: عدد أطباء الصحة العامة والمتخصصين لكل 10,000 من السكان.

أسرّة المستشفيات: عدد أسرّة المستشفيات المتاحة لكل 10,000 من السكان.

نسبة التلاميذ للمعلمين في التعليم الابتدائي: متوسط عدد التلاميذ لكل معلم في التعليم الابتدائي.

المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي: نسبة معلمي المدارس في المرحلة الابتدائية الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب النظامي على التعليم في المرحلة الابتدائية (قبل بدء التعليم أو أثناءه).

المدارس الموصولة بشبكة الإنترنت: نسبة المدارس في المرحلة المحددة الموصولة بشبكة الإنترنت لأغراض التعليم.

مجموع النقاط في إطار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة: مجموع النقاط المحققة في اختبار المهارات والمعرفة في القراءة والرياضيات والعلوم لدى التلاميذ في سن 15 سنة.

العاملون المعرضون للمخاطر: نسبة العاملين في الأسرة بدون أجر أو لحسابهم الخاص.

سكان الأرياف الذين يحصلون على الكهرباء: السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية ويحصلون على الكهرباء، بالنسبة المئوية من مجموع سكان الأرياف. ويشمل ذلك الكهرباء المتوفرة تجاريًا (من ضمن الشبكة وخارجها والكهرباء المولدة ذاتيًا، وتستثنى التوصيلات غير المرخصة).

السكان الذين يحصلون على خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة: نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب متاحة في الموقع وعند الحاجة، خالية من الغائط والملوثات الكيميائية الرئيسية. وتشمل المصادر المحسنة لمياه الشرب المياه المنقولة بالأنابيب، والآبار المسبورة، والآبار المحفورة المحمية، والينابيع المحمية، والمياه المعبأة أو المنقولة.

السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة آمنة: نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي غير مشتركة مع أسر معيشية أخرى، يتم تصريف الغائط منها على نحو آمن في الموقع أو معالجته في مكان آخر. وتشمل المرافق المحسنة للصرف الصحي مراحيض الشّطف/الدلق الموصولة بشبكات الصرف الصحي أو بخزان للصرف الصحي أو بحفرة؛ والحفرة المبطنة (بما في ذلك الحفرة المبطنة ذات التهوية)؛ والمراحيض السمادية.

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات حول العمر المتوقع عند الولادة والعمر المتوقع بصحة جيدة عند الولادة من IHME 2020.

العمودان 2 و12: World Bank 2020a.

الأعمدة 3 و13 و14: WHO 2020.

الأعمدة 4 إلى 7: UNESCO Institute for Statistics 2020.

الأعمدة 8 إلى 10 : OECD 2019a.

العمود 11: ILO 2020.

الفجوة حسب النوع الاجتماعي في مختلف مراحل الحياة

توزيع البلدان: المجموعة العليا | المجموعة الوسطى | المجموعة الدنيا

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان ضمن المؤشرات. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. ويمكن مراجعة الملحوظات لمزيد من التفاصيل.

		الهدف 4.2	الهدف 4.1	الهدف 4.1	الهدف 8.5	الهدف 4.4	الهدف 8.5	الهدف 8.3	الهدف 5.5	الهدف 5.5	الهدف 5.4		الهدف 5.5	الهدف 1.3
		الطفولة والشباب					البلوغ							السن المتقدمة
		نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة[a]	(نسبة الإناث إلى الذكور)		معدل بطالة الشباب	السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	مجموع معدل البطالة	حصة العاملات في القطاعات غير الزراعية	حصة المقاعد التي تشغلها النساء		الوقت المستغرق في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر		المسنون الحاصلون على معاشات التقاعد	
		نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة	ما قبل الابتدائي	الابتدائي	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(بالنسبة المئوية من مجموع القوى العاملة في القطاعات غير الزراعية)	في المجالس النيابية	في الحكومات المحلية	(بالنسبة المئوية من الساعات الأربع والعشرين في اليوم)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	(نسبة الإناث إلى الذكور)	
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		2020b-2015	c2019-2014	2019-2014	2019	c2019-2015	2019	2019	2019	c2019-2017	c2018-2008	c2018-2008	c2018-2008	c2019-2014
تنمية بشرية مرتفعة جدًا														
31	الإمارات العربية المتحدة	1.05	0.95	0.98	2.26	0.94	3.88	17.2	50.0	..	..	..	..	..
40	المملكة العربية السعودية	1.03	1.05	1.01	2.97	0.90	7.67	13.4	19.9	1.1	..	..	..	..
42	البحرين	1.04	1.03	0.99	7.81	0.92	19.75	19.8	18.8	13.3	..	..	..	..
45	قطر	1.05	1.01	1.01	9.77	1.15	11.68	13.8	9.8	..	8.2	3.7	..	0.36
60	عمان	1.05	1.10	1.05	3.72	1.15	9.00	12.0	9.9	3.5	18.9	2.5	..	..
64	الكويت	1.05	1.10	1.05	2.92	1.15	5.19	24.7	4.6	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة														
91	الجزائر	1.05	0.95	..	1.76	1.00	2.17	16.9	21.5	17.6	[f]21.7	[f]5.8	..	..
92	لبنان	1.05	..	..	1.32	0.98	1.96	23.3	4.7	4.0	..	..	..	..
95	تونس	1.06	0.99	1.02	1.12	0.78	1.75	25.0	22.6	48.5	..	..	..	..
102	الأردن	1.05	0.98	0.99	1.85	0.95	1.82	16.6	15.4	31.9	..	..	..	0.20
105	ليبيا	1.06	..	..	1.65	1.56	1.59	30.3	16.0	..	..	..	..	..
115	دولة فلسطين	1.05	1.00	1.00	1.84	0.98	1.82	15.9	..	21.2	[d]17.8	[d]6.0	..	..
116	مصر	1.06	1.00	1.00	1.55	1.01	3.06	17.4	14.9	..	[d]22.4	[d]9.2	..	..
تنمية بشرية متوسطة														
121	المغرب	1.06	0.86	0.96	1.04	0.81	1.21	16.8	18.4	20.9	20.8	7.0	..	..
123	العراق	1.07	..	..	2.86	0.70	3.02	10.8	25.2	25.7	..	..	..	..
151	الجمهورية العربية السورية	1.05	..	..	2.83	0.86	3.52	14.6	13.2	7.1	..	..	..	..
156	جزر القمر	1.05	1.03	1.00	0.77	..	1.16	37.5	6.1	28.0	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة														
157	موريتانيا	1.05	1.26	1.06	1.20	0.51	1.45	31.3	20.3	31.4	..	..	..	..
166	جيبوتي	1.04	0.95	1.00	0.96	..	1.02	41.0	26.2	28.9	..	..	..	..
170	السودان	1.04	1.02	0.94	1.56	0.79	2.39	20.0	27.5	..	..	..	..	..
179	اليمن	1.05	0.90	0.87	1.47	0.54	2.09	5.0	1.0	[e]0.5	..	..	..	..
الأراضي أو البلدان الأخرى														
	الصومال	1.03	..	..	0.98	..	0.97	18.0	24.3	..	..	..	..	..
	الدول العربية	1.05	0.98	0.97	1.79	0.88	2.63	16.3	18.0	–	–	–	–	..
	البلدان النامية	1.07	0.97	1.01	1.18	0.85	1.22	37.1	22.7	–	–	–	–	..
	العالم	**1.07**	**0.98**	**1.01**	**1.15**	**0.89**	**1.18**	**39.4**	**24.6**	**–**	**–**	**–**	**–**	**..**

الفجوة حسب النوع الاجتماعي في مختلف مراحل الحياة

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجاميع ضمن المؤشرات في هذا الجدول. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. وتتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات. (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020_technical_notes.pdf)

أ من المعروف عامة والمثبت بالتجربة أن النسبة الطبيعية للذكور إلى الإناث عند الولادة هي 1.05 من الذكور لكل أنثى.

ب البيانات هي متوسطات للتقديرات الزمنية للفترة 2015-2020.

ج آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.

د تعود البيانات إلى السكان من الفئة العمرية 10 سنوات وأكثر.

ه تعود البيانات إلى السكان من الفئة العمرية 20-74 سنة.

و تعود البيانات إلى السكان من الفئة العمرية 12 سنة وأكثر.

ز تعود البيانات إلى السكان من الفئة العمرية 6 سنوات وأكثر.

تعاريف

نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة: نسبة الولادات من الذكور إلى الولادات من الإناث.

النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم، نسبة الإناث إلى الذكور: النسبة الإجمالية للالتحاق الإناث بالتعليم إلى النسبة الإجمالية لالتحاق الذكور بالتعليم في مرحلة معيّنة من التعليم (ما قبل الابتدائي أو الابتدائي أو الثانوي) والنسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم (للإناث أو للذكور) هي مجموع الالتحاق بمرحلة معيّنة من التعليم بصرف النظر عن العمر، ويُحسب بالنسبة المئوية من مجموع السكان في سن الالتحاق بهذه المرحلة.

معدل بطالة الشباب، نسبة الإناث إلى الذكور: نسبة الإناث من مجموع القوى العاملة اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة ولا يزاولن عملاً لقاء أجر ولا يعملن لحسابهن، ولكنهن جاهزات للعمل، ويحاولن إيجاد عمل لقاء أجر أو تأسيس عمل لحسابهن الخاص، إلى نسبة الذكور من القوى العاملة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة ولا يزاولون عملاً لقاء أجر ولا يعملون لحسابهم، ولكنهم جاهزون للعمل، ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو تأسيس عمل لحسابهم الخاص.

السكان الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل، نسبة الإناث إلى الذكور: نسبة الإناث من السكان من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر اللواتي بلغن مستوى من التعليم الثانوي (ولو لم يتممنه) إلى نسبة الذكور من السكان من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر من المستوى التعليمي نفسه.

مجموع معدل البطالة، نسبة الإناث إلى الذكور: نسبة الإناث من مجموع القوى العاملة من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر ولا يزاولن عملاً لقاء أجر ولا يعملن لحسابهن، ولكنهن جاهزات للعمل، ويحاولن إيجاد عمل لقاء أجر أو تأسيس عمل لحسابهن الخاص، إلى نسبة الذكور من مجموع القوى العاملة من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر ولا يزاولون عملاً لقاء أجر ولا يعملون لحسابهم، ولكنهم جاهزون للعمل، ويحاولون إيجاد عمل لقاء أجر أو تأسيس عمل لحسابهم الخاص.

حصة العاملات في القطاعات غير الزراعية: حصة النساء من العمل في القطاعات غير الزراعية، أي التي تشمل الأنشطة الصناعية والخدمات.

حصة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء من مجموع المقاعد في المجلس النيابي. وفي البلدان التي تعتمد نظامًا تشريعيًا من مجلسين، تُحسب حصة المقاعد بالاستناد إلى عدد المقاعد في المجلسين.

حصة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية: نسبة المناصب المُنتخبة التي تشغلها النساء في الهيئات التشريعية/التداولية للحكومة المحلية من مجموع المناصب المُنتخبة في هذه الهيئات.

الوقت المستغرق في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر: متوسط عدد الساعات المستغرقة يوميًا في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر، ويُحسب بالنسبة المئوية من الساعات الأربع والعشرين في اليوم.

ويُقصد بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية بدون أجر أنشطة تقديم الخدمات لأغراض الاستخدام النهائي الذاتي من قبل أفراد الأسرة المعيشية أو أفراد الأسرة الذين يعيشون في مسكن آخر.

المسنون الحاصلون على معاشات التقاعد، نسبة الإناث إلى الذكور: نسبة المسنات اللواتي بلغن سن التقاعد القانونية ويحصلن على معاش تقاعد الشيخوخة (في النظام القائم على الاشتراكات أو غير القائم على الاشتراكات أو النظامين) إلى نسبة المسنين الرجال الذين بلغوا سن التقاعد القانونية، ويحصلون على معاش تقاعد الشيخوخة (في النظام القائم على الاشتراكات أو غير القائم على الاشتراكات أو النظامين).

مصادر البيانات

العمود 1: UNDESA 2019a.

الأعمدة 2 إلى 4: UNESCO 2020.

العمودان 5 و7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى ILO 2020.

العمود 6: UNESCO حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى 2020 Institute for Statistics؛ 2018 Barro and Lee.

العمود 8: ILO 2020.

العمود 9: IPU 2020.

العمودان 10 و11: United Nations Statistics Division 2020a.

العمودان 12 و13: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى United Nations Statistics Division 2020a.

تمكين المرأة

توزيع البلدان: المجموعة العليا | المجموعة الوسطى | المجموعة الدنيا

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان ضمن المؤشرات. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. ويمكن مراجعة الملحوظات لمزيد من التفاصيل.

		الهدف 3.1	الهدف 3.7 ,5.6	الهدف 5.6	الهدف 5.3	الهدف 5.3	الهدف 5.2	الهدف 5.2	الهدف 5.5			الهدف 1.3
		الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة			العنف ضد الفتيات والنساء				التمكين الاجتماعي والاقتصادي			
		الحصول على الرعاية قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل	نسبة الوالدات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين	انتشار استخدام أي وسيلة من وسائل منع الحمل	الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة	زواج الأطفال	انتشار تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للفتيات والنساء	النساء اللواتي تعرضن في أي وقت مضى للعنف		حصة المتخرجات في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات على مستوى التعليم العالي	حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات على مستوى التعليم العالي	حصة العاملات في الإدارة العليا والمتوسطة	النساء اللواتي لديهن حساب مالية أو لدى مؤسسة في جهة تقديم	إجازة الأمومة
		(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من النساء المتزوجات أو المرتبطات بعلاقة في سن الإنجاب، من الفئة العمرية 15-49 سنة)	النساء المتزوجات عند سن 18 سنة	(بالنسبة المئوية من النساء من الفئة العمرية 20-24 سنة المتزوجات أو المرتبطات بعلاقة)	(بالنسبة المئوية من الفتيات والنساء الشابات من الفئة العمرية 15-49 سنة)	على يد شريك حميم	على يد شريك غير حميم	(بالنسبة المئوية من السكان الإناث من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من السكان الإناث من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	(بالأيام)
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		2019-2009ب	2019-2014ب	2019-2009ب	2019-2009ب	2019-2005ب	2018-2004ب	2019-2005ب	2019-2005ب	2019-2005ب	2019-2009ب	2019-2009ب	2019-2009ب	2017	2019
تنمية بشرية مرتفعة جدًا															
31	الإمارات العربية المتحدة	..	99.9	..	..	..	..	..	..	..	22.2	41.5	15.8	76.4	45
40	المملكة العربية السعودية	..	99.4	24.6	..	..	..	..	..	..	14.7	36.8	..	58.2	70
42	البحرين	..	99.9	..	..	..	..	..	..	..	10.5	41.2	..	75.4	60
45	قطر	90.8	100.0	37.5	12.4	4	..	..	..	..	15.9	47.6	..	٤61.6	50
60	عمان	98.6	98.6	29.7	17.8	4	..	..	..	..	41.0	55.7	..	٤63.5	50
64	الكويت	..	99.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	73.5	70
تنمية بشرية مرتفعة															
91	الجزائر	92.7	..	57.1	7.0	3	..	..	..	..	30.9	58.2	..	29.3	98
92	لبنان	..	..	54.5	..	6	..	..	..	..	18.0	43.3	..	32.9	70
95	تونس	95.3	99.5	50.7	19.9	2	..	..	..	..	36.5	55.4	19.3	28.4	30
102	الأردن	97.6	99.7	51.8	14.2	10	..	19.0	..	..	..	..	..	26.6	70
105	ليبيا	..	..	27.7	40.2	..	..	..	..	..	..	..	..	59.6	98
115	دولة فلسطين	99.4	99.6	57.2	10.9	15	..	..	..	..	11.3	44.3	17.8	15.9	70
116	مصر	90.3	91.5	58.5	12.6	17	87.2	25.6	..	..	7.7	36.9	..	27.0	90
تنمية بشرية متوسطة															
121	المغرب	88.5	86.6	70.8	11.3	14	..	..	..	..	17.8	45.3	..	16.8	98
123	العراق	87.6	95.6	52.8	14.3	28	7.4	..	..	..	..	..	..	19.5	98
151	الجمهورية العربية السورية	87.7	..	53.9	16.4	13	..	..	..	..	19.2	49.5	..	٤19.6	120
156	جزر القمر	92.1	..	19.4	31.6	32	..	6.4	1.5	..	..	..	..	٤17.9	98
تنمية بشرية منخفضة															
157	موريتانيا	86.9	69.3	17.8	33.6	37	66.6	..	..	..	29.4	28.9	..	15.5	98
166	جيبوتي	87.7	..	19.0	..	5	94.4	..	..	..	..	..	..	٤8.8	98
170	السودان	79.1	77.7	12.2	26.6	34	86.6	..	..	..	27.8	47.2	..	٥10.0	56
179	اليمن	64.4	..	33.5	28.7	32	18.5	..	..	..	..	..	..	٥1.7	70
الأراضي أو البلدان الأخرى															
	الصومال	..	..	..	..	45	97.9	..	..	..	..	..	..	٥33.7	98
	الدول العربية	87.0	91.7	47.5	16.1	20	..	..	..	..	19.6	48.1	..	26.9	75
	البلدان النامية	89.6	84.8	59.9	15.3	27	..	..	..	..	..	..	..	58.1	101
	العالم	**89.6**	**86.7**	**61.2**	..	..	..	..	..	..	..	..	..	**64.5**	**110**

تمكين المرأة

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجاميع ضمن المؤشرات في هذا الجدول. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. وتتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات. (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020_technical_notes.pdf)

أ تختلف طرق جمع البيانات، والفئات العمرية، ومجموعات النساء اللواتي تشملهن المسوح (النساء اللواتي كان لديهن شريك في أي وقت مضى، أو اللواتي تزوجن في أي وقت مضى، أو جميع النساء)، والتعاريف المستخدمة للجناة ولمختلف أشكال العنف ضد المرأة، لذلك فإن البيانات غير قابلة بالضرورة للمقارنة بين البلدان.

ب آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.

ج بيانات عام 2011.

د بيانات عام 2014.

تعاريف

الحصول على الرعاية قبل الولادة، زيارة واحدة على الأقل: نسبة النساء من الفئة العمرية 15-49 سنة اللواتي زرن أحد العاملين الصحيين المؤهلين (طبيب أو ممرضة أو قابلة) مرة واحدة على الأقل خلال الحمل.

نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مؤهلين: نسبة الولادات وبإشراف عاملين صحيين مؤهلين (عادة طبيب أو ممرضة أو قابلة) وإختصاصيين تلقوا التعليم والتدريب، ويستوفون المعايير الوطنية والدولية لصحة الأمهات والمواليد الجدد، ويتمتعون بالكفاءة اللازمة لتقديم الرعاية للنساء والمواليد بجودة عالية انطلاقًا من الأدلة وحقوق الإنسان، مع مراعاة الخصائص الاجتماعية والثقافية لصون كرامة الإنسان، وتيسير الوظائف الفيزيولوجية أثناء المخاض والولادة لضمان عملية توليد صحية وإيجابية، وتحديد المضاعفات عند النساء أو المواليد وإدارتها أو إحالتها. ولا يشمل ذلك القابلات التقليديات حتى لو تلقين دورات تدريبية قصيرة.

انتشار استخدام أي وسيلة من وسائل منع الحمل: نسبة النساء المتزوجات أو المُرتبطات بعلاقة في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللواتي يستخدمن أي وسيلة من وسائل منع الحمل.

الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة: نسبة النساء المتزوجات أو المُرتبطات بعلاقة في سن الإنجاب (15-49 سنة) والقادرات على الإنجاب اللواتي لديهن احتياجات غير ملباة في حال رغبن في عدم الإنجاب (أو عدم الإنجاب مجددًا)، أو رغبن في تأجيل موعد الإنجاب التالي أو لم يتخذن قرارًا بشأن توقيته، ولا يستخدمن أي وسيلة من وسائل منع الحمل.

زواج الأطفال، النساء المتزوجات عند سن 18 سنة: نسبة النساء من الفئة العمرية 20-24 سنة اللواتي تزوجن أو ارتبطن بعلاقة للمرة الأولى قبل سن 18 سنة.

انتشار تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للفتيات والنساء: نسبة الفتيات والنساء الشابات من الفئة العمرية 15-49 سنة اللواتي تعرّضن لتشويه/بتر للأعضاء التناسلية.

النساء اللواتي تعرّضن في أي وقت مضى للعنف على يد شريك حميم: نسبة الإناث، من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر، اللواتي تعرّضن في أي وقت مضى لعنف جسدي أو جنسي على يد شريك حميم.

النساء اللواتي تعرّضن في أي وقت مضى للعنف على يد شريك غير حميم: نسبة الإناث، من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر، اللواتي تعرّضن في أي وقت مضى لعنف جنسي على يد شريك غير حميم.

حصة المتخرجات في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات على مستوى التعليم العالي: حصة المتخرجات في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات من مجموع المتخرجات على مستوى التعليم العالي.

حصة الإناث من المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات على مستوى التعليم العالي: حصة المتخرجات من مجموع المتخرجين في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات على مستوى التعليم العالي.

حصة العاملات في الإدارة العليا والمتوسطة: نسبة النساء من مجموع العاملين في الإدارة العليا والمتوسطة.

النساء اللواتي لديهن حساب في مؤسسة مالية أو لدى جهة تقديم خدمات مالية متنقلة: نسبة النساء من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر اللواتي أفدن عن امتلاكهن لحساب فردي أو مشترك مع شخص آخر في مصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى، أو اللواتي أفدن شخصيًا عن استخدامهن لخدمات مالية متنقلة خلال آخر 12 شهرًا.

إجازة الأمومة الإلزامية المدفوعة: الحد الأدنى الإلزامي لعدد الأيام التي يلزم القانون الدولة و/أو صاحب العمل بتسديد كلفتها. وهي تقتصر على الإجازة المرتبطة بالولادة المتاحة للأم ولا تغطي إجازة الوالدين.

مصادر البيانات

العمود 1: UNICEF 2020a.

الأعمدة 2 و5 و6: United Nations Statistics Division 2020a.

العمودان 3 و4: UNDESA 2020.

العمودان 7 و8: UN Women 2019.

العمودان 9 و10: UNESCO Institute for Statistics 2020.

العمود 11: LO 2020.

العمودان 12 و13: World Bank 2020b.

الاستدامة البيئية

توزيع البلدان: المجموعة العليا | المجموعة الوسطى | المجموعة الدنيا

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان ضمن المؤشرات. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. ويمكن مراجعة الملحوظات لمزيد من التفاصيل.

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		الهدف 12.c	الهدف 9.4	الهدف 9.4	الهدف 15.1		الهدف 6.4			الهدف 12.2 ,8.4	الهدف 3.9	الهدف 3.9	الهدف 3.9 ,11.5 ,13.1	الهدف 15.3	الهدف 15.5
			انبعاثات ثاني أكسيد الكربون						استخدام الأسمدة المغذية لكل مساحة من الأراضي الزراعية		معدل الوفيات الناجمة عن المخاطر البيئية				
		استهلاك الوقود الأحفوري	نصيب الفرد من انبعاثات الإنتاج	الناتج المحلي الإجمالي	مساحة الغابات		سحب المياه العذبة	النيتروجين (N)	الفوسفور (P205)	نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي	تلوث الهواء في المساكن والهواء المحيط	خدمات غير مأمونة في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بفعل كوارث	الأراضي المتدهورة	مؤشر القائمة الحمراء
		(بالنسبة المئوية من مجموع استهلاك الطاقة)	(بالطن)	(كيلوغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بدولار 2010)	(بالنسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي)	التغير (بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة)	(كيلوغرام لكل هكتار)		(بالطن)	(لكل 100,000 من السكان، سن موحدة)	(لكل 100,000 من السكان)	(لكل 100,000 من السكان)	(بالنسبة المئوية من مجموع مساحة الأراضي)	(القيمة)
		2013-2015	2018	2017	2016	1990/2016	2007-2017	2018	2018	2017	2016	2016	2009-2019	2015	2019
تنمية بشرية مرتفعة جدًا															
31	الإمارات العربية المتحدة	86.1	21.3	0.32	4.6	32.1	1,708.0	185.3	50.8	22.5	55	0.1 ≥	..	1	0.857
40	المملكة العربية السعودية	99.9	18.4	0.34	0.5	0.0	883.3	47.8	26.3	25.0	84	0.1	..	4	0.907
42	البحرين	99.4	19.8	0.47	0.8	145.9	132.2	..	..	28.6	40	0.1 ≥	..	..	0.751
45	قطر	100.0	38.0	0.26	0.0	0.0	432.4	82.4	29.4	52.5	47	0.1 ≥	..	6	0.821
60	عمان	100.0	13.9	0.38	0.0	0.0	116.7	93.9	28.3	31.7	54	0.1 ≥	..	7	0.891
64	الكويت	93.7	23.7	0.34	0.4	81.2	..	..	..	29.6	104	0.1 ≥	0.0	64	0.838
تنمية بشرية مرتفعة															
91	الجزائر	100.0	3.7	0.23	0.8	17.8	84.0	8.2	6.9	9.0	50	1.9	0.0	1	0.908
92	لبنان	97.6	3.5	0.34	13.4	4.9	40.2	65.6	47.3	10.0	51	0.8	0.2	..	0.919
95	تونس	88.9	2.7	0.21	6.8	63.5	103.3	14.4	7.5	9.3	56	1.0	0.2	13	0.974
102	الأردن	97.6	2.4	0.32	1.1	-0.6	96.4	71.2	5.8	7.6	51	0.6	0.1	4	0.965
105	ليبيا	99.1	8.1	0.37	0.1	0.0	822.9	7.2	0.9	11.0	72	0.6	..	..	0.972
115	دولة فلسطين	..	0.7	..	1.5	1.0	34.4	..	..	..	..	..	0.0	15	0.921
116	مصر	97.9	2.4	0.21	0.1	67.3	112.0	342.3	68.9	7.9	109	2.0	3.2	1	0.914
تنمية بشرية متوسطة															
121	المغرب	88.5	1.8	0.22	12.6	13.5	35.7	27.4	17.5	7.9	49	1.9	0.2	19	0.889
123	العراق	96.0	5.3	0.24	1.9	3.4	42.9	34.5	12.5	6.3	75	3.0	20.9	26	0.793
151	الجمهورية العربية السورية	97.8	1.7	0.79	2.7	32.1	..	0.9	0.6	10.6	75	3.7	0.2	..	0.940
156	جزر القمر	..	0.3	..	19.7	-25.3	..	..	..	3.5	172	50.7	0.7	22	0.745
تنمية بشرية منخفضة															
157	موريتانيا	..	0.6	..	0.2	-46.7	..	..	..	7.4	169	38.6	..	3	0.975
166	جيبوتي	..	0.7	..	0.2	0.0	..	..	..	2.9	159	31.3	3.2	..	0.810
170	السودان	31.7	0.5	0.11	..	..	71.2	8.2	0.2	5.4	185	17.3	0.9	12	0.928
179	اليمن	98.5	0.4	0.14	1.0	0.0	..	2.6	0.3	2.3	194	10.2	0.7	..	0.859
الأراضي أو البلدان الأخرى															
	الصومال	..	0.0	..	10.0	-24.1	..	..	..	2.7	213	86.6	..	23	0.905
	الدول العربية	95.5	4.8	0.29	1.8	-1.9	77.3	35.4	10.9	9.9	101	7.0	3.5	7	–
	البلدان النامية	80.5	3.4	0.31	27.1	-6.4	8.5	74.1	28.5	11.5	133	14.0	0.6	23	–
	العالم	**80.6**	**4.6**	**0.26**	**31.2**	**-3.0**	**7.7**	**69.7**	**26.0**	**12.3**	**114**	**11.7**	**0.7**	**20**	**–**

الاستدامة البيئية

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجاميع ضمن المؤشرات في هذا الجدول. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. وتتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات. (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020_technical_notes.pdf)

أ لم تستخدم الألوان في هذا العمود لتوضيح دلالة مؤشر التغيّر في مساحة الغابات.

ب آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.

ج أقل من 0.1.

تعاريف

استهلاك الوقود الأحفوري: نسبة استهلاك الطاقة المستخرجة من الوقود الأحفوري، أي منتجات الفحم والنفط والبترول والغاز الطبيعي، من مجموع استهلاك الطاقة.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، انبعاثات الإنتاج: مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن أنشطة الإنسان (استخدام الفحم والنفط والغاز للحرق والعمليات الصناعية، وحرق الغاز، وإنتاج الإسمنت) مقسومًا على عدد السكان في منتصف السنة. والقيم هي انبعاثات إقليمية، أي أن الانبعاثات تُنسب إلى البلد الذي تحدث فيه فعليًا.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي: مجموع الانبعاثات التي يخلقها الإنسان نتيجة لحرق الوقود الأحفوري والغاز وإنتاج الإسمنت، ويُحسب بالكيلوغرام لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدولار 2010. ويشمل ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث من الكتلة الأحيائية للغابات بعد انحسار مساحتها.

مساحة الغابات: قطعة من الأرض تفوق مساحتها 0.5 هكتار، تغطيها أشجار يتجاوز ارتفاعها 5 أمتار، وتتجاوز فيها المساحة المظلّلة 10 في المئة من المساحة الإجمالية، أو أرض تضمّ أشجارًا يمكن أن تبلغ هذا الحد من الارتفاع في موقعها. وتستثنى من هذا التعريف الأراضي التي يغلب عليها الاستخدام الزراعي أو الحضري، وتلك التي تنبت فيها أشجار ضمن نظام الإنتاج الزراعي (كالأشجار المثمرة وأشجار الغابات التي تستخدم لأغراض زراعية)، والأشجار التي تُزرع في حدائق المدن. وتدخل أيضًا في حساب مساحة الغابات الفعليّة المساحات التي يُعاد تشجيرها ولم تبلغ بعد ولكن من المتوقع أن تبلغ نسبة الغطاء المظلّل فيها 10 في المئة وارتفاع الأشجار 5 أمتار، والمساحات غير المشجّرة بفعل تدخّل بشري أو عوامل طبيعية التي يُتوقع أن تنمو من جديد.

سحب المياه العذبة: مجموع كمية المياه العذبة التي تم سحبها، ويُحسب بالنسبة المئوية من مجموع الموارد المائية المتجددة.

استخدام الأسمدة المغذية: مجموع استخدام الأسمدة المغذية، أي النيتروجين (N) أو الفوسفور (P_2O_5) لكل مساحة من الأراضي الزراعية. والأراضي الزراعية هي مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة.

نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي: مجموع الواردات المباشرة من المواد والمواد المحلية المستخرجة ناقص الصادرات المباشرة للمواد، ويقاس بالطن، مقسومًا على عدد السكان في منتصف السنة. والاستهلاك المادي المحلي مؤشر إقليمي (من ناحية الإنتاج) يقيس مجموع كمية المواد المستخدمة في العمليات الاقتصادية. وهو يستثني المواد المشمولة في عملية الاستخراج المحلي ولا تدخل في العملية الاقتصادية. ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي، المشار إليه أيضًا بالملف الأيضي، هو مؤشر على الضغط البيئي يرصد متوسط مستوى استخدام المواد في الاقتصاد.

معدل الوفيات الناجمة عن تلوّث الهواء في المساكن والهواء المحيط: عدد الوفيات الناجمة عن الآثار المشتركة للتعرّض لتلوّث الهواء المحيط والهواء في المساكن، ويُحسب لكل 100,000 من السكان. والمعدلات موحدة السن للوفيات الناجمة عن التهابات الجهاز التنفسي الحادة (تقدر لجميع الأعمار)، والأمراض الدماغية الوعائية (تقدر للبالغين الذين يتجاوز عمرهم 25 سنة)، وأمراض القلب القفارية (تقدر للبالغين الذين يتجاوز عمرهم 25 سنة)، ومرض انسداد الشعب الهوائية المزمن (تقدر للبالغين الذين يتجاوز عمرهم 25 سنة (وسرطان الرئة) تقدر للبالغين الذين يتجاوز عمرهم 25 سنة).

معدل الوفيات الناجمة عن خدمات غير مأمونة في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية: عدد الوفيات الناجمة عن الإسهال والتهابات الديدان الخيطية المعوية وسوء التغذية بطاقة البروتين بسبب خدمات غير كافية في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، لكل 100,000 من السكان.

عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين بفعل كوارث: عدد الأشخاص المتوفين خلال كارثة أو مباشرة بعد وقوعها كنتيجة مباشرة لها أو الذين انقطعت أخبارهم منذ وقوعها، لكل 100,000 من السكان. وهو يشمل الأشخاص الذين هم في عداد القتلى ولا دليل مادي على وفاتهم كجثة، وقد قدّم تقرير رسمي أو قانوني عنهم لدى السلطات المختصة.

الأراضي المتدهورة: الأراضي الزراعية البعلية، والأراضي الزراعية المروية، أو مراتع الماشية والمراعي والغابات والأحراج، التي شهدت انخفاضًا أو فقدانًا للإنتاجية والتنوّع الأحيائيين أو الاقتصاديين، نتيجة مجموعة من الضغوط بما في ذلك ممارسات استخدام الأراضي وإدارتها، بالنسبة المئوية من مجموع الأراضي.

مؤشر القائمة الحمراء: يقيس خطر الانقراض الإجمالي في مجموعات الأنواع. وهو يستند إلى التغيّرات الفعلية في عدد الأنواع ضمن كل مجموعة على القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض، الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وهو يتراوح بين 0 عندما تكون جميع الأنواع مصنفة مهددة بالانقراض، و1 عندما تكون جميع الأنواع مصنفة غير مهددة.

مصادر البيانات

العمودان 1 و4: World Bank 2020a.

العمود 2: Global Carbon Project 2020.

الأعمدة 3 و9 و12 إلى 14: United Nations Statistics Division. 2020a

العمود 5: . حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات عن مساحة الغابات من World Bank 2020a.

العمود 6: FAO 2020c.

العمودان 7 و8: FAO 2020b.

العمودان 10 و11: WHO 2020.

الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية

توزيع البلدان: المجموعة العليا | المجموعة الوسطى | المجموعة الدنيا

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان ضمن المؤشرات. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. ويمكن مراجعة الملحوظات لمزيد من التفاصيل.

		الهدف 17.4				الهدف 9.5			الهدف 10.1			الهدف 5	الهدف 10.1	
		الاستدامة الاقتصادية							الاستدامة الاجتماعية					
		الادخار الصافي المعدل	مجموع خدمة الدَّين	تكوين رأس المال الإجمالي	القوى العاملة الماهرة	دليل تركّز الصادرات	الإنفاق على البحث والتطوير	نسبة الإعالة	الإنفاق على التعليم والصحة مقابل الإنفاق لأغراض عسكرية		مجموع الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة عدم المساواة	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	حصة أفقر 40 في المئة من السكان من الدخل	
		(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)	(بالنسبة المئوية من صادرات السلع، والخدمات، والدخل الأولي)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	(بالنسبة المئوية من القوى العاملة)	(القيمة)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	(لكل 100 من السكان من الفئة العمرية 15-64 سنة)	(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	نسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق لأغراض عسكرية [ب]	الإنفاق لأغراض عسكرية [أ]	متوسط التغيّر السنوي (بالنسبة المئوية)		
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		2018-2015 [د]	2018-2015 [د]	2019-2015 [د]	2019-2015 [د]	2018	2018-2014 [د]	2030 [و]	2018-2015 [د]	2017-2010 [ز]	2010/2019 [ح]	2005/2019 [ح]	2005/2018
تنمية بشرية مرتفعة جدًا														
31	الإمارات العربية المتحدة	..	..	23.8	52.4	0.231	1.3	6.4	5.6 [ط]	..	..	-13.4	..
40	المملكة العربية السعودية	17.2	..	27.3	58.7	0.557	0.8 [ط]	8.3	8.8	1.1 [ط]	..	-6.8	..
42	البحرين	19.9	..	36.4	19.3	0.386	0.1	7.1	3.6	1.6	..	-2.9	..
45	قطر	29.3	..	44.4	43.9	0.463	0.5	5.7	1.5 [ط]	4.2	..	..	..
60	عمان	-17.5	..	23.2	..	0.447	0.2	6.0	8.2	0.7	..	-1.7	..
64	الكويت	18.9	..	25.2	..	0.486	0.1	10.0	5.1	..	..	-3.2	..
تنمية بشرية مرتفعة														
91	الجزائر	21.2	0.5	44.3	40.3	0.486	0.5	14.0	5.3	2.8 [ط]	..	-1.8	..
92	لبنان	-23.3	72.1	18.4	..	0.122	..	17.9	5.0	2.4	..	..	..
95	تونس	-8.3	14.0	19.3	55.8	0.137	0.6	19.0	2.1	6.0	-2.9	-0.4	1.3
102	الأردن	3.3	14.1	18.4	..	0.170	0.7	8.2	4.7	2.4	-3.0	-1.5	1.2
105	ليبيا	34.8 [ا]	..	29.8 [ط]	..	0.794	..	9.0	15.5 [ط]	..	..	-2.1	..
115	دولة فلسطين	..	..	..	48.5	0.180	0.5 [ط]	6.7 [ط]	..	..	..	..	0.0
116	مصر	3.6	15.0	16.7	57.2	0.152	0.7	10.2	1.2	3.8 [ط]	0.8	-1.8	0.0
تنمية بشرية متوسطة														
121	المغرب	19.7	8.8	32.2	18.7 [ي]	0.173	0.7 [ط]	17.1	3.1	3.4 [ط]	..	-1.5	0.3
123	العراق	-2.8	..	12.9	28.3	0.948	0.0	6.1	2.7	..	..	..	-0.6
151	الجمهورية العربية السورية	..	3.1 [ا]	27.8 [ط]	..	0.232	0.0	9.4	4.1 [ط]	2.2 [ط]	..	-0.1	..
156	جزر القمر	4.2	1.9	15.0	14.0	0.559	..	6.3	..	..	0.4	..	1.9
تنمية بشرية منخفضة														
157	موريتانيا	14.8	15.7	40.9	8.2	0.308	0.0	6.2	3.0	2.3	-1.1	..	1.5
166	جيبوتي	40.8	57.8	25.0	..	0.185	..	9.4	3.7 [ط]	3.2 [ط]	..	..	-0.3
170	السودان	-6.2	4.2	19.3	22.7	0.440	..	7.1	2.3	1.4 [ط]	..	-1.4	1.5
179	اليمن	..	14.6	..	29.7	0.378	..	5.4	4.0 [ط]	2.5 [ط]	-0.8	0.0	-0.6
الأراضي أو البلدان الأخرى														
	الصومال	..	..	..	..	0.409	..	5.6	..	..	..	..	..
	الدول العربية	12.4	16.3	26.2	41.7	–	0.7	9.7	5.5	1.6	-1.1	-1.2	–
	البلدان النامية	15.2	14.0	33.1	33.9	–	1.3	14.7	2.1	4.5	-1.7	-0.9	–
	العالم	**10.8**	**14.5**	**26.3**	**47.3**	**–**	**2.1**	**18.0**	**2.2**	**6.7**	**-1.5**	**-0.9**	**–**

الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية

ملحوظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

استخدمت ثلاثة ألوان لتوضيح توزيع البلدان والمجاميع ضمن المؤشرات في هذا الجدول. وتتوزّع البلدان ضمن كل مؤشر على ثلاث مجموعات متساوية تقريبًا هي: المجموعة العليا، والوسطى، والدنيا. واستخدمت هذه الألوان لتوزيع المجاميع الإحصائية ضمن المجموعات الثلاث نفسها. وتتضمن الملاحظة الفنية 6 تفاصيل عن توزيع البلدان على المجموعات. (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2020_technical_notes.pdf)

أ لم تستخدم الألوان في هذا العمود لتوضيح دلالة مؤشر التغيّر في مساحة الغابات.

ب البيانات عن الإنفاق العام على التعليم والصحة متوفرة في الجدولين 8 و9 وعلى الموقع http://hdr.undp.org/en/data.

ج تشير القيمة السلبية إلى انخفاض عدم المساواة خلال الفترة المحددة.

د تشير القيمة السلبية إلى ارتفاع عدم المساواة خلال الفترة المحددة.

ه آخر البيانات المتوفرة خلال الفترة المحددة.

و إسقاطات بالاستناد إلى متغيّر الخصوبة المتوسطة.

ز آخر البيانات المتوفرة حول أنواع الإنفاق الثلاثة (التعليم، والصحة، والأغراض العسكرية) خلال الفترة المحددة.

ح بيانات الاتجاهات التي استند إليها لحساب التغيّر متوفرة على الموقع http://hdr.undp.org/en/data.

ط بيانات لعام سابق للعام المذكور.

ي تشمل البيانات القدس الشرقية.

تعاريف

الادخار الصافي المعدل: يساوي المدخرات الوطنية الصافية زائد الإنفاق على التعليم ناقص استنفاد الطاقة والمعادن والغابات، والأضرار الناجمة عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والجسيمات. وتساوي المدخرات الوطنية الصافية الادخار القومي الإجمالي ناقص قيمة استهلاك رأس المال الثابت.

مجموع خدمة الدَّين: مجموع المبالغ الأصلية المردودة والفوائد المدفوعة بالعملة الأجنبية، وكسلع أو خدمات على الدَّين الطويل الأجل، والفوائد المدفوعة على الدَّين القصير الأجل، والأقساط المسدَّدة (إعادة الشراء والرسوم) إلى صندوق النقد الدولي. ويُحسب بالنسبة المئوية من صادرات السلع، والخدمات، والدخل الأولي.

تكوين رأس المال الإجمالي: النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة في الاقتصاد زائد التغيّرات الصافية في المخزونات. والأصول الثابتة تشمل تحسينات التربة (الأسيجة وقنوات الري ومصارف المياه)؛ والمصانع والآلات ومشتريات المعدات؛ وتشييد الطرق والسكك الحديدية وما شابه، والمدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والأبنية التجارية والصناعية. والمخزونات هي ما تمتلكه الشركات من أرصدة سلع تحسبًا للتقلبات العابرة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات بالإضافة إلى السلع التي هي قيد الإنتاج. ويعد صافي عمليات الحيازة أيضًا جزءًا من تكوين رأس المال. وتكوين رأس المال الإجمالي كان يعرف سابقًا بالاستثمار المحلي الإجمالي.

القوى العاملة الماهرة: نسبة القوى العاملة من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر ذات مستوى تعليمي متوسط أو متقدم، حسب التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

دليل تركّز الصادرات: يقيس نسبة تركّز المنتجات المصدّرة (ويعرف أيضًا بمؤشر هرفندال–هيرشمان). ويعني اقتراب قيمة الدليل من 1 أن صادرات البلد مركّزة على عدد قليل من المنتجات، واقترابها من 0 أن الصادرات موزّعة على نحو متجانس على عدد أكبر من المنتجات، ما يدل على تنوّع الاقتصاد.

الإنفاق على البحث والتطوير: الإنفاق الجاري ومن رأس المال (العام والخاص) على الأنشطة الابتكارية الهادفة إلى زيادة المعرفة، بما في ذلك المعرفة الشاملة لقضايا الإنسانية والثقافة والمجتمع، واستخدامها في تطبيقات جديدة. وهي تشمل الأبحاث الأساسية والتطبيقية، والتطوير التجريبي.

نسبة إعالة المسنين: نسبة السكان من الفئة العمرية 65 سنة وأكثر إلى 64 سنة. وتُحسب النسبة على أساس عدد – السكان من الفئة العمرية 15-64 سنة).

الإنفاق لأغراض عسكرية: مجموع النفقات الجارية ونفقات رأس المال على القوات المسلحة، ومنها قوات حفظ السلام؛ ووزارات الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المعنية بالدفاع؛ والقوات شبه العسكرية إذا تقرر تدريبها وتزويدها بالمعدات اللازمة للعمليات العسكرية؛ والأنشطة الفضائية العسكرية.

نسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى الإنفاق لأغراض عسكرية: مجموع الإنفاق العام على التعليم والصحة مقسومًا على الإنفاق لأغراض عسكرية.

مجموع الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة، متوسط التغيّر السنوي: معدل التغيّر السنوي المركب في مجموع الخسارة في قيمة دليل التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في الفترة 2010-2019.

مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، متوسط التغيّر السنوي: معدل التغيّر السنوي المركب في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في الفترة 2005-2019.

حصة أفقر 40 في المئة من السكان من الدخل، متوسط التغيّر السنوي: معدل التغيّر السنوي المركب في حصة أفقر 40 في المئة من السكان من الدخل في الفترة 2005-2018.

مصادر البيانات

الأعمدة 1 إلى 3 و6 و8: World Bank 2020a.

العمود 4: ILO 2020.

العمود 5: UNCTAD 2020.

العمود 7: UNDESA 2019a.

العمودان 9 و12: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من World Bank 2020a.

العمود 10: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى سلاسل البيانات الزمنية في دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة.

العمود 11: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى سلاسل البيانات الزمنية في دليل التنمية البشرية معدلًا بعامل عدم المساواة.

مراجع إحصائية

UNECLAC (United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean). 2020. *Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean 2019*. Santiago. www.cepal.org/en/publications/45001-preliminary-overview-economies-latin-america-and-caribbean-2019. Accessed 15 July 2020.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics. 2020. Data Centre. http://data.uis.unesco.org. Accessed 21 July 2020.

UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2020. *Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2018–2019*. Beirut. www.unescwa.org/publications/survey-economic-social-development-arab-region-2018-2019. Accessed 15 July 2020.

UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees). 2020. *UNHCR Global Trends 2019*. Geneva. www.unhcr.org/globaltrends2019/. Accessed 4 August 2020.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2020a. UNICEF Data. https://data.unicef.org. Accessed 21 July 2020.

———. 2020b. UNICEF Global Databases: Infant and Young Child Feeding: Exclusive Breastfeeding, Predominant Breastfeeding. July 2020. New York. https://data.unicef.org/resources/dataset/infant-young-child-feeding/. Accessed 25 August 2020.

———. Various years. Multiple Indicator Cluster Surveys. New York. http://mics.unicef.org. Accessed 15 July 2020.

UNICEF (United Nations Children's Fund), WHO (World Health Organization) and World Bank. 2020. Joint Child Malnutrition Estimates Expanded Database: Stunting. July 2020 Edition. New York. https://data.unicef.org/topic/nutrition/malnutrition/. Accessed 26 August 2020.

UN Inter-agency Group for Child Mortality Estimation. 2019. Child mortality estimates. https://childmortality.org/. Accessed 26 August 2020.

United Nations Statistics Division. 2020a. Global SDG Indicators Database. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/. Accessed 21 July 2020.

———. 2020b. National Accounts Main Aggregates Database. http://unstats.un.org/unsd/snaama. Accessed 15 July 2020.

ILO (International Labour Organization). 2020. ILOSTAT database. https://ilostat.ilo.org/data/. Accessed 21 July 2020.

IMF (International Monetary Fund). 2020. World Economic Outlook database. Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2020/01/weodata/index.aspx. Accessed 15 July 2020.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2020. Parline database: Monthly ranking of women in national parliaments. https://data.ipu.org/women-ranking. Accessed 29 July 2020.

ITU (International Telecommunication Union). 2020. *ICT Facts and Figures 2020*. www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/. Accessed 2 September 2020.

LIS (Luxembourg Income Study). 2020. Luxembourg Income Study Project. www.lisdatacenter.org/data-access. Accessed 3 September 2020.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2019a. *PISA 2018 Results in Focus*. Paris. www.oecd.org/pisa/. Accessed 8 September 2020.

———. 2019b. *Education at a Glance 2019*. Paris. www.oecd-ilibrary.org/education/education-at-a-glance-2019_f8d7880d-en. Accessed 15 July 2020.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2020. Data Center. http://unctadstat.unctad.org. Accessed 11 September 2020.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2011. *World Population Prospects: The 2010 Revision*. New York. www.un.org/en/development/desa/population/publications/trends/population-prospects_2010_revision.shtml. Accessed 15 October 2013.

———. 2018. *World Urbanization Prospects: The 2018 Revision*. New York. https://esa.un.org/unpd/wup/. Accessed 25 August 2020.

———. 2019a. *World Population Prospects: The 2019 Revision. Rev 1.* New York. https://population.un.org/wpp/. Accessed 30 April 2020.

———. 2019b. *International Migrant Stock: The 2019 Revision.* New York. www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/. Accessed 2 September 2020.

———. 2020. *World Contraceptive Use 2020.* New York. www.un.org/en/development/desa/population/publications/dataset/contraception/wcu2020.asp. Accessed 21 July 2020.

Alkire, S., U. Kanagaratnam and N. Suppa. 2020. "The Global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2020." OPHI MPI Methodological Note 49. University of Oxford, Oxford Poverty and Human Development Initiative, Oxford, UK.

Barro, R. J., and J.-W. Lee. 2018. Dataset of Educational Attainment, June 2018 Revision. www.barrolee.com. Accessed 20 July 2020.

CEDLAS (Center for Distributive, Labor and Social Studies) and World Bank. 2020. Socio-Economic Database for Latin America and the Caribbean. www.cedlas.econo.unlp.edu.ar/wp/en/estadisticas/sedlac/estadisticas/. Accessed 15 July 2020.

CRED EM-DAT (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters). 2020. The International Disaster Database. www.emdat.be. Accessed 22 July 2020.

Eurostat. 2019. European Union Statistics on Income and Living Conditions. EUSILC UDB 2018 – version of November 2019. Brussels. http://ec.europa.eu/eurostat/web/microdata/european-union-statistics-on-income-and-living-conditions. Accessed 10 January 2020.

FAO (Food and Agriculture Organization). 2020a. FAOSTAT database. www.fao.org/faostat/en. Accessed 21 July 2020.

———. 2020b. FAOSTAT database. www.fao.org/faostat/en. Accessed 11 September 2020.

———. 2020c. AQUASTAT database. www.fao.org/nr/water/aquastat/data/. Accessed 21 July 2020.

Gallup. 2020. Gallup World Poll Analytics database. https://ga.gallup.com. Accessed 30 March 2020.

Global Carbon Project. 2020. Global Carbon Atlas. www.globalcarbonatlas.org/en/CO2-emissions. Accessed 27 August 2020.

ICF Macro. Various years. Demographic and Health Surveys. www.measuredhs.com. Accessed 15 July 2020.

IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre). 2020. Global Internal Displacement Database. www.internal-displacement.org/database. Accessed 22 July 2020.

IHME (Institute for Health Metrics and Evaluation). 2020. Global Burden of Disease Collaborative Network. Global Burden of Disease Study 2019 (GBD 2019) Disability-Adjusted Life Years and Healthy Life Expectancy 1990–2019. Seattle, WA. www.healthdata.org. Accessed 30 October 2020.

Health Organization. https://apps.who.int/iris/handle/10665/327596. Accessed 4 August 2020.

World Bank. 2020a. World Development Indicators database. Washington, DC. http://data.worldbank.org. Accessed 22 July 2020.

———. 2020b. Gender Statistics database. Washington, DC. http://data.worldbank.org. Accessed 21 July 2020.

World Inequality Database. 2020. World Inequality Database. http://wid.world. Accessed 20 August 2020.

WHO (World Health Organization). 2018. Global Health Observatory. www.who.int/data/gho. Accessed 26 August 2020.

———. 2020. Global Health Observatory. www.who.int/data/gho. Accessed 21 July 2020.

WHO (World Health Organization) and UNICEF (United Nations Children's Fund). 2020. Estimates of national routine immunization coverage, 2019 revision (completed July 2020). https://data.unicef.org/topic/child-health/immunization/. Accessed 26 August 2020.

WHO (World Health Organization), UNICEF (United Nations Children's Fund), UNFPA (United Nations Population Fund), World Bank Group and United Nations Population Division. 2019. *Trends in Maternal Mortality: 2000 to 2017: Estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division.* Geneva: World

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2020. dataUNODC database. https://dataunodc.un.org. Accessed 21 July 2020.

UNOHCHR (United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights). 2020. Human rights treaties. http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/countries.aspx. Accessed 29 July 2020.

UNRWA (United Nations Relief and Works Agency for Palestine). 2020. "UNRWA in Figures 2019-2020." Amman. www.unrwa.org/resources/about-unrwa/unrwa-figures-2019-2020. Accessed 22 July 2020.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2019. UN Women Global Database on Violence against Women. New York. http://evaw-global-database.unwomen.org. Accessed 10 June 2019.

دليل التنمية البشرية وعناصره

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار 2017)	الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
		القيمة	(بالسنوات)	(بالسنوات)	(بالسنوات)			
		2019	2019	2019	2019	2019	2019	2018
تنمية بشرية مرتفعة جدًا								
31	الإمارات العربية المتحدة	0.890	78.0	14.3	12.1	67,462	-24	30
40	المملكة العربية السعودية	0.854	75.1	16.1	10.2	47,495	-16	40
42	البحرين	0.852	77.3	16.3	9.5	42,522	-12	41
45	قطر	0.848	80.2	12.0	9.7	92,418ب	-43	45
60	عمان	0.813	77.9	14.2	9.7ج	25,944	-5	56
64	الكويت	0.806	75.5	14.2	7.3	58,590	-51	62
تنمية بشرية مرتفعة								
91	الجزائر	0.748	76.9	14.6	8.0د	11,174	13	91
92	لبنان	0.744	78.9	11.3	8.7هـ	14,655	-11	90
95	تونس	0.740	76.7	15.1	7.2	10,414	14	94
102	الأردن	0.729	74.5	11.4ز	10.5و	9,858	8	103
105	ليبيا	0.724	72.9	12.9هـ	7.6ج	15,688	-29	106
115	دولة فلسطين	0.708	74.1	13.4	9.2	6,417	12	114
116	مصر	0.707	72.0	13.3	7.4و	11,466	-14	117
تنمية بشرية متوسطة								
121	المغرب	0.686	76.7	13.7	5.6و	7,368	1	121
123	العراق	0.674	70.6	11.3د	7.3ج	10,801	-16	123
151	الجمهورية العربية السورية	0.567	72.7	8.9ج	5.1هـ	3,613ط	2	152
156	جزر القمر	0.554	64.3	11.2	5.1هـ	3,099	5	154
تنمية بشرية منخفضة								
157	موريتانيا	0.546	64.9	8.6	4.7و	5,135	-21	157
166	جيبوتي	0.524	67.1	6.8ج	4.1هـ	5,689	-34	166
170	السودان	0.510	65.3	7.9ج	3.8و	3,829	-18	171
179	اليمن	0.470	66.1	8.8ج	3.2و	1,594ط	2	179
الأراضي أو البلدان الأخرى								
	الصومال	..	57.4	..	..	..	..	..
	الدول العربية	0.705	72.1	12.1	7.3	14,869	–	–
	البلدان النامية	0.689	71.3	12.2	7.5	10,583	–	–
	العالم	**0.737**	**72.8**	**12.7**	**8.5**	**16,734**	**–**	**–**

ملاحظات

تشمل مجاميع الدول العربية 20 بلدًا فقط ولا تشمل جزر القمر وموريتانيا اللتين تشكلان جزءًا من المنطقة العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنهما مدرجتان في تقرير التنمية البشرية العالمية ضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أ بيانات عام 2019 أو آخر البيانات المتوفرة.

ب لحساب دليل التنمية البشرية، اعتبر الحد الأقصى لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 75,000 دولار.

ج تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNESCO Institute for Statistics (2020).

د تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي أجرتها اليونيسف للفترة 2006 - 2019.

هـ بالاستناد إلى تحليل الانحدار ما بين البلدان.

و بالاستناد إلى إسقاطات من Barro and Lee (2018).

ح مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى إسقاطات من Barro and Lee (2018).

ز تحديث مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من المسوح الديمغرافية والصحية التي أجرتها شركة ICF Macro للفترة 2006 - 2019.

ط تقديرات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من United Nations Statistics Division (2020b) ومعدلات النمو المتوقعة من UNESCWA (2020).

تعاريف

دليل التنمية البشرية: دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. وتتضمن الملاحظة الفنية 1 تفاصيل عن كيفية حساب هذا الدليل hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2020pdf.pdf

العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفيات المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة حياته.

العدد المتوقع لسنوات الدراسة: عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتمّها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياته.

متوسط سنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر، محسوبًا بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة.

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: مجموع الدخل في اقتصاد معين، وهو حصيلة قيمة الإنتاج وملكية عوامل الإنتاج تطرح منها المداخيل التي تنفق على استخدام عوامل الإنتاج التي تملكها اقتصادات العالم الأخرى، وتحوّل إلى قيمة الدولار المعتمدة دوليًا على أساس معدلات تعادل القوة الشرائية وتقسم على عدد السكان في منتصف السنة.

الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب دليل التنمية البشرية: الفارق بين الترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والترتيب حسب دليل التنمية البشرية، وتشير القيمة السلبية إلى أن ترتيب البلد حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أفضل من ترتيبه حسب دليل التنمية البشرية.

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018: الترتيب حسب دليل التنمية البشرية لعام 2018، وقد استند في حسابه إلى أحدث البيانات المنقحة والمتاحة في عام 2020 والمستخدمة في قياس دليل التنمية البشرية لعام 2019.

مصادر البيانات

العمودان 1 و7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA (2019a), UNESCO Institute for Statistics (2020), United Nations Statistics Division (2020b), World Bank (2020a), Barro and Lee (2018) and IMF (2020)).

العمود 2: UNDESA (2019a).

العمود 3: UNESCO Institute for Statistics (2020)، المسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Macro، المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونيسف؛ OECD (2019b).

العمود 4: UNESCO Institute for Statistics (2020), Barro and Lee (2018)، المسوح الديمغرافية والصحية التي تجريها شركة ICF Mac-ro، المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات التي تجريها اليونيسف؛ OECD (2019b).

العمود 5: World Bank (2020a), IMF (2020), United Nations Sta-tistics Division (2020b)

العمود 6: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 1 و5

ISBN: 9789211264548

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza New York,
NY 10017
www.undp.org

يركز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022 على التعافي بعد جائحة كوفيد–19، فيقيّم التحديات التنموية القائمة منذ فترة طويلة على صعيد الحوكمة والمجتمع والاقتصاد، فضلًا عن معالجة الأوجه المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب؛ والتعليم والصحة؛ والفقر المتعدد الأبعاد؛ والآثار على القطاعات الاقتصادية والشركات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وأسواق العمل؛ والنزوح والهجرة؛ والتحديات المرتبطة بالطبيعة والتغير المناخي – من أجل وضع المنطقة على مسار التنمية البشرية القادرة على مواجهة الأزمات والمستدامة.

كما يقيّم التقرير مدى ملاءمة سياسات الاستجابة وفعاليتها، ولا سيما بعد أن أدّت جائحة كوفيد–19 إلى زيادة عدم المساواة، وفاقمت التحديات القائمة أصلًا في مجالات على غرار توفير الخدمات العامة، بما فيها الحماية الاجتماعية والرعاية والتعليم والرعاية الصحية وإطلاق حملة التلقيح.

ويقدّم التقرير توصيات ملموسة حول كيفية توجيه الدفة لتحقيق تعافٍ قادر على مواجهة الأزمات ومستدام وعادل وشامل، كما يدعو الدولَ العربية إلى التصرف بسرعة وحزم وعلى نطاق واسع من أجل تقييم القدرات والإمكانات وقياسها وتعزيزها وبناء هياكل مؤسسية فعالة وموثوقة قادرة على دعم عقد اجتماعي جديد لمساعدة المجتمعات على التعامل مع الصدمات والكوارث المستقبلية بشكل أفضل.